

رفع

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

طبعة جديدة منقحة ومزينة

مَوْصِلُ الْإِطْلَاقِ إِلَى قَوَاعِدِ الْأَعْرَابِ

تأليف

فها الدين محمد بن عبد الله الفوزري

المؤلف سنة ٩٠٥ هـ

تحقيق وتعليق

أبي سلال الحصري

خالد بن عبيد بن عامر

تقديم الشيخ

عيسى بن محمد بن الجوري

دار الإفتاء
مستطلة

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مُوصِّلًا إِلَى الطَّلَابِ
إِلَى قَوَاعِدِ الْأَعْرَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طَبْعَةٌ جَدِيدَةٌ مُنْقَحَةٌ وَمُزَيَّنَةٌ

مَوْصِلُكَ إِلَى طَلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْأَعْرَابِ

تَأليفُ

خالد بن عبد الله الفوز هري

المؤلف سنة ٩٠٥ هـ رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق

أبي بلال الحضرمي

خالد بن عبود باعامر

تقديم الشيخ

عبد الرحمن البخاري

تدارك الاختلاف
منقلا

حُقوقُ الطَّبْعِ مُحْفُوظَةٌ الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ

١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م

رقم الإيداع ٢٠٠٦/٣٤١

دارُ الإِثَارَةِ
لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ

www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(١ ٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

✽ فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦

✽ فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف ٣٠٧١١٢

✽ فرع معبر: دار الحديث - بجوار مسجد الغور- هاتف ٤٣٠٥٠٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الشيخ يحيى بن علي الحجوري حفظه الله

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فقد قرأت بعض حواشي أخينا النحوي المدرس المفيد أبي بلال خالد ابن عبود الحضرمي حفظه الله، على كتاب "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب" للأزهري رحمه الله، فرأيت أخانا خالداً بذل جهداً مشكوراً في تدريسه إخوانه طلبة العلم بتلك الفوائد الجميلة، التي لا يستغني عنها قارئ الكتاب المذكور، وما ذلك إلا لتمكن أخينا أبي بلال من هذا العلم النافع بعد توفيق الله عز وجل الذي نرجو أن يكون حليفه دائماً بسبب تمسكه بالسنة.

كتبه:

أبو عبد الرحمن يحيى بن علي الحجوري

في ١٥/ صفر/ ١٤٢٨ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي رفع قواعد الدين والشرع الأعلى ونصب رايات العلوم وأعلام الهدى، وخفض المعاندين في الآخرة والأولى والصلاة والسلام على من شرفه الله بالعروج إلى سدرة المنتهى وعلى آله وصحبه المقتبسين من مشكاة رسالته أنوار الهدى.

أما بعد:

فإن العلوم الشرعية وسائل وغايات، وإنَّ الغاية لا يصل إليها الشخص إلا عن طريق الوسيلة وقد جعل الله للمسببات أسباباً، وإن أعظم وسائل العلوم وأنفعها علم النحو حتى قال بعضهم:

النَّحْوُ يَسِّطُ مِنْ لِسَانِ الْأَلَكْنَ والمرءُ تُكْرِمُهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ
فَإِذَا أَرَدْتَ مِنَ الْعُلُومِ أَجْلَهَا فأجلُّها منها مقيم الألسن

فالعلوم كلها مفتقرة إليه فهو كما قيل: فأس العلوم، فلا يستغني عنه محدث ولا فقيه ولا مفسر ولا أصولي فينبغي لطالب العلم أن يؤلِّي النحو اهتماماً بالغاً ليتخلص من شَيْنِ اللحن والتحريف ومعرتهما.

وقد كان العلماء قديماً يكرهون اللحن ويجتنبونه ويذمون اللاحن ذمّاً

شديدًا، قال أبو الحسن أحمد بن فارس رحمته الله: وقد كان الناس قديمًا يجتنبون اللحن اجتنابهم بعض الذنوب، وأما الآن فقد تجوزوا حتى إن المحدث يُحدث فيلحن والفقير يؤلف فيلحن، فإذا بُبِّها قالوا: ما ندري ما الإعراب، وإنما نحن محدثون وفقهاء فهما يُسران بما يُساء به اللبيب. اهـ انظر كتابه "الصاحي في فقه اللغة" (ص ٣٥).

وروى الخطيب في "الجامع" (٢٦٠-٢٧٠) عن شعبة أنه قال: إنَّ مثل المحدث الذي لا يبصر العربية كمثل رجل عليه بُرُئس وليس له رأس. وقال حماد بن سلمة: إنه كمثل الحمار عليه مَخلاة لا شعير فيها. وقد نظم قول حماد جعفر السراج فقال:

مثل الطالب الحديث ولا يحسن نحوًا ولا له آلات

كحمار قد علقت ليس فيها من شعير برأسه مَخلات

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية كما في "مجموع الفتاوى" (٣٢٠/٢٥٢) عن السلف أنهم كانوا يؤدبون أولادهم على اللحن. وانظر "جامع الخطيب" (٢٨٠-٢٩٠)

فهذه هي عناية السلف باللغة ونحن مأمورون باقتفاء آثارهم والاهتداء بمنارهم ففيهم وفي سلوك سبيلهم الخير كله وقد كان بقية السلف شيخنا الجليل أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي يسلك هذا المسلك اقتداءً بسلفه فكان رحمته الله يحث طلابه كثيرًا على تعلُّم اللغة العربية، وكان يخلل دروسه بالسؤال عن الشواهد النحوية والإعراب، وقد سمعته يومًا يقول: يا أبنائي إن كانت لي عندكم نصيحة متقبَّلة فاهتموا بالنحو.

وإنّا نحمد الله الذي وفقنا للأخذ بمثل هذه النصائح التي كنّا نسمعها من شيخنا رحمه الله فجزاه الله عنّا خيراً وغفر له وأسكنه الفردوس الأعلى آمين.

ونحن إذ نذكر اهتمام علمائنا باللغة العربية وحثهم طلابهم على ذلك فليس مقصودنا أننا نطالب كل شخص أن يتقن الخلاف بين البصريين والكوفيين فهذا عسير ولا يستطيع ولا سيما في هذه الأيام بل نُحذّر أنفسنا وإخواننا من أن نُشغَلَ بمسائل ظننت وظنّاني شاخصاً الزيديين شاخصين.

ونحو: أعلمت وأعلمانيهما إياها الزيديين العمرين منطلقين. ونحو: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوها عندها بإذنه، فنَشْغَلُ بهذه المسائل عن مسائل الاعتقاد والفقه ومعرفة التفسير وغير ذلك مما هو أهم ولكن المقصود من هذه الوسيلة التوصل إلى الغاية وهي معرفة كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وصون اللسان عن اللحن في الكلام، والله الموفق.

وإني أستغل هذا المقام بتوجيه نصيحة لِنَفْسِي وإِخْوَانِي أهل السنة حفظهم الله طالما سمعناها من مشايخنا وعلمائنا وفقهم الله ألا وهي بذل ما يستطيع من جهد في نشر العلوم النافعة في أوساط مجتمعنا والحرص على تفقيه الناس في دينهم ومسابقة أعداء الإسلام الذين لا يَكُونُون ولا يفترون عن إبعاد الناس عن دينهم الحق وشغلهم بعلوم لا تعود عليهم بنفع في أخراهم بل ربما عادت عليهم بالضرر كعلم الفلسفة والمنطق فهم جادون في الوصول إلى غايتهم ونيل مآربهم بكل ما أوتوا من قوة وحذقة ودهاء ومكر، فنسأل الله أن يُخَيِّبَ آمالهم ويُرَدِّدَ كيدهم في نحورهم ويفقه

المسلمين في دينهم وَيُبَصِّرهم بما ينفعهم وما يضرهم إنه على ذلك قدير بالإجابة جدير.

ومن باب المساهمة في نشر العلم النافع في أوساط الناس قت -وهو جهد المقل- بتحقيق هذا الكتاب النافع المسمى بـ"مُوصِّل الطلاب إلى قواعد الإعراب" للشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى رَحِمَهُ اللهُ، وإن كنت أعترف بضعفي في العلم وَقِلَّة بضاعتي ولكِنِّي استعنت الله سبحانه على هذا العمل فما إن بدأت فيه إلا ووجدت الصعب يذل لي وما أحسن ما قال بعضهم:

إذا كان عونُ الله للمرء ناصراً تهيا له من كل صعب مراده
وإن لم يكن عونٌ من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهاده
وقول الآخر:

إذا صحَّ عونُ الخالق المرء لم يجد عسيراً من الآمال إلا مُيسِّراً

وهذا الشرح المسمى بـ"موصل الطلاب" يعتبر من أشهر شروح قواعد الإعراب ومن أعظمها نفعا لقوة مؤلفه، فالأزهري يعتبر من فرسان العربية ومجديها بعد ابن مالك وأبي حيان وابن عقيل والمرادي وابن هشام فقد آتاه الله قوة في اللغة العربية وأسلوباً في الشرح لا تكاد تجده عند غيره.

فمن أسلوبه العجيب أنك تجده في شروحاته يدمج شرحه بالمتن الذي يشرحه ويجعل الكل على نسق واحد وكأنَّ الكل شيء واحد وهذا ليس بالسهل فلا يستطيعه إلا من آتاه الله بصيرة وقوة، و"موصل الطلاب"

جرى فيه على هذا الأسلوب؛ فلذلك نال هذا الشرح إعجاب الواقفين عليه، فاهتموا به بالتعليق عليه وتحقيق النص فمن الذين قاموا بالتعليق عليه أبوبكر الشنواني والزرقاني والمدابغي وعطار.

ومن الذين قاموا بتحقيق النص مع التذييل بشيء من التعليقات اليسيرة الدكتور عبدالكريم بن مجاهد والدكتور البدراوي زهران ومع ذلك كله لم يُجَدِّم الكتاب الخدمة المطلوبة لا سيما من جهة التحقيق، فطبعة الدكتور عبدالكريم لم تخلُ من سقط وتصحيف ففيها من ذلك الشيء الذي ليس باليسير وسيمرُّ بك التنبيه على ذلك في الحاشية، مع أن الدكتور عبدالكريم يزعم أنه اعتمد في تحقيق الكتاب على إحدى عشرة مخطوطة، فليت شعري ما هو سبب السقط والتصحيفات مع ما ذكر؟!!

فلما رأيت أن الكتاب لم يخدم الخدمة المطلوبة من جهة التحقيق استعنت الله على ذلك، وشجعني بعض إخواني في الله منهم أخي الفاضل أبوالحارث سعيد بن عمر حبيشان فقد بذل معي ما يستطيع عليه من أجل إخراج الكتاب بصورة طيبة للناس فجزاه الله خيراً عني ووفقنا وإياه لخدمة دين الله الحق بما نستطيع عليه من خدمة.

فقد قمت بتحقيق هذا الكتاب تحقيقاً مرضياً إن شاء الله وذيلته بتعليقات اقتطفت غالب ثمراتها من حاشيتي المدابغي وعطار فالله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجه الكريم ويجعل النفع فيه إلى يوم الدين وهو حسبي ونعم الوكيل وأرجو ممن اطلع على هذا العمل فوجد فيه خللاً أن لا يبادر بالتشنيع بل يبادر لهذا المسكين قليل البضاعة بالاعتذار.

فإن المطلوب إقالة العثار خصوصاً وإني أردت بهذه الحاشية نفع

إخواني طلاب العلم بجلّ مشكلات "مُوصِّل الطلاب" والله على ما أقول شهيد.

هذا ولا أنسى أن أشكر -بعد شكر الله- إخواني الذين ساعدوني في مقابلة نسخ الكتاب وبذلوا لي شيئاً من وقتهم فجزاهم الله خيراً عني، وشكرهم يعتبر من تمام شكر الله سبحانه وتعالى لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس» رواه أبوداود والترمذي عن أبي هريرة وهو في "الصحيح المسند" لشيخنا رحمته الله.

ومن هؤلاء الإخوة الذين ساعدوني في ذلك:

- ١- سعيد بن عمر حبيشان
 - ٢- سالم بن عوض الكسادي
 - ٣- عبداللطيف تيسير
 - ٤- محمد بن عقيل الكلالي
 - ٥- محمد بن سعيد بن عروة
 - ٦- زوجتي أم عمارة.
- وأشكر لأخي الفاضل أبي عبدالرحمن عادل بن سلم الذي قام برصّ هذا الكتاب والعناية به.

كتبه:

أبولبال الحضرمي خالد بن عبود باعامر

عملي في هذا الكتاب

سلكت في عملي في هذا الكتاب ما يلي:

- (١) قمت بمقابلة نسخ الموصّل التي يسر الله بها مع بعض إخواني حفظهم الله وعلى ضوء هذه المقابلة اخترت إحدى النسخ لتكون أصلاً لي.
- (٢) صححت الأخطاء وتداركت السقط الذي وقع في نسخة الدكتور عبدالكريم بن مجاهد، وقد رمزت لها بـ«ط٢» وأحياناً أقول: وفي طبعة مجاهد كذا.
- (٣) قمت بتخريج الأحاديث التي ذكرت في الكتاب وهي قليلة.
- (٤) خرجت الشواهد الشعرية وعزوتها إلى قائلها إن أمكنني ذلك وشرحت غريبها وبينت المعنى الاجمالي منها وأعربتها، وذكرت أحياناً اختلاف الروايات في البيت إن كان فيه اختلاف وأتممت البيت إن لم يكن تاماً، وذكرت عجزه إن ذكر الشارح صدره أو العكس.
- (٥) أعربت بعض الآيات التي رأيت أنه يحتاج إلى إعرابها.
- (٦) وثقت إحالات الشارح ونقوله عن سبقه من مصنفاتهم وإن لم يتيسر لي فمن أهم المراجع المعتمدة.
- (٧) ذيلت الشرح بتعليقات مفيدة -إن شاء الله- تشتمل على توضيح أو تفسير لفظة أو فائدة أرى لا بد من ذكرها أو استدراك.

- (٨) نبهت على الأخطاء العقدية التي أخطأ فيها الشارح.
- (٩) ترجمت لبعض الأعلام الذين ورد ذكرهم في الشرح بترجمة غالبًا مختصرة.
- (١٠) جعلت عناوين بارزة على رأس الصفحات يظهر بها المقصود مما تحتها.
- (١١) جعلت فهرسًا لبعض محتويات الكتاب ليسهل الوصول إليها.
- (١٢) جُعِلَ المتن باللون الأحمر والشرح بالأسود.

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

أولاً المخطوطات:

١- مخطوطة الأصل وتقع في ١٢٥ صفحة في كل صفحة ٢٣ سطراً، مكتوبة بخط جميل واضح وتم تمييز متن قواعد الإعراب بمداد أحمر وهو مشكّل غالباً، وبها أثر بلل من الوسط، وهي قليلة الأخطاء نادرة السقط لذا جُعِلَتْ أصلاً للكتاب.

٢- المخطوطة (أ) وتقع ١٢٢ صفحة في كل صفحة ١٥ سطراً، مكتوبة بخط مقروء، وتم تمييز عبارات متن قواعد الإعراب بخط فوقها، وهي خالية من التشكيل غالباً وعليها تعليقات في بعض المواضع، وهي من مصورات مكتبة جامعة كولومبيا بنيويورك.

٣- المخطوطة (ج) وتقع في ٧٢ صفحة في كل صفحة ١٩ سطراً، مكتوبة بخط فارسي بديع، وتم تمييز عبارات متن قواعد الإعراب بخط فوقها، والمثن مشكّل غالباً، وقد كتبها أحمد بن عثمان بن محمد بن حسين في شهر ذي القعدة سنة ١١٤٩هـ، وهي من محفوظات مكتبة عارف حكمت رَحِمَهُ اللهُ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ.

ثانيًا: المطبوعات:

- ١- مطبوعة مكتبة مصطفى الباي الحلبي بهامش كتاب تمرين الطلاب للمؤلف والرمز لها ب(ط١).
- ٢- مطبوعة الدكتور مجاهد طبع مؤسسة الرسالة والرمز لها ب(ط٢)، ولم تُعتمد في التحقيق ولكن ذُكرت لتبيين أخطاءها الكثيرة.

قوله الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

محمدا نبيه وعبدًا ورسولًا

وبعد فيقول العبد الفقير إلى مولاه الفتي خالد

بن عبد الله الأزهري رحمه الله هذا شرح

لطيوف علي قوا عبد الأعراب سألني بعض الأفاضل

لحل البيان في بيان المعاني وسميته موصل الطلاب

البرقواعد الأعراب نافع إنشاء الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم الذي خلقه

يفعل محذوف تقديره اختص بقدر من مؤخر الإفادة

العصر عند البيانين والاهتمام عند النحويين

أما فتح الهمزة وتشديد الميم حذف فيه

معنى شرط بدليل دخول الفافي جوابها بعد

بالنصب على الظرفية الزمانية واختلاف في

نأصيه فقبل فعله وهو الذي نأيت

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله. والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعبد
وعلى آله وصحبه وجمعه. وبعد فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني خالد بن عبد الله
الازهرى هذا شرح لطيف على قواعد الأعراب سألني بعض الأتباع بحل
المباني وبين المعاني سميت موصول الطلاب إلى قواعد الأعراب نافع إن
شاء الله تعالى. بسم الله الرحمن الرحيم البناء منقولة بفعل محذوف
أشخ بقدر مؤخر الأداة المحص عند البائنين ولا اهتمام عند النحويين أما
بفتح الهزة وتشديد الميم حرف فيه معنى الشرط بدليل دخول الفاء في جوابها
وبعد بالنصب على الظرفية الزمانية واختلف في ناصبه فقيل فعل محذوف
وهو الذي ثابت أنما عنه وقيل ما لا يثبتها عن المحذوف وهو مذهب سيبويه
والاصل عنده فمما يكن من شيء بعد الحمد بدأ بالحمد تاديه نحو شيء مما وجب
والجملان اسم للذات المستجمع لبيان الصفات حق حمده اى واجب
حمده الذي يتعين له ويستحقه كمال ذاته وقدره اسماء وعوم الآية
والنصب على الفعلية المطابقة والصلاة والسلام بالجر عطف على
حمده على سيدنا متعلق بالسلام على اختيار البصريين ومتعلق
الصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز أن يتعلق المذكور بالصلاة

رسلنا

لأنه

ترجمة المؤلف

هو زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن أحمد الجرجاوي الأزهري الشافعي النحوي ويعرف بالوقاد.

ولد تقريباً سنة ٨٣٨هـ بجرجة من الصعيد وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة ثم حفظ القرآن وخدم في الأزهر وقاداً فسقطت منه يوماً فتيلة على كراس أحد الطلبة فشمته وعيَّره بالجهل فعزَّ عليه شتمه وتعييره فترك الوقادة وانكب على العلم بعد أن جاوز العقد الثلاثين فبرع في العربية وشارك في غيرها من العلوم.

قال فيه السخاوي: كان إنساناً خَيِّراً.

توفي وهو عائد من الحج في قيلوبية سنة ٩٠٥هـ.

شيوخه

لقد تلقى خالد الأزهري علوم اللغة والمنطق والأصول والفرائض والحساب على مجموعة من علماء عصره منهم:

١- أحمد بن محمد بن الحسن الشُّمِّي.

٢- المناوي. ٣- السخاوي أخذ عنه شيئاً يسيراً.

- ٤- يعيش المغربي. ٥- السنهوري. ٦- داود المالكي.
 ٧- إبراهيم العجلوني. ٨- الجوجري. ٩- الزين الأبناسي.
 ١٠- الزين المارداني. ١١- الشهاب السجيني. ١٢- السيد علي تلميذ
 ابن المجدي. ١٣- الأمين الأقصري. ١٤- التقي الحصني.

مؤلفاته

لقد ترك الأزهري للمكتبة الإسلامية وطلاب العربية مؤلفات نافعة
 انتفع بها من بعده من تلك المؤلفات:

- ١- المقدمة الأزهرية مع شرحها.
 ٢- شرح التوضيح المسمى "بالتصريح على التوضيح" وهو من أحسن
 شروحاته وقد مدحه العلامة ابن المعلى الحلبي بقوله:
 إنما التصريح شرحٌ قصّر الشراح عنه
 قد غدا منهل علمٌ كلهم يكرع منه
 وقال ابن العماد الحنبلي: وصنف شرحًا حافلًا على التوضيح ما صُنّف
 مثله.

٣- إعراب ألفية ابن مالك المسمى بـ"تمرين الطلاب في صناعة
 الإعراب".

٤- شرح الآجروميّة.

٥- مؤصل الطلاب إلى قواعد الإعراب.

٦- الألفاظ النحوية.

٧- الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية.

٨- شرح البردة مع إعرابها، وهذا الكتاب يا ليته لم يؤلفه فإن بردة البوصيري ليست أهلاً أن تشرح أو تعرب، لما فيها من الشرك البواح والغلو الصراح في النبي عليه الصلاة والسلام فإن من أبيات تلك البردة قوله:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ومن علومك علم اللوح والقلم
قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن في رسالته "بيان المحجة في الرد على
الللجة":

ومن المعلوم أن الجواد لا يجود إلا بما يملكه فمقتضى ذلك أن الدنيا
والآخرة ليست لله بل لغيره وأن أهل الجنة من الأولين والآخرين لم
يدخلهم الجنة الرب الذي خلقهم وخلقها لهم بل ادخلهموها غيره
سبحان ربك رب العزة عما يصفون إلى آخر كلامه رحمه الله.

وأيضاً عجز البيت لا يقل شناعة عن الذي قبله أمثل هذه البردة
التي تحمل في طياتها هذا الخطأ أهل أن تشرح وتقرأ أبياتها التي فيها الجرأة
والاعتداء على الله سبحانه وتعالى بسلب أعظم حق له وهو التوحيد!!

ولكن نقول كما قال ربنا سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ
وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ۖ﴾ [الحج: ٤٦].

وقد غرر الأزهرى بشرحه لبردة البوصيري ببعض الأغمار الجهال فظن

أن جميع ما في البردة حق بسبب صنيع الأزهري، وما أحسن ما قاله الشيخ عبدالرحمن بن حسن وهو في سياق الرد على من احتج على صحة البردة وأنها حق بشرح وإعراب الأزهري لها.

قال رحمه الله^(١): وأما ما ذكره عن خالد الأزهري، فخالد وما خالد؟ أغرك منه كونه شرح "التوضيح" و"الآجرومية" في النحو فهذا لا يمنع كونه جاهلاً بالتوحيد الذي بعث الله رسوله ﷺ به كما جهله من هو أعلم وأقدم منه من لهم تصانيف في المعقول كالرازي وأبي معشر البلخي ونحوهما ممن غلط في التوحيد، وقد كان خالد يشاهد أهل مصر يعبدون البدوي وغيره فما أنكر ذلك في شيء من كتبه ولا نقل عنه أحد إنكاره. اهـ

عقيدته

الذي ظهر لي من خلال القراءة في بعض كتبه أن الرجل أشعري المعتقد، ومما يدل على ذلك قوله في مقدمة كتابه "شرح الأزهرية": الحمد لله على جميع الأحوال وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المنزه كلامه عن الألفاظ بالحرف في المقال. اهـ

فقوله: المنزه كلامه... إلخ، هذا هو عين اعتقاد الأشاعرة في صفة كلام الله عزوجل، فهم يثبتون كلاماً نفسانياً مجرداً عن الصوت والحرف، وهذا خلاف اعتقاد السلف، فإن معتقدهم في الكلام أن الله يتكلم بكلام يسمع بحرف وصوت وأن كلام الله صفة له قديمة النوع حادثة الآحاد فهو

(١) أوقفني على كلام الشيخ عبدالرحمن بن حسن ناصر العدني.

يتكلم إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء.

وأيضًا مما يدل على تمشعه تعريفه للتوفيق في «الموصل» بتعريف الأشاعرة وقد نبهت على ذلك في الحاشية.

وأيضًا قوله في «الموصل» عندما تكلم على «قد» بعد أن ذكر كلام الزمخشري أنها تأتي للتكثير واستدلاله بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ...﴾ [البقرة: ١٤٤] الآية قال: والكثرة هنا في متعلق الفعل لا في الفعل نفسه وإلا لزم تكثير الرؤية وهي قديمة، وتكثير القديم باطل عند أهل السنة.

وقد نبهت على ذلك في الحاشية.

وأيضًا قوله في «التصريح» (٨/١) بعد أن تكلم على إعراب «الرحمن الرحيم» من البسمة: واشتقاقها من الرحمة وهي هنا مجاز عن الإنعام، قال الإمام الرازي: إذا وُصِفَ الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملاءمته وهذه قاعدة في كل مقام. اهـ

وهذا لا يخفى بطلانه على من بصره الله باعتقاد السلف فالرازي أراد بهذه القاعدة الأشعرية تعطيل الصفات التي لا يستسيغها عقله كالرحمة والغضب والسخط والمحبة والرضا واليدين والقدم والوجه وغيرها من الصفات التي لم تستسغها عقول المتكلمين ظنًا منهم أن في إثباتها التشبيه بالخلق وحسبنا الله ونعم الوكيل.

هذا ما وقفت عليه -غير مستقصٍ- فيما يتعلق بعقيدة الرجل وأنه أشعري المعتقد عفا الله عنه وغفر له.

فهرس المراجع والمصادر التي استعنت بها في تحقيق الكتاب

- (١) "اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط" تأليف الدكتور بدر بن ناصر البدر - مكتبة الرشد (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- (٢) "ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلس" - تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي القاهرة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- (٣) "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البر.
- (٤) "الأشباه والنظائر" للسيوطي - تحقيق محمد بن عبد القادر الفاضلي - المكتبة العصرية - الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- (٥) "الإصابة في تمييز الصحابة" لابن حجر العسقلاني.
- (٦) "الأصول في النحو" لابن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة الطبعة الرابعة (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- (٧) "أمالي ابن الشجري" - تحقيق الدكتور محمد محمود الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة (١٤١٣هـ - ١٩٩٩م).
- (٨) "إملاء ما من به الرحمن" لأبي البقاء العبكري - تحقيق إبراهيم عطوة عوض - دار الحديث.

(٩) «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري- دار إحياء التراث العربي.

(١٠) «أوضح المسالك» لابن هشام الأنصاري مع حاشية محمد محي الدين- المكتبة العصرية (١٤١٦هـ-١٩٩٥م).

(١١) «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي- مكتبة ابن تيمية- القاهرة الطبعة الثانية (١٤١٣-١٩٩٢).

(١٢) «بدائع الفوائد» لابن القيم.

(١٣) «بغية الوعاة»- تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية (١٤١٩-١٩٩٨).

(١٤) «تاج العروس» للزبيدي.

(١٥) «البلاغة الواضحة»- تأليف علي الجارم ومصطفى أمين- دار المعارف الطبعة السابعة.

(١٦) «التبصرة والتذكرة» لأبي محمد عبدالله بن علي الصِّيمري- تحقيق فتحي أحمد مصطفى- دار الفكر بدمشق (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

(١٧) «التذيل والتكميل» لأبي حيان الأندلسي- تحقيق الدكتور حسن هنداوي- دار القلم (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(١٨) «التسهيل مع شرحه» لابن مالك- تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المفتون- مكتبة هجر الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

- (١٩) "التصريح على التوضيح" لخالد الأزهرى- دار الفكر.
- (٢٠) "تفسير ابن عطية"- تحقيق المجلس العلمي بـ"فاس"- مكتبة مصطفى الباز (١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).
- (٢١) "تفسير البغوي"- دار الفكر- (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- (٢٢) "التفسير الكبير" للرازي- إحياء التراث العربي.
- (٢٣) تهذيب اللغة للأزهرى- تحقيق عبدالسلام هارون.
- (٢٤) "جامع الرسائل" لشيخ الإسلام ابن تيمية- جمع الدكتور محمد رشاد سالم- دار المدني الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).
- (٢٥) "الجنى الداني" للمرادي.
- (٢٦) "جواهر البلاغة" للهاشمي- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- (٢٧) "حاشية أبي النجا"- طبعة مصطفى الباز الحلبي (١٣٤٣هـ).
- (٢٨) "حاشية ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك"- دار الفكر.
- (٢٩) "حاشية الخضري"- تحقيق الشيخ يوسف محمد البقاعي- دار الفكر (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
- (٣٠) "حاشية الدسوقي على المغني"- انتشارات زاهري.
- (٣١) "حاشية السجاعي على شرح قطر الندى" لابن هشام- مكتبة الخير.
- (٣٢) "حاشية الصبان على شرح الأشموني"- دار إحياء الكتب العربية

عيسى البابي الحلبي.

(٣٣) «حاشية عطار على شرح الأزهرية»- مطبعة مصطفى البابي- الطبعة الثانية (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

(٣٤) «حاشية عطار على موصل الطلاب» -مخطوط-.

(٣٥) «حاشية الأمير على المغني»- دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني.

(٣٦) «حاشية المدابغي على موصل الطلاب» -مخطوط-.

(٣٧) «حاشية ياسين على الفاكهي شرح قطر الندي»- مكتبة مصطفى البابي- الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ-١٩٧١م).

(٣٨) «خزانة الأدب» للبغدادي- تحقيق محمد نبيل طريفي- دار الكتب العلمية (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

(٣٩) «الخصائص لابن الجني»- تحقيق محمد علي النجار- الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(٤٠) «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري- تحقيق عرفان مطرجي- مؤسسة الكتاب الثقافة الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

(٤١) «ديوان جرير مع شرحه»- دار الكتاب العربي- (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤).

(٤٢) «ديوان الفرزدق»- دار صادر.

(٤٣) رصف المباني لأحمد بن عبدالنور المالقي- تحقيق أحمد محمد الخراط- دار القلم الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

(٤٤) «سر صناعة الإعراب» لابن جني- تحقيق أحمد فريد أحمد- المكتبة الوفيقية.

(٤٥) «السلسلة الضعيفة» للشيخ الألباني.

(٤٦) «شرح أبيات سيبويه» للأعلم الشنتمري- تحقيق الدكتور عدنان محمد آل طعمة- مؤسسة البلاغ الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

(٤٧) «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي- تحقيق محمد سلطاني- دار المأمون للتراث (١٩٧٩م).

(٤٨) شرح الأزهرية لخالد الأزهرى- مطبعة مصطفى البابي الطبعة الثانية- (١٣٧٤هـ-١٩٥٥م).

(٤٩) «شرح الأشموني على ألفية ابن مالك»- دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي- انتشارات زاهدي.

(٥٠) «شرح التصريف» لعمر بن عثمان الثمانيني- تحقيق الدكتور إبراهيم ابن سليمان البعيمي- مكتبة الرشد الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

(٥١) «شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك»- دار الفكر.

(٥٢) «شرح الجمل» لابن عصفور- تحقيق الدكتور أنس بريوي- دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

(٥٣) «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب»- تحقيق إميل بديع يعقوب- دار الكتب العلمية الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

(٥٤) "شرح شافية ابن الحاجب" للرضي- تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد- دار الكتب العلمية (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

(٥٥) "شرح شواهد المغني" للسيوطي- دار مكتبة الحياة.

(٥٦) "شرح الطحاوية" لابن أبي العز- تحقيق الشيخ الألباني- المكتب الإسلامي- الطبعة التاسعة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

(٥٧) "شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت" لابن مالك- تحقيق عدنان الدُّوري.

(٥٨) "شرح قطر الندى" لابن هشام- تحقيق بركات يوسف هبود- دار الفكر (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

(٥٩) "شرح الكافية الشافية" لابن مالك- تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود- دار الكتب العلمية الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

(٦٠) "شرح المفصل" لابن يعيش- عالم الكتب بيروت.

(٦١) "الصحاح" للجوهري- تحقيق أحمد عبدالغفور عطار- دار الكتاب العربي بمصر.

(٦٢) "العين" للخليل- دار إحياء التراث العربي بيروت.

(٦٣) "فتح الباري" للحافظ ابن حجر- دار السلام- الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

(٦٤) "القاموس"- للفيروزآبادي- مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية

(١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

(٦٥) «الكامل» للمبرد- تحقيق محمد أحمد الدالي- مؤسسة الرسالة- (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

(٦٦) «الكتاب» لسيبويه- تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون- دار الجيل بيروت الطبعة الأولى.

(٦٧) «الكشاف» للزمخشري- دار المعرفة.

(٦٨) «الكواكب»- للأهدل- تحقيق عبدالله يحيى الشعبي مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

(٦٩) «لسان العرب» لابن منظور- دار إحياء التراث العربي- (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

(٧٠) «المختار الصحاح»- للرازي.

(٧١) «مجمع الأمثال» لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني- تحقيق نعيم حسن زرزور- دار الكتب العلمية بيروت.

(٧٢) «المزهر» للسيوطي- تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبي الفضل إبراهيم، علي محمد الجاوي- المكتبة العصرية (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

(٧٣) «المساعد» لابن عقيل- تحقيق الدكتور محمد كامل بركات- طبعة جامعة أم القرى السعودية الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

(٧٤) «المستصفى في أمثال العرب» للزمخشري- دار الكتب العلمية (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م).

- (٧٥) «معاني القرآن» للأخفش- تحقيق الدكتورة هدى محمود قراءة- مكتبة الخانجي القاهرة- الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- (٧٦) «معاني القرآن» لأبي زكريا الفراء- تحقيق فاتن محمد خليل اللّبون- دار إحياء التراث العربي (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- (٧٧) «معجم البلدان» لياقوت الحموي- دار صادر.
- (٧٨) «مغني اللبيب»- لابن هشام الأنصاري- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
- (٧٩) «المفصل» للزنجشري- دار الجيل بيروت.
- (٨٠) «المقتضب» للمبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة- عالم الكتب.
- (٨١) «النكت الحسان» لأبي حيان- تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- (٨٢) «وفيات الأعيان» لابن خلكان- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار صادر.
- (٨٣) «مع الهوامع» للسيوطي- تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي- المكتبة التوفيقية الأزهر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [١]

الْحَمْدُ (٢) لِلَّهِ الْمُلْهِمِ لِحَمْدِهِ [٣]، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
رَسُولِهِ وَعَبْدِهِ (٤)، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَجُنْدِهِ.

وَبَعْدُ: فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ (٥) إِلَى مَوْلَاهُ الْعَنِيِّ، خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
الْأَزْهَرِيُّ (٦): هَذَا (٧) شَرْحٌ لَطِيفٌ (٨) عَلَى "قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ" سَأَلَنِيهِ بَعْضُ

[١] في أ، ط ٢ زيادة: (وَبِهِ نَشْتَعِينُ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ).

(٢) اختار لفظ (الحمد لله) بالجملة الاسمية؛ موافقةً لكتاب الله، ودلالة على الدوام
والثبات؛ لأن الجملة الاسمية تدل على الدوام، و(أل) في (الحمد) للاستغراق، فجميع
أنواع المحامد كلها لله سبحانه وتعالى؛ ملكاً واستحقاقاً.

وقيل (أل) للجنس واختاره الزمخشري، وقيل للعهد، أي: الحمد المعهود الذي حمد الله
به نفسه وحمده به أنبيأؤه وأوليأؤه. واللام في (لله) للملك، أو للاستحقاق، وقيل: للتعليل.

والمعنى على الأول: جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له. وعلى الثاني: جميع المحامد ثابتة

لأجل الله. انظر "التصريح" (٩/١-١٠)، و"التنبيهات السنية" ص (٩)، والمدابغي (٢/ل).

[٣] في الأصل، ج: (وبحمده).

(٤) قدم الوصف بالرسول للسجع وإلا فالموافق للحديث «ولكن قولوا عبدالله ورسوله»
تقديم الوصف بالعبودية؛ لأنه أشرف الأوصاف العَلِيَّة. اهـ «حاشية عطار» (٨/ل).

(٥) صفة لعبد، أي: دائم الفقر أي: الحاجة، إن كان صفة مشبهة، أو كثير الفقر إن كان
صيغة مبالغة. «حاشية أبي النجاء».

(٦) صفة لخالد، نسبة إلى جامع الأزهر.

(٧) اسم الإشارة راجع إلى الألفاظ المستحضرة في ذهن الشارح نزلت منزلة الشخص
المحسوس المشاهد بالبصر؛ لأن (هذا)، وبقيّة أسماء الإشارة وضعت لتستعمل في
المشخص المشاهد بالبصر. «المدابغي» (٣/ل).

(٨) المراد مختصر صغير الحجم سهل. «حاشية ياسين» على الفاكهي (٦/١). وقال الصبان: =

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.....

الأَصْحَابِ، يَحُلُّ الْمَبَانِي^(١)، وَيُبَيِّنُ^[٢] الْمَعَانِي، سَمَّيْتُهُ «مُوصِّلَ^(٣) الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ»، نَافِعٌ^(٤) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْبَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ^(٥) تَقْدِيرُهُ (أَفْتَتَحُ)^(٦) يُقَدَّرُ مُؤَخَّرًا لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ عِنْدَ الْبَيَانِيِّينَ، وَالِاهْتِمَامِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ^(٧).

= قوله (لطيف): يعني لا يحجب ما وراءه من المعاني مجازًا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات.

(١) جمع مبنى وهو اللفظ، و(يَحُلُّ) بضم الحاء لا غير، أي: يفك تراكيبها ببيان الفاعل والمفعول، ومرجع الضمائر ونحو ذلك، وإنما قلنا بضم الحاء لا غير لأن (حَلَّ) بمعنى (فك) مضارعه بالضم فقط، وأما (حَلَّ) بمعنى (نزل) ففي مضارعه الضم والكسر، وبهما قُرئ في السبع قوله تعالى: ﴿فَيَحْلِلْ عَلَيْكُمْ غِصَّتِي﴾ [طه: ٨١]، وأما (حَلَّ) ضد (حرم) فجاء مضارعه بالكسر فقط. «المداغبي» (ل/٣)، و«الصبان» (١/٥-٦).

[٢] في أ: (حلل المباني وبيان المعاني).

(٣) بضم الميم وفتح الواو مع تشديد الصاد من وصلَّ المضاعف، وهو مرفوع على الحكاية، أو منصوب ب (سمى). «حاشية عطار» (ل/١٢).

(٤) نعت لشرح أو خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو نافع.

(٥) أي: جوازًا؛ لأن تقديره خاصًا يدل على ذلك.

(٦) الأولى أَوْلَفْ؛ لأن الشارع في كل شيء يضم ما كانت التسمية مبدأ له، فالشارع في الأكل إذا قال: بسم الله ينوي أكل، وفي الشرب، أشرب وفي الركوب، أركب، فلا جَرَمَ كان التقدير في التأليف أَوْلَفْ أولى. انظر «تشويق الخلان» ص(٣)، و«المداغبي» (ل/٤).

(٧) أضاف الشارح لكل قوم ما اشتهر عنهم، فاشتهر عن البيانين أن المقصود من التقديم إفادة الحصر، واشتهر عن النحويين أن المقصود من التقديم الاهتمام، ولا ينفي كل من الفريقين ما يقوله الآخر بل قد استعمل كُلُّ مَنِ الْفَرِيقَيْنِ ما اشتهر عن الآخر. اهـ بتصرف. انظر «المداغبي» (ل/٤)، و«حاشية ياسين» (١/١٩٤).

أَمَّا

أَمَّا بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ ^(١) بِدَلِيلِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي جَوَابِهَا ^(٢).

(١) إنما قال فيه معنى الشرط، ولم يقل للشرط؛ لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط، وإنما إفادتها للشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله. أفاده الشُّمْنِيُّ، وغيره. اهـ «الصبان» (٤/٤٤)، وقال الدَّمَامِينِي: حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط. اهـ ومن صرح بذلك أبوحيان رحمته الله، قال بهاء الدين السبكي: (أما) من الأدوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطاً، وبذلك صرح شيخنا أبوحيان. اهـ «التصريح» (٢/١٢) و«إعراب الجمل وأشباه الجمل» للدكتور فخر الدين قباة ص (٥٧).

(٢) لزوماً، سواء صلح الجواب للشرط أم لا، بخلاف أدوات الشرط؛ فإن الفاء إنما تجب في جوابها إذا لم يصلح لمباشر الأداة، وإنما لزم الفاء (أما) دون أدوات الشرط لأنها لما ضعفت بالنيابة تقوت بذلك. قال ابن هشام في «المغني» (١/٥٦): فَإِنْ قُلْتَ: قد استغني عنها في قولك: فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيراً في عراض المواكب

قُلْتَ: ضرورة، كقول عبد الرحمن بن حسان:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً

فإن قُلْتَ: قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] قُلْتَ: الأصل، فيقال لهم أكفرتم، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً. اهـ

ما قرره ابن هشام من منع حذف الفاء من جواب (إما) إلا في الضرورة، الصواب خلافه؛ فإنه قد شُيعَ في السعة في غير ما حديث من أحاديث رسول الله ﷺ ومنها قوله ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ مَا بَالَ رَجَالٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»، ومنها: قوله: «أَمَّا مُوسَى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ إِذْ انْخَدَرَ فِي الْوَادِي» وقوله أيضاً: «أَمَّا بَعْدُ أَشِيرُوا عَلَيَّ فِي أَنْاسٍ أَبْنَوْا أَهْلِي» أي: اهتموا أهلي.

وإلى جواز حذف الفاء في غير ضرورة ذهب الإمام ابن مالك في كتابه «شواهد التوضيح» ص (١٣٨)، قال رحمته الله بعد أن ذكر الشواهد المتقدمة: وقد خولفت القاعدة =

بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ.....

بَعْدَ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَةِ الزَّمَانِيَّةِ^(١)، وَاخْتِلَافٍ^[٢] فِي نَاصِبِهِ فَقِيلَ: فِعْلٌ مَحْذُوفٌ وَهُوَ الَّذِي نَابَتْ (أَمَّا) عَنْهُ.

وَقِيلَ [أَمَّا]^[٣] لِنِيَابَتِهَا عَنِ الْمَحْذُوفِ^(٤)، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ^(٥)، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ^(٦) (مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ^(٧) بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ) بَدَأَ بِالْحَمْدِ؛ تَأْدِيَةً

= في هذه الأحاديث؛ فَعَلِمَ بتحقيق عدم التضيق، وَأَنَّ مَنْ خَصَّه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصّر في فتواه وعاجز عن نصره دعواه. اه وانظر "شرح أبيات مغني اللبيب" للبغدادى (١/ ٣٧٤).

(١) قال الشارح في "التصريح" (١٢/١) معلقاً على قول ابن هشام (أما بعد) بعد: ظرف زمان كثيراً، ومكان قليلاً، تقول في الزمان: جاء زيد بعد عمرو، وفي المكان: دار زيد بعد دار عمرو، وهي هنا صالحة للزمان، فيكون المعنى: وبعد الزمان الذي ذكرت فيه ما مر فهذه... إلخ، وللمكان، فيكون المعنى: وبعد المكان الذي كتبت فيه كذا فهذه... إلخ. اه من "التصريح" مع زيادات من حاشية ابن الحاج على شرح الآجرومية للأزهري ص(١١). قوله: (ومكان قليلاً) قال ياسين: قال الزرقاني: قال بعض الشيوخ: وهو الأصل فيها. اه أي: أن استعمالها في المكان الذي جعله قليلاً هو الأصل عند هؤلاء الشيوخ.

[٢] في ط ٢: (واختلفاً) وَهُوَ تصحيف. [٣] ساقطة من ط ٢، أ.

(٤) قال الشارح في "التصريح" (١٣/١): فعلى الأول (أما) نائبة عن الفعل معنى لا عملاً، وعلى الثاني نائبة معنى وعملاً.

(٥) "الكتاب" (٣/ ٢٣٥)، و"المقتضب" (٣/ ٢٧)، و"المساعد" (٣/ ٢٣٩).

(٦) أي: سيبويه، وكذا غيره، فالأولى عدم التقييد، فيحذف هذا الظرف، أعني: (عنده) "المدابغي" (٤/ ل).

(٧) مهما: مبتدأ، ويكن: فعل الشرط وهي تامة بمعنى يوجد، ومن: زائدة، وشيء: فاعل. لكن يلزم على هذا الإعراب محذوران: زيادة (من) في الإثبات، وخلو فعل الشرط من عائد على الشرط الاسمي الواقع مبتدأ، فالأولى أن الفاعل ضمير مستتر يعود على (مهما) التي =

حَقَّ حَمْدِهِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ.....

لِحَقِّ شَيْءٍ مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ. وَالْجَلَالَةُ اسْمٌ لِلذَّاتِ الْمُسْتَجْمِعِ^(١) لِسَائِرِ الصِّفَاتِ، حَقَّ حَمْدِهِ أَيُّ: وَاجِبَ حَمْدِهِ الَّذِي يَتَعَيَّنُ لَهُ، وَيَسْتَحِقُّهُ كَمَالُ ذَاتِهِ، وَقَدَّمَ صِفَاتِهِ وَتَقَدَّسَ أَسْمَائِهِ وَعُمُومُ آلَايِهِ^(٢)، وَانْتِصَابُهُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ^(٣)، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ -بِالْجَرِّ^(٤) - عَطَفَ^[٥] عَلَى (حَمْدِ اللَّهِ).

= هي لما لا يعقل و(من شيء) بيان للضمير. انظر "المداغبي" (ل/٤)، والسجاعي ص(٥).
(١) أي: الجامع.

(٢) أي: نِعْمَةُ العامة، أي: الشاملة لكل موجود، والإضافة في قوله: وعموم آلائه وما قبلها من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: ذاته الكاملة، وصفاته القديمة، أي: التي لا ابتداء لوجودها ولا انتهاء، وأسماءه المقدسة وآلاؤه العامة.

(٣) والعامل فيه (حمد الله) فهو من نصب المصدر بالمصدر، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿جَزَاءُكُمْ جَزَاءٌ مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]. "عطار" (ل/١٥).

(٤) لعل وجوب الجر لما يلزم على الرفع من الفصل بين أما والفاء بجملة غير شرطية، لكن رأيت في "المغني" عن بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أُسَوِّدَتْ﴾ [آل عمران: ١٠٦] الآية، أن جواب (أما): ﴿فَذَرُّوْا﴾، وقوله ﴿أَكْفَرْتُمْ﴾ اعتراض، وعليه فالأوجه رفع الصلاة والسلام. قاله الشَّنَوَانِي. "المداغبي" (ل/٥).

فائدة: لا يفصل بين (أما) والفاء إلا بواحد من ستة أمور نظمها الدنوشري فقال:

وَبَعْدَ (أَمَّا) فَافْصِلَنَّ بَوَاحِدٍ	مِنْ سِتَّةٍ وَلَا تُفْعَلُ بِرَأْسٍ
مُبْتَدَأً وَالشَّرْطُ ثُمَّ الْخَبَرُ	مَعْمُولٌ فَعَلْ بَعْدَ فَاءٍ يُذَكَّرُ
كَذَاكَ مَعْمُولٌ لِفَعْلٍ فَسَّرَهُ	مَا بَعْدَ فَاءٍ بَعْدَهَا مُؤَخَّرَهُ
وَالظَرْفُ وَالْمَجْرُورُ تِلْكَ سِتُّ	قَدْ قَالَهُ كُلُّ إِمَامٍ ثَبَتُ

اهـ "حاشية ياسين على التصريح" (٢/٢٦٢)، و"الخضري" (٢/٢٠١).

[٥] بمعنى مَعْطُوفٌ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ (هُوَ). وَفِي ط ١، أ، ط ٢: (عطفًا) بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، أَيُّ: حَالٌ كَوْنُهُمَا عَظْفًا أَيُّ: ذَا عَظْفٍ. اهـ حسن العطار.

عَلَى سَيِّدِنَا وَعَبْدِهِ.....

عَلَى سَيِّدِنَا مُتَعَلِّقٌ بِ(السَّلَامِ) عَلَى اخْتِيَارِ الْبَصْرِيِّينَ^(١)، وَمُتَعَلِّقٌ^[٢] (الصَّلَاةِ) مَحْذُوفٌ^(٣) تَقْدِيرُهُ (عَلَيْهِ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْمَذْكُورُ بِ(الصَّلَاةِ)^(٤)؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَجِبُ ذِكْرُ الْمُتَعَلِّقِ بِ(السَّلَامِ) عَلَى الْأَصَحِّ^(٥). وَفِي نُسَخَةٍ (وَعْبْدِهِ) وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى (سَيِّدِنَا)، وَفِيهِ^(٦) مِنْ أَتَوَاعِ الْبَدِيعِ^(٧) الْمُطَابَقَةُ^(٨).

(١) أي: من أنه إذا تنازع عاملان معمولًا، فالأولى إعمال الثاني لقربه. «المدابغي» (٥/ل).
[٢] في ط ٢: (ومعلّق).

(٣) أي: وجوبًا؛ لأنه فضلة، ولأنه يلزم على ذكره عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة، قال ابن مالك في الخلاصة:

وَلَا تُجَيِّ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لَغَيْرٍ رَفَعَ أَهْمَلَا
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخَّرْنَاهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

(٤) كما هو اختيار الكوفيين في إعمال الأول في باب التنازع لسبقه.

(٥) وأجاز السيرافي حذف غير المرفوع، وهو المنصوب والمجرور؛ لأنه فضلة، وهو الذي يفهم من كلام التسهيل، ويستدل له بقوله:

بعكاظ يعيشى الناظرين من إذا هم لمحو شعاغة

فأعملت الأول، وهو يعيشى، فرفعت شعاغه، وأعملت لمحو في ضميره وحذفته، والتقدير لمحوه، وهذا البيت عند الجمهور ضرورة. انظر «التصريح» (١/٣٢٠)، و«الارتشاف» (٤/٢١٤٤)، و«الهمع» (٣/١١٩).

(٦) أي: في الجمع بين سيدنا وعبد. «المدابغي» (٥/ل).

(٧) وهو من علوم البلاغة، وتعريفه اصطلاحًا: هو علم يعرف به الوجوه والمزايا التي تزيد الكلام حُسْنًا وطلاوةً، وتكسوه بهاءً، ورونقًا بعد مطابقتها لمقتضى الحال. اهـ «جواهر البلاغة» لأحمد الهاشمي ص (٢١٥).

(٨) وهي الجمع بين الشيء وضده في الكلام نحو: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣] و﴿وَنَحْسَبُهُمْ =

مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مِنْ بَعْدِهِ.

وَمُحَمَّدٍ بَدَلٌ^[١] مِنْ (سَيِّدِنَا)^(٢) لِأَنَّ نَعْتَ الْمَعْرِفَةِ^(٣) إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا أُعْرِبَ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ وَأُعْرِبَتِ الْمَعْرِفَةُ بَدَلًا وَصَارَ الْمَتَّبِعُ تَابِعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ١-٢] فِي قِرَاءَةِ الْجُرِّ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ^(٤).

وَعَلَى آلِهِ هُمْ -كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ- أَقَارِبُهُ الْمُؤْمِنُونَ^[٥] مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَ[بَنِي]^[٦] الْمُطَّلِبِ ابْنِي عَبْدٍ مَنَافٍ، مِنْ بَعْدِهِ أَيُّ: مِنْ بَعْدِ مُحَمَّدٍ، وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ مُتَرَتِّبَةٌ وَتَابِعَةٌ لِلصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ.

= أَيْقَظًا وَهُوَ رُفُودٌ [الكهف: ١٨]، وفيما ذكر جمع بين السيد والعبد وهما متقابلان. انظر "جواهر البلاغة" لأحمد الهاشمي ص (٢٢٠)، و"البلاغة الواضحة" ص (٢٨٠).

[١] في ط ٢: (بدلاً).

(٢) أي: على إسقاط (عبد) من بعض النسخ، وإلا فهو بدل من (عبد)، ولا يصح مع وجوده كونه بدلاً من سيدنا؛ لأن عطف النسق لا يتقدم على البدل، ومثل البدل عطف البيان. "المدايني" (ل/٥).

(٣) قَيْدُ الْكَلَامِ بِالْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا فِيهَا، وَلِأَنَّ نَعْتَ النِّكَرَةِ إِذَا تَقَدَّمَ لَا يَجِبُ أَنْ يَعْرِبَ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، بَلْ تَارَةً يَكُونُ حَالًا، وَهُوَ الْغَالِبُ نَحْوُ: (لمية موحشًا طلل)، وَتَارَةً يَعْرِبُ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ نَحْوُ: مررت بظريف رجلٍ، فرجل في المثال بدل من ظريف. اهـ "المدايني" (ل/٥)، "وعطار" (ل/١٧).

(٤) انظر "التسهيل" مع شرحه (٣/٣١٩-٣٢٠).

[٥] في طبعة الدكتور مجاهد (المؤمنين) وَهُوَ تَصْحِيفُ ظَاهِر.

[٦] ساقطة من الأصل، ط ١.

فَهَذِهِ فَوَائِدُ جَلِيلَةٍ فِي قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ ، تَقْتَفِي

فَهَذِهِ فَوَائِدُ جُمْلَةٍ مَقْرُونَةٍ بِالْفَاءِ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ (أَمَّا) ^(١) ، وَأَشَارَ بِهَذِهِ إِلَى أَشْيَاءٍ مُسْتَحْصَرَةٍ ^(٢) فِي ذَهْنِهِ . وَالْفَوَائِدُ جَمْعُ فَائِدَةٍ وَهِيَ ^(٣) مَا يَكُونُ الشَّيْءُ بِهِ ^(٤) أَحْسَنَ حَالًا مِنْهُ بغيره ، جَلِيلَةٌ أَيْ : عَظِيمَةٌ فِي قَوَاعِدِ ، جَمْعُ قَاعِدَةٍ ^(٥) وَهِيَ قَضِيَّةٌ ^(٦) كُلِّيَّةٌ يَتَعَرَّفُ مِنْهَا أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتِهَا ^(٧) ، الْإِعْرَابُ الْإِصْطِلَاحِيُّ ، تَقْتَفِي مِنْ الْقَفْوِ وَهُوَ الْإِتِّبَاعُ ، يُقَالُ : قَفَوْتُ فَلَانًا إِذَا تَبِعْتُ أَثَرَهُ ، وَصَمْنَهُ ^(٨) مَعْنَى (تَسْلُكُ) ،

[١] فِي ط ٢ : (عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِ) ، وَفِي ط ١ : (عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ إِنْ) .

(٢) أَيْ : حَاضِرَةٌ ، فَلَيْسَتْ السَّيْنُ وَالنَّاءُ لِلطَّلَبِ . «المدابغي» (٥ / ج) .

[٣] فِي ط ٢ : (وَهُوَ) .

(٤) الضَّمِيرُ فِي (بِهِ) عَائِدٌ عَلَى (مَا) ، وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي أَحْسَنَ يَعُودُ عَلَى (الشَّيْءِ) وَالضَّمِيرُ فِي (مِنْهُ) يَعُودُ عَلَى الشَّيْءِ أَيْضًا ، وَضَمِيرُ (بِغَيْرِهِ) عَائِدٌ عَلَى (مَا) ، فَالْعِلْمُ مِثْلًا يَكُونُ زَيْدٌ بِسَبَبِهِ أَحْسَنَ حَالًا مِنْ نَفْسِهِ مَتَصِفًا بِغَيْرِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ الْجَهْلُ ، فَيَصْدُقُ عَلَى الْعِلْمِ أَنَّهُ فَائِدَةٌ ، وَعَرَفْنَاهَا بَعْضُهُمْ بِأَنَّهَا الْمَصْلُحَةُ الْمُرْتَبِةُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ التَّعْرِيفَيْنِ إِصْطِلَاحِيٌّ ، وَهِيَ لُغَةٌ : مَا اسْتَفِيدَ مِنْ عِلْمٍ أَوْ مَالٍ . «المدابغي» (٥ / ج) ، «وَعَطَّارٌ» (١٨ / ج) .

(٥) لُغَةٌ : أَسَاسُ الشَّيْءِ وَعِمَادُهُ . وَاصْطِلَاحًا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ .

(٦) أَيْ : حَكْمٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى جَمِيعِ جُزْئِيَّاتِهِ ، يَعْرِفُ بِسَبَبِهِ أَحْكَامُ جُزْئِيَّاتِ الْقَاعِدَةِ .

(٧) مِثْلًا قَوْلُنَا : (الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ) قَضِيَّةٌ كُلِّيَّةٌ تَعُمُّ زَيْدًا وَعَمْرًا وَبَكْرًا مِنْ (قَامَ زَيْدٌ ، وَقَعَدَ عَمْرُو ، وَرَقَدَ بَكْرٌ) وَيَعْرِفُ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ رَفْعُ زَيْدٍ وَعَمْرُو وَبَكْرٍ مِثْلًا ، الَّذِي هُوَ حَكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ . وَكَقَوْلُنَا مِثْلًا : (كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ فِيهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ) فَهَذَا حَكْمٌ كُلِّيٌّ يَنْطَبِقُ عَلَى مِثْلِ : (قَامَ أَبُوهُ) مِنْ قَوْلِكَ : (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) فَيُقَالُ : هَذِهِ جُمْلَةٌ وَقَعَتْ خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ كَذَلِكَ فِيهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ . وَقَسَّ عَلَيْهِ .

وَيُرَادُ الْقَاعِدَةُ : الْأَصْلُ ، وَالْأَسَاسُ ، وَالضَّابِطُ ، وَالْقَانُونُ . انْظُرْ «حَاشِيَةُ أَبِي النَّجَّاءِ»

ص (٦) ، وَ«شَرْحُ النِّظَمِ الْمَجْرَادِيَةِ فِي الْجُمْلِ» ص (٢١) .

(٨) التَّضْمِينُ : إِحْلَاقُ مَادَّةٍ بِأُخْرَى فِي التَّعْدِي وَاللِّزُومِ لِتَنَاسُبِ بَيْنَهُمَا فِي الْمَعْنَى نَحْوُ : ﴿وَلَا =

بِمَتَّامِلِهَا جَادَّةَ الصَّوَابِ، وَتُطْلِعُهُ فِي الْأَمَدِ الْقَصِيرِ عَلَى نُكْتِ كَثِيرٍ
بِمَتَّامِلِهَا^(١) أَي: النَّاطِرِ فِيهَا، جَادَّةٌ بِالْجِيمِ أَي: مُنْظَمٌ طَرِيقِ الصَّوَابِ وَهُوَ
صِنْدُ الْخَطِّاءِ، وَتُطْلِعُهُ أَي: تُوقِّفُهُ^(٢) فِي الْأَمَدِ أَي: الزَّمَنِ الْقَصِيرِ خِلَافَ
الطَّوِيلِ، وَلَوْ قَالَ (الْقَلِيلِ) بَدَلِ (الْقَصِيرِ) كَانَ أَنْسَبَ لِـ(كَثِيرٍ)^(٣) فِي قَوْلِهِ:
عَلَى نُكْتِ كَثِيرٍ^[٤] بِالْإِضَافَةِ^(٥)، وَالنُّكْتُ بِالْمُثَنَّةِ جَمْعُ نُكْتَةٍ وَهِيَ الدَّقِيقَةُ^(٦)

= نَعَدَ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ [الكهف: ٢٨] أَي: تبعد، ونحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ
أَمْرِى﴾ [النور: ٦٣] أَي: يخرجون، ونحو ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي دِينِي﴾ [الأحقاف: ١٥] أَي: بارك لي.
وهل هو مقيس؟ خلاف. ونقل أبوحيان في «الارتشاف» عن الأكثرين أنه ينقاس.
والحامل على القول بالتضمن هنا هو تعدية تقتضي بالباء مع أنه متعد بنفسه. انظر «الصبان»
(٩٥/٢)، و«الارتشاف» (١٩٨٤/٤)، و«المغني» (٦٨٥/٢)، و«الدسوقي» (٣٠٥/٢).

(١) الضمير فيه راجع إلى فوائد أو قواعد.

(٢) أَي: تجعله واقفاً على تلك النُّكْتِ الكثير أَي: مشاهداً لها، ولأجل هذا اختار تطلعه
على أن يقول تعلمه. «المدابغي» (ل/٧).

(٣) لحصول الطباق، وهذه نكتة لفظية، لكن قال المدابغي: هذا مردود أَي: قوله أنسب؛
لأن الشايع وصف الزمن بالطول والقصْر لا بالكثرة والقلّة، والنكت بالعكس،
فالمنصف راعى النكتة المعنوية والشارح راعى اللفظية. اه نقلاً من حاشيتي «المدابغي»
و«حسن عطار».

[٤] في ج: (كثيرة).

(٥) إنما ترجحت الإضافة على الصفة مع أنه يحتملها من غير احتياج إلى زيادة التاء، إذ
فعليل يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ لأن الغرض الإخبار عن النكت بأنها من أبواب
كثيرة، لا عن كونها كثيرة في نفسها وإن كانت من أبواب قليلة. قاله الزرقاني.

(٦) أَي: هي الدقيقة التي تستخرج بدقة، وقيل نكت الكلام لطائفه ودقائقه المفتقرة إلى
تفكير، والمراد منها هاهنا الفوائد العلمية الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر. «الكافيحي»
ص(٤٩).

مِنْ الْأَبْوَابِ.....

مِنْ الْأَبْوَابِ، جَمْعُ بَابٍ وَيُجْمَعُ أَيْضًا عَلَى أَبْوَبَةٍ لِلْإِزْدَوَاجِ^(١)، كَقَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ:
هَئَاكَ أَخْبِيَّةٌ وَلَاجُ أَبْوَبَةٍ يُخَالِطُ الْبِرُّ مِنْهُ الْجَدَّ وَاللَّيْنَا^(٢)

(١) أي: مناسبة لأخبية في البيت أو نحوه، فالإزدواج هو المناسبة، وإنما قال: ذلك؛ لأن جمعه على أبوبة غير مقيس، فإن أَفْعَلَةً يطرد في اسم مذكر رباعي ثالثه ممدود أي: ألف أو واو أو ياء، كَرغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة، وطعام وأطعمة. قال في الخلاصة:
في اسم مذكر رباعي بمد ثالث أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرُدُ

(٢) التخريج: البيت لتميم بن مقبل في «الصحاح» (بوب)، وفي «اللسان» (بوب) نسبة إليه ولاخر اسمه الْقَلَّاحُ بن حُبَابَةَ، و «تاج العروس» (بوب) نسبة إليه وللقَّلَّاحُ بن حُبَابَةَ. اللغة: هَئَاكَ: صيغة مبالغة من اهتك، واهتك أن تجذب سترًا فتشق منه طائفة، أو تقطعه، فيبدو ما وراءه، يقال: هتك الله ستر الفاجر. أخبية: جمع خباء، وهو الخيمة، وهذا الجمع مطرد في فعال بكسر الفاء إذا كان معتل اللام كبناء، وأبنية، وغطاء، وأعطية، وفناء، وأفنية، وكساء، وأكسية. وَلَاجُ: صيغة مبالغة من الولوج، وهو الدخول. أبوبة: جمع باب، وهو جمع شاذ، والقياس فيه أبواب، وبيان؛ لأنه ثلاثي معتل العين، قياسه أفعال سواء كانت عينه واوًا كباب، أو ياء كنباب، وإنما جمعه على أفعله للإزدواج كما تقدم. البر: بكسر الباء، وتشديد الراء هو الإحسان، وهو من المثلثات، فبالكسر ما مر، وبالفتح: ضد البحر، وبالضم: الحِنْطَةُ. الجد: مقابل الهزل. اللين: مقابل الغلظة. المعنى: أنه محسن في جميع حالاته، وهو غاية كرم النفس.

الإعراب: هَئَاكَ: خبر لمبتدأ محذوف أي: هو هَئَاكَ، وضميره عائد على الممدوح. أخبية: مخفوض بالمضاف، وهو هَئَاكَ، وعلامة خفضه الكسرة الظاهرة على آخره. وَلَاجُ: خبر ثانٍ. أبوبة: مضاف إليه مجرور بالمضاف. يُخَالِطُ: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. البرُّ: فاعل يُخَالِطُ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. الجَدُّ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. واللين: الواو: حرف عطف، واللين: معطوف على الجد، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله. الشاهد في قوله (أبوبة)، فإنه جمعه هذا الجمع على غير القياس؛ للإزدواج.

عَمِلْتُهَا عَمَلٌ مِّنْ طَبِّ لِمَنْ حَبَّ، وَسَمَّيْتُهَا بِ(الْإِعْرَابِ عَنْ قَوَاعِدِ

عَمِلْتُهَا^(١)، بِكُسْرِ الْمِيمِ، عَمَلٌ^(٢) بِفَتْحِهَا، مِّنْ طَبِّ لِمَنْ حَبَّ، لُغَةً فِي (أَحَبَّ) وَالْأَصْلُ ك(عَمَلٍ مِّنْ طَبِّ لِمَنْ أَحَبَّ)، وَالْمُرَادُ أَنِّي بِالْعُتِّ فِي النُّصْحِ فَجَعَلْتُ هَذِهِ الْفَوَائِدَ لِطَلَبَةِ الْعِلْمِ كَمَا يَجْعَلُ الطَّبِيبُ الْحَازِقُ الْأَدْوِيَةَ النَّافِعَةَ لِمَحْبُوبِهِ. وَالْعَرَضُ مِنْ هَذَا التَّشْبِيهِ بَيَانُ كَمَالِ الْجَهْدِ فِي تَحْصِيلِ الْمُرَادِ^[٣] وَإِلَّا^(٤) فَقَدْ قَالَ الْأَطِبَّاءُ: الْأَبُّ لَا يَطْبُ وَلَدُهُ^(٥) وَالْمُحِبُّ لَا يَطْبُ حَبِيبَهُ^[٦]، وَالْعَاشِقُ لَا يَطْبُ مَعْشُوقَهُ.

وَسَمَّيْتُهَا^(٧) أَيِ: الْفَوَائِدِ الْجَلِيلَةِ، بِالْإِعْرَابِ لُغَةً: هُوَ الْبَيَانُ عَنْ قَوَاعِدِ

(١) الضمير يعود إلى الفوائد، ويجوز أن يعود للنكت فإنه أقرب وأنسب للعمل.
«الكافيحي» ص (٥٠).

(٢) منصوب بنزع الخافض، وهو كاف التشبيه، قال المدابغي: والأولى أن يكون منصوباً على المفعولية المطلقة.

[٣] في طبعة الدكتور مجاهد: (المواد) وَهُوَ تصحيف.

(٤) غرض الشارح بقوله: وإلا فقد قال إلخ، صرف عبارة المصنف عن ظاهرها أخذاً بقولهم: الأب لا يطب ولده إلخ، وأنت خير بأن هذا الكلام قصد به لازمه أعني الإخبار بكمال الشفقة لا معناه الظاهري، على أنه لو قصد هذا فليس كلياً؛ لتقييده بما إذا كان الطَّبُّ محتاجاً إلى كثير معالجة وإيلاء كلي، وهو ليس مطرداً في كل المعالجات لحصول بعضها بدون ذلك، وحينئذ فالأولى إبقاء كلام المصنف على ظاهره. «عطار» (ج/٥٢).

(٥) أي: مباشرة بأن يعالجه بالآلات الجارحة ونحوها، فلا ينافي أنه يبيع له الدواء ويعطيه إياه يستعمله، بل إذا توقف إزالة الضرر على معالجة فتركها سَفَهٌ.

[٦] في ط ٢: (حبيبه).

(٧) قال الزمخشري: (سَمَّى) من الأفعال التي تتعدى للثاني بواسطة الحرف، لكن يحذف اتساعاً. قال الجوهري: سميت فلاناً زيداً، وسميته يزيد بمعنى. اهـ «حاشية حسن عطار» (ج/٢٣).

الإِعْرَابِ)، وَمِنْ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ،

الإِعْرَابِ اضْطِلَاحًا وَهُوَ عِلْمُ النَّحْوِ، وَفِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ^(١) مِنَ الْبَدِيعِ التَّجْنِيسِ^(٢) التَّأَمُّ: اللَّفْظِيُّ وَالْخَطِّي وَمِنْ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ أَيُّ: أَطْلُبُ الْمَدَدَ، قَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ لِإِفَادَةِ الْحَصْرِ، التَّوْفِيقَ: خَلَقَ قُدْرَةَ الطَّاعَةِ فِي الْعَبْدِ^(٣)،

(١) وهي: «الإعراب عن قواعد الإعراب».

(٢) الجناس: هو أن يتشابه اللفظان في النطق ويختلفا في المعنى، وهو نوعان:

١- جناس تام: وهو ما اتفق فيه اللفظان في أمور أربعة. هي: نوع الحروف، وشكلها، وعددها، وترتيبها، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُؤْتُوا عَذْرَ سَاعَةٍ﴾ [الروم: ٥٥]، فالمراد بالساعة الأولى يوم القيامة، وبالثانية واحدة الساعات الزمانية. وقول الشاعر:

وسميته يحى ليحيا فلم يكن إلى رد أمر الله فيه سبيل

فيحي الأول اسم، ويحيا الثاني فعل مضارع، ومنه ما ذكر المصنف، فبين كلمتي الإعراب الأولى والثانية تجانس تام كما قال الشارح.

٢- جناس غير تام: وهو ما اختلف فيه اللفظان في واحد من الأمور الأربعة كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝﴾ [الضحى: ٩-١٠]، ونحو: (الهموى مطية الهوان). اه انظر «البلاغة الواضحة» ص (٢٦٣) و«جواهر البلاغة» ص (٢٤٣-٢٤٤).

(٣) تعريف التوفيق بما ذكر الشارح إنما هو تعريف الأشاعرة. والخذلان عندهم عكسه، أي: خلق قدرة المعصية في العبد. وهذا ليس بجيد؛ لأن خلق القدرة على الطاعة هذه مقارنة، والتوفيق سابق. وتعريف التوفيق عند أهل السنة: إرادة الله من نفسه أن يفعل بعبد ما يصلح به العبد؛ بأن يجعله قادراً على فعل ما يرضيه، مريداً له، محباً له، مؤثراً له على غيره، ويبغض إليه ما يسخطه ويكرهه إليه. انظر «مدارج السالكين» (١/ ٤١٥).

وقال أبوالمظفر السمعاني رحمه الله: والتوفيق من الله هو التسهيل والتيسير والمعونة. اه انظر «التعريفات الاعتقادية» ص (١٣٥)، و«لوامع الأنوار» (١/ ٣٣٧-٣٣٨).

وأما الخذلان عند أهل السنة فهو أن يخلي الله بين العبد وبين نفسه ويكمله إليها. «مدراج السالكين» (١/ ٤١٥)، و«لوامع الأنوار» (١/ ٣٣٧-٣٣٨).

وَالْهِدَايَةَ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ، بِمَنْهٍ.....

وَصِدُّهُ الْخُذْلَانَ، وَالْهِدَايَةَ الْإِرْشَادَ وَالِدَّلَالَةَ وَصِدُّهَا الْغَوَايَةَ وَالضَّلَالَةَ، إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ، قَدَّمَ الصِّفَةَ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَأَضَافَهَا إِلَيْهِ رِعَايَةً لِلْسَّجْعِ^(١)، وَالْأَصْلُ إِلَى طَرِيقٍ أَقْوَمَ أَيُّ: مُسْتَقِيمٍ وَهُوَ كِنَايَةٌ^(٢) عَنْ سُرْعَةِ الْوُصُولِ إِلَى الْمَأْمُولِ لِأَنَّ الْخَطَّ الْمُسْتَقِيمَ أَقْصَرَ مِنَ الْخَطِّ الْمُنْحَنِيِّ، بِمَنْهٍ أَيُّ: إِنْعَامِهِ، وَيُطْلَقُ الْمَنْ عَلَى تَعْدَادِ النَّعَمِ الصَّادِرَةِ مِنَ الشَّخْصِ إِلَى غَيْرِهِ كَقَوْلِهِ: فَعَلْتُ مَعَ فُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَتَعْدِيدُ النَّعَمِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مَدْحٌ وَمِنَّةٌ الْإِنْسَانِ ذَمٌّ، وَمِنْ بَلَاغَاتِ^(٣) الرَّعْشَرِيِّ: (طَعْمُ الْآلَاءِ أَخْلَى مِنَ الْمَنَّ

(١) السجع: هو توافق الفاصلتين في الحرف الأخير، كقوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم أعط منفقاً خلفاً، وأعط ممسكاً تلفاً» متفق عليه من حديث أبي هريرة. وقال أعرابي ذهب بابه السيل: اللهم إن كنت قد أبليت، فإنك طالما قد عافيت. انظر «البلاغة الواضحة».

(٢) الكناية: هي لفظ أُطْلِقَ وأُرِيدَ لازم معناه، فأطلق هنا الطريق المستقيم، وأراد لازمه؛ لأن الاستقامة يلزمها السرعة بالنسبة للمعوجة، فهو أمر نسبي، فلا ينافي أن المستقيم قد يكون طويلاً فلا تحصل السرعة. انظر «البلاغة الواضحة» و«حاشية عطار» (ل/٢٥).

(٣) أي: ومن الكلام الذي اشتمل على البلاغة، بمعنى الفصاحة، ومن بلاغاته أيضاً أنه لما قُدِّمَ عليه غيره في منصب وهو أعلم منه قال شاكيًا من الدهر حيث قُدِّمَ المفضل وأُخِّرَ الفاضل:

وأخبرني دهري وقدم معشرًا على أنهم لا يعلمون وأعلم

إذا أفلح الجهال يومًا فإنني أنا الميّم والأيام أفلح أعلم

اشتمل البيتان على جناسين تامين أحدهما: بين أفلح وأفلح؛ فإن المراد بالأول الفلاح، وهو الفوز، والثاني مشقوق الشفة السفلى، والثاني بين أعلم وأعلم؛ فإن المراد بالأول العلم المقابل للجهل، والثاني مشقوق الشفة العليا، وهو لقب يوسف الشنتمري النحوي. كأنه يقول: إذا فاز الجهال، وحصل لهم الفلاح، فأنا لا يحصل لي شيء من ذلك كالأعلم المفلح لا يستطيع أن ينطق بالميم لأنها شفوية.

وَكَرَّمِهِ.

وَهُوَ ^(١) أَمْرٌ مِنَ الْآلَاءِ ^(٢) عِنْدَ الْمَنْ) أَرَادَ بِالْآلَاءِ الْأَوَّلَى النَّعَمَ وَبِالثَّانِيَةِ الشَّجَرَ الْمَرَّ، وَأَرَادَ بِالْمَنْ الْأَوَّلِ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الْمَنْ وَالسَّلَوتَى﴾ [البقرة: ٥٧] وَبِالثَّانِي تَعْدِيدَ النَّعَمِ. وَكَرَّمِهِ أَيُّ: جُودِهِ، يُقَالُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى: كَرِيمٌ وَلَا يُقَالُ: سَخِيٌّ، إِمَّا لِعَدَمِ الْوُرُودِ ^(٣) وَإِمَّا لِلإِشْعَارِ بِجَوَازِ الشُّحِّ ^(٤).

= ومن بلاغاته: ربّ صدقة من فيك خير من صدقة من بين كفيك. والزمخشري له كتاب يسمى بـ"الكلم النوابع" في نحو الكراستين مشتمل على أمثال هذه البلاغات. انظر "حاشية حسن عطار" (ل/٢٦)، و"رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب" للشيخ عبد القادر بن خالد العيسى.

(١) أي: الطعم، وهذا أولى من قول الشنوافي: أي (المن) قاله المدابغي. قال حسن عطار: لعل الشنوافي راعى نكتةً لفظية، وهي قرب مرجع الضمير، والمدابغي راعى نكتةً معنوية، وهي المبالغة في عدم تحمله؛ لأنه إذا كان أحلى من المنّ عند عدم المنّ، وقد صار عنده أمر من الآلاء كان كربه الطعم جدًّا.

(٢) هكذا في الأصل (الآلاء) بالمدّ، وفي "الكلم النوابع" المنقول عنه وهو الصواب: (الآلاء) بهمزة عادية كالعلاء) ويجوز فيه القصر، وهو شجر مرّ دائم الخضرة حسن المنظر. "لسان العرب" (الأ/٢٤)، و"القاموس" (الأ/١٣٢) و"تهذيب اللغة" (٢٠٨/١٥) و"العين" (الأ).

(٣) هذا بناء على أن أسماء الله توقيفية، وهذا الذي عليه أهل السنة والجماعة رحم الله الأموات منهم، وحفظ الله أحياءهم.

(٤) هذا بناء على القول بأن أسماء الله تعالى ليست توقيفية، فيشترط عندهم في إثبات الأسماء لله أن لا يُشعر هذا الاسم بنقص، فإن أشعر بنقص فلا يثبت لله، وإن أشعر بتعظيم فيثبت له. فالقول الأول -وهو أن أسماء الله توقيفية- هو الجدير بالأخذ به وترك ما سواه قال السفاريني:

لكنها في الحق توقيفية لنا بهذا أدلة وفيّة

انظر "لوامع الأنوار" (١/١٢٤-١٢٥) و"بدائع الفوائد" (١/١٦٢).

وَيَنْحَصِرُ فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ:

وَيَنْحَصِرُ يُفْرَأُ بِالتَّحْتَانِيَّةِ عَلَى إِرَادَةِ الْمُصَنِّفِ أَوْ الْكِتَابِ، وَبِالْفَوْقَانِيَّةِ عَلَى إِرَادَةِ الْفَوَائِدِ الْجَلِيلَةِ أَوْ الْمُقَدِّمَةِ، فِي أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ مِنْ حَصْرِ الْكُلِّ فِي أَجْزَائِهِ^(١)، وَهِيَ: الْجُمْلَةُ وَأَحْكَامُهَا، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَتَفْسِيرُ كَلِمَاتٍ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ.

وَسَتَمُرُّ بِكَ هَذِهِ الْأَبْوَابُ بَابًا بَابًا^(٢).

(١) إشارة إلى أن الحصر ليس من حصر الكلّي في جزئياته، بل من حصر الكل في أجزائه، إذ لا تصدق الفوائد الجليلة المسماة بالإعراب في قواعد الإعراب على كل واحد من الأبواب الأربعة. اهـ قاله الزرقاني، وانظر «الكواكب» (٢٩/١) في بيان معنى قولهم: قسمة الكلّي إلى جزئياته، وقسمة الكل إلى أجزائه. وحاصله: أن معنى قولهم: قسمة الكل إلى أجزائه أن ماهية المقسوم لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه، فالمصنّف أو الكتاب أو الفوائد الجليلة أو المقدمة لا يوجد أو لا توجد إلا بوجود جميع أقسامه، وهي الأربعة الأبواب. ومعنى قولهم: قسمة الكلّي إلى جزئياته أن ماهية المقسوم قد توجد من جميع أقسامه، وقد توجد من بعضها، فيصح إطلاق اسم المقسوم على كل واحد من أقسامه.

(٢) كل منهما منصوب على الحال، والعامل فيهما (ستمر) وهما في تأويل اسم واحد أي: مرتبة، على حد ما جاء في تعدد الخبر من نحو: الرمان حلّو حامض. قال أبوحيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه -أي: (بابًا) الثاني- إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء لكان وجهها حسنًا عاريًا عن التكلف؛ لأن المعنى بابًا بعد باب، قال السيوطي: قلت: وهذا القول هو المختار عندي؛ لظهورها في بعض التراكيب كحديث: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بَاغًا فَبَاغًا». «حاشية حسن عطار» و«الارتشاف» (٣/١٥٥٨)، و«الهمع» (٢/٢٩٣-٢٩٧).

البَابُ الْأَوَّلُ:

فِي الْجُمْلَةِ وَأَحْكَامِهَا

وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

الْبَابُ الْأَوَّلُ فِي ^[١] شَرْحِ الْجُمْلَةِ ^(٢) وَذِكْرِ أَقْسَامِهَا ^(٣) [٤] وَأَحْكَامِهَا ^(٥) جَمْعُ حُكْمٍ وَهُوَ النَّسْبَةُ ^(٦) التَّامَّةُ ^(٧) بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ^(٨)، وَفِيهِ أَيْ: فِي الْبَابِ ^[٩] الْأَوَّلِ أَرْبَعُ مَسَائِلَ، جَمْعُ مَسْأَلَةٍ (مَفْعَلَةٌ) مِنَ السُّؤَالِ، وَهِيَ مَا يُبْرَهَنُ ^(١٠) عَلَيْهِ فِي الْعِلْمِ.

[١] (في) سقطت من ط ٢.

(٢) أي: في بيانها بتعريفها.

[٣] في ط ٢: (أسمائها).

(٤) أي: من كونها اسمية، أو فعلية، صغرى، أو كبرى، أو ذات وجهين. «دسوقي» (٣٣/٢).

(٥) أي: المراد بالأحكام ما يعرض لها من كونها ذات محل من الإعراب أو لا، ومن كونها إنشائية إن وقعت جواباً لقسم، أو خبرية إن وقعت صفة، أو حالا، أو صلة. اهـ
«الدسوقي» (٣٣/٢)، و«حاشية حسن عطار على شرح الأزهرية» ص (١٣٤).

(٦) ثبوت أمر لأمر، أو انتفاؤه عنه.

(٧) خرج النسبة الناقصة كالنسبة بين المتضايقين في نحو: غلام زيد، فلا تسمى حكماً.
«المدايني» (ل/١٠).

(٨) قوله: بين شيئين لم يحتز به عن شيء، وإنما هو لبيان الواقع؛ لأن النسبة إنما تكون بين منتسبين. «المدايني» (ل/١٠).

[٩] (الباب) ساقطة من ط ٢.

(١٠) أي: يقام عليه البرهان، وهو الدليل القطعي، لكن الظاهر أن مراده هنا الأعم؛ لأن أدلة هذا الفن ظنية لا قطعية. «المدايني» (ل/١٠).

المسألة الأولى: في شرحها

اعْلَمْ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُفِيدَ يُسَمَّى كَلَامًا وَجُمْلَةً، وَنَعْنِي بِالْمُفِيدِ

المسألة الأولى مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ فِي شَرْحِهَا أَيُّ: الْجُمْلَةُ وَيَسْتَتْبِعُ^(١) ذَلِكَ ذِكْرُ أَقْسَامِهَا وَأَحْكَامِهَا، وَالْمُرَادُ بِالْأَقْسَامِ الْجُزْئِيَّاتُ^(٢) لَا الْأَجْزَاءُ.

اعْلَمْ^(٣) أَيُّهَا الْوَاقِفُ عَلَى هَذَا الْمُصَنَّفِ أَنَّ اللَّفْظَ الْمُرَكَّبَ الْإِسْنَادِيَّ يَكُونُ مُفِيدًا، كـ (قَامَ زَيْدٌ)، وَعَيْرَ مُفِيدٍ، نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ)، وَأَنَّ عَيْرَ الْمُفِيدِ يُسَمَّى جُمْلَةً فَقَطْ^(٤)، وَأَنَّ الْمُفِيدَ يُسَمَّى كَلَامًا لَوْجُودِ الْفَائِدَةِ، وَيُسَمَّى جُمْلَةً لَوْجُودِ التَّرْكِيبِ الْإِسْنَادِيِّ. وَنَعْنِي مَعَشَرَ^(٥) النُّحَاةِ بِالْمُفِيدِ

(١) أي: يتبع ذلك، واسم الإشارة راجع لشرح الجملة أي: ويتبع شرح الجملة ذكر أقسامها وأحكامها.

(٢) ككونها اسمية، وفعلية، وكونها صغرى، وكبرى، وإنما قال: والمراد... إلخ، وإن كان معنى الأقسام حقيقة الجزئيات دفعا لتوهم أن المراد الأجزاء، وأجزاء الجملة المسند والمُسند إليه. «المدايغي» (ل/ ١٠).

(٣) لفظ يؤتى به لشدة الاعتناء بما بعده، وقوة التوجه إليه، والمخاطب كل واقف عليه، ولذا قال الشارح: أيها الواقف على هذا المصنّف. «المدايغي» (ل/ ١٠).

(٤) أي: لا كلامًا، فالحصر بالنسبة له، وإلا فهو يسمى كَلِمًا وقولًا. و(قط): اسم فعل بمعنى انته، وكثيرًا ما يصدر بالفاء تزيينًا للفظ، وكأنه جواب شرط مقدر، والتقدير: وإن سميت اللفظ المركب غير المفيد بالجملة، فأنته عن تسميته بالكلام. «المدايغي» (ل/ ١٠).

(٥) منصوب بفعل محذوف وجوبًا تقديره أخص، والمعشر جماعة من الناس، وقيل: هم الجمع الذين شأنهم واحد كالأنبياء والفقهاء. «المدايغي» (ل/ ١١).

مَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ.

وَأَنَّ الْجُمْلَةَ أَعْمُ مِنَ الْكَلَامِ، فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ، وَلَا يَنْعَكِسُ، أَلَا تَرَى
أَنَّ نَحْوَ: (قَامَ زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) يُسَمَّى جُمْلَةً

حَيْثُ أَطْلَقْنَاهُ فِي بَحْثِ الْكَلَامِ^(١): مَا يَحْسُنُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ السُّكُوتُ عَلَيْهِ^(٢)
بِحَيْثُ لَا يَصِيرُ السَّامِعُ مُنْتَظِرًا لِشَيْءٍ آخَرَ.

وَبَيَّنَ الْجُمْلَةَ وَالْكَلَامَ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ^(٣)، وَذَلِكَ أَنَّ الْجُمْلَةَ أَعْمُ
مِنَ الْكَلَامِ؛ لِصِدْقِهَا بِدُونِهِ وَعَدَمِ صِدْقِهِ بِدُونِهَا، فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ لُوجُودِ
التَّرْكِيبِ الْإِسْنَادِيِّ، وَلَا يَنْعَكِسُ عَكْسًا لُغَوِيًّا^(٤)، أَي: لَيْسَ^(٥) كُلُّ جُمْلَةٍ
كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ تُعْتَبَرُ فِيهِ الْإِفَادَةُ بِخِلَافِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ: (قَامَ زَيْدٌ) مِنْ
قَوْلِكَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) يُسَمَّى^[٦] جُمْلَةً؛ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ

(١) قوله: (في بحث الكلام) أي: في تعريفه. قاله الشنواني.

(٢) أي: على ذلك اللفظ.

(٣) ضابط العموم والخصوص المطلق: أن يجتمع اللفظان في الصدق على شيء، وينفرد واحد منهما
-وهو الأعم- بالصدق على شيء لا يصدق عليه الآخر، فتجتمع الجملة مع الكلام في نحو:
قام زيد، وتنفرد الجملة -وهي الأعم- في نحو: إن قام زيد. اهـ «عدة السالك» (١/ ١٤).

(٤) بأن يجعل كل واحد من الطرفين محل الآخر، كعكس المترادفين، نحو: كل إنسان
بشر، وكل بشر إنسان. واحترز باللغوي عن العكس المنطقي، وهو عكس الكلية
الموجبة موجبة جزئية فإنه يقال: كل كلام جملة وبعض الجملة كلام، ومثله قولك: كل
إنسان حيوان، عكسه بعض الحيوان إنسان. «المدابغي» (ل/ ١١).

(٥) تفسير لقوله (ولا ينعكس)، وليس تفسيراً للعكس اللغوي كما قد يتبادر للذهن.
«حاشية عطار» (ل/ ٣١-٣٢).

[٦] في ط ٢: (تسمى).

وَلَا يُسَمَّى كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي جُمْلَةِ الْجَوَابِ.

وَالْمُسْنَدُ إِلَيْهِ، وَلَا يُسَمَّى ^[١] كَلَامًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ لِأَنَّ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةَ أَخْرَجَتْهُ عَنْ صِلَاحِيَّتِهِ لِذَلِكَ ^(٢)؛ لِأَنَّ السَّامِعَ يَنْتَظِرُ الْجَوَابَ، وَكَذَلِكَ أَيْ: وَكَالْقَوْلِ فِي جُمْلَةِ الشَّرْطِ الْقَوْلُ فِي جُمْلَةِ الْجَوَابِ أَيْ: جَوَابِ الشَّرْطِ، وَهِيَ جُمْلَةٌ (قَامَ عَمَرُو) مِنَ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ، فَتُسَمَّى جُمْلَةً وَلَا تُسَمَّى كَلَامًا؛ لِمَا قُلْنَا ^(٣)، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ جَعَلَ فِي كُلِّ مِنْ جُمْلَتِي الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ أَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا ثُبُوتِيٌّ: وَهُوَ التَّسْمِيَةُ بِالْجُمْلَةِ، وَالْآخَرُ سَلْبِيٌّ ^(٤): وَهُوَ عَدَمُ التَّسْمِيَةِ بِالْكَلَامِ، فَفِي ذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنْ عَدَمِ تَرَادُفِ الْجُمْلَةِ وَالْكَلَامِ، وَرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ بِتَرَادُفِهِمَا كَالزَّخَشَرِيِّ ^(٥)، وَعَلَى مَنْ قَالَ: جُمْلَةُ جَوَابِ الشَّرْطِ كَلَامٌ بِخِلَافِ جُمْلَةِ الشَّرْطِ، كَالرَّضِيِّ ^(٦).

[١] فِي ط ٢: (تسمى).

(٢) أَيْ: لِحَسَنِ السُّكُوتِ عَلَيْهِ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ: (يَحْسُنُ). «المدابغي» (ل/١١).

(٣) أَيْ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا يُفِيدُ مَعْنَى يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ.

(٤) نِسْبَةٌ إِلَى السَّلْبِ، أَيْ: النِّفْيِ. «المدابغي» (ل/١١).

(٥) فِي ظَاهِرِ قَوْلِهِ. انْظُرْ «الْمَفْصَلُ» ص (٦) وَ«الْمَغْنِي» (٢/٣٧٤).

(٦) قَالَ الرِّضِيُّ فِي «شَرْحِ الْكَافِيَةِ» (١/٣١): فَجَزَاءُ الشَّرْطِ وَجَوَابُ الْقِسْمِ كَلَامَانِ، بِخِلَافِ

الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ وَالْقَسَمِيَّةِ. اهـ

ثُمَّ الْجُمْلَةُ تُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ، كـ (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ.....

ثُمَّ الْجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ أَوَّلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّسْمِيَةِ إِلَى: اسْمِيَّةٍ وَفِعْلِيَّةٍ^(١)؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا تُسَمَّى اسْمِيَّةً إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ صَرِيحٍ^(٢)، كـ (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَوْ مُؤَوَّلٍ نَحْوُ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أَيُّ: صَوْمُكُمْ^(٣) خَيْرٌ لَّكُمْ، أَوْ يَوْصَفُ رَافِعٌ لِمُكْتَفًى^(٤) بِهِ، نَحْوُ: (أَقَامَ الزَّيْدَانِ)^(٥)، أَوْ اسْمٍ فِعْلٍ نَحْوُ: (هَيْهَاتَ الْعَقِيقِ). وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفٌ فَلَا يُعَيِّرُ التَّسْمِيَةَ^(٦)، سَوَاءً عَيَّرَ الْإِعْرَابُ دُونَ الْمَعْنَى، أَمْ الْمَعْنَى دُونَ الْإِعْرَابِ، أَمْ غَيْرُهُمَا مَعًا، أَمْ لَمْ

(١) ظاهره أن القسمة ثنائية، فليس هناك قسم ثالث مع أنها تنقسم بحسب التسمية ثلاثة أقسام: اسمية، وفعلية، وظرفية كما في "المعني"، وعلى ذين القسمين اقتصر الشارح في "الأزهرية"، وبين في الشرح سبب ترك الجملة الظرفية، فقال رحمه الله: إن الظرفية إن قدرت فيها الظرف متعلقًا بفعل، فهي فعلية، وإلا فهي اسمية. اهـ "شرح الأزهرية" ص (١٣٥)؛ فأراد رحمه الله بهذا أن الظرفية إما أن يكون مرجعها إلى الفعلية إن قدرت متعلقها فعلاً، وإما أن يكون مرجعها إلى الاسمية إن قدرت متعلقها اسماً، فهي لا تخرج عنهما. انظر "المداغبي" (ل/ ١٢)، و"الدسوقي" (٢/ ٣٥).

(٢) أي: غير محتاج في كونه اسماً إلى تأويل، ويقابله المؤول.

(٣) أو (صيامكم).

(٤) خرج نحو (قائم) من قولك: أقام أبوه زيد؛ فإن مرفوعه غير مستغنى به، فإعراب هذا المثال: قائم: خبر مقدم. وأبوه: فاعل. وزيد: مبتدأ مؤخر. "ابن عقيل" (١/ ١٧٨).

(٥) اعلم أن قولهم (الوصف مع مرفوعه ولو اسماً ظاهراً من قبيل المفرد) يستثنى منه الوصف الواقع مبتدأ استغنى بمرفوعه عن الخبر، وكذا الوصف الواقع صلة لـ (أل) الموصولة على قول؛ لأنه في قوة الفعل في الصورتين. اهـ "الصبان" (١/ ١٦٤-١٩٦) و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٩١-٩٢).

(٦) وذلك لأن المراد بصدر الجملة المسند إليه أو المسند، فلا عبرة بما تصدرها من الحروف. اهـ "حاشية عطار".

(إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَ(هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَ(مَا زَيْدٌ قَائِمًا). وَفِعْلِيَّةٌ إِنْ بُدِثَتْ بِفِعْلِ، ك(قَامَ زَيْدٌ)، وَ(هَلْ قَامَ زَيْدٌ)، وَ(زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَ(يَا عَبْدَ اللَّهِ)؛

يُعَيَّرُ وَاحِدًا مِنْهُمَا. فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)^(١)، وَالثَّانِي نَحْوُ: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ)^(٢)، وَالثَّالِثُ نَحْوُ: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا)^(٣)، وَالرَّابِعُ نَحْوُ: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ)^(٤).

وَالْجُمْلَةُ تُسَمَّى فِعْلِيَّةً إِنْ بُدِثَتْ بِفِعْلِ، سَوَاءً أَكَانَ مَا ضِيًّا أَمْ مُضَارِعًا أَمْ أَمْرًا، وَسَوَاءً أَكَانَ الْفِعْلُ مُتَصَرِّفًا أَمْ جَامِدًا، وَسَوَاءً أَكَانَ تَامًّا أَمْ نَاقِصًا، وَسَوَاءً أَكَانَ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ أَمْ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، ك(قَامَ زَيْدٌ)، وَ(يَضْرِبُ عَمْرُو)، وَ(اضْرِبْ زَيْدًا)، وَ(نِعَمَ الْعَبْدُ)، وَ(كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا) وَ﴿قَتَلَ الْخَرْصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠].

وَلَا فَرْقَ فِي الْفِعْلِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَذْكُورًا، أَوْ مَحْدُوفًا^(٥) تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ^(٦)، أَمْ لَا، تَقَدَّمَ عَلَيْهِ حَرْفٌ، أَمْ لَا، نَحْوُ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ)، وَنَحْوُ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَ(يَا عَبْدَ اللَّهِ)، وَ(زَيْدًا) وَ(عَبْدَ اللَّهِ) مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ

(١) فائدة التوكيد (إِنَّ) غيرت الإعراب، ولم تغير المعنى، فلا زال الكلام خبرًا مثبتًا.

(٢) فائدة الاستفهام صيرته إنشاءً بعد أن كان إخبارًا. اهـ شنواني.

(٣) فائدة النفي غيرت الإعراب كما هو ظاهر، والمعنى، فصيرت الكلام خبرًا منفيًا بعد أن كان مثبتًا.

(٤) فاللام لم تغير شيئًا في الكلام فلا زال الكلام خبرًا مثبتًا مع اللام وقبل اللام. ولا زال الإعراب المتقدم قبل دخول اللام.

(٥) أي: جوازًا أو وجوبًا. مثال الجواز قولك: من ضربت؟ فيقول: زيدًا، ف(زيدًا) مفعول به لفعل محذوف جوازًا تقديره: ضربت زيدًا. وأما الحذف وجوبًا فمثل له المصنف بنحو: زيدًا ضربته، ويا عبدالله.

(٦) أي: جوازًا أو وجوبًا.

لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ)، وَ(أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ).

مَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْأَوَّلِ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ)، فَحُذِفَ (ضَرَبْتُ) لَوْجُودِ مُفَسِّرِهِ وَهُوَ (ضَرْبَتُهُ)^(١)، وَفِي الثَّانِي: (أَدْعُو عَبْدَ اللَّهِ)، فَحُذِفَ (أَدْعُو)^(٢)؛ لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ نَائِبٌ عَنْهُ^(٣)، وَنَحْوُ: ﴿فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، فَ﴿فَرِيقًا﴾ مُقَدَّمٌ مِنْ تَأْخِيرٍ، وَالْأَصْلُ: كَذَّبْتُمْ فَرِيقًا^(٤).

ثُمَّ الْجُمْلَةُ تَنْقَسِمُ ثَانِيًا -بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَصْفِيَّةِ^(٥)- إِلَى صُغْرَى وَكُبْرَى^(٦)، فَالْصُّغْرَى هِيَ الْمُخْبَرُ بِهَا عَنْ مُبْتَدَأٍ فِي الْأَصْلِ^(٧)، نَحْوُ (إِنَّ زَيْدًا قَامَ أَبُوهُ)،

(١) أي: (ضرب) من ضربته.

(٢) وجوبًا؛ لظهور معناه مع كثرة الاستعمال، وقصد الإنشاء، وللتعويض منه بحرف النداء. وكل واحد من هذه الأسباب كافٍ في إيجاب لزوم الإضمار. انظر "شرح التسهيل" (٣/ ٣٨٥)، و"المجمع" (٢/ ٣٢).

(٣) وهذا مذهب الجمهور، واعترض نيابة حرف النداء عن (أدعو) بأن (أدعو) خبر، والنداء إنشاء، وأجيب بأن (أدعو) نقل إلى الإنشاء. "الصبان" (٣/ ١٣٣).

(٤) وهذا مثال تقديم المفعول جوازًا، ومثال تقديمه وجوبًا: كيف جاء زيد، وقوله تعالى: ﴿فَأَنَّى ءَايَتِ اللَّهِ تُنَكَّرُوتُ﴾ [غافر: ٨١]، والأصل: جاء زيد كيف، وتنكرون أي آيات الله، فقدمنا لاقتضاء الاستفهام الصدارة.

(٥) قال المدابغي: ليس بضروري، إذ لا مانع من رجوع هذا إلى التسمية أيضًا، فكما أن الاسمية والفعلية اسمان يكون الصغرى والكبرى اسمين، ولا ضرورة إلى جعلهما وصفين. فتأمل.

(٦) أي: إلى صغيرة وكبيرة باعتبار قلة أجزائها وكثرتها، فليس المقصود المفاضلة، فلا يعترض بأن الصواب: الصغرى والكبرى، أو أصغر وأكبر. "المدابغي" (ل/ ١٣)، و"المغني" (٢/ ١٨٠-١٨١)، و"المساعد" (٢/ ١٧٩-١٨٠)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٦١).

(٧) بأن دخل عليه ناسخ نحو: إِنَّ زَيْدًا قَامَ أَبُوهُ، أَوْ: إِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قائم. "المدابغي" (ل/ ١٣).

وَإِذَا قِيلَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ عَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) فَ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، وَ(أَبُوهُ): مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(عَلَامُهُ): مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ، وَ(مُنْطَلِقٌ): خَبَرُ الثَّالِثِ، وَالثَّالِثُ وَخَبَرُهُ: خَبَرُ الثَّانِي، وَالثَّانِي وَخَبَرُهُ: خَبَرُ الْأَوَّلِ، وَيُسَمَّى الْمَجْمُوعُ جُمْلَةً كُبْرَى، وَ(عَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةٌ صُغْرَى،

أَوْ فِي الْحَالِ^(١)، اسْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةٌ، وَالْكُبْرَى هِيَ الَّتِي خَبَرَهَا جُمْلَةٌ ك(زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فَجُمْلَةٌ (قَامَ أَبُوهُ) صُغْرَى، لِأَنَّهَا خَبَرٌ عَنْ (زَيْدٌ)، وَجُمْلَةٌ (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) كُبْرَى؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ فِيهَا جُمْلَةٌ.

وَقَدْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ صُغْرَى وَكُبْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ، كَمَا إِذَا قِيلَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ عَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) فَ(زَيْدٌ) مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، وَ(أَبُوهُ) مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ(عَلَامُهُ) مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ، وَ(مُنْطَلِقٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّالِثِ وَهُوَ (عَلَامُهُ)، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّالِثُ وَخَبَرُهُ وَهُمَا: (عَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَهُوَ (أَبُوهُ) وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ (عَلَامُهُ). وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ وَهُمَا: (أَبُوهُ عَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ: (زَيْدٌ)، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ (أَبُوهُ)، وَيُسَمَّى الْمَجْمُوعُ - وَهُوَ: (زَيْدٌ) وَ(مُنْطَلِقٌ) وَمَا بَيْنَهُمَا - جُمْلَةً كُبْرَى لَا غَيْرَ^(٢)؛ لِأَنَّ خَبَرَ مُبْتَدَأِهَا^[٣] جُمْلَةٌ، وَتُسَمَّى جُمْلَةٌ (عَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةٌ صُغْرَى لَا غَيْرَ؛

(١) أي: حال التكلم. المصدر السابق.

(٢) استعمل الشارح (لا غير) مع أن ابن هشام صرح في "المغني" بأنه لحن. قال الناصر الطبلاوي: والصحيح أنه مسموع، وقد أنشد ابن مالك في باب القسم من "شرح التسهيل" قوله:

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل

"حاشية عطار" على "شرح الأزهرية" ص(١٣٥)، و"شرح التسهيل" (٢٠٩/٣).

[٣] في ط ٢: (مُبْتَدَأُهَا).

و(أَبُوهُ غَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ)، جُمْلَةٌ كُبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (غَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ)،
وَصُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (زَيْدٌ).

لِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَأٍ، وَهُوَ (أَبُوهُ)، وَتُسَمَّى جُمْلَةٌ (أَبُوهُ غَلَامُهُ
مُنْطَلِقٌ) جُمْلَةٌ كُبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى جُمْلَةٍ (غَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ)، وَتُسَمَّى جُمْلَةٌ (أَبُوهُ
غَلَامُهُ مُنْطَلِقٌ) أَيْضًا جُمْلَةٌ صُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (زَيْدٌ)؛ لِكَوْنِهَا وَقَعَتْ خَبَرًا
عَنْهُ، وَالْمَعْنَى: (غَلَامُ أَبِي زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ)^(١)، وَلَكَ فِي الرَّوَاطِطِ^[٢] طَرِيقَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ تُضِيفَ كَلًّا مِنَ الْمُبْتَدَأَاتِ -غَيْرِ الْأَوَّلِ- إِلَى ضَمِيرٍ مَثْلُوهُ^(٣)،
كَمَا مَثَّلَ الْمُصَنِّفُ، وَالثَّانِي: أَنْ تَأْتِيَ بِالرَّوَاطِطِ^[٤] بَعْدَ [خَبَرٍ]^[٥] الْمُبْتَدَأِ
الْآخِرِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ هُنْدٌ الْأَخَوَانِ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمَا عِنْدَهَا بِإِذْنِهِ)^(٦)،
فَضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ لِلْأَخَوَيْنِ، وَضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ لِحَنْدٍ، وَضَمِيرُ الْمَذَكَّرِ لِرَّيْدٍ).

وَيَتَفَرَّغُ مِنْ هَذَيْنِ الطَّرِيقَيْنِ طَرِيقَةٌ ثَالِثَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا، وَهِيَ: أَنْ نَجْعَلَ

(١) الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ: وَالْمَعْنَى: زَيْدٌ غَلَامُ أَبِيهِ مُنْطَلِقٌ كَمَا فِي "شرح الأزهري"؛ لِأَنَّ الْمَحْدَثَ عَنْهُ الْمُبْتَدَأُ، وَهُوَ زَيْدٌ، لَا عَنْ غَلَامٍ؛ فَإِنَّ الْقَصْدَ الْإِخْبَارَ عَنْ زَيْدٍ بِأَنَّ غَلَامَ أَبِيهِ مُنْطَلِقٌ، لَا مَجْرَدَ الْإِخْبَارَ عَنْ غَلَامِ أَبِي زَيْدٍ بِالْإِنْطِلَاقِ. "المداغبي"، و"ياسين على الفاكهي" (١/٢٥١).

[٢] فِي ط ٢: (الرَّابِط).

(٣) وَذَلِكَ بِأَنَّ يَكُونُ كُلُّ مُبْتَدَأٍ غَيْرِ الْأَوَّلِ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ الَّذِي قَبْلَهُ، وَيَكُونُ هُوَ وَخَبْرُهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرٍ مَا قَبْلَهُ إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ نَحْوُ: زَيْدٌ عَمَهُ خَالَهُ أَخُوهُ أَبُوهُ قَائِمٌ. انظر: "الفاكهي" (١/٢٥١).

[٤] فِي ط ٢: (الرَّابِط).

[٥] سَقَطَتْ مِنَ الْأَصْلِ.

(٦) وَالْمَعْنَى: الزَّيْدُونَ ضَارِبُو الْأَخَوَيْنِ عِنْدَ هَنْدٍ بِإِذْنِ زَيْدٍ. قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَهَذَا الْمَثَلُ وَنَحْوُهُ لَمْ يَوْجَدْ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا وَضَعَهُ النُّحَاةُ لِلْإِخْتِبَارِ وَالتَّمْرِينِ. "الفاكهي" (١/٢٥١)، و"المعجم" (١/٤٠٣)، و"الارتشاف" (٣/١١٤٠).

وَمِثْلُهُ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ ، إِذْ أَصْلُهُ: لَكِنَّا أَنَا،

بَعْضُ الرُّوَاطِطِ مَعَ الْمُبْتَدَأِ وَبَعْضُهَا مَعَ الْخَبَرِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ عَبْدَاهُ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمَا).

وَمِثْلُهُ^(١) أَي: فِي كَوْنِ^(٢) الْجُمْلَةِ فِيهِ صُغْرَى وَكُبْرَى بِاعْتِبَارَيْنِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] إِذْ^(٣) أَصْلُهُ أَي: أَصْلُ (لَكِنَّا) لَكِنَّا أَنَا، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ بِنَقْلِ الْحَرَكَةِ^(٤) أَوْ بِدُونِهِ^(٥)، وَتَلَاَقَتْ^(٦) النُّونَانِ فَأُدْغِمَ^(٧)، فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ^(٨) بِإِثْبَاتِ أَلِفِ (نَا) وَصَلًا وَوَقْفًا، وَالَّذِي

(١) أي: ومثل المثال السابق، أعني: قولنا: زيد أبوه غلامه منطلق.

(٢) بيان لوجه الشبه. «المدابغي» (ل/١٣).

(٣) تعليل إثبات المماثلة. المصدر السابق.

(٤) أي: حركة الهمزة من (أنا) إلى نون (لكن)، ثم حذفت الهمزة على القياس؛ لأن حذف الهمزة بعد سلب حركتها قياسي، ثم سكنت النون التي نقل إليها حركة الهمزة وأُدْغِمَتْ في نون (أنا) بعد ذهاب هزتها. هذا ما قاله بعضهم، ورد بأن ما حذف لعله كالألف هنا كالثابت فيمنع من إدغام ما قبله فيما بعده بخلاف ما لو كان الحذف اعتباطياً؛ فكانه لم يوجد.

(٥) فالحذف على هذا اعتباطي لا قياسي، وهذا الذي اختاره المصنف في «المغني». انظر «المغني مع الدسوقي» (٢/٣٩).

(٦) التلاقي: هو الاجتماع من غير فاصل. «المدابغي» (ل/١٤).

(٧) أي: بعد التسكين على القول الأول، أو بعد الحذف على القول الثاني. «حاشية عطار» (ل/٣٧).

(٨) يوم أنه لا إدغام في قراءة غير ابن عامر وليس كذلك؛ لأن الذي يختص به ابن عامر إثبات الألف وصلًا، لا أصل الإدغام. «المدابغي» (ل/١٤).

وَالَا لَقِيلَ: لَكِنَّهُ.

حَسَنَ ذَلِكَ^(١) وَقُوعُ الْأَلِفِ عَوَضًا عَنْ هَمْزَةِ (أَنَا)^(٢)، وَقَرَأَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ﴿لَكِنْ أَنَا﴾ عَلَى الْأَصْلِ. وَإِلَّا أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُهُ (لَكِنْ أَنَا) بِالتَّخْفِيفِ بَلْ كَانَ أَصْلُهُ (لَكِنَّ هُوَ) بِالتَّشْدِيدِ وَإِسْقَاطِ الْأَلِفِ لَقِيلَ: لَكِنَّهُ؛ لِأَنَّ (لَكِنَّ) الْمُشَدَّدَةَ عَامِلَةٌ عَمَلِ (إِنَّ)، فَإِذَا كَانَ اسْمُهَا صَمِيرًا وَجَبَ اتِّصَالُهُ بِهَا.

وَقَدْ تَسَامَحَ الْمُصَنِّفُونَ بِدُخُولِ اللَّامِ فِي جَوَابِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ الْمَقْرُونَةِ بِ(لَا) النَّافِيَةِ فِي قَوْلِهِمْ: (وَالَا لَكَانَ كَذَا)؛ حَمَلًا عَلَى دُخُولِهَا فِي جَوَابِ (لَوْ) الشَّرْطِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا أُحْثِيَتْهَا^(٣). وَمَنَعَ الْجُمُهورُ دُخُولَ اللَّامِ فِي جَوَابِ (إِنْ) وَأَجَارَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٤).

(١) أي: إثبات الألف في الوصل؛ لأنه هو الذي ينبغي التعرض له، وأما إثباتها في الوقف فهو القياس من غير احتياج إلى استحسان، فقول الشارح: (والذي حسن ذلك... إلخ) اسم الإشارة فيه يرجع لحالة الوصل لا الوقف؛ لما علمت من أن الإثبات في الوقف قياسي، لا يدخله الاستحسان. انظر "حاشيتي عطار والمدابغي".

(٢) وهمزة (أنا) تثبت في الوصل والوقف، فكذا عوضها. قال الشنوائي: وفي كون الألف عوضًا توقف. اهـ "المدابغي".

(٣) وأجاب بعضهم بأن (إن) في هذا التركيب وما أشبهه بمعنى (لو) و (لا) بمعنى (لم) أي: ولو لم يكن كذا لكان كذا، واللام تدخل في جواب (لو). اهـ "حاشية عطار".

(٤) ويؤيد ما ذهب إلى ابن الأنباري قول النابغة:

فإن أفاق لقد طالت عمائته والمرء يخلق طورًا بعد أطوار

وقول الشنفرى:

فإن تبتئس بالشنفرى أم قسطلٍ لما اغتبطت بالشنفرى قبل أطول

وَلَكِنْ حَرْفٌ اسْتِدْرَاكٌِّ^(١) مِنْ (أَكْفَرْتُ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَنْتَ كَافِرٌ بِاللَّهِ لَكِنْ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي) وَ(أَنَا) مُبْتَدَأُ أَوَّلٍ، وَ(هُوَ) صَمِيرُ الشَّانِ مُبْتَدَأُ ثَانٍ، وَ(اللَّهُ) مُبْتَدَأُ ثَالِثٍ، وَ(رَبِّي) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّالِثِ، وَالثَّالِثُ وَخَبَرُهُ خَبَرُ الثَّانِي، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ عَنْ صَمِيرِ الشَّانِ، وَالثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرُ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَيُسَمَّى الْمَجْمُوعُ جُمْلَةً كُبْرَى، وَ(اللَّهُ رَبِّي) جُمْلَةٌ صُغْرَى، وَ(هُوَ اللَّهُ رَبِّي) جُمْلَةٌ كُبْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (اللَّهُ رَبِّي) وَصُغْرَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى (أَنَا).

وَقَدْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ لَا صُغْرَى وَلَا كُبْرَى لِفَقْدِ الشَّرْطَيْنِ^(٢): ك(قَامَ زَيْدٌ) وَ(هَذَا زَيْدٌ).



(١) أي: حرف للاستدراك، أي: التدارك، فالسين ليست للطلب، وَحَدُّهُ المحققون: برفع التوهم الناشئ عن الكلام السابق مثل: ما جاءني زيد لكن عمرو، إذا توهم المخاطب عدم مجيء عمرو. "المداغبي".

(٢) أي: اللذين اشترطا في الصغرى والكبرى، فشرط الصغرى كما تقدم أن تكون خبراً عن مبتدأ، وشرط الكبرى: أن يكون خبرها جملة، وهما مفقودان في ذين المثالين، أعني: قام زيد، وهذا زيد.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي الْجُمْلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ

وَهِيَ سَبْعٌ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي بَيَانِ الْجُمْلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ^(١)، الَّذِي هُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَالْجَزْمُ.

وَهِيَ سَبْعٌ عَلَى الْمَشْهُورِ^(٢).

(١) وإنما قدم الجمل التي لها محل من الإعراب؛ لشرف الإعراب، وعكس في "المغني"، وتبعه الشارح في "الأزهرية" نظرًا إلى أن الأصل في الجمل الاستقلال وهو موجود فيما لا محل لها؛ لأنها لم تقع موقع المفرد، وما له محل واقع موقع المفرد، وذلك يقتضي عدم الاستقلال، فهو على خلاف الأصل، فلكل وجهة. اهـ "المدايغي" (ل/١٥).

(٢) هذا الكلام من الشارح جوابًا على سؤال، تقديره: هذا مخالف لقول "المغني" إنها تسع. انتهى، والجملتان المتروكتان، -وهما غير مشهورتين- هما الجملة الاستثنائية، والجملة المسند إليها، أما الأولى فنحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ ① إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ② فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ ③ [الغاشية: ٢٢-٢٤]، ف﴿مَنْ﴾: مبتدأ، و﴿يُعَذِّبُهُ اللَّهُ﴾: الخبر، ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وإنما كان منقطعًا؛ لأنه استثنى التعذيب من الولاية المنفية، فإن معنى ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾: لست بمسئول عليهم، وتعذيب الله ليس داخلًا في ولاية النبي ﷺ، وأما الثانية، فنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾ ④ [البقرة: ٦]، إذا أعرب ﴿سَوَاءٌ﴾: خبرًا مقدمًا، و﴿أُنذِرْتَهُمْ﴾: مبتدأ مؤخرًا، ونحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، إذا لم يقدر الأصل (أن تسمع) بل قُدِّرَ (تسمع) قائمًا مقام السماع، أي: مقام المفرد، وهو السماع، أما إذا قدرت الأصل (أن تسمع)، فيكون المصدر المؤول هو المبتدأ لا نفس الجملة. اهـ "المدايغي" و"المغني مع الدسوقي" (٢/٨٢).

إِحْدَاهَا: الْوَاقِعَةُ خَبْرًا، وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ، وَ(إِنَّ)،
نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، وَإِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ،

إِحْدَاهَا^(١): الْوَاقِعَةُ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ فِي الْأَصْلِ، أَوْ فِي الْحَالِ، [وَمَوْضِعُهَا
إِمَّا رَفْعٌ أَوْ نَصْبٌ، فَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ وَ(إِنَّ) الْمَشْدَدَةِ]^(٢).
فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، فَجُمْلَةُ (قَامَ أَبُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ زَيْدٍ،
وَالثَّانِي نَحْوُ^(٣): إِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ قَائِمٌ، فَجُمْلَةُ (أَبُوهُ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ رَفْعِ خَبَرِ إِنَّ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَابَيْنِ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْخَبَرِ عَلَى الْأَوَّلِ^(٤) الْمُبْتَدَأُ، وَعَلَى الثَّانِي إِنَّ.

ثَانِيهَا: أَنَّ الْخَبَرَ فِي الْأَوَّلِ مُحْكَمٌ^(٥)، وَفِي الثَّانِي مَنْسُوخٌ.

ثَالِثُهَا: أَنَّ الْخَبَرَ فِي الْأَوَّلِ يُلْقَى إِلَى خَالِي الدَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ^(٦) وَالتَّرْدُّ
فِيهِ^(٧)، وَالثَّانِي يُلْقَى إِلَى الشَّاكِّ أَوْ الْمُنْكَرِ فِي أَوَّلِ دَرَجَاتِهِ^(٨).

(١) إحداها: بدل من سبع، والواقعة: نعت، وخبرًا: حال، ويصح أن يكون إحداها مبتدأ، والواقعة خبره.

[٢] ما بين المعكوفين سقط من طبعة الدكتور مجاهد.

[٣] (نَحْوُ) سقطت من ط ١.

(٤) أي: في الأول، فعلى: بمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿عَلَى حِينٍ عَقَلَةٍ﴾ [القصاص: ١٥]، وكذا قوله: (على الثاني) أي: في الثاني (إن). «المدايعي».

(٥) أي: غير منسوخ الإعراب. قاله الشنواني.

(٦) الجار المجرور متعلق بـ(خالي).

(٧) أي: الحكم، والمراد به هنا النسبة.

(٨) وأما إذا اشتد الإنكار، فيزداد في المؤكّد. قاله الشنواني.

وَنَصَبٌ فِي بَابِي كَانَ وَكَادَ، نَحْوُ: ﴿كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ، ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ .

وَمَوْضِعُهَا نَصَبٌ فِي بَابِي كَانَ وَكَادَ، فَلِأَوَّلِ نَحْوُ: ﴿كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، فَجُمْلَةٌ ﴿يَظْلِمُونَ﴾ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ خَبَرٍ لِ(كَانَ)، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، فَجُمْلَةٌ ﴿يَفْعَلُونَ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ خَبَرٍ لِ(كَادَ).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَابَيْنِ مِنْ وَجْهِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ جُمْلَةَ خَبَرٍ كَانَ تَكُونُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً وَفِعْلِيَّةً، وَجُمْلَةُ خَبَرٍ كَادَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِعْلِيَّةً فِعْلُهَا مُضَارِعٌ^(١).

الثَّانِي: أَنَّ خَبَرَ كَانَ لَا يَجُوزُ اقْتِرَانُهُ بِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ^(٢)، وَيَجُوزُ فِي خَبَرٍ كَادَ.

(١) وشذ محيئه جملة فعلية فعلها ماضٍ بعد (جعل) في قول ابن عباس رضي الله عنه: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً. الشاهد: أرسل رسولاً، حيث وقعت خبراً ل(جعل) وفعلها ماضٍ.

وشذ أيضاً محيئه بعده -أي: (جعل)- جملة اسمية، كقوله:

وقد جَعَلْتُ قُلُوصَ بني سهيل من الأكوار مَرْتَعَهَا قَرِيبُ

الشاهد فيه: وقوع جملة: (مرتعها قريب) خبراً ل(جعل) وهي جملة اسمية.

انظر «الأشموني مع الصبان» (١/ ٢٥٩-٢٦٠)، و«الكواكب» (١/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٢) لأنه يمنع جعل الحدث خبراً عن الذات، وهذا واضح إذا كان اسمها اسم عين والكلام إثبات، فلو كان اسمها معنى، نحو: كان الرأي أن تسافر، أو كان الكلام نفيًا، نحو: ما كان زيد أن يقوم، فلا يمتنع اقترانه فيهما ب(أن)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ [يونس: ٣٧] أي: مفترى، على تأويل المصدر بالوصف، ليصح الإخبار، فقوله: (لا يجوز اقترانه ب(أن) ليس على إطلاقه. «المدايني» و«حاشية عطار».

الثَّالِثُ: أَنَّ خَبَرَ كَانَ مُحْتَلَفٌ فِي نَصْبِهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ^(١):
 أَحَدُهَا: أَنَّهُ خَبَرٌ مُشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ^(٢) عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ.
 وَالثَّانِي: أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْحَالِ عِنْدَ الْفَرَّاءِ^(٣).
 وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَالٌ^(٤) عِنْدَ بَقِيَّةِ الْكُوفِيِّينَ^[٥].

(١) ظاهر اقتصار الشارح على ذكر الخلاف في خبر (كان) أنه لا خلاف في خبر (كاد)، وليس كذلك، فقد اختلف النحاة أيضًا في خبر (كاد)، فقليل: نُصِبَ على الخبرية، وهو المشهور، وقيل: على المفعولية؛ لأن الفعل بمعنى (قارب)، وقيل: نُصِبَ على إسقاط الجار وهو (من)؛ لأن الفعل بمعنى دنى، وقيل: رُفِعَ على أنه بدل اشتمال (فعسى زيد أن يخرج) في قوة (قرب زيد خروجه). وأجاب بعضهم بأن الخلاف في (كاد) ليس كالخلاف في (كان)، وأنت خبير بأن الخلاف في (كان) لو كان هو الخلاف في (كاد) لم يصح جعل هذا من وجوه الفروق، وعليه، فعلى الشارح مؤاخذه بعدم ذكره. انظر حاشيتي "عطار" و"المدابغي".

(٢) وهو الصحيح؛ لأن هذه الأفعال يتوقف فهم معناها على اسمين، فأشبهت (ضرب) مثلاً، وأيضاً لورود خبرها باطراد معرفة وجامداً، وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مُشَبَّهًا بالمفعول لم يقع جملة، ولا ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً. فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة، وذلك بعد القول وفي التعليق، وأما الظرف وشبهه، فليس الخبر على الأصح، إنما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد. قاله الدماميني. انظر "الصبان" (١/٢٢٦).

(٣) انظر رأيه في "معاني القرآن" (١/٢٨١).

(٤) يُرَدُّ باطراد ورود معرفة وجامداً، وبأنه غير فضلة، إذ لا يُسْتَغْنَى عنه. قال الصبان (١/٢٢٦): وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع؟ وهل يقال سدت الحال مسده؟ وانظر "المدابغي".

[٥] في طبعة الدكتور مجاهد زيادة وهي: (بخلاف خَبَر كَاد فَإِنَّهُ مَنْصُوبٌ بِهَا بِلَا خِلَافٍ). وهي ليست موجودة في بقية النسخ التي بحوزتي، والظاهر أن هَذِهِ الزيادة لَا مَعْنَى لِإِثْبَاتِهَا وَأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ، لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ عَلَى نَصْبِ الْخَبَرِ عَلَى شَيْءٍ نَصَبٌ؟ لَا عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ، وَزِدَ عَلَى هَذَا أَنَّ الشَّارِحَ نَقَلَ فِي "التصريح" (١/١٨٤) الِاتِّفَاقَ عَلَى =

الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا وَالْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ، وَمَحَلُّهُمَا النَّصْبُ؛ فَالْحَالِيَّةُ، نَحْوُ: ﴿وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾.

الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ وَالثَّالِثَةُ [مِنْ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ]^(١): الْوَاقِعَةُ حَالًا^(٢) وَالْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ، وَمَحَلُّهُمَا النَّصْبُ؛ فَالْحَالِيَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، فَجُمْلَةٌ ﴿يَبْكُونَ﴾ مِنْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْوَاقِعَةِ، وَ﴿عِشَاءً﴾ مَنصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ. وَقَوْلُهُ^(٣) ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ»^(٤)، فَجُمْلَةٌ «وَهُوَ سَاجِدٌ» مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ «الْعَبْدِ»^(٥).

= أن الخبر في باب كَانَ وأخواتها منصوب بها وإنما الخلاف حاصل في الاسم، فالكوفيون يرون أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كَانَ مرفوعاً به قبل دخولها.

[١] ما بين المعكوفين ساقط من الأصل، أ، ج، ط ١.

(٢) يرجع للثانية، (والواقعة مفعولاً): يرجع للثالثة، فهو لف ونشر مرتب، والحامل له على هذا الصنيع الاختصار. «المدابغي» (ل/١٦).

(٣) يعني لا فرق في الحالية بين الفعلية كما مثَّل المصنف بـ(يكون)، والاسمية كهذا الحديث.

(٤) الحديث رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه (٤٨٢)، وإعرابه باختصار: أقرب: مبتدأ، ما: مصدرية. يكون: فعل مضارع تام، أي: يوجد. العبد: فاعل ليكون التام، والمصدر المؤول مضاف إليه، أي: أقرب كون العبد، وهو مصدر فيعم، أي: أقرب أكوان العبد من ربه: جار ومجرور متعلق بأقرب لا متعلق بخبر (يكون)؛ لأنها تامة، فلا تحتاج إلى خبر، وخبر (أقرب) محذوف وجوباً لسد الحال مسده، والتقدير: حاصل إذا كان، أو إذ كان، أي: وجد وهو ساجد، وجملة (وهو ساجد) في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في كان المحذوفة، وهي تامة.

(٥) على حذف مضاف، أي: من ضمير العبد المستتر في (كان) المحذوفة التامة كما قدرنا. «المدابغي».

وَالْمَفْعُولِيَّةُ تَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ: مُحْكِيَّةٌ بِالْقَوْلِ، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ ، وَتَالِيَّةٌ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي بَابِ (ظَنَّ)، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ)، وَتَالِيَّةٌ لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ (أَعْلَمَ)، نَحْوُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ)،

وَالْجُمْلَةُ الْمَفْعُولِيَّةُ تَقَعُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ:

الأَوَّلُ: أَنْ تَقَعُ مُحْكِيَّةٌ ^(١) بِالْقَوْلِ ^(٢)، نَحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [سريم: ٣٠]، فَجُمْلَةٌ ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ مُحْكِيَّةٌ بِ﴿قَالَ﴾، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا مُحْكِيَّةٌ بِ﴿قَالَ﴾ كَسْرُ إِنَّ بَعْدَ دُخُولِ ﴿قَالَ﴾ ^(٣).

وَالثَّانِي: أَنْ تَقَعُ تَالِيَّةٌ لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِي بَابِ (ظَنَّ) ^(٤)، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ)، فَجُمْلَةٌ (يَقْرَأُ) مِنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِ(ظَنَّ).

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَقَعُ تَالِيَّةٌ لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي بَابِ (أَعْلَمَ)، نَحْوُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا أَبُوهُ قَائِمٌ)، فَجُمْلَةٌ (أَبُوهُ قَائِمٌ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا الْمَفْعُولُ

(١) الحكاية: إيراد اللفظ على صورته الأولى. "حاشية عطار".

(٢) الخالص من معنى الظن كمثال المصنف، فإن كان القول بمعنى الظن، فإنه لا يعمل في محل الجمل، وإنما يعمل في مفرداتها نحو: أتقول زيداً عالماً أي: أظن. قاله الشارح في "شرح الأزهري" ص (١٣٧). والمراد بقوله: بالقول أي: بمادته لا بخصوص هذا اللفظ، فشمّل الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، ونحوها، وما بمعناه ك(أنادي) ليس له حكمه عند البصريين.

(٣) قال الشنوافي: وذلك لأن (إن) المفعولة لا على وجه الحكاية تفتح. "المدابغي".

(٤) أي: في باب أفعال القلوب التي تتعدى إلى مفعولين، فإن أصل المفعول الثاني خبر، والخبر قد يكون جملة، فكذلك المفعول الثاني؛ فلهذا لا يقع المفعول الثاني جملة في باب (أعطى وكسا).

وَمُعَلَّقًا عَنْهَا الْعَامِلُ، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى﴾.....

الثَّالِثُ، وَإِنَّمَا لَمْ تَقَعْ تَالِيَةً لِلْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنْ بَابِ (أَعْلَمَ)؛ لِأَنَّ مَفْعُولَهُ الثَّانِي مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ، وَالْمُبْتَدَأُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً^(١).

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَقَعَ مُعَلَّقًا عَنْهَا الْعَامِلُ؛ وَالتَّغْلِيْقُ^(٢): إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَإِبْقَاؤُهُ مَحَلًّا^(٣)؛ لِمَجِيءِ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ^(٤)، سَوَاءً كَانَ الْعَامِلُ مِنْ بَابِ (عَلِمَ) أَمْ مِنْ غَيْرِهِ.

فَالأَوَّلُ^(٥) نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى﴾ [الكهف: ١٢]، وَ﴿أَيُّ الْحَزِينِ﴾ مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ﴿أَحْصَى﴾^(٦) خَبَرُهُ وَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ لَا اسْمٌ تَفْضِيلٍ، مِنَ الْإِحْصَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ^(٧)، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ

(١) أي: على المشهور، وجوز بعضهم كونه جملة، وقد تقدم لك مثاله في (تسمع بالمعيدي).

(٢) والتعليق ليس مختصاً بباب (ظن)، بل هو جائز في كل فعل قلبي أي: كل فعل دلَّ على معنى قائم بالقلب ك: علم، وتفكر، ونظر، وعرف. انظر «المغني مع الدسوقي» (٧١/٢).

(٣) أي: في محل مجموع الجملة بدليل عطف الجمل عليها منصوباً جُزْأَهَا نَحْوُ: علمت لزيد قائم وبكراً قاعداً.

ويستفاد من هذا أن المعلق بكسر اللام إنما يمنع العمل بالنسبة للتي اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها كما قاله الشهاب العبادي. «المدايعي» (ل/١٨).

(٤) أي: بعد العامل، وما له صدر الكلام كأداة الاستفهام و (ما) النافية، ولام الابتداء؛ لأن ما قبلها لا يعمل فيما بعدها.

(٥) أي: ما كان من باب (علم).

(٦) أي: جملة (أحصى) لا الفعل وحده.

(٧) راجع لقوله: فعل ماضٍ؛ لأنه لو كان اسم تفضيل لكان على غير القياس؛ لأنه من رباعي. وَرَدَّ ابْنُ هِشَامٍ فِي «الْمَغْنِي» (٥٩٨/٢) الْقَوْلَ بِأَنَّهُ اسْمُ تَفْضِيلٍ بِقَوْلِهِ: بِأَنَّ الْأَمْدَ لَيْسَ مُحْصِيًّا، بَلْ مُحْصَى، وَشَرَطَ التَّمْيِيزَ بَعْدَ أَفْعَلٍ كَوْنَهُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى كـ (زيد أكثر مالاً). اهـ، وَمِنْ قَالَ بِالْفَعْلِيَةِ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَالْفَارَسِيُّ، وَابْنُ عَطِيَّةٍ، وَاخْتَارَ الزَّجَاجُ، =

﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾.

نَصْبٍ؛ سَادَّةٌ مَسَدٌ مَفْعُولِي ﴿نَعْلَمَ﴾.

وَالثَّانِي^(١): ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩] وَ﴿أَيُّهَا﴾ مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ﴿أَزْكَى﴾ خَبَرُهُ، وَ﴿طَعَامًا﴾ تَمْيِيزٌ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ سَادَّةٌ مَسَدٌ مَفْعُولٍ^[٢] ﴿يَنْظُرُ﴾ الْمُقَيَّدُ بِالْجَارِ^(٣). قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»^(٤): لِأَنَّهُ^(٥) يُقَالُ (نَظَرْتُ فِيهِ)، وَلَكِنَّهُ هُنَا عَلِقَ بِالِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْوُضُوعِ فِي اللَّفْظِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَهُوَ^(٦) مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى طَالِبٌ لَهُ^(٧) عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْحَرْفِ^(٨).

وَزَعَمَ ابْنُ عُصْفُورٍ^(٩) أَنَّهُ^(١٠) لَا يُعْلَقُ فِعْلٌ غَيْرُ (عَلِمَ، وَظَنَّ) حَتَّى يَتَصَمَّنَ

= والتبريزي، وأبوحيان في «البحر المحيط» أنه اسم تفضيل، وانظر الخلاف في «البحر المحيط» عند هذه الآية، و«أضواء البيان» للشنقيطي.

(١) أي: العامل فيه من غير باب (علم). [٢] في ط ١: (مفعولي).

(٣) يعني: أن الجملة حلت محل الجار والمجرور؛ فمن ثم كان معنى الجار ملاحظاً فيها، ولا يلاحظ أن الأصل كان جاراً داخلاً عليها، حتى يرد قول الدماميني يستلزم النصب بنزع الخافض، وهو سماعي لا يخرج عليه هذا التركيب الشائع. «الدسوقي» (٧١/٢).

(٤) «المعنى» (٤١٦/٢). (٥) علة لقوله: مقيد بالجار.

(٦) أي: ذلك الفعل. (٧) أي: لذلك المفعول.

(٨) فتكون الجملة في محل نصب مفعول (ينظر) على معنى (في) أي: فليَنظُرْ في جواب هذا الاستفهام. «الدسوقي» (٧١/٢).

(٩) انظر رأيه في «شرح الجمل» (١٥١/١-١٥٢).

(١٠) هذا مقابل التعميم المذكور في قوله: سواء كان العامل من باب (علم)، أم من غيره. وأجاز يونس التعليق في جميع الأفعال، ففي التعليق ثلاثة مذاهب. «المدايني».

= واعلم أن الجملة التي يعلق عنها العامل على ثلاثة أقسام:

وَالرَّابِعَةُ الْمُضَافُ إِلَيْهَا، وَمَحَلُّهَا الْجَرْ، نَحْوُ: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ
الْصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾، ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾،

مَعْنَاهُمَا، وَعَلَى هَذَا ^(١) فَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ سَادَّةً مَسَدَّ مَفْعُولَيْنِ ^(٢). انْتَهَى
وَالنَّظَرُ: الْفِكْرُ فِي حَالِ الْمَنْظُورِ فِيهِ.

وَالرَّابِعَةُ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ: الْجُمْلَةُ الْمُضَافُ
إِلَيْهَا، وَمَحَلُّهَا الْجَرْ؛ فَعَلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ اسْمِيَّةٌ.

فَالْأَوَّلَى: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمٌ ^(٣) يَنْفَعُ الْصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾
[المائدة: ١١٩]، فَجُمْلَةُ ﴿يَنْفَعُ الْصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِصَافَةٍ
﴿يَوْمٌ﴾ إِلَيْهَا.

وَالثَّانِيَةُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾ [غافر: ١٦]، فَجُمْلَةُ ﴿هُمْ
بَرْزُورٌ﴾ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِصَافَةٍ ﴿يَوْمٌ﴾ إِلَيْهَا ^(٤)،

= ١- ما وقعت في موضع مفعولين، كمثال المصنف الأول.

٢- ما وقعت في موضع مفعول مقيد بالجار ك(في)، كمثاله الثاني.

٣- ما وقعت في موضع مفعول مُسَرَّحٌ أي: غير مقيد بالجار نحو: عرفت من أبوه؛
لأنك تقول: عرفت زيداً. هكذا في "المغني" (٤١٧/٢)، فكان ينبغي أن يذكر هنا المثال
الثالث تنميماً للفائدة. "المدابغي".

(١) أي: ما زعمه ابن عصفور.

(٢) أي: لأن الشيء مُحَلٌّ عَلَى ما تضمنه. "الدسوقي" (٧١١/٢).

(٣) قرأ نافع بالفتح، أي: فتح ﴿يَوْمٌ﴾ على البناء لإضافته إلى الجملة، وقرأ الباقون بالرفع
على الإعراب، وعلى كل هو خبر اسم الإشارة. "المدابغي".

(٤) لم يتعرض لإعراب (يوم)، وفيه ثلاثة أعراب:

أحدها: أنه بدل، أو عطف بيان من (يوم) في قوله ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ الواقع مفعولاً

ثانياً لـ ﴿يُنْذِرَ﴾، ومفعوله الأول محذوف أي: لينذرهم يوم التلاق... إلخ.

وَكُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذْ)، أَوْ (إِذَا)، أَوْ (حَيْثُ)، أَوْ (لَمَّا) الْوُجُودِيَّةِ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا، أَوْ (يَيْنَمَا)، أَوْ (يَيْنَا).....
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ ﴿يَوْمَ﴾ فِيهِمَا مُضَافٌ عَدَمُ تَنْوِينِهِ.

وَكَذَا كُلُّ جُمْلَةٍ وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذْ) الدَّالَّةِ عَلَى الْمَاضِي، أَوْ (إِذَا) الدَّالَّةِ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، أَوْ (حَيْثُ) الدَّالَّةِ عَلَى الْمَكَانِ^(١)، أَوْ (لَمَّا) الْوُجُودِيَّةِ^(٢) الدَّالَّةِ عَلَى وُجُودِ شَيْءٍ لَوْجُودٍ غَيْرِهِ؛ عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا، وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ^(٣)، وَتَبِعَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، وَتَبِعَهُمَا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ حِجِّيٍّ، وَتَبِعَهُمْ جَمَاعَةٌ زَعَمُوا أَنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى (حِينَ)، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٤): ظَرْفٌ بِمَعْنَى (إِذْ)، وَاسْتَحْسَنَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»^(٥). أَوْ (يَيْنَمَا) أَوْ (يَيْنَا) بِزِيَادَةِ

= ثانيها: أنه ظرف لقوله ﴿لَا يَخْفَى﴾ أي: لا يخفى على الله منهم شيء يوم هم بارزون.

ثالثها: أنه ظرف للتلاق أي: لينذر الناس يوم التلاق يوم هم بارزون. «المدابغي».

(١) ولا يضاف من أسماء المكان إلى الجمل غيرها، وإضافتها إلى الجملة لازمة، وكذلك (إِذَا) و(إِذَا). قال الرضي في «شرح الكافية» (٣/٢٦٧): ونذر إضافة (حيث) إلى المفرد كقوله: ونطعنهم حيث الحُجِّي بعد ضربهم
وبيض المواصي حيث لي العمام
وقول الآخر:

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا

اه، وانظر «شرح التسهيل» (٣/٢٣٢).

(٢) أخرج الجازمة التي بمعنى (لم)، والاستثنائية التي بمعنى (إلا)؛ لأنهما حرفان لا يمكن إضافتهما.

(٣) انظر رأي ابن السراج في كتابه «الأصول في النحو» (٢/١٥٧)، و(٣/١٧٩).

(٤) «التسهيل مع شرحه» (٣/١٠١).

(٥) (٢/٢٨٠)، ووجه استحسان ذلك لأنها تشارك (إِذَا) في أمرين:

= ١ - ملازمتها للإضافة إلى الجمل الماضية.

فَهِيَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ إِلَيْهَا.

الْمِيمِ فِي الْأَوَّلِ^(١) وَحَذَفَهَا فِي الثَّانِيَةِ، فَهِيَ أَيِ: الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِإِضَافَتِهِنَّ أَيِ: إِصَافَةِ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ إِلَيْهَا.

مِثَالُ (إِذْ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] و﴿إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] فَتُصَافُ لِلْجُمْلَتَيْنِ كَمَا مَثَّلْنَا.

وَمِثَالُ (إِذَا) -وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ^(٢) عَلَى الْأَصَحِّ^(٣)- قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١].

وَمِثَالُ (حَيْثُ): (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ أَوْ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ)، فَتُصَافُ لِلْجُمْلَتَيْنِ كَمَا مَثَّلْنَا، وَإِضَافَتُهَا إِلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ أَكْثَرُ^(٤).

= ٢- كونها بمعنى الماضي، بخلاف (حين) فيهما، فإنها تضاف للجملة، وللمفرد أيضا، ومعناها مطلق الزمان. انظر «المغني مع الدسوقي» (٢/ ٢٨٤)، و«المدابغي»، و«حاشية عطار».

(١) قوله (بزيادة الميم في الأولى) يشعر بأن (بيننا) أصل (بينما)؛ لأنه ادّعى أن الميم زائدة، وينافيه ما سيأتي من قوله (وأصل بيننا بينما) فحذفت الميم، وظاهر كلام الرضي أن (ما) في (بينما)، والألف في (بيننا) كافتان ل(بين) عن الإضافة، فكل منهما أصل مستقل، ليس مضافا للجملة، فكان على هذا ينبغي إسقاطهما. تأمل. اهـ «المدابغي».

(٢) أي: التي فعلها ماضٍ كثيرا، أو مضارع قليلا، وقد اجتمعا في قوله: والنفوس راغبة إذا رغبتها وإذا تُرِدُّ إلى قليل تقنعُ

«المغني» (١/ ٩٣).

(٣) وهو مذهب جمهور البصريين ومقابله ما ذهب إليه الأخفش، والكوفيون، فإنهم جوزوا دخول (إذا) على الجمل الاسمية. قال ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/ ٢١٣): وبقول الأخفش أقول. انظر «التصريح» (٢/ ٤٠)، و«المغني» (١/ ٩٣).

(٤) وندر إضافتها إلى المفرد كما تقدم.

وَمِثَالُ (لَمَّا) قَوْلُكَ: (لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو) وَتَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي^(١).
وَمِثَالُ (بَيْنَمَا) أَوْ (بَيْنَا) قَوْلُكَ: (بَيْنَمَا أَوْ بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَوْ^(٢) يَقُومُ زَيْدٌ)
وَالصَّحِيحُ^(٣) أَنَّ (مَا) كَافَّةٌ لـ(بَيْنَ) عَنِ الْإِصَافَةِ فَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهَا مِنْ

(١) أي: شرطًا وجوابًا، الأول باتفاق، والثاني على الراجح عند أكثر النحاة خلافًا لابن مالك في إجازة إتيانه جملة اسمية مقرونة بالفاء كقوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَخَلَّوْا إِلَى الْكَبَرِ فَنِهَضُوا مِنْ قُرْصَةٍ﴾ [لقمان: ٣٢]، ولابن عصفور في إجازة إتيانه فعلاً مضارعاً استدلالاً بقوله تعالى ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجْدِلُهَا﴾ [هود: ٧٤]. وما احتجا به مؤول كما في «المغني» (١/ ٢٨١)، و«الصبان» (٢/ ٢٥٩).

(٢) (أو) في كلام الشارح للتنويع في التعبير، فالمعنى: أن كل واحدة من هاتين الكلمتين صالحة لأن يقع بعدها الجملة الاسمية والفعلية، ففيه اختصار في التعبير. اهـ «حاشية عطار».

(٣) قال السيوطي في «اللمع» (٢/ ٢٠٥): وما ذكر من أن الجملة بعد (بينما و بينما) مضاف إليها قول الجمهور، وذهب الفارسي وابن جني إلى أن إضافتهما إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة، وذهب قوم إلى أن (ما والألف) كافتان لـ(بين) عن الإضافة، فلا محل للجملة بعدهما، وذهب آخرون إلى أن (ما) كافة دون (الألف)، بل هي مجرد إشباع. اهـ، انظر «المغني» (١/ ٣١١)، و«الصبان» (٢/ ٢٥٤).

فائدة: (بينما و بينما) تحتاجان إلى جواب، لما فيهما من معنى الشرط، والأفصح اقترانه بـ(إذ) أو(إذا) الفجائيتين، نحو قول عمر: بينما نحن جلوس عند رسول الله إذ طلع علينا. الحديث، وقول الشاعر:

استقدر الله خيرًا وأرضيَّ به فبينما العسر إذ دارت مياسير

وقول الحرقة بنت النعمان:

فبينما نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة نتنصّف

وقول الآخر:

بينما المرء في فنون الأماني فإذا رائد المنون موافي

وكان الأصمعي لا يرى إلا طرح (إذ) من جواب (بينما، و بينما)، ويستضعف الإتيان =

وَالْخَامِسَةُ: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطِ جَازِمٍ وَمَحَلُّهَا الْجَزْمُ إِذَا كَانَتْ مَقْرُونَةً بِالْفَاءِ،

الإِعْرَابِ. وَأَصْلُ (يَيْنَا) يَيْنَمَا فَحُذِفَتِ الْيَمِينُ.

وَالْجُمْلَةُ الْخَامِسَةُ: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطِ جَازِمٍ -وَهُوَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ وَأَخْوَاتُهَا- وَمَحَلُّهَا الْجَزْمُ^(١) إِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ الْجَوَابِيَّةُ مَقْرُونَةً بِالْفَاءِ^(٢)؛ سَوَاءٌ

= بها، وكان يقول: (بيننا أنا جالس إذ جاء عمرو) محال.

قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (٢/٢٠٩): وتركها أقيس، لأن المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها، وكلاهما مروي عن العرب نثرًا ونظمًا. اهـ، وانظر "شرح المفصل" لابن يعيش (ج ٤/٩٩)، و"المدابغي"، و"درة الغواص" ص (٧٧)، و"الجنى الداني" ص (٣٦٦-٣٦٧).

(١) أي: وإعراب محلها الجزم.

(٢) أي: ولو كانت الفاء مقدرة كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

أراد: فالله يشكرها. وقوله:

ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيُلْفَى على طول السلامة نادما

أراد: فسيلفَى، ولا تحذف الفاء إلا في الضرورة، وأجاز الكوفيون حذفها في الاختيار، ثم إن دخول هذه الفاء واجب إذا لم يصلح الجواب لمباشرة الأداة (إن) ولا غيرها، وذلك في مواضع نظمها بعضهم بقوله:

اسمية طلبية وبجامد وبما وقد وبلن وبالتنفيس

وجائز إذا صلح لمباشرة الأداة، لكن يكون خبرًا لمبتدأ مقدر، والجملة هي الجواب، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن: ١٣] أي: فهو لا يخاف، وقوله ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أي: فهو ينتقم، وأمثلة غير الصالح على ترتيب البيت السابق من القرآن العزيز ﴿وَلَنْ يَمَسَّكَ يَخْيِرَ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١] ﴿إِنْ تَرَى أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ =

أَوْ بِ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ. فَأَلَاوَلَى نَحْوُ: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذُرْهُمْ﴾،
كَانَتْ اسْمِيَّةً أَمْ فِعْلِيَّةً، خَبَرِيَّةٌ أَمْ إِنشَائِيَّةٌ، أَوْ كَانَتْ مَقْرُونَةً بِ(إِذَا)
الْفُجَائِيَّةِ. وَلَا تَكُونُ إِلَّا اسْمِيَّةً^(١)، وَالْأَدَاةُ (إِنْ) حَاصَّةٌ^(٢).

فَأَلَاوَلَى الْمَقْرُونَةُ بِالْفَاءِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذُرْهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، فَجُمْلَةٌ ﴿لَا هَادِيَ لَهُ﴾ مِنْ (لَا) وَاسْمِهَا
وَحَبَرُهَا فِي مَحَلِّ جَزْمٍ؛ لِوُقُوعِهَا جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ وَهُوَ (مَنْ)،

= مَالًا وَوَلَدًا ﴿فَتَسَى رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠] ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجَرٍ﴾ [يونس: ٧٢]
﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٧٧] ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا﴾ [آل
عمران: ١١٥] ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨]. انظر "حاشية ابن
حمدون على الكودي" (٩٦/٢)، و"المدابغي"، و"السجاعي" ص(٤١)، و"التصريح"
(٢٥٠/٢)، و"الصبان" (١٨/٤).

(١) موجبة غير مقترنة ب(إِنْ) المؤكدة، وكذلك غير طلبية، فلا يقال: إن يقيم زيد إذا ما
عمرو قائم، وإنما يقال: فما عمرو قائم، ولا يقال: إن كنت تقطع رحمك إذا إنَّ محمدًا
يصلُّ رحمه، وإنما يقال: فإنَّ محمدًا يصل رحمه، ولا يقال: إن عصي زيد إذا ويل له،
وإنما يقال: فويل له. انظر "التصريح مع حاشية ياسين" (٢٥١/٢)، و"عدة السالك"
(١٩٢/٤)، و"الجني الداني" ص(٣٦٦).

(٢) الحصر إضافي بالنسبة إلى أدوات الشرط الجازمة، فلا ينافي أنها قرنت ب(إذا) الفجائية
بعد (إذا) الشرطية نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادَةٍ إِذَا هُمْ
يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨] قاله الشنوائي.

وقد يجمع بين (الفاء) و(إذا) الفجائية تأكيدًا خلافًا لمن منع ذلك قال الله تعالى:
﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] قال الزمخشري: (إذا) هذه هي
الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادة مسدِّ الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على
وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديدًا. اهـ
"التصريح" (٢٥١/٢).

وَلِهَذَا قُرِئَ بِجَزْمٍ (يَذَرُ) عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، وَالثَّانِيَةُ نَحْوُ: ﴿وَإِنْ نُصِبَهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، فَأَمَّا نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) فَمَحَلُّ الْجَزْمِ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ لَا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا،

وَلِهَذَا أَيْ: وَلِأَجْلِ أَنَّهَا فِي مَحَلِّ جَزْمٍ قُرِئَ بِجَزْمٍ (يَذَرُ) بِالْيَاءِ عَطْفًا^(١) عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، فَ(يَذَرُ) مَجْزُومٌ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةِ وَالْكَسَائِيِّ^(٢) مَعْطُوفٌ عَلَى مَحَلِّ جُمْلَةٍ ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾.

وَالثَّانِيَةُ الْمَقْرُونَةُ بِ(إِذَا) الْفَجَائِيَّةُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ نُصِبَهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فَجُمْلَةٌ ﴿هُمَّ يَقْنَطُونَ﴾ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ؛ لِوُقُوعِهَا جَوَابًا لِشَرْطٍ جَائِزٍ وَهُوَ ﴿إِنْ﴾، وَالْفَجَاءَةُ: الْبَغْتَةُ^(٣)، وَتَقْسِيْدُ الشَّرْطِ بِالْجَائِزِ احْتِرَازًا عَنِ الشَّرْطِ غَيْرِ الْجَائِزِ كـ(إِذَا) وَ(لَوْ) وَ(لَوْلَا)^(٤).

فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ جُمْلَةُ الْجَوَابِ فِعْلُهَا مَاضٍ خَالَ عَنِ الْفَاءِ نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) فَمَحَلُّ الْجَزْمِ فِي الْجَوَابِ، مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ وَهُوَ (قَامَ) لَا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا^(٥) وَهِيَ (قَامَ) وَفَاعِلُهُ.

(١) أي: لأجل العطف.

(٢) قال في «الكشاف»: وقُرِئَ ويذرهم بالياء، والنون، والرفع على الاستثناف. وانظر «التصريح» (٢/ ٢٥١).

(٣) أي: المجيء من غير توقع، وهي بفتح الفاء وإسكان الجيم. «المدابغي».

(٤) فإن الجملة الواقعة جوابًا له لا محل لها من الإعراب مطلقًا. أي: اقترنت بالفاء، أو لا، كما سيأتي في الكلام على الجمل التي لا محل لها من الأعراب.

(٥) أي: بجميعها.

وَكَذَا الْقَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ، وَلِهَذَا نَقُولُ: إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ مُضَارِعًا
وَأَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ، نَحْوُ: (إِنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أَخَوَاكَ قَامَ عَمَرُو) فَتَجَزِمُ
الْمَعْطُوفَ قَبْلَ أَنْ تُكْمِلَ الْجُمْلَةَ.

وَكَذَا أَيُّ: وَكَالْقَوْلِ فِي فِعْلِ الْجَوَابِ، الْقَوْلُ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ^(١)، أَنَّ
الْجَزْمَ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ لَا لِلْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا؛ لِأَنَّ أَدَاءَ الشَّرْطِ إِنَّمَا
تَعْمَلُ فِي شَيْئَيْنِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، فَلَمَّا عَمِلَتْ فِي مَحَلِّ الْفِعْلَيْنِ لَمْ يَبْقَ لَهَا
تَسَلُّطٌ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا، وَلِهَذَا نَقُولُ إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ أَيُّ: عَلَى
فِعْلِ الشَّرْطِ الْمَاضِي فِعْلًا مُضَارِعًا وَتَأَخَّرَ عَنْهُمَا^[٢] مَعْمُولٌ وَأَعْمَلْتَ الْفِعْلَ
الْأَوَّلَ^(٣) وَهُوَ الْمَاضِي فِي الْمُتَنَازِعِ فِيهِ نَحْوُ: (إِنْ قَامَ وَيَقْعُدَا^[٤] أَخَوَاكَ قَامَ
عَمَرُو) فَتَجَزِمُ الْمُضَارِعَ الْمَعْطُوفَ عَلَى الْمَاضِي قَبْلَ أَنْ تُكْمِلَ الْجُمْلَةَ
بِفَاعِلِهَا وَهُوَ (أَخَوَاكَ)، فَلَوْلَا أَنَّ الْجَزْمَ مَحْكُومٌ بِهِ لِلْفِعْلِ وَحْدَهُ لَلَزِمَ
الْعَطْفُ^(٥) عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَ إِتْمَامِهَا، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ^(٦).

(١) استطراد بحكم فائدة أخرى يتم المقصود بدونها، إذ الكلام في الجواب لا في الشرط،
والاستطراد: ذكر الشيء في غير محله مع غيره لمناسبة بينهما. «المدابغي».

[٢] في ط ٢: (عَنْهَا).

(٣) على المختار عند الكوفيين لسبقه، أما لو أعملت الثاني، وقلت: إن قاما ويقعد أخواك،
فلا ينتج المدعى؛ لأنك لو عطفت (يقعد) على جملة (قاما) لم يلزم عليه العطف على
الجملة قبل تمامها. تأمل.

[٤] في ط ٢: (ويقعد). (٥) أي: عطف (ويقعدا).

(٦) ويمكن أن يقال بجواز العطف على الجملة قبل كمالها في باب التنازع؛ لأنهم يغتفرون
فيه ما لا يغتفر في غيره، ألا ترى أنهم جوزوا فيه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.
انظر «الدسوقي مع المغني» (٧٧/٢).

تَنْبِيْهُ: إِذَا قُلْتَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ) مَا مَحَلُّ (أَقُومُ)؟ فَالْجَوَابُ:
قِيلَ: هُوَ دَلِيلُ الْجَوَابِ، وَقِيلَ: هُوَ.....

تَنْبِيْهُ وَهُوَ لُغَةٌ^(١): الْإِيقَاطُ، يُقَالُ نَبَّهْتُ تَنْبِيْهًا أَيْ: أَيْقَظْتُ إِيقَاطًا.
وَاصْطِلَاحًا: عُنْوَانُ الْبَحْثِ الْآتِي^(٢) بِحَيْثُ يُعْلَمُ مِنَ الْبَحْثِ السَّابِقِ^(٣)
إِجْمَالًا. إِذَا قُلْتَ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ) بِالرَّفْعِ، مَا مَحَلُّ (أَقُومُ)؟^(٤) فَالْجَوَابُ
عَنْ هَذَا السُّؤَالِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، قِيلَ: إِنَّ (أَقُومُ) لَيْسَ هُوَ الْجَوَابُ وَإِنَّمَا هُوَ
دَلِيلُ الْجَوَابِ^(٥)، وَهُوَ مُؤَخَّرٌ مِنْ تَقْدِيمِ، وَالْجَوَابُ مَخْذُوفٌ وَالْأَصْلُ: (أَقُومُ إِنْ
قَامَ زَيْدٌ أَقُمُ) وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ^(٦). وَقِيلَ: هُوَ أَيْ: أَقُومُ، نَفْسُ الْجَوَابِ،

(١) إعراب (لغة): تمييز، أو حال من المبتدأ عند سيبويه، أو منصوب بنزع الخافض، وإن كان سماعيًا، إذ كثيرًا ما يرتكبون التسامح. اهـ «المدابغي».

(٢) قوله (عنوان)... إلخ. فيه أن العنوان لفظ التنبيه، المقصود بيان معناه المصطلح والمعني ليس هو العنوان، فلعل الأوضح أن يقال: هو الحكم المعلوم مما سبق إجمالًا. فليتأمل. «المدابغي» (ل/٢٢).

(٣) وهو مفهوم قوله: مقرون بالفاء أو بـ (إذا) الفجائية، والمراد بالبحث المبحوث فيه. قاله الشنوافي.

(٤) عبارته توهم أنه لم يُخْتَلَفْ في أن له محلاً، إنما الخلاف في ذلك المحل ما هو؟ وليس كذلك كما يعلم من الأقوال المذكورة، فكان ينبغي أن يقال: هل الجملة (أقوم) محل أم لا؟ لأن المبحوث عنه هو ثبوت المحل وعدمه لا تعيينه كما يتبادر من عبارته. انظر حاشيتي «المدابغي» (ل/٢٣)، و«حسن عطار» (٥٣-٥٤).

(٥) أي: لا عينه.

(٦) الكتاب: (٦٦/٣) قال رَجُلُهُ: وقد تقول: إن أتيتني آتيك، أي: آتيك إن أتيتني قال زهير:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم

وهذا القول المنقول عن سيبويه هنا هو أحد قوليه، واقتصر عليه المؤلف لشهرته عنه، والقول الآخر يوافق القائل بأنه على إضمار الفاء. «المدابغي» (ل/٢٣).

عَلَى إِصْتِمَارِ الْفَاءِ. فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، وَعَلَى الثَّانِي مَحَلُّهُ الْجَزْمُ، وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ فِي التَّابِعِ.

عَلَى إِصْتِمَارِ الْفَاءِ وَالْمُبْتَدَأِ، وَالتَّقْدِيرُ: (فَأَنَا أَقُومُ)، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ^(١). وَقِيلَ: (أَقُومُ) هُوَ الْجَوَابُ وَلَيْسَ عَلَى إِصْتِمَارِ الْفَاءِ وَلَا عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْزَمْ لَفْظُهُ؛ لِأَنَّ الْأَدَاةَ لَمَّا لَمْ تَعْمَلْ فِي لَفْظِ الشَّرْطِ لِكُونِهِ مَاضِيًا مَعَ قُرْبِهِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي الْجَوَابِ مَعَ بُعْدِهِ^(٢).

فَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَنَّهُ دَلِيلُ الْجَوَابِ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ، وَلَفْظُهُ مَرْفُوعٌ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ يَكُونُ عَلَى إِصْتِمَارِ الْفَاءِ مَحَلُّهُ مَعَ الْمُبْتَدَأِ الْجَزْمُ، وَيَظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّابِعِ، فَتَقُولُ عَلَى الْأَوَّلِ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومُ وَيَقْعُدُ أَحْوَاكَ) بِالرَّفْعِ،

(١) والمبرد كما في «المقتضب» (٢/٦٩-٧٠)، وانظر «الارتشاف» (٤/١٨٧٥)، و«الأشموني» (٣/١٧-١٨)، وعَلَّلَ الفارسي تقدير (الفاء) بقوله: لأنه، -أي: الفعل- يرفع بعد الفاء، أي: لكونه حينئذ خبر مبتدأ محذوف، والجواب هو الجملة الاسمية. قال ابن مالك في «التسهيل»: وإن قرن -أي المضارع الواقع في حيز الجواب بالفاء- رفع مطلقًا. قال الدماميني: أي: سواء كان الشرط ماضيًا نحو: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أو مضارعًا نحو: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ﴾ [الجن: ١٣] وهو إذ ذاك خبر مبتدأ محذوف، والجملة اسمية؛ ولذلك دخلت الفاء اهـ «الصبيان» (٤/١٨).

(٢) فالأقوال ثلاثة. قال الحفيد: يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولًا لأداة الشرط لفظًا ولا تقديرًا. اهـ قال الصبيان (٣/١٨): وتكون الأداة عليه لا عمل لها في الجزاء أصلاً. صرح به الرضي. وأما الزرقاني، فقال: يقال في إعرابه: مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفي محل جزم. فإن قيل: قولك (مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم) ومحل جزم) متناقض. فالجواب: أن العامل لما لم يؤثر في لفظه كان مرفوعًا لتجرده، والمحل باعتبار وجود العامل، فالمحل وعدمه باعتبارين. اهـ «المدابغي».

وَالسَّادِسَةُ التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ، كَالْجُمْلَةِ الْمَنْعُوتِ بِهَا، وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَنْعُوتِهَا، فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فِي نَحْوِ: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾، وَنَصْبٍ فِي نَحْوِ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، وَجَرٍّ فِي نَحْوِ: ﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.

وَعَلَى الثَّانِي^[١]: (وَيَقْعُدُ أَخَوَاكَ) بِالْجَزْمِ^(٢).

وَالْجُمْلَةُ السَّادِسَةُ التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ^(٣)، كَالْجُمْلَةِ الْمَنْعُوتِ بِهَا وَمَحَلُّهَا بِحَسَبِ مَنْعُوتِهَا، فَإِنْ كَانَ مَنْعُوتُهَا مَرْفُوعًا فَهِيَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، كَالْوَاقِعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فَجُمْلَةٌ ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ مِنْ اسْمٍ (لَا) وَخَبَرُهَا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهَا نَعَتْ لـ ﴿يَوْمٌ﴾، وَإِنْ كَانَ مَنْعُوتُهَا مَنْصُوبًا فَهِيَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، كَالْوَاقِعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، فَجُمْلَةٌ ﴿تُرْجَعُونَ﴾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهَا نَعَتْ لـ ﴿يَوْمًا﴾، وَإِنْ كَانَ مَنْعُوتُهَا مَجْرُورًا فَهِيَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، كَالْوَاقِعَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩]، فَجُمْلَةٌ ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ لِأَنَّهَا نَعَتْ لـ ﴿يَوْمٍ﴾.

[١] فِي أ: وَعَلَى الثَّانِي وَالثَّالِث.

(٢) وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ الثَّالِثِ فَيَمْتَنِعُ جَزْمُ الْمَعْطُوفِ، فَهُوَ كَالْأَوَّلِ. «الصَّبَان» (٣/١٨). وَعَلَى مَا ذَكَرَ الزَّرْقَانِيُّ يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي الْمَعْطُوفِ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالْجَزْمُ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) قِيدٌ يُخْرِجُ بِهِ الْجُمْلَةَ، فَلَا تَمْتَنِعُ، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقِيدَهُ الشَّارِحُ بِالنِّكَرَةِ؛ فَإِنَّ الْجُمْلَةَ لَا تَكُونُ صِفَةً لِمَعْرِفَةٍ، وَالْمُرَادُ النِّكَرَةُ لَفْظًا وَمَعْنَى كَمَا فِي امْتِلَاحِهِ، أَوْ مَعْنَى كَالْمَعْرِفِ بِاللَّامِ الْجِنْسِيَةِ كَقَوْلِهِ: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْبِينِي. «حَاشِيَةُ عَطَّار».

وَالسَّابِعَةُ التَّابِعَةُ لَجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ)، فَجُمْلَةُ (قَامَ أَبُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَكَذَا جُمْلَةُ (قَعَدَ أَخُوهُ)؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا، وَلَوْ قَدَّرْتَ الْعَطْفَ عَلَى الْاسْمِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ مَحَلٌّ، وَلَوْ قَدَّرْتَ الْوَائِ وَوَ الْحَالِ كَانَتْ الْجُمْلَةُ

وَالْجُمْلَةُ السَّابِعَةُ، الْجُمْلَةُ التَّابِعَةُ لَجُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَذَلِكَ^(١) فِي بَابِي النَّسْقِ وَالْبَدَلِ.

فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ) فَجُمْلَةُ (قَامَ أَبُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهَا خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَكَذَا جُمْلَةُ (قَعَدَ أَخُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَيْهَا أَيُّ: عَلَى جُمْلَةٍ (قَامَ أَبُوهُ) الَّتِي هِيَ خَبَرٌ عَنْ زَيْدٍ.

وَلَوْ قَدَّرْتَ الْعَطْفَ لَجُمْلَةٍ (قَعَدَ أَخُوهُ) عَلَى مَجْمُوعِ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْطُوفَةِ وَهِيَ (قَعَدَ أَخُوهُ) مَحَلٌّ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ مُسْتَأْنَفَةٍ، وَلَوْ قَدَّرْتَ الْوَائِ فِي (وَقَعَدَ أَخُوهُ) وَوَ الْحَالِ لَا وَوَ الْعَطْفِ، وَلَا وَوَ الْاسْتِثْنَاءِ^(٢)؛ كَانَتْ الْجُمْلَةُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهَا وَوَ الْحَالِ

(١) أي: والتبع لجملة واقع في بابي النسق والبدل خاصة كما في «المغني»، فلا يقع في النعت، وعطف البيان، إذ الجملة لا تنعت، ولا يعطف عليها عطف بيان؛ لأنه كالنعت، والتوكيد المعنوي؛ لأنه لا يؤكد بالألفاظ المخصوصة، أعني: أجمع، وتوابع أجمع إلا المفردات، وأما اللفظي، ففيه نزاع. انظر «الدسوقي» (٨٠/٢)، و«المدابغي».

(٢) هذا زائد على المتن؛ فإنه لم يتعرض له، وهذا وجه اعتراض الزرقاني، وأجاب بأن المراد بواو العطف العاطفة على الصغرى، وبواو الاستثناء العاطفة على الكبرى لدخولها على جملة مستأنفة. فتأمل. «المدابغي» (ل/٢٤).

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَكَانَتْ (قَدْ) فِيهَا مُضْمَرَةٌ، وَإِذَا قُلْتَ: قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمَرُو مُقِيمٌ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، بَلِ الَّذِي مَحَلُّهُ النَّصْبُ مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ هُوَ الْمَقُولُ، فَكُلُّ مِنْهُمَا جُزْءُ الْمَقُولِ لَا مَقُولٌ.

فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ (أَبُوهُ)، وَكَانَتْ (قَدْ) فِيهَا مُضْمَرَةٌ^(١) لِتَقَرُّبِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ، وَيَكُونُ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ قَعَدَ أَخُوهُ.^(٢)

وَإِذَا قُلْتَ: قَالَ زَيْدٌ: عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ وَعَمَرُو مُقِيمٌ، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، الَّذِي هُوَ مِنْ عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ، حَتَّى تَكُونَ جُمْلَةٌ (عَمَرُو مُقِيمٌ) مَحَلُّهَا نَصْبٌ بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ (عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ) الْمَحْكِيَّةُ بِالْقَوْلِ، بَلِ الَّذِي مَحَلُّهُ النَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ^(٣) (قَالَ) مَجْمُوعُ الْجُمْلَتَيْنِ الْمَعْطُوفَةِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْمَجْمُوعَ الْمُرَكَّبَ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ هُوَ الْمَقُولُ لِلْقَوْلِ، فَكُلُّ مِنْهُمَا أَيْ: مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاظِفَتَيْنِ جُزْءُ الْمَقُولِ^(٣) الْمُرَكَّبِ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ، لَا أَنَّهُ عَلَى انْفِرَادِهِ مَقُولٌ حَتَّى يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَعْطُوفًا عَلَى الْآخَرِ.

(١) مذهب البصريين أَنَّ (قد) إنما تجب في الماضي المثبت الواقع حالاً، إذا لم توجد الواو فيه، فهذا يخالف لهم. «حاشية عطار».

(٢) وعلى تقدير (واو) الحال لم تكن تبعية، وإن كان محلها نصباً. «دسوقي» (٢/ ٨٠).

(٣) فلا يحكم لكل واحدة على انفرادها بالمحل، بل للمجموع، وهذا ظاهر إن كانت الواو من المحكي، أي: المقول، فإن كانت من الحكاية، أي: زائدة من كلام الحاكي، فهو مما نحن فيه. «المدابغي».

وَالثَّانِي الْبَدَلُ نَحْوُ قَوْلِهِ:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا^(١)

(١) التخریج: البيت بلا نسبة في «المغني» (٤٢٦/٢)، و«التصريح» (١٦٢/٢)، و«الأشموني» (١٣٢/٣)، و«شرح شواهد المغني» (٨٣٩/٢)، و«خزانة الأدب» (٢٠٥/٥ و ٤٦٥/٨).

المعنى: انتقل عن هذا المكان، ولا تقيم في السِّرِّ والجهر، فإن عدم ذلك شأن المنافق.

الإعراب: أقول: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). له: جار ومجرور متعلق بالفعل (أقول). ارحل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت)، وجملة (ارحل أنت) في محل نصب مقول القول، لا تقيم: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد وهو في محل جزم بـ(لا) الناهية، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، وجملة (لا تقيم) بدل من جملة (ارحل) بدل اشتمال. وإلا: الواو: استئنافية. إلا: مركبة من (إن) شرطية مدغمة في (لا) النافية، وفعل الشرط محذوف تقديره (وإن لا ترحل)، وهذا الحذف في هذا المقام جائز وليس بواجب؛ لأنه قد ذكر في قوله تعالى ﴿إِلَّا تَصُورُوهَ فَقَدْ نَبَذَهُ اللَّهُ﴾. فكن: الفاء: واقعة في جواب الشرط. كن: فعل أمر مبني على السكون، وهو متصرف من كان الناقصة، واسمها ضمير مستتر تقديره (أنت). في السر: جار ومجرور متعلق بـ(مسلمًا). والجهر: معطوف على السر، والمعطوف على المجرور مجرور مثله. مسلمًا: خبر كن.

الشاهد: إبدال جملة (لا تقيم) من جملة (ارحل) بدل اشتمال لما بينهما من الملازمة اللزومية كما في «التصريح». وقد اعترض على هذا البيت، بأن هذا البيت يجري فيه ما جرى في مثال المصنف السابق قبله.

قال الدماميني: لا تتعين التبعية في البيت لجواز أن يكون مجموع الجملتين هو المقول، وكل واحدة جزء المقول. اهـ

وأجيب بجوابين:

فَجُمْلَةُ (لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ (ارْحَلْ) وَشَرْطُهُ^(١) أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ أَوْفَى^(٢) بِتَأْدِيَةِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْأُولَى كَمَا هُنَا فَإِنَّ دَلَالََةَ الثَّانِيَّةِ عَلَى مَا أَرَادَهُ مِنْ إِظْهَارِ الْكَرَاهَةِ لِإِقَامَتِهِ أَوْفَى^[٣]؛ لِإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ بِالمُطَابَقَةِ^(٤)، وَالْأُولَى تَدُلُّ عَلَيْهِ بِالِاتِّزَامِ^(٥).

= أحدهما: أنه لم يمثل به المصنف -أي في «المعني»- التابع له الشارح بناء على قوله الذي حققه، وهو أن جزء المقول لا محل له من الإعراب، وإنما مثل به تبعاً لعلماء البيان، وبعض النحويين، وهم إنما يمثلون به بناءً على أن الجملة الأولى محكية، والثانية تابعة لها. الثاني: الفرق بين ما هنا وبين ما مرَّ تصريحهم بأن البدل على نية تكرار العامل بخلاف العطف. «المدابغي».

وهناك أجوبة أخرى. انظر «الدسوقي» (٨٠/٢).

(١) أي: شرط إبدال الجملة من الجملة.

(٢) قال في «القاموس»: أوفى فلاناً حقّه، أي: أعطاه وافيّاً. اهـ، أي: تامّاً.

[٣] في الأصل، ط ١، ط ٢، ج: (أولى).

(٤) أي: العرفية؛ فإنه اشتهر في إظهار الكراهة عرفاً، فلا يعترض بأن (لا تقيمَنَّ) مدلوله المطابقي النهي والكف عن الإقامة، ويلزمه كراهية الإقامة، وعليه لا فرق بينه وبين (ارحل)، فالجواب ما علمت أن (لا تقيمَنَّ) يدل عرفاً مطابقة على إظهار الكراهة. والاعتراض مبناه النظر للمعنى اللغوي لا العرفي. وعن بعضهم أن المراد أنها تدل عليه دلالة كالمطابقة في الظهور والإيضاح، فليس المراد بالمطابقة المصطلح عليها، فهو على التشبيه البليغ. «الدسوقي» (٨٠/٢)، و«المدابغي» (ل/٢٤).

(٥) فدلّول (ارحل) المطابقي طلب الرحيل، وعدم الإقامة في هذا المكان، ويلزمه الكراهة لإقامته. «الدسوقي» (٨٠/٢). ودلالة الالتزام هي: دلالة اللفظ على لازم خارج.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الْجُمْلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا

وَهِيَ أَيْضًا سَبْعُ:

إِحْدَاهَا: الْإِبْتِدَائِيَّةُ، وَتُسَمَّى الْمُسْتَأْنَفَةُ أَيْضًا، نَحْوُ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ
الْكُوْثَرَ﴾،

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ فِي بَيَانِ الْجُمْلِ
الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَهِيَ أَيْضًا -مَصْدَرٌ (أَضْرَ) بِالْمَدِّ إِذَا عَادَ^(١) - سَبْعُ.

إِحْدَاهَا: الْجُمْلَةُ الْإِبْتِدَائِيَّةُ: أَيِ: الْوَاقِعَةُ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ، اسْمِيَّةٌ كَانَتْ
أَوْ فِعْلِيَّةٌ وَتُسَمَّى الْمُسْتَأْنَفَةُ^(٢) أَيْضًا وَهِيَ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْمُفْتَتَحُ بِهَا النُّطْقُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ﴾

[الكوثر: ١].

(١) يقال: أَضْرَ أَيْضًا بِمَعْنَى رَجَعَ رَجوعًا، أَيِ: أَرْجَعَ إِلَى تَعْدَادِ مَوَاضِعِ الْجُمْلِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا
مِنَ الْإِعْرَابِ، وَإِعْرَابُهُ: مَفْعُولٌ مَطْلُوقٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، لَجَرِيَانِهِ مَجْرَى
الْمَثَلِ، وَالْأَمْثَالُ لَا تَغْيِرُ، مِنْ لَفْظِهِ أَوْ مِنْ مَعْنَاهُ، أَيِ: يَثْبُتُ أَيْضًا، أَوْ يَرْجِعُ رَجوعًا.
قَالَ الشُّمَّيْ: لَا تَسْتَعْمَلُ (أَيْضًا) إِلَّا مَعَ شَيْئَيْنِ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ، وَيَغْنِي كُلُّ مَنِهْمَا عَنْ
الْآخَرِ، فَلَا يَجُوزُ: جَاءَ زَيْدٌ أَيْضًا، وَلَا جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو أَيْضًا، وَلَا اخْتَصَمَ زَيْدٌ
وَعَمْرُو أَيْضًا. انْظُرْ "حَاشِيَةَ عَطَّارٍ عَلَى شَرْحِ الْأَزْهَرِيَّةِ" ص (١٣٧)، و"المدابغي".

(٢) وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى التَّسْمِيَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ أَوْضَحَ، لِأَنَّ الْإِبْتِدَائِيَّةَ تَطْلُقُ عَلَى الْمَصْدَرِ
بِالْمَبْتَدَأِ، وَلَوْ كَانَ لَهَا مَحَلٌّ، فَأَشَارَ بِالثَّانِيَةِ إِلَى أَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ مُرَادَةً، فَتَأَمَّلْ، وَالْحَاصِلُ
أَنَّ الْإِبْتِدَائِيَّةَ تَطْلُقُ عَلَى أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهَا مُرَادٌ وَالثَّانِي غَيْرُ مُرَادٍ، فَلِذَا كَانَتْ التَّسْمِيَةُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ أَوْضَحَ؛ لِأَنَّهَا نَصٌّ فِي
الْمَعْنَى الْمُرَادَةِ. اهُانظِرْ "الدَّسُوقِي" (٢/ ٤١)، و"المدابغي"، و"شَرْحُ النِّظْمِ الْمَجْرَادِيَّةِ" ص (٣٩).

وَنَحْوُ: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ بَعْدَ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ ،
وَلَيْسَتْ مُحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، وَنَحْوُ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ بَعْدَ
﴿وَحَفِظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ ،

وَالثَّانِي: الْمُتَنَقُّطَةُ عَمَّا قَبْلَهَا^(١) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ
جَمِيعًا﴾ [يونس: ٦٥] الْوَاقِعَةُ بَعْدَ ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾ ، فَجُمْلَةُ ﴿إِنَّ
الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ مُسْتَأْنَفَةٌ^(٢) لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَلَيْسَتْ مُحْكِيَّةً
بِالْقَوْلِ حَتَّى^(٤) يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ وَإِنَّمَا الْمَحْكِيُّ بِالْقَوْلِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (إِنَّهُ
يَحْزَنُ أَوْ شَاعِرٌ) أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا لَمْ تُجْعَلْ مُحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ لِفَسَادِ الْمَعْنَى إِذْ لَوْ قَالُوا: ﴿إِنَّ الْعِزَّةَ
لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ لَمْ يَحْزُنْهُ. فَيَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَقِفَ عَلَى ﴿قَوْلُهُمْ﴾ وَيَتَدَيَّ
﴿إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ ، فَإِنْ وَصَلَ وَقَصَدَ بِذَلِكَ تَحْرِيفَ الْمَعْنَى أَثِمَ.
وَنَحْوُ ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمًا إِلَّا أَعْلَى﴾ [الصفات: ٨] الْوَاقِعَةُ بَعْدَ ﴿وَحَفِظًا مِّنْ
كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصفات: ٧] أَيُّ: خَارِجٍ عَنِ الطَّاعَةِ ، فَجُمْلَةُ ﴿لَا

(١) المراد بانقطاعها عما قبلها عدم تعلقها بها تعلقًا صناعيًا باتباع، أو إخبار، أو حالية.
«الدسوقي» (٢/٤١).

(٢) جميعًا: منصوب على الحالية من الضمير المستتر في الجار والمجرور، أي: إن العزة لله
مجتمعة. «المدابغي» (ل/٢٥).

(٣) على سبيل التعليل، كأنه قيل: مالي لا أحزن؟ فقيل: إن العزة لله... إلخ، لا يملك
أحد شيئًا، لا هم ولا غيرهم، فالله تعالى يغلبهم وينصرهم عليهم ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا
وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١]، ويدل على ذلك قراءة أبي حيوة
﴿أَنَّ الْعِزَّةَ﴾ بالفتح على معنى؛ لأن العزة. «المدابغي».

(٤) أي: ليكون لها محل، فهو علة للمنفى، أي: كونها محكية بالقول، ليكون لها محل منتفٍ
ذلك الكون. «المدابغي» (ل/٢٦).

وَلَيْسَتْ صِفَةً لِلنَّكَرَةِ، وَلَا حَالًا مِنْهَا مُقَدَّرَةٌ لَوْصِفِهَا، لِفَسَادِ الْمَعْنَى،
يَسْمَعُونَ ﴿ لَا مَحَلَّ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً نَحْوِيًّا لَا اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا،
وَهُوَ مَا كَانَ جَوَابًا لِسُؤَالٍ مُقَدَّرٍ ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: لِأَيِّ شَيْءٍ تُحْفَظُ مِنَ
الشَّيَاطِينِ؟ فَأَجِيبَ بِأَتَمِّهِمْ لَا يَسْمَعُونَ، لَمْ يَسْتَقِمَّ ^(٢)، فَتَعَيَّنَ أَنَّ يَكُونُ
كَلَامًا مُنْقَطِعًا عَمَّا قَبْلَهُ.

وَلَيْسَتْ جُمْلَةً ﴿ لَا يَسْمَعُونَ ﴾ صِفَةً ثَانِيَةً لِلنَّكَرَةِ ^(٣) وَهُوَ ﴿ شَيْطَانٍ ﴾
وَلَا حَالًا مِنْهَا أَيُّ: مِنَ النَّكَرَةِ مُقَدَّرَةٌ ^(٤) فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ لَوْصِفِهَا أَيُّ: النَّكَرَةِ
بِ﴿ مَارِدٍ ﴾ وَهُوَ ^(٥) عِلَّةٌ لَتَسْوِغِ مَحْيٍ الْحَالِ مِنَ النَّكَرَةِ. وَسَيَأْتِي أَنَّ
الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ نَكْرَةٍ مَوْصُوفَةٍ تَحْتَمِلُ الْوُصْفِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ. وَإِنَّمَا امْتَنَعَ
الْوُصْفُ وَالْحَالُ هُنَا لِفَسَادِ الْمَعْنَى، أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الصِّفَةِ؛ فَلِأَنَّهُ لَا مَعْنَى
لِلْحِفْظِ مِنْ شَيْطَانٍ لَا يَسْمَعُ، وَأَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ الْحَالِ الْمُقَدَّرَةِ؛ فَلِأَنَّ الَّذِي
يُقَدَّرُ مَعْنَى الْحَالِ هُوَ صَاحِبُهَا ^(٦)، وَالشَّيَاطِينُ لَا يُقَدَّرُونَ عَدَمَ

(١) وأما الاستئناف النحوي فقد يكون جوابًا لسؤال مقدر، وقد لا يكون، فهو أعم، فكل
استئناف بياني نحوي، ولا عكس، فبينهما العموم والخصوص المطلق، وما ذكره من
امتناع الاستئناف البياني تبعًا للمعني رده الدماميني بأن محله إذا كان السؤال المقدر عن
العلة، أما إذا جعل جوابًا عن السؤال عن حال الشياطين، أي: ما حال هؤلاء الشياطين
بعد الحفظ، فلا مانع من الاستئناف البياني. «الدسوقي» (٤٣/٢)، و«المدايني».

(٢) ليس على إطلاقه. تأمل. (٣) على قاعدة الجمل بعد النكرات صفات.

(٤) الحال المقدرة: هي الموصوف بها صاحبها في الزمن المستقبل، (كل مررت برجل معه صقر
صائدًا به غداً)، فاتصافه بالحال، وهي (صائدًا) في المستقبل. اهـ «المدايني».

(٥) أي: قوله: لوصفها.

(٦) قد يقال: هذا غير لازم، كما هو المختار للدماميني، فهو لا يشترط في الحال المقدرة ما
ذكر. ولو سلمنا أن المقدر هو صاحبها، فلا مانع هنا من أن الشياطين يقدرون عدم =

وَتَقُولُ: (مَا لِقِيَّتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، فَهَذَا كَلَامٌ تَضَمَّنَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ فِعْلِيَّةً مُقَدَّمَةً، وَاسْمِيَّةً مُؤَخَّرَةً، وَهِيَ فِي التَّقْدِيرِ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، وَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (مَا لِقِيَّتُهُ) قِيلَ لَكَ: (مَا أَمَدُ ذَلِكَ؟) فَقُلْتَ: (أَمَدُهُ يَوْمَانِ).

السَّمَاعُ^(١) وَلَا يُرِيدُونَهُ^(٢). قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»^(٣).

وَتَقُولُ فِي اسْتِثْنَاةِ الْجُمْلَتَيْنِ^(٤) بِالْأَصْطِلَاحَيْنِ^(٥): (مَا لِقِيَّتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، فَهَذَا التَّرْكِيبُ كَلَامٌ تَضَمَّنَ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ مُقَدَّمَةٌ، وَهِيَ: مَا لِقِيَّتُهُ، وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً نَحْوِيًّا. وَالثَّانِيَةُ: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُؤَخَّرَةٌ وَهِيَ (مُذْ يَوْمَانِ)، وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا^(٦)؛ لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ نَاشِئٍ عَنِ الْجُمْلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (مَا لِقِيَّتُهُ) قِيلَ لَكَ -عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَجْعَلُ مُذْ مُبْتَدَأً-: (مَا أَمَدُ ذَلِكَ؟) فَقُلْتَ مُجِيبًا لَهُ: (أَمَدُهُ يَوْمَانِ)، وَعَلَى رَأْيٍ مَنْ يَجْعَلُهَا خَبَرًا^(٨) مُقَدَّمًا فَتَقْدِيرُ السُّؤَالِ: (مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ لِقَائِهِ؟) فَجَوَابُهُ: (بَيْنِي وَبَيْنَهُ

= سَمَاعُهُمْ لَمَّا شَاهَدُوا مِنَ الْكَوَاكِبِ الْمَتْرَاحَةِ. «دَسُوقِي» (٤٢/٢)، وَ«الصَّبَان» (١٩٣/٢).

(١) أَي: وَإِنَّمَا يَقْدُرُونَ حِينَ ارْتِقَائِهِمْ لِلسَّمَاءِ السَّمَاعِ؛ لِأَنَّهُمْ رَاجِعُونَ لَهُ. «دَسُوقِي» (٤٢/٢).

(٢) يَعْنِي: فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيرُ الْحَالِ بِ(مُرِيدًا) كَمَا لَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهَا بِ(مُقَدَّرًا). «الْمَدَابِغِي» (ل/٢٦).

(٣) «الْمُعْنَى» (٣٨٤/٢). (٤) أَي: الْاسْمِيَّةُ، وَالْفِعْلِيَّةُ.

(٥) أَي: النَّحْوِيُّ، وَالْبَيَانِيُّ.

(٦) أَي: وَنَحْوِيًّا، لَمَّا تَقَدَّمَ مَنْ أَنَّ كُلَّ اسْتِثْنَاءٍ بَيَانِيٍّ نَحْوِيٍّ وَلَا عَكْسَ. قَالَهُ الشَّنَوَانِيُّ.

(٧) أَي: اللَّقْيُ، وَلَوْ عَبَّرَ بِ(كَمْ) بَدَلِ (مَا) كَانَ أَوْلَى كَمَا فِي «شَرْحِ الْكَافِيحِيِّ»؛ لِأَنَّ (مَا) يَسْأَلُ بِهَا عَنْ حَقِيقَةِ الشَّيْءِ، وَ(كَمْ) يَسْأَلُ بِهَا عَنْ كَمِيَّتِهِ. انْظُرْ «حَاشِيَةَ عَطَارٍ» وَ«الْمَدَابِغِي».

(٨) أَي: مَنْصُوبَةٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ مُتَعَلِّقَةٌ بِخَبَرِ مَحْذُوفٍ. «الْإِرْتِشَافُ» (٣/١٤١٩)، وَ«الْهَمْعُ» (٢٢٥/٢).

يَوْمَانِ). وَالْأَوَّلُ: قَوْلُ الْمُبَرِّدِ^(١) وَابْنِ السَّرَّاجِ وَالْفَارِسِيِّ^(٢)، وَالثَّانِي قَوْلُ الْأَخْفَشِ وَالزَّجَّاجِ^(٣) وَنُسِبَ إِلَى سَيِّبَوَيْهِ^(٤).

وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ: بِأَنَّ (يَوْمَانِ) فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا لَقِيْتُهُ مُذْ مَضَى يَوْمَانِ^(٥)، أَوْ أَنَّ (يَوْمَانِ) حَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا لَقِيْتُهُ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ يَوْمَانِ^(٦)، فَلَا يَتِمَشَّى^(٧)؛ [لِأَنَّ الْكَلَامَ

(١) «المقتضب» (٣/٣٠).

(٢) انظر رأي ابن السراج، والفارسي في «شرح الجمل» لابن عصفور (٢/٣٦)، و«الارتشاف» (٣/١٤١٩)، و«المغني» (١/٣٣٥)، و«الهمع» (٢/٢٢٥).

(٣) انظر رأي الأخفش، والزجاج في «الارتشاف» (٣/١٤١٩)، و«المغني» (١/٣٣٥)، و«الهمع» (٢/٢٢٥).

(٤) نسبه إليه ابن هشام اللخمي كما في «الارتشاف» (٣/١٤١٩).

(٥) وهذا القول عليه أكثر الكوفيين، واختاره السهلي، وابن مضاء، وابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/٢١٧). قال ابن مالك رحمه الله: وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء (مذ، و منذ) في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من الاختلاف في الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادعي التعريف، وانظر «الارتشاف» (٣/١٤١٨)، و«الهمع» (٢/٢٢٦)، و«الأشموني» (٢/٢٢٧)، و«المغني» (١/٣٣٥).

(٦) وهذا القول عليه بعض الكوفيين، وهو مبني على أن (منذ) مركبة من كلمتين من (من الجارة، وذو الطائية) التي بمعنى (الذي)، ثم حذفت (الواو) تخفيفاً، وبقيت الضمة تدل عليها، وضُمت الميم إثباتاً. انظر «ابن يعيش» (٤/٤٥)، و«الارتشاف» (٣/١٤١٨)، و«الهمع» (٢/٢٢٦)، و«المغني» (١/٢٣٥). وجملة (هو يومان) على هذا القول صلة الموصول، و(من) الجارة المركبة مع (ذو) واقعة على الزمان. «المدابغي».

(٧) أي: فلا يتأتى، وهو جواب (أما)، وإنما لم يتمش على القولين الأخيرين؛ لأن الجملة الثانية على تقدير الفعل في محل جر بإضافة (مذ، أو منذ) إليها، أو في محل جر بإضافة (زمن) إليها، و(مذ) مضافة إلى ذلك الزمن، وعلى تقدير أن (يومان) خبر لمبتدأ =

وَمِثْلُهُمَا: (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا)، (وَحَاشَا عَمْرًا)، (وَعَدَا بَكْرًا) إِلَّا أَنَّهُمَا فِعْلِيَّتَانِ،

عَلَيْهِمَا جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ^[١]. وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ لِبَطَائِفَتَيْنِ مِنَ الْكُوفِيِّينَ.

وَمِثْلُهُمَا أَيْ: مِثْلُ جُمْلَتَيْ: (مَا لَقِيتُهُ مُذْ يَوْمَانِ فِي كَوْنِهِمَا^(٢)) كَلَامًا مُتَضَمِّنًا جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ بِالْأَصْطِلَاحَيْنِ: (قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا)، (وَقَامَ الْقَوْمُ حَاشَا عَمْرًا)، (وَقَامَ الْقَوْمُ عَدَا بَكْرًا)، فَكُلُّ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ كَلَامٌ مُتَضَمِّنٌ جُمْلَتَيْنِ مُسْتَأْنَفَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: الْمُسْتَمِلَةُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً نَحْوِيًّا.

وَالثَّانِيَةُ: الْمُسْتَمِلَةُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى، وَهِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا لِأَنَّهَا فِي التَّقْدِيرِ جَوَابٌ عَنْ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، فَكَأَنَّكَ لَمَّا قُلْتَ: (قَامَ الْقَوْمُ)، قِيلَ^[٣] لَكَ: (هَلْ دَخَلَ زَيْدٌ فِيهِمْ؟) فَقُلْتَ: (خَلَا زَيْدًا)، وَكَذَا الْبَاقِي، إِلَّا أَنَّهُمَا أَيْ: جُمْلَةُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَجُمْلَةُ الْمُسْتَثْنَى فِي الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ فِعْلِيَّتَانِ. وَهَذَا إِنَّمَا يَتِمَّشَقُ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ جُمْلَةَ الْمُسْتَثْنَى لَا مَحَلَّ لَهَا^(٤)، أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ^(٥) فَلَا.

= محذوف، فالجملة صلة الموصول، وليس مستأنفة. "حاشية عطار".

[١] ما بين المعكوفين ساقط من ط ٢.

(٢) هذا بيان وجه الماثلة، فأشار به إلى أن الماثلة ليست من جميع الوجوه كما سيصرح به في الاستدراك الآتي. "حاشية عطار".

[٣] (قيل لك) سقط من ط ٢.

(٤) وهو الذي صححه ابن عصفور. انظر "المغني" (٣٨٦/٢)، و"الارتشاف" (١٥٣٧/٣)، و"الأشعري" (١٦٣/٢).

(٥) وهذا القول قال به السيرافي، فالمعنى: قام القوم خالين عن زيد، وقال أيضًا بجواز =

وَمِنْ مُثْلِهَا قَوْلُهُ: حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ.

وَمِنْ مُثْلِهَا بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ جَمْعُ مِثَالٍ، أَيْ: وَمِنْ أُمُثْلَةِ الْجُمْلَةِ الْمُسْتَأْنَفَةِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَتَّى الْإِبْتِدَائِيَّةِ قَوْلُهُ وَهُوَ جَرِيرٌ:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ^[١] حَتَّى مَاءٌ دِجْلَةٌ أَشْكَلُ^(٢)

= الاستئناف. «الارتشاف» (١٥٣٧/٣)، و«المغني» (٣٨٦/٢).

فإن قلت: كيف حكم على جملة أفعال الاستثناء بأنها في محل نصب حال، والفعل الماضي لا يقع حالاً إلا مع (قد) ظاهرة أو مقدرة؟

الجواب: قيل أفعال الاستثناء مستثناة من ذلك، أو يقال: محل ذلك الأفعال المتصرفة. وأحسن من ذين الجوابين أن يقال: إن اقتران الماضي بـ(قد) ليس بلازم لكثرة ورودها، وهذا المذهب اختاره الجمهور، والكوفيون، والأخفش. انظر «الارتشاف» (١٦١٠/٣)، و«المهمع» (٣٢٦/٢)، و«حاشية عطار، والصبان» (١٦٣/٢).

[١] (بدجلة): سقطت من ط ٢.

(٢) التخريج: البيت لجريز بن عطية في «ديوانه» ص (٤٥٧)، و«الجنى الداني» ص (٥٠٤)، و«المغني» (١٢٨/١)، و«شرح شواهد المغني» (٣٧٧/١)، و«شرح المفصل» (١٨/٨)، و«خزانة الأدب» (٤٨٠/٩)، وكتاب «العين» (شكل)، و«تاج العروس» (شكل)، و«تهذيب اللغة» (شكل)، وبلا نسبة في «شرح الأشموني» (٣٠٠/٣)، و«شرح الرضي» (٢٨٢/٤)، و«لسان العرب» (شكل)، و«معجم الهوامع» (٣٣٢/٢)، و(٤٢٧) و«البحر المحيط» (٢٩٤/٤).

اللغة: تمج: تقذف. دجلة: -بكسر الدال وفتحها- نهر العراق. أشكل: أبيض تخالطه حمرة.

المعنى: لشدة المعركة كثرت القتلى التي ترمي بدمائها في نهر دجلة، فصار ماؤه محمراً، لكثرة الدماء المنصبة فيه.

الإعراب: فَمَا: الفاء: على حسب ما قبلها. مَا: نافية. زَالَتْ: فعل ماض ناقص، والتاء: حرف لا محل له. الْقَتْلَى: اسم زال. تَمُجُّ: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). دِمَاءَهَا: مفعول به، و(ها): ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والجملة =

وَعَنِ الرَّجَاجِ، وَابْنِ دُرُسْتُوهِ أَنْ الْجُمْلَةَ بَعْدَ حَتَّى الْإِبْتِدَائِيَّةِ

أَيُّ: أَيْبَضُ يُخَالِطُهُ حُمْرَةٌ. (وَأَمَّا دَجْلَةٌ مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ(أَشْكَلُ) خَبَرُهُ، وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرُهُ مُسْتَأْنَفَةٌ. هَذَا^(١) مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَنُقِلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الرَّجَاجِ^(٢) وَأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ ابْنِ دُرُسْتُوهِ^(٣) أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ حَتَّى الْإِبْتِدَائِيَّةِ^(٤) وَهِيَ الَّتِي تُبْتَدَأُ بِعَدَا

= خبر (زال). بدجلة: جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف متعلق بـ(تمج)، و(حتى ماء): حتى: حرف ابتداء. ماء: مبتدأ. دجلة: مضاف إليه. أشكل: خبر (ماء).

الشاهد فيه: جملة حتى ماء دجلة أشكل، فإنها مستأنفة بعد (حتى) الابتدائية، وهي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، خلافاً لأبي إسحاق الزجاج، وابن درستويه.

(١) الإشارة إلى أقرب مذكور، وهو كون الجملة مستأنفة لا إلى قوله: (فأ دجلة مبتدأ) الخ؛ لأن غير الجمهور يقول بهذا الإعراب. "حاشية عطار".

(٢) انظر رأي الزجاج في "البحر المحيط" (٤/٢٩٤)، و"شرح ألفية ابن معطي" (٢/١١٤٩)، و"الجنى الداني" ص (٥٠٤)، و"المغني" (١/١٣١)، و"الهمع" (٢/٣٣٢).

(٣) وهو عبدالله بن جعفر بن درستويه -بضم الدال والراء وضبطه ابن ماكولا بالفتح- ابن المرزبان، أبو محمد، صاحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدارقطني، وغيره، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة. صنف "الإرشاد" في النحو، و"شرح الفصيح"، و"غريب الحديث". انظر "بغية الوعاة" (٢/٣٦)، وانظر رأيه في "البحر المحيط" (٤/٢٩٤)، و"المغني" (١/١٣١)، و"الهمع" (٢/٣٣٢).

(٤) أي: التي تسمى عند الجمهور بالابتدائية؛ لأنها عند الزجاج، وابن درستويه ليست ابتدائية، فلا اعتراض عليه بأنه كيف يصح أن تكون جارة بعد أن حكم عليها بأنها ابتدائية؟ هكذا قال المدابغي، ونقل عن الشُّمِّي أن الفرق بين هذه -أي: الابتدائية- وبين الجارة، أن هذه لا يقع بعدها إلا الجملة، وتلك لا يقع بعدها إلا المفرد اهـ، فيؤخذ من كلامه أنهم أثبتوا كونها ابتدائية، لكن خالفوا الجمهور من حيث إن ما =

فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِ(حَتَّى)، وَخَالَفَهُمَا الْجُمُهُورُ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تُعَلِّقُ عَنِ الْعَمَلِ، وَلَوْ جُوبَ كَسْرٍ (إِنَّ) فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ)،

الْجُمْلَةُ أَيُّ: تُسْتَأْنَفُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِ(حَتَّى)، وَخَالَفَهُمَا الْجُمُهُورُ فَقَالُوا: لَيْسَتْ (حَتَّى) هَذِهِ حَرْفٌ جَرٍّ بِدَلِيلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ حَرْفٌ جَرٍّ لَقِيلَ: (حَتَّى مَاءٍ) بِالْجَرِّ^(١)، وَالرَّوَايَةُ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَالْعُدُولُ^(٢) إِلَى الْعَمَلِ فِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ نَوْعٌ مِنَ التَّعْلِيقِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ لَا تُعَلِّقُ^(٣) -بِفَتْحِ اللَّامِ- عَنِ الْعَمَلِ بِدُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلِ وَإِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْرَدَاتِ^(٤) أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهَا^(٥).

وَالثَّانِي: أَنَّ (حَتَّى) هَذِهِ لَيْسَتْ حَرْفٌ جَرٍّ لَوْ جُوبَ كَسْرٍ هَمْزَةً (إِنَّ) بَعْدَهَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَرْجُونَهُ) بِكَسْرِ (إِنَّ)، وَلَوْ

= بعدها على مذهب الجمهور جملة استثنائية، وعلى مذهبهم محلها الجر، وبهذا سقط ما نقلت عن المدابغي. "حاشية عطار".

(١) أي: وجعل أشكل خبر مبتدأ محذوف. "المدابغي".

(٢) قوله: والعدول... إلخ. إشارة إلى جواب سؤال تقديره قولكم: (لو كانت حرف جر لزم ما ذكر)، -أي: جر ماء- غير مسلم لإمكان كون المجرور هو الجملة من غير مانع. اهـ قاله الزرقاني.

(٣) أي: لأن التعليق من خواص الأفعال اتفاقاً، فلا يجوز في غيرها، سواء كان اسماً، أو حرفاً. اهـ قاله الكافيجي.

(٤) عاملة فيها الجر نحو: مررت بزيد، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، و﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

(٥) أي: في تأويل المفردات نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، ونحو ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١].

وَإِذَا دَخَلَ الْجَارُّ عَلَى (إِنَّ) فَتَحَتْ هَمْزُهَا، نَحْوُ: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾.

كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ لَفَتْحَتِ الْهَمْزَةُ وَفَاءً بِالقَاعِدَةِ، وَهِيَ: أَنَّهُ إِذَا دَخَلَ الْحَرْفُ الْجَارُّ عَلَى (إِنَّ) فَتَحَتْ هَمْزُهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦]، فَلَمَّا لَمْ تُفْتَحِ الْهَمْزَةُ عَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ جَارَّةً.

وَفِي كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الدَّلِيلَيْنِ نَظَرٌ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلِأَنَّهَا^(١) لَا يُسَمَّيَانِ ذَلِكَ تَعْلِيقًا، وَإِنَّمَا يَقُولَانِ: الْجُمْلَةُ بَعْدَ (حَتَّى) فِي مَحَلِّ جَرٍّ عَلَى مَعْنَى أَنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةُ فِي تَأْوِيلٍ مُفْرَدٍ^(٢) تَجَرُّورٍ بِهَا، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةُ بَاقِيَةٌ عَلَى جُمْلَتَيْهَا غَيْرِ مُؤَوَّلَةٍ بِالْمُفْرَدِ^(٣). لَا يُقَالُ^(٤): حَقِيقَةُ التَّعْلِيقِ أَنْ يَمْنَعَ مِنَ الْعَمَلِ لَفْظًا مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ^(٥)، وَهُوَ مَفْقُودٌ هُنَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ ذَاكَ فِي أَفْعَالِ الْقُلُوبِ، وَأَمَّا تَعْلِيقُ حُرُوفِ الْجَرِّ فَبِأَنَّ تَدْخُلَ عَلَى غَيْرِ مُفْرَدٍ، أَوْ مَا فِي تَأْوِيلِهِ^(٦)، أَوْ تَدْخُلَ عَلَى مُفْرَدٍ وَلَا تَعْمَلُ فِيهِ.

(١) أي: الزجاج، وابن درستويه.

(٢) أي: والتقدير: (حتى إشكال ماء دجلة)، أي: والجملة المعلق عنها لا تكون في تأويل المفرد. «المدابغي».

(٣) وحينئذ لا يرد الاعتراض بأن حروف الجر لا تعلق، إذ لا تعليق على هذا؛ لأن التعليق هو العمل في محل الجملة باقية على جملتها من غير تأويل بمفرد، بخلاف ما هنا؛ فإن الجملة مؤولة بالمفرد. «حاشية عطار»، و«الدسوقي» (١٤٢/٢).

(٤) قوله: (لا يقال: حقيقة التعليق...) إلخ. هو إيراد على كلام المصنف في فهمه عن الزجاج، وابن درستويه أنهما يقولان بالتعليق. قاله الزرقاني.

(٥) كأسماء الاستفهام كما تقدم.

(٦) قوله: أو ما في تأويله: عطف على مفرد، أي: على غير مفرد، وغير ما في تأويله. وغيرها هو الجملة الباقية على كونها جملة.

الثَّانِيَةُ: الْوَاقِعَةُ صَلَةً لَّاسِمٍ، نَحْوُ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ)،

وَأَمَّا الثَّانِي: فَلِأَنَّ مُدْعَاهُمَا أَنَّهَا عَامِلَةٌ فِي الْمَحَلِّ^(١) لَا فِي اللَّفْظِ^(٢)؛ وَلِذَلِكَ لَمْ تَفْتَحْ هَمْزُهُ (إِنْ) بَعْدَهَا.

الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ بِمَا لَا مَحَلَّ لَهُ^(٣): الْوَاقِعَةُ صَلَةً لَّاسِمٍ مَوْصُولٍ نَحْوُ: (قَامَ أَبُوهُ) مِنْ قَوْلِكَ: (جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ)، فَجُمْلَةٌ (قَامَ أَبُوهُ) لَا مَحَلَّ لَهَا؛ لِأَنَّهَا صَلَةُ الْمَوْصُولِ، وَالْمَوْصُولُ وَحْدَهُ لَهُ مَحَلٌّ بِحَسَبِ مَا يَفْتَضِيهِ الْعَامِلُ، بِدَلِيلِ ظُهُورِ الْإِعْرَابِ فِي نَفْسِ الْمَوْصُولِ، نَحْوُ: ﴿لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩] فِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَنَحْوُ: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ [فصلت: ٢٩]، وَذَهَبَ أَبَوَالْبَقَاءِ إِلَى أَنَّ الْمَحَلَّ لِلْمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ

(١) ظاهره في محل الجملة باقية على كونها جملة، فيعارض جوابه الأول، وإنما يقولوا ... الخ. والمناسب أن يقال غرضه من هذا أنه إذا كان هناك سابق كـ(أن) المصدرية يكون عمل الجار في اللفظ وإن لم يكن هناك سابق فعمل الجار في الجملة لتأويلها بالمفرد، والحاصل أن التأويل بالمفرد موجود، وجد سابق أو لا. لكن مع وجود السابق يكون ما بعد الجار اسماً في صورة الجملة ومع عدم وجوده يكون ما بعده جملة حقيقة، وعمل الجار فيها لتأويلها بالمفرد من غير سبك. انظر "المدابغي" (ل/٢٨-٢٩)، وعطار (ل/٦١).

(٢) يفهم منه أنها لو فتحت (إن) كانت -أي حتى- عاملة في اللفظ، وفيه نظر؛ لأن لفظ (إن) مع صلتها لا يتأثر بالعامل، ولا يعرب، وليس العمل إلا في المحل. وقد يجاب بأن المراد بالعمل في اللفظ توجه العامل لذلك اللفظ، وطلبه له، وإن لم يظهر أثره في لفظه لمانع، بخلاف العمل في المحل، فإن المطلوب ليس إلا المحل، ولا طلب للفظ المذكور أصلاً. فليتأمل. "المدابغي" (ل/٢٨).

(٣) أي: من الجمل التي لا محل لها، فإن قلت: إذا كانت (ما) واقعة على الجمل، فَلِمَ ذكر الضمير؟ أجيب: بأنه ذكر مراعاة للفظ (ما)، فإن لفظها مذكر، ومعناها مؤنث. "المدابغي" (ل/٢٩).

أَوْ لِحَرْفٍ، نَحْوُ: (عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتُ)، أَيْ: (مِنْ قِيَامِكَ)، وَ(مَا) وَ(قُمْتُ) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِ(مِنْ)، وَأَمَّا (قُمْتُ) وَحَدَّهَا، فَلَا مَحَلَّ لَهَا.

مَعَا^(١)، كَمَا أَنَّ الْمَحَلَّ لِلْمَوْضُولِ الْحَرْفِيُّ مَعَ صَلَاتِهِ، وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ^(٢) بِأَنَّ الْأِسْمَ يَسْتَقِلُّ^[٣] بِالْعَامِلِ وَالْحَرْفُ لَا يَسْتَقِلُّ^[٣]^(٤).

أَوْ الْوَاقِعَةُ صَلَةً لِحَرْفٍ يُؤَوَّلُ مَعَ صَلَاتِهِ بِمَصْدَرٍ، نَحْوُ: (عَجِبْتُ مِمَّا قُمْتُ) أَيْ: (مِنْ قِيَامِكَ) وَ(مَا) مَوْضُولٌ حَرْفِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ^(٥)، وَ(قُمْتُ) صَلَاتُهُ، وَالْمَوْضُولُ وَصَلَتُهُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِ(مِنْ)، وَأَمَّا الصَّلَةُ وَهِيَ (قُمْتُ) وَحَدَّهَا، فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّهَا صَلَةٌ مَوْضُولٍ، وَكَذَا الْمَوْضُولُ الْحَرْفِيُّ وَحَدَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِإِنْتِفَاءِ إِعْرَابِ الْحَرْفِ.

(١) لأن الموصول لا يتم إلا بصلة وعائد، فكان المحل لهما بهذا الاعتبار. "حاشية عطار" (ل/٦٢).

(٢) أي: صاحب الأول، وهو أن المحل للموصول وحده، ومحصله أن ما ذكر من أن المحل للمجموع قياساً على الموصول الحرفي مع صلته قياس مع الفارق لا يتم، فذلك لأن المؤيد القول الأول. "حاشية عطار" (ل/٦٢).

[٣] في ط ٢: (يستقبل) وهو تصحيف.

(٤) لافتقاره إلى ما يتعلق به؛ لأن معناه يحصل بانضمام غيره إليه. "حاشية عطار" (ل/٦٢).

(٥) وهو الذي عليه سيبويه والأكثرون، فإن قلت: (أعجبنى ما صنعت)، فتقديره عندهم (أعجبنى صنعك)، ولا ضمير فيه يعود على (ما) أصلاً، ومقابل الأصح ما للأخفش وابن السراج أنها في هذا التركيب ونحوه موصول اسمي، والتقدير: (الصنع الذي صنعت)، فيقدرانها بـ(الذي)، وقبله موصوف محذوف. قال المصنف في "قطر الندى": ويرده أنه لم يسمع (أعجبنى ما قته وما قعدته.. إلخ. انظر "الارتشاف" (٢/٩٩٣)، و"الرضي" (٣/١٠٨)، و"المغني" (١/٣٠٥).

الثَّالِثَةُ: الْمُعْطَرِضَةُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ لِلتَّسْهِيدِ أَوْ التَّبْيِينِ،

الْجُمْلَةُ الثَّالِثَةُ: الْمُعْطَرِضَةُ^(١) بَيْنَ شَيْئَيْنِ^(٢) مُتَلَاوِمَيْنِ^(٣) وَهِيَ: إِمَّا لِلتَّسْهِيدِ، بِالسَّيْنِ الْمُهِمَلَةِ، أَيْ: التَّقْوِيَةِ، أَوْ التَّبْيِينِ^(٤)، وَهُوَ الْإِيضَاحُ، وَلَا يُعْطَرِضُ بِهَا إِلَّا بَيْنَ الْأَجْزَاءِ الْمُتَفَصِّلِ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ^(٥)، الْمُقْتَضِي كُلُّ مِنْهُمَا الْآخَرَ. فَتَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ^(٦)، كَقَوْلِهِ:

(١) قال ابن جني في «الخصائص» (١/٣٣٦) في باب الكلام على الاعتراض: اعلم أن هذا القَبِيلَ من هذا العلم كثير جداً، قد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جارٍ عند العرب مجرى التأكيد؛ فلذلك لا يَشْنَعُ عليهم، ولا يُسْتَنَكَّرُ عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذاً أو متأولاً. اهـ، وقال ص(٣٤٢): والاعتراض في شعر العرب، ومنثورها كثير جداً وحسن، ودال على فصاحة المتكلم، وقوة نفسه، وامتداد نفسه. اهـ

(٢) أي: مفردين أو مفرد وجملة، أو جملتين، نحو ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، فجملة ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ معترضة بين مفردين، ونحو: الشر إن شاء الله يزول، فجملة (إن شاء الله) معترضة بين مفرد وجملة، ونحو ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْقُجُورِ﴾ إلى قوله ﴿إِنَّهُ لَفَرَزٌ كَرِيمٌ﴾، وما بينهما اعتراض بين جملتين، جملة القسم وجوابه. اهـ «شرح الأزهرية» ص(١٣٦).

(٣) أي: متطالبيين، أي: يطلب كل منهما الآخر. «المدايعي» (ل/٣٠).

(٤) ذكر في «المغني» مكان التبیین إفادتها التحسين، أي: فهي لمجرد تزيين اللفظ، ولا تفيد تقوية، أي: توكيداً لما قبلها، ولا تبيناً. انظر «المغني مع الدسوقي» (٢/٤٥).

(٥) احترز به من نحو (أل) المعرفة ومدخولها، فلا يعترض بينهما لتنزل (أل) منزلة الجزء، وكذلك المضاف والمضاف إليه؛ لأن الثاني كالتنوين منه، على أنه قد سمع قطع بينهما نحو: لا أخا - فاعلم - لزيد. اهـ انظر «المدايعي» (ل/٣٠)، و«الهمع» (٢/٣٢٧).

(٦) الأحسن أن يقال: بين الفعل ومرفوعه؛ ليدخل نائب الفاعل نحو: أُكْرِمَ - والله - زيد. =

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةٌ قَوْمٌ لَا ضِعَافٌ وَلَا عُزْلٌ^(١)

= "حاشية عطار" (ل/٦٣).

(١) التخريج: البيت لجوهرية بن زيد، وقيل: حويرة بن بدر في "شرح شواهد المغني" (٨٠٧/٢)، وبلا نسبة في "أمالي ابن الشجري" (٣٢٨/١)، و"المغني" (٣٨٧/٢)، و"المعجم" (٣٢٩/٢)، و"الخصائص" (٣٣٢/١)، و"البحر المحيط" (٤٠٤/١)، و"سر صناعة الإعراب" (١٣٢/١)، و"شرح التسهيل" (٣٧٦/٢)، و"لسان العرب" (هيم)، و"الارتشاف" (١٦١٤/٣)، و"رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب".

اللغة: الحوادث: جمع حادثة، وهي النازلة من نوائب الدهر. جَمَّةٌ: بتشديد الميم، أي كثيرة. أسنة: جمع سنان، بكسر السين، وهي الرماح. ضِعَافٌ: بكسر الضاد، جمع ضعيف. عُزْلٌ: بضم العين المهملة، وسكون الزاي، جمع أعزل، وفي الصحاح: ويجمع أيضا على (عُزْلان، و عُزْل) بالتشديد، وهو الذي لا سلاح له.

المعنى: أن هذا الشاعر يشكي شدة الحرب وقوة أعدائه، ولهذا وصفهم بقوله: (لا ضِعَاف ولا عزل).

الإعراب: الواو: على حسب ما قبلها. قد: حرف تحقيق. أدركتني: أدرك: فعل ماضٍ. التاء: حرف دال على التأنيت لا محل لها من الإعراب. النون: حرف لوقاية الفعل من الكسر. الياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. والحوادث: الواو: للاعتراض، وقيل استئنافية؛ لأن هذه الجملة منقطعة عما قبلها. الحوادث: مبتدأ. جمّة: خبر المبتدأ. وجملة (والحوادث جمّة) اعتراضية لا محل لها من الإعراب. أسنة: فاعل أدرك، وهو مضاف، وقوم مضاف إليه مجرور بالمضاف. لا ضِعَافٌ: لا حرف نفي. ضِعَافٌ: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لا هم ضِعَافٌ، والجملة في محل جر صفة ل(قوم) وإنما أعربنا (ضعاف) خبراً؛ لأن رواية البيت برفعه. ولا عزل: الواو: حرف عطف. لا: نافية. عزل: معطوف على ضِعَافٌ.

الشاهد فيه: جملة (والحوادث جمّة)، فإنها معترضة بين الفعل والفاعل، وهما: (أدركتني، و أسنة). والاعتراض هنا للتحسين.

أَوْ مَفْعُولِهِ، كَقَوْلِهِ:

وَبُدِّلَتْ وَالذَّهْرُ ذُو تَبْدُلٍ هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ^(١)

(١) التخريج: البيت من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلي في «الخزانة» (٣٤٥/٢)، و«الخصائص» (٣٣٦/١)، و«شرح شواهد المغني» (١/٤٥٠-٣/٨٠٨)، وبلا نسبة في «المغني» (٣٧٦/٢)، و«لسان العرب» (بدل)، و«شرح التسهيل» (٣٧٦/٢)، و«الجمع» (٣٢٩/٢).

اللغة: (بدلت)، البدل: خلف الشيء، والتبديل: التغيير. هيفًا: بفتح الهاء، مثل الهُوف بضمها، ريح حارة تأتي من اليمن تُبَيِّنُ كل ما مرت عليه، وتحففه، وتعطش الحيوان، وتسمى بالنكباء. الدبور: اسم لريح تأتي من جهة القبلة دابرة نحو المشرق. الصبا: ريح تهب من جهة المشرق عند استواء الليل والنهار. الشمال: يسكون الميم وفتح الهمزة بعدها لغة في الشمال، الريح التي تقابل الجنوب.

المعنى: أن الإبل كانت في خصب وحالة حسنة، فذهب ذلك، وأعقبه حالة سيئة. الإعراب: وُبدِّلَتْ: الواو على حسب ما قبلها. بُدِّلَ: فعل ماضٍ مغير الصيغة. التاء: حرف دال على التأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الإبل، وفي «الخزانة» للبغدادى أعاد الضمير على الريح. والدهر: الواو اعتراضية. الدهر: مبتدأ. ذو: خبر المبتدأ، مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. وجلة (والدهر ذو تبدل) اعتراضية لا محل لها من الإعراب. هيفًا: مفعول به ل(بدل) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. دبورًا: معطوف على (هيفًا) بحرف عطف محذوف، أي: هيفًا ودبورًا. بالصبا: الباء حرف جر. الصبا: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (بدلت). والشمال: الواو: حرف عطف. الشمال: معطوف على (الصبا)، والمعطوف على المجرور مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: جملة (والدهر ذو تبدل)، فلإنها معترضة بين الفعل وهو (بدل)، ومفعوله وهو (هيفًا)، والاعتراض هنا لمجرد التحسين، وهذا الغرض - أعني التحسين - لم يذكره =

وَبَيَّنَ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ، كَقَوْلِهِ:

وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالْفَتَى نَوَادِبُ لَا يَمْلِكُنَّهٗ وَنَوَائِحُ^(١)

= المصنف هنا، وذكره في "المغني" كما علمت، وكان ينبغي للشارح أن يذكره.

(١) التخريج: البيت لمعن بن أوس في "شرح شواهد المغني" (٨٠٨/٢)، و"الخزانة" (٢٤٣/٧)، و"الخصائص" (٣٤٠/١)، وبلا نسبة في "المغني" (٣٣٧/٢)، و"الهمع" (٣٢٨/٢)، و"الارتشاف" (١٦١٥/٣)، وقبل هذا البيت قوله:

رَأَيْتُ رَجَالًا يَكْرَهُونَ بَنَاتَهُمْ وَفِيهِنَّ - لَا تَكْذِبُ - نِسَاءً صَوَالِحُ

اللغة: نوادب: جمع نادبة، وهي التي تندب بالميت بحسن الثناء: وافلانه، واهناه. لا يملكه: لا يسأمن منه. نوائح: جمع نائحة، وهي التي ترفع صوتها عند موت الميت جزعاً وتسخطاً، وتذكر محاسنه، وهو من كبائر الذنوب، كما في حديث أبي مالك الأشعري: «النائحة إذا لم تتب قبل موتها، تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران، ودرع من جرب». رواه مسلم رقم (٩٣٤).

المعنى: إن في البنات اللواتي يكرههن بعض الرجال نساءً صالحات، وفيهن أيضاً من إذا مات الميت، قن بالنياحة عليه من غير ملل للنياحة. اه، ولعل معن بن أوس قال ذلك في جاهليته، فهو مخضرم.

الإعراب: وفيهن: الواو: عاطفة، عطفت (فيهن) على (فيهن) في البيت الذي قبل البيت المذكور. فيهن: جار ومجرور في محل رفع خبر مقدم. والأيام: الواو: اعتراضية. الأيام: مبتدأ. يعثرن بالفتى: الجملة الفعلية خبر المبتدأ. نوادب: مبتدأ مؤخر، خبره ما تقدم من الجار والمجرور. لا يملكه: لا يملكه: نافية. يملل: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. نون النسوة: ضمير متصل في محل رفع فاعل. الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وهو عائد على الندب المفهوم من (نوادب). ونوائح: الواو: حرف عطف، نوائح: معطوف على نوادب، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله.

الشاهد فيه: جملة (والأيام يعثرن بالفتى)؛ فإنها جملة معترضة للتحسين بين المبتدأ والخبر، وهما (فيهن، ونوادب).

أَوْ مَا هُمَا أَصْلُهُ كَقَوْلِهِ:

إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهُ يَكْلُوهَا صَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوهَا^(١)

وَبَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا^(٢) وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤].

(١) التخريج: البيت لإبراهيم بن هِرْمَةَ في "شرح شواهد المغني" (٢/٨٢٦)، و"المغني" (٢/٣٨٨)، و"أمالي ابن الشجري" (١/٣٢٨)، وبلا نسبة في "شرح التسهيل" (٢/٣٧٨)، و"الجمل" لأبي القاسم الزجاج ص (٢٨٠)، و"الارتشاف" (٣/١٦١٦)، و"تهذيب اللغة" (كلأ)، و"لسان العرب" (كلأ)، و"تاج العروس" (كلأ).

اللغة: سليمى: تصغير سلمى. يكلؤها: يحرسها ويحفظها، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَكْلُوكُمْ بِأَيِّلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنبياء: ٤٢]. صنّت: بخلت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤]، في قراءة من لم يشل الضاد، وأما من أشالها، فعناه متهم. يرزوها: بتقديم الراء الساكنة على الزاي، وبالهزمة: ينقصها.

المعنى: هذا الشاعر عدل محبوبته حيث بخلت بما لا ينقصها، ولا ضرر عليها فيه، بعدما دعا لها بالحفظ استعطافاً.

الإعراب: إن: حرف نصب وتوكيد. سليمى: اسمها. والله يكلؤها: الواو: اعتراضية، وجملة (الله يكلؤها) من المبتدأ والخبر معترضة لا محل لها من الإعراب. صنّت: فعل ماضى مبني على الفتح. التاء: حرف دال على التأنيث. والفاعل ضمير مستتر تقديره: (هي) يعود على (سليمى). بشيء: جار ومجرور متعلقان بـ(صنّت)، وجملة (صنّت بشيء) في محل رفع خبر (إن). ما: نافية. كان: فعل ماضى ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره هو، يعود على (شيء). يرزوها: الجملة خبر كان.

الشاهد فيه: جملة (والله يكلؤها)؛ فإنها معترضة للتحسين بين اسم (إن) وخبرها، وهما (سليمى، و صنّت).

(٢) فجملة ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ معترضة بين الشرط وجوابه، والاعتراض هنا للتبيين؛ فإن قوله: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ مجمل، لأنه لا يدري هل يقدرّون على الفعل أم لا؟ فبين أنهم لا يقدرّون عليه. "حاشية عطار" (ل/٦٣).

وَبَيَّنَ الْمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ، كَقَوْلِهِ:

ذَاكَ الَّذِي وَأَيُّكَ تَعْرِفُ^[١] مَالِكٌ^(٢)

... ..

[١] في الأصل، أ، ج، ط ١، ط ٢: (يعرف مالكا) وما أثبتناه هو الموافق لما في الديوان.

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه: والحق يدفع ترهات الباطل.

التخريج: البيت لجريز في "ديوانه" ص (٤٣٠)، وفي "شرح شواهد المغني" (١١٧/٢)، وبلا نسبة في "الخزانة" (٤٤٦/٥)، و"مغني اللبيب" (٣٩١/٢)، و"التسهيل" (٣٧/٢)، و"البحر المحيط" (٤٠٤/١)، و"الخصائص" (٣٣٧/١)، و"الارتشاف" (١٦١٣/٣)، و"المعجم" (٣١٤/١، و ٣٢٧/٢)، و"لسان العرب" (تره)، و"تاج العروس" (تره).

اللغة: مالك: يريد بـ(مالك) قبيلة مالك بن حنظلة من تميم. ترهات: جمع ترهه، وهي الأباطيل، والأقاويل الخالية من الطائل، أي: النفع.

المعنى: يقول مجيباً عن سؤال في البيت السابق -وهو:

من كان يمنع يا طهني نساءكم أم من يكرّر وراء سرح الجامل-

إن مالكا تعرفه وإن الحق يفضح أكاذيب الباطل.

الإعراب: ذاك: مبتدأ مشار به لشيء في البيت قبله. الذي: اسم موصول في محل رفع خبر. وأيُّك: الواو: حرف قسم وجر. أيُّك: مقسم به مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه. تعرف: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. مالك: فاعل، وجمله (تعرف مالك): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: تعرفه. والحق: الواو: استئنافية. الحق: مبتدأ. يدفع: فعل مضارع مرفوع. ترهات: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وترهات مضاف، والباطل مضاف إليه. وجمله (يدفع) في محل رفع خبر المبتدأ. الشاهد فيه: جملة (أقسم وأيُّك)، فإنها معترضة للتسديد، -أي: التوكيد- بين الموصول وصلته، وهما (الذي) و(تعرف)، وهذا اليمين المذكور في البيت -أعني وأيُّك- يخالف قول النبي ﷺ: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم». متفق عليه، وفي رواية لمسلم: «فن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت».

وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَةِ، نَحْوُ: (جَاءَ الَّذِي جُودُهُ - وَالكَرْمُ زَيْنٌ - مَبْدُولٌ)^(١).
وَبَيْنَ الْمَجْرُورِ وَجَارِهِ اسْمًا كَانَ، نَحْوُ: (هَذَا عَلَامٌ - وَاللَّهُ - زَيْدٌ)^(٢)، أَوْ
حَرْفًا، نَحْوُ: (اشْتَرَيْتُهُ بِ- وَاللَّهُ - أَلْفِ دِرْهَمٍ)^(٣).

وَبَيْنَ الْحَرْفِ وَتَوْكِيدِهِ، نَحْوُ:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ^(٤)

(١) فجملة (والكرم زين) معترضة للتحسين بين المبتدأ والخبر، وهما (جوده، ومبدول)،
والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد (الهاء) المتصلة بـ(جود).

(٢) حكاه الكسائي كما في "شرح التسهيل" (٣/ ١٩٤)، والشاهد فيه: جملة (أقسم والله)، فإنها
معترضة بين الجار الاسمي، والمجرور، وهما: (غلام، وزيد)، والاعتراض هنا للتوكيد.

(٣) حكاه الكسائي. انظر المصدر السابق، والشاهد فيه: الاعتراض بالجملة القسمية بين
الجار الحرفي والمجرور، وهما (الباء، و ألف).

(٤) التخريج: هذا الرجز منسوب لرؤية في "شرح شواهد ابن عقيل" للجرجاي
ص (١١١)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٨١٩-٨١٠)، و"التصريح" (١/ ٢٩٤)، قال
العيني في "شرح شواهد الأشموني": عزاه بعضهم إلى رؤية، ولم يثبت. اهـ، وهو بلا
نسبة في "أوضح المسالك" (٢/ ١٣٨)، و"الأشموني" (٢/ ٦٣)، و"شرح ابن عقيل"
(١/ ٤٥٧)، و"المغني" (٢/ ٣٩٣).

اللغة: بوع: لغة في (بيع).

المعنى: ليت سن الشيبه يباع، فأشتريه، ولكن (ليت) في مثل ذلك لا نفع لها.

الإعراب: ليت: حرف تمن ونصب. وهل: الواو: للاعتراض. هل: حرف استفهام
إنكاري بمعنى النفي. شيئًا: مفعول مطلق، أي: نفعًا، وفاقًا للمصنف، لا مفعول به
خلافًا للعيني. ليت: فاعل ينفع لقصد لفظها، فهي مرفوعة، وعلامة رفعها الضمة
الظاهرة. ليت الثالثة: مؤكدة للأولى، فلا اسم لها، ولا خبر. شبابًا: اسم ليت الأولى.
بوع: فعل ماضٍ مغير الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوارًا عائد على الشباب،

تقديره (هو). فأشتريت: الفاء: عاطفة. اشتريت: فعل وفاعل. وجملة (بوع) في محل رفع =

وَبَيِّنَ (قَدْ) وَالْفِعْلِ، نَحْوُ:
أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهُ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً^(١)

... ..

= خبر (ليت) الأولى.

الشاهد فيه: جملة (وهل ينفع شيئاً ليت)، فإنها معترضة بين الحرف وتوكيده، وهما (ليت الأولى، والثالثة).

فائدة: الحرف أو غيره إذا نسبت إليه حكماً جاز أن يحكى وجاز أن يعرب بما تقتضيه العوامل كما في البيت، فإن الرواية برفع (ليت) على أنه فاعل مرفوع بـ(ينفع)، وتصح فيه الحكاية، فتقول: وهل ينفع شيئاً ليت، بفتح التاء على الحكاية كما تقول: ضَرَبَ: فعل ماضٍ بتنوين الباء مرفوعاً، وتقول: ضرب: فعل ماضٍ، بفتح الباء على الحكاية. قال ابن مالك في الكافية:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمًا فَأَخْكِ أَوْ أَعْرِبْ وَاجْعَلْنَهَا إِسْمًا

ومن الإعراب قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيُّنَ مِثِّي لَيْتَ إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوْأَ عَنَاءَ

انظر "شرح الرضي" (٣/ ١٨٢-١٨٣)، و"الخزانة" (١/ ١٢٤)، و"الكافية الشافية" (٢/ ٢١٣)، و"رفع الحجاب على شواهد قواعد الإعراب" مخطوط، و"الصبان" (٤/ ٩٣).

(١) هذا صدر بيت وعجزه: وما قائل المعروف فينا يُعَنَّفُ.

ويروى: وما العاشق المظلوم فينا بسارق.

التخريج: البيت لأخي يزيد بن عبدالله البجلي في شرح شواهد "المغني" (٢/ ٢٩٣)، و"شرح التسهيل" (٤/ ١٠٨)، و"الهمع" (٢/ ٣٣٠، و ٥٩٥).

اللغة: أوطأت: أي: ارتكبت ما فيه حيرة، وفي القاموس: أوطأه العَشْوَةُ، وعشوة، أي: ركبه على غير هدى. اه عشوة: بالعين المثناة وسكون الشين المعجمة، ركوب الأمر على غير بيان، ومنه قولهم لمن لا يتقن الأمر: (فلان ركب متن عمياء وَخَبَطَ خَبَطَ عشواء)، وفي الصحاح يقال: أوطأته عشوة أي: أمراً ملتبساً فيه حيرة. يعنف: التعنيف هنا اللوم، والتعيير بما لا يليق، وأصله: الدفع على وجه الغلظة، والإهانة.

الإعراب: أخالد: الهزمة لنداء القريب. خالد: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل =

وَيَبِّنَ الْحَرْفَ النَّافِي وَمَنْفِيَّهِ، كَقَوْلِهِ:

فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ^(١)

... ..

= نصب. قد: حرف تحقيق. والله: الواو: حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مقسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف وجوباً، والتقدير: أقسم والله. أوطأت: فعل وفاعل. عشوة: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. الشاهد فيه: الاعتراض بجملة القسم بين (قد) والفعل (أوطأت).

(١) هذا صدر بيت وعجزه: على قومها ما قُتِلَ الزند قادح.

التخريج: البيت بلا نسبة في "المغني" (٣٩٣/٢)، و"شرح شواهد المغني" (٨٢٠/٢)، و"الرضي" (١٩٣/٤)، و"الخزانة" (٢٤٠-٢٤١-٢٤٢، و١٠٠/١٠)، و"الارتشاف" (١١٦١/٣، و٢٤٢١/٥)، وفيه (لعمري أبي دهماء)، و"الهمع" (٢٧٧/٣)، وفيه (لعمري أبي دهماء)، و"المقرب" (٩٤/١).

اللغة: دهماء: اسم امرأة. عزيزة: من العزة، بالعين المهملة، وبالزاي المعجمة. الزند: العود الذي يقدح به النار.

المعنى: أقسم الشاعر بوالد هذه المرأة، وهي دهماء، أن محبوبته ما زالت عزيزة على مرّ الزمان.

الإعراب: فلا: الفاء بحسب ما قبلها. لا: حرف نفي. وأبي دهماء: الواو: حرف قسم وجر. أبي: مقسم به مجرور، وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، والتقدير: أقسم وأبي دهماء. وأبي: مضاف، ودهماء: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. زالت: زال: فعل ماض، واسمها ضمير مستتر عائد على محبوبته، وهي دهماء، تقديره هي، والتاء: حرف دال على التأنيث لا محل له من الإعراب. عزيزة: خبر زال. على قومها: جار ومجرور متعلق بـ(عزيزة). ما قتل: ما: مصدرية ظرفية. قتل: فعل ماض. الزند: مفعول به مقدم منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. قادح: فاعل مؤخر. والمصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه في محل جر بالإضافة، والتقدير: مدة تفيتل الزند قادح.

نَحْوُ: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ الْآيَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ جَوَابُ ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾، وَمَا بَيْنَهُمَا

وَبَيْنَ الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ، وَالْمَوْصُوفِ ^(١) وَصِفَتِهِ، وَيَجْمَعُهُمَا نَحْوُ: ﴿فَلَا ^(٢) أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾ [الواقعة: ٧٥] الْآيَةِ ^(٣)، وَهِيَ ^(٤) ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ اعْتِرَاضٌ فِي ضَمَنِ اعْتِرَاضٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧] جَوَابُ الْقَسَمِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ الْجُورِ﴾، وَمَا بَيْنَهُمَا أَيُّ: بَيْنَ ﴿لَا

= الشاهد فيه: الاعتراض بجملة القسم بين الحرف النافي والمنفي، وهما (لا، و زالت)، والاعتراض هنا للتقوية.

(١) أي: وبين الموصوف وصفته، فيقدر الحذف من الثاني، لدلالة الأول.

(٢) (لا) فيها أقوال:

ف قيل: لا: حرف نفي، وأقسم: منفي، أي: لأن الأمر واضح لا يحتاج لقسم، وهذا فيه نظر، لقوله في الآية نفسها ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾.

وقيل: الأصل (لأنا أقسم) بلام الابتداء، فحذف أنا، وأشبع فتحة اللام، فتولدت الألف، فاللام للابتداء، والألف للإشباع.

وقيل: لا: نافية داخلية على محذوف أي: فلا حجة للكافرين في نحو قولهم في القرآن العزيز ﴿أَسْطِطِرُّ الْآزَلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ثم استؤنف، ف قيل: أقسم.

وقيل: لا: مزيدة للتأكيد كما في قوله ﴿لَيْتَآ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] انظر "الدسوقي" (٢/ ٤٨)، و"المدايني" (ل/ ٣٠-٣١)، و"عطار" (ل/ ٦٣).

(٣) بالنصب، أي: اقرأ الآية، أو أكمل، وبالرفع، أي: الآية تقرأ بتمامها، وبالجزم، أي: اقرأ باقي الآية. "المدايني" (ل/ ٣١)، و"حاشية عطار" (ل/ ٦٣).

(٤) أي: الآية، أي: كماها. "المدايني" (ل/ ٣١).

(٥) أي: هذا القسم المفهوم من (أقسم) على حد ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، أي: العدل المفهوم من قوله ﴿أَعْدِلُوا﴾.

اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لَهُ، وَفِي أَثْنَاءِ هَذَا الِاعْتِرَاضِ اعْتِرَاضٌ آخَرُ وَهُوَ:
 ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾، فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ، وَهُمَا:
 ﴿لَقَسَمُ﴾ وَ﴿عَظِيمُ﴾.

وَيَجُوزُ الِاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ،

أَقْسَمُ ﴿وَجَوَابِهِ، وَالَّذِي بَيْنَهُمَا هُوَ: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ﴾؛
 اعْتِرَاضٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَفِي أَثْنَاءِ هَذَا الِاعْتِرَاضِ الَّذِي هُوَ: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ﴾
 اعْتِرَاضٌ آخَرُ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ فَإِنَّهُ مُعْتَرِضٌ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ
 وَصِفَتِهِ، وَهُمَا: ﴿لَقَسَمُ﴾ وَ﴿عَظِيمُ﴾^[١]، عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ
 عَلَى التَّرْتِيبِ^(٣)، فَلَا عِتِرَاضٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِجُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي صَمْنِهَا جُمْلَةٌ.

وَيَجُوزُ الِاعْتِرَاضُ بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ، خِلَافًا لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ^(٤) فِي مَنَعِهِ
 مِنْ ذَلِكَ. وَمِنْ الِاعْتِرَاضِ بِأَكْثَرِ مِنْ جُمْلَةٍ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي
 وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل

[١] (الواو): سقطت من ط ٢، ج.

(٢) العطف في مثل هذا الكلام واجب؛ لأنه خبر عن مثنى، أعني: لفظة (هما).

(٣) أي: قوله: قسم، وعظيم؛ لأن (قسم) يرجع للموصوف، و(عظيم) يرجع لصفته. ومعنى
 قوله (لف ونشر مرتب)، فاللف: هو أن يذكر المتعدد على وجه الإجمال. والنشر: ذكر
 ما لكل من آحاد هذا المتعدد لأجل التفصيل للإجمال السابق. والمرتب: هو إعادة
 الأول من النشر على الأول من اللف، وهكذا. وهنا كذلك، فإنه أعاد الأول من
 النشر، وهو قوله (قسم) على الأول من اللف، وهو قوله: (الموصوف)، وأعاد الثاني من
 النشر، وهو (عظيم) على الثاني من اللف، وهو قوله (صفته).

(٤) انظر رأي أبي علي الفارسي في "شرح التسهيل" (٣٧٨/٢)، و"الارتشاف" (١٦١٧/٣).

وَلَيْسَ مِنْهُ هَذِهِ الْآيَةُ، خِلَافًا لِلزَّخْشَرِيِّ، ذَكَرَهُ فِي سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.
 عمران [٣٦]، فَالْجُمْلَةُ الْإِسْمِيَّةُ وَالْهَيْ: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ - بِإِسْكَانِ
 النَّاءِ - (٢) وَالْفِعْلِيَّةُ وَالْهَيْ: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ مُعْتَرِضَتَانِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ
 الْمُصَدَّرَتَيْنِ بِ: ﴿إِنِّي﴾.

وَلَيْسَ مِنْهُ أَيُّ: وَلَيْسَ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ بِأَكْثَرٍ مِنْ جُمْلَةٍ هَذِهِ الْآيَةُ وَهِيَ:
 ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ إِلَى آخِرِهَا مِنْ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ، خِلَافًا
 لِلزَّخْشَرِيِّ (٤)، ذَكَرَهُ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ رَبِّ
 إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾، فَقَالَ: فَإِنْ قُلْتَ:
 عَلَامَ عُطِفَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قُلْتَ: هَذِهِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ:
 ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾، وَمَا بَيْنَهُمَا جُمْلَتَانِ مُعْتَرِضَتَانِ، كَقَوْلِهِ (٥): ﴿وَإِنَّهُ
 لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾. انْتَهَى. وَوَجْهُ الرَّدِّ عَلَيْهِ أَنَّ الَّذِي فِي آيَةِ آلِ

[١] (الواو): سقطت من ط ٢.

(٢) قيد في تعدد الاعتراض، وأما على قراءة الضم، -وهي قراءة شعبة- فلا اعتراض
 بجملتين؛ لأن الجملة المذكورة معطوفة على الجملة المصدرة ب(إني). «حاشية عطار»
 (ل/ ٦٤)، و«الدسوقي» (٢/ ٥٠)، و«المدايني» (ل/ ٣١).

[٣] (الواو): سقطت من ط ٢.

(٤) «الكشاف» (١/ ١٨٦). والزخشي هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم،
 جار الله، قال السيوطي: كان واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء، وجودة
 القريحة، متفنتاً في كل علم، معتزلياً، قوياً في مذهبه، مجاهراً به، حنفياً، له من
 التصانيف: «الكشاف» في التفسير [وقد شحنه بالاعتزال] و«الفائق» في غريب الحديث،
 «المفصل» في النحو، «المقامات»، «المتستقصى» في الأمثال، «شرح أبيات سيبويه»،
 «الأنموذج» في النحو، وغيرها، انظر «بغية الوعاة» (٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٥) هذا هو محل الاعتراض عليه، فإن ظاهره تساوي الآيتين.

عِمْرَانُ^(١) اِعْتَرَاضَانِ لَا اِعْتَرَاضَ وَاحِدٌ بِجُمْلَتَيْنِ.

وَيُدْفَعُ بِأَنَّ الزَّمْحَشَرِيَّ إِنَّمَا قَصَدَ تَشْبِيهَ الْآيَةِ بِالْآيَةِ فِي عَدَدِ الْجُمْلِ الْمُعْتَرِضِ بِهَا، لَا فِي عَدَدِ الْاِعْتَرَاضِ^(٢)؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ^(٣) ﴿وَاتَّهَ لَقَسْمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾: اِعْتَرَاضٌ بَيْنَ الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ، وَقَوْلِهِ: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾: اِعْتَرَاضٌ بَيْنَ الْمُوصُوفِ وَالصِّفَةِ. اِنْتَهَى^(٤)

(١) صوابه سورة الواقعة؛ لأن الاعتراضين إنما هما فيها، أما الذي في آية آل عمران، فاعتراض واحد بجملتين، فانعكس عليه الأمر سهواً، ويدلك على ذلك قوله سابقاً: فالاعتراض في هذه الآية بجملة واحدة في ضمنها جملة، أي: معترضة، والحاصل أنه في سورة الواقعة تعدد الاعتراض، ففيها اعتراضان كل منهما بين شيئين مخصوصين مغايرين للشئتين اللذين بينهما الاعتراض الآخر، فإن أحدهما بين القسم وجوابه، والآخر بين الموصوف وصفته، والذي في آل عمران اعتراض واحد بجملتين بين شيئين فقط، وهما المعطوف والمعطوف عليه ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٣٦]. اهـ «المدايغي» (ج/ ٣١) بتصرف.

(٢) فالزَّمْحَشَرِي سَاكَتْ عَنْ تَعْدُدِ الْاِعْتَرَاضِ، مُقْتَصِرًا عَلَى تَعْدُدِ الْمُعْتَرِضِ بِهِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَإِنْ تَفَاوَتَا فِي تَعْدُدِ الْاِعْتَرَاضِ فِي أَحَدِهِمَا. اهـ «حاشية عطار» (ل/ ٦٤). فالزَّمْحَشَرِي قَصَدَ التَّنْظِيرَ بِالْاِعْتَرَاضِ بِجُمْلَتَيْنِ، لَكِنْ لَا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ. اهـ «دسوقي» (٢/ ٥١). (٣) «الكشاف» (٤/ ٦٢).

(٤) فائدة: تتميز الجملة الاعتراضية من الحالية بأمور:

أحدها: أنه يجوز اقترانها بالفاء، كقوله:

وَاعْلَمُ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِّرَا

الثاني: أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال ك(لن) في نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وحرف التنفيس في قول الشاعر:

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء =

الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ، وَهِيَ الْكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ، وَلَيْسَتْ عُمْدَةً،

الْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: التَّفْسِيرِيَّةُ، وَتُسَمَّى الْمُفَسِّرَةَ، وَالْمُفَسِّرَةُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا هِيَ الْكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ^(١) مِنْ مُفْرَدٍ أَوْ مُرَكَّبٍ^(٢)، وَلَيْسَتْ عُمْدَةً. فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ): صَلََةُ الْمَوْصُولِ، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ كَاشِفَةً وَمَوْضِحَةً لِلْمَوْصُولِ، لَكِنَّهَا لَا تُوضِّحُ حَقِيقَتَهُ، بَلْ تُشِيرُ إِلَيْهَا بِحَالٍ مِنْ أَحْوَالِهَا^(٣).

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ: (وَلَيْسَتْ عُمْدَةً): الْجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ، كَمَا سَيَأْتِي. وَلَوْ قَالَ: وَهِيَ الْفَضْلَةُ، كَمَا قَالَ فِي «الْمُعْنِي»^(٤) لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْفُصُولَ^(٥) الْعَدَمِيَّةَ مَهْجُورَةٌ فِي الْحُدُودِ^(٦)، ثُمَّ مَثَلٌ بِأَرْبَعَةِ أَمْثَلَةٍ:

= الثالث: أنها يجوز كونها طلبية، كقوله:

إِن الثَّمَانِينَ وَبُلَغْتَهُمَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانٍ

الرابع: أنه لا يقوم مقامها مفرد، بخلاف جملة الحال، ومن ثمَّ كان محل جملة الحال النصب، ولم يكن للاعتراض محل من الإعراب، وكذا سائر الجمل التي لا محل لها من الإعراب، إنما سببه عدم حلول مفرد محلها. اهـ «الهمع» (٢/ ٣٣٠-٣٣١).

(١) سواء ضُدرت بحرف التفسير نحو ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]، وقول الشاعر:

وترميني بالطرف أي أنت مذهب وتقليني لكن إياك لا أقلي

أم لم تصدر به نحو ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية، فجملته ﴿خَلَقَهُ﴾ إلى آخره، تفسير لمثل آدم. «الهمع» (٢/ ٣٣١-٣٣٢)، و«المعني» (٢/ ٤٠٠).

(٢) أي: جملة، كقوله تعالى: ﴿فَاطْلُقُوا وَهُمْ يَخْفَوْنَ﴾ ٥٣ أَنْ لَا يَنْظُرَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ ﴿[الفلم: ٢٣].

(٣) على أنها ليست فضلة، لتوقف المعنى عليها.

(٤) «المعني» (٢/ ٣٩٩). (٥) أي: القيود.

(٦) أي: التعاريف. على أن الأدباء لا يتحاشون في تعريفاتهم مثل هذا، فلأجل هذا عبر بالأولوية دون التصويب. اهـ «حاشية عطار» (ل/ ٦٤-٦٥).

نَحْوُ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ،
فَجُمْلَةُ الاستِفْهَامِ مُفسِّرةٌ لِلنَّجْوَى ، وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْهَا ،

الأوَّلُ: مَا يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ وَالبَدَلَ نَحْوُ: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ
مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] ، فَجُمْلَةُ الاستِفْهَامِ الصُّورِيَّةُ ^(١) وَهِيَ: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا
بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ مُفسِّرةٌ لِلنَّجْوَى ^(٢) ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا ، وَالنَّجْوَى: اسْمٌ لِلتَّنَاجِي ^(٣)
الْخَفِيِّ وَ﴿هَلْ﴾ هُنَا لِلتَّفْهِي بِمَعْنَى (مَا) ^(٤) ؛ وَلِذَلِكَ دَخَلَتْ (إِلَّا) بَعْدَهَا.
وَقِيلَ: إِنَّ جُمْلَةَ الاستِفْهَامِ الصُّورِيَّةِ بَدَلٌ مِنْهَا ^(٥) ، أَيُّ: مِنَ النَّجْوَى ،
فَيَكُونُ مَحَلُّهَا نَصْبًا ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ ^(٦) يَعْمَلُ فِي الْجُمْلِ ^(٧) ،
وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ ^(٨) ، وَهُوَ إِبْدَالُ جُمْلَةٍ مِنْ مُفْرَدٍ نَحْوُ: (عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو

(١) أي الاستفهام بحسب الصورة والظاهر، وإن كان في الحقيقة بمعنى النفي كما سيصرح به الشارح. اهـ «حاشية عطار» (ج/ ٦٥).

تنبيه: للدكتور عبد الكريم مجاهد تعليق على قول الشارح (الصوري) لم يصب فيه، فلا تعرج عليه، وخذ بما نقلنا لك عن عطار في بيان مراد الشارح.

(٢) أي: أن الكلام الذي تناجوه وأسروه هو ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ﴾ إلخ. «الدسوقي» (٢/ ٥٦).

(٣) أي: المتناجي به، فهو من إطلاق المصدر على اسم المفعول. «المدابغي» (ج/ ٣٢).

(٤) هذا شرح لقوله فيما مرَّ (الصوري).

(٥) وقيل: مقول لقول محذوف منصوب على الحال، أي: قائلين ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ﴾ إلخ. «دسوقي مع المغني» (٢/ ٥٦).

(٦) وهو هنا ﴿أَسْرُوا﴾ ، إذ معناه قالوا قولاً خفياً.

(٧) أي: لأن البدل على نية تكرار العامل، فيكون العامل في جملة البدل ﴿أَسْرُوا﴾ . «دسوقي» (٢/ ٥٦).

(٨) فالكوفيون يلحقون ما فيه معنى القول، -كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، =

وَنَحْوُ: ﴿مَسَّتْهُمْ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾، فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكَ﴾، وَقِيلَ: حَالٌ مِنَ ﴿الَّذِينَ﴾،
مَنْ هُوَ^(١).

وَالثَّانِي مَا يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ وَالْحَالَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَسَّتْهُمْ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فَإِنَّهُ تَفْسِيرٌ لِ﴿مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكَ﴾، فَلَا مَحَلَّ لَهُ. وَقِيلَ: إِنَّ ﴿مَسَّتْهُمْ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ﴾ حَالٌ مِنَ ﴿الَّذِينَ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ إِضْمَارِ (قَدْ)^(٢) قَالَهُ أَبُو الْبَقَاءِ^(٣)، قَالَ فِي «الْمُعْنِي»^(٤):
وَالْحَالُ لَا تَأْتِي مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي مِثْلِ هَذَا^(٥). وَتَعَقَّبَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ

= وأوحى- بالقول في العمل في الجمل، واختار رأيهم ابن عصفور، وابن الصائغ، وأبو حيان؛ لسلامته من الإضمار، فعلى رأيهم إذا قلت: دعوتُ زيداً عجلاً، وناديته أقبلاً، وأخبرته زيد قائم، تكون جملة (عجل، وأقبل، وزيد قائم) في محل نصب على أنها محكية بما فيه معنى القول. وخالفهم البصريون، فنعوا إعمال غير القول، وتأولوا ما ذكر على إضمار القول، واختاره ابن مالك. انظر «الهمع» (١/٥٦٤)، و«الرضي» (٤/١٧٤-١٧٥)، و«التسهيل وشرحه» (٢/٩٦-٩٧).

(١) ف(أبو من هو): جملة اسمية من مبتدأ وخبر بدل من (زيد) في محل نصب، لأن (عرف) يتعدى لواحد.

(٢) لأن الجملة الماضية إذا وقعت حالاً يجب اقترانها عند جمهور البصريين بـ(قد)، لتقرب الماضي من الحال.

(٣) انظر «إملاء ما مرَّ به الرحمن» (ج ١/٩١)، وأبو البقاء له رأي آخر في إعراب ﴿مَسَّتْهُمْ﴾، وهو أنها مستأنفة، وقد سبقه إليه الزمخشري. «الدسوقي» (٢/٥٦). قال عطار: ما فهمه المصنف عن أبي البقاء - أي من كون الجملة حالاً من الذين - غير جيد، والذي صرح به بعضهم أنه جعلها حالاً من الواو، وعليه، فلا إشكال.

(٤) «المعني» (٢/٤٠٠).

(٥) هذا اعتراض على أبي البقاء، وكأنه قيل: وكلامه غير مسلم؛ لأن الحال لا تأتي من المضاف إليه كـ(الذين)، إلا إذا كان المضاف يعمل عمل الفعل نحو: هذا ضارب اللص =

وَنَحْوُ: ﴿كَمَثِلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ الآية، فَجُمْلَةٌ: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ تَفْسِيرٌ لـ ﴿مَثَلٍ﴾، وَنَحْوُ: ﴿تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ بَعْدَ ﴿هَلْ أَذْلَكُ عَلَىٰ تَجَرُّقِ تَنْجِيكِكُمْ مِنْ عَذَابِ إِلِيمٍ﴾،

بِأَنَّ ﴿مَثَلُ﴾ صِفَةٌ^(١)، فَيَصِحُّ عَمَلُهُ فِي الْحَالِ، فَيَجُوزُ مَجِيءُ الْحَالِ مِمَّا أُضِيفَ هُوَ إِلَيْهِ. وَفِيهِ نَظَرٌ^(٢)؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَمَلِ عَمَلُ الْأَفْعَالِ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ ﴿مَثَلُ﴾^(٣) لَيْسَ فَاعِلًا وَلَا مَفْعُولًا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْحَالِ.

وَالثَّالِثُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَمَثِلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [عمران: ٥٩] الآية بَعْدَ قَوْلِهِ ﴿إِنِّ مَثَلُ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ﴾، فَجُمْلَةٌ ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ تَفْسِيرٌ لـ ﴿مَثَلٍ﴾^(٤)، فَلَا مَحَلَّ لَهُ.

وَالرَّابِعُ: مَا يَحْتَمِلُ التَّفْسِيرَ وَالِاسْتِثْنَاءَ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَوَمَّنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الصف: ١١] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَذْلَكُ عَلَىٰ تَجَرُّقِ تَنْجِيكِكُمْ مِنْ عَذَابِ إِلِيمٍ﴾

= مكتوفًا، و: أعجبني قيام زيد مسرعًا، أو كان المضاف جزءًا من المضاف إليه نحو: ﴿يَجِيءُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢]، ونحو: ﴿وَرَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧]، أو مثل جزئه في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه نحو: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣]، فإنه لو قيل: أن اتبع إبراهيم حنيفًا، لصح. والمضاف هنا ليس كذلك، وحينئذ فلا يصح جعلها حالًا من المضاف إليه. «الدسوقي» (٥٦-٥٧/٢).

(١) قال المدابغي (ل/٣٢): لعل المراد صفة مشبهة.

(٢) أي: في الجواب. (٣) وهو ﴿الَّذِينَ﴾.

(٤) أي: المجرور بالكاف، ثم إن وجه الشبه كون كل من آدم وعيسى على خلاف العادة المستمرة، وهو التولد بين أبوين، لأن الأول وجد بلا أب وأم، والثاني وجد من أم بدون أب، ويكون فيه تشبيه غريب بأغرب، وهو مستحسن مستعذب. انظر: «المدابغي» (ل/٣٢)، و«المغني مع الدسوقي» (٥٦/٢).

وَقِيلَ: مُسْتَأْنَفَةٌ، وَالْمَعْنَى: (آمِنُوا)؛ بِدَلِيلِ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بِالْجَزْمِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ هُوَ جَوَابُ الاستِفْهَامِ، وَصَحَّ ذَلِكَ عَلَى

فَجُمْلَةٌ ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا مَفْسَرَةٌ لِلتَّجَارَةِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا. وَقِيلَ هِيَ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا كَأَنَّهُمْ قَالُوا: كَيْفَ نَفْعَلُ؟ فَقَالَ لَهُمْ: ﴿وَيُؤْمِنُونَ...﴾، وَهُوَ خَبَرٌ وَمَعْنَاهُ الطَّلَبُ، وَالْمَعْنَى: (آمِنُوا)؛ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وَمَجِيءِ ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] بِالْجَزْمِ^(١) فِي جَوَابِهِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: (اتَّقَى اللَّهُ أَمْرُؤُ فَعَلَ خَيْرًا يَنْبَغِي عَلَيْهِ) أَي: لِيَتَّقَى وَلِيَفْعَلَ^(٢) يَنْبَغِي، وَعَلَى الْأَوَّلِ -وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ﴿وَيُؤْمِنُونَ﴾ تَفْسِيرًا لِلتَّجَارَةِ- هُوَ أَي: ﴿يَغْفِرْ﴾ -بِالْجَزْمِ- جَوَابُ الاستِفْهَامِ وَهُوَ: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾.

وَاسْتَشْكَلَهُ الزَّجَّاجُ^(٣) فَقَالَ: الْجَوَابُ^(٤) مُسَبَّبٌ عَنِ الطَّلَبِ، وَعُفْرَانُ الذُّنُوبِ لَا يَتَسَبَّبُ عَنْ نَفْسِ الدَّلَالَةِ^(٥)، بَلْ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ. وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى جَوَابِهِ بِقَوْلِهِ: وَصَحَّ ذَلِكَ الْجَزْمُ فِي جَوَابِ الاستِفْهَامِ عَلَى

(١) أي: فإن جزم المضارع عند إسقاط الفاء إنما يكون في جواب الطلب. «دسوقي» (٥٦/٢).

(٢) هذا بناء على أن جملة (فعل خيرًا) في المثال مستأنفة، أما إن بنينا على أنها صفة (أمرؤ)، فلا يصح تأويلها بجملة طلبية؛ لأنها لا تقع نعتًا، وإضمار القول تكلف قال ابن مالك: (وامنع هنا إيقاع ذات الطلب) يعني: أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة. «المدابغي» (ل/٣٢).

(٣) انظر استشكال الزجاج في «البحر المحيط» (٨/٢٦٣).

(٤) وهو هنا يغفر.

(٥) لأن الكفار قد دلهم النبي ﷺ، ولا غفران لهم، لعدم الامتثال.

إِقَامَةُ سَبَبِ السَّبَبِ - وَهُوَ الدَّلَالَةُ - مُقَامَ السَّبَبِ، وَهُوَ الِامْتِثَالُ.
وَحَرَجَ بِقَوْلِي: (وَلَيْسَتْ عُمْدَةً)؛ الْجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ، فَإِنَّهَا مُفَسَّرَةٌ لَهُ، وَلَهَا مَحَلٌّ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهَا عُمْدَةٌ لَا يَصِحُّ
الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، وَهِيَ

إِقَامَةُ سَبَبِ السَّبَبِ ^(١) - وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّجَارَةِ - مُقَامَ السَّبَبِ وَهُوَ
الِامْتِثَالُ ^(٢).

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَحَرَجَ بِقَوْلِي فِي تَعْرِيفِ الْجُمْلَةِ التَّفْسِيرِيَّةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ
لَهَا: (وَلَيْسَتْ عُمْدَةً)؛ الْجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ ^(٣)، نَحْوُ: (هُوَ
زَيْدٌ قَائِمٌ) وَ(هِيَ هِنْدٌ قَائِمَةٌ)، فَإِنَّهَا أَيْ: الْجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ
مُفَسَّرَةٌ لَهُ، وَلَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ بِالِاتِّفَاقِ، وَإِنَّمَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ لَهَا
مَحَلًّا؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ، وَالْخَبَرُ عُمْدَةٌ فِي الْكَلَامِ، كَالْمُبْتَدَأِ، وَالْعُمْدَةُ لَا يَصِحُّ
الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهَا مَحَلٌّ. وَهِيَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا ^(٤) خَبَرًا

(١) لأن الامتثال سبب المغفرة، وسبب الامتثال الدلالة.

(٢) أي: امتثال الإيمان، والجهاد، فترتب المغفرة على الدلالة بذلك الاعتبار. «المدابغي»
(ج/٣٢).

(٣) هذه التسمية بصرية، ويسمونه أيضًا ضمير القصة، وضمير الحديث، وضمير الأمر؛ لأن
مفسره الجملة، والجملة شأن، وقصة، وحديث، وأمر، ويسميه الكوفيون ضمير
المجهول، لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه، وهذا الضمير لا يكون إلا غائبًا، ولا يكون إلا
مفردًا، فلا يثنى، ولا يجمع، فلا تقول: هما زيد قائم وعمرو جالس، ويكون مذكراً
ومؤنثاً. انظر «الكافي شرح الهادي» (ج/١٦٢)، و«الرضي» (٣/٦٨)، وما بعدها. قال
الزمخشري: ولا يجوز دخول هذا الضمير إلا في كلام له شأن عظيم، فلا يقال: هو زيد
قائم، إلا إذا كان قيام زيد أمراً عظيماً. اهـ «عطار» (ج/٦٦).

(٤) هذا جواب عما يقال: الجملة التي لها محل من الإعراب هي الواقعة موقع المفرد، والتي =

حَالَةً مَحَلَّ الْمُفْرَدِ. وَكَوْنُ الْجُمْلَةِ الْمُفَسَّرَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَقَالَ الشَّلُوبِيُّ: التَّحْقِيقُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُفَسَّرَةَ بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَحَلٌّ فَهِيَ كَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا، فَالثَّانِي نَحْوُ: (ضَرَبْتُهُ)، مِنْ (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) التَّقْدِيرُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ الْمُقَدَّرَةِ؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا،

حَالَةً مَحَلَّ الْمُفْرَدِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادَ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا خَبَرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ لَا يُخْبِرُ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ.

وَكَوْنُ الْجُمْلَةِ الْفَضْلَةِ الْمُفَسَّرَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ هُوَ الْمَشْهُورُ سِوَاءَ كَانَ مَا تُفَسِّرُهُ لَهُ مَحَلٌّ أَمْ لَا. وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلُوبِيُّ^(١) -بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ وَاللَّامِ-: التَّحْقِيقُ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُفَسَّرَةَ تَكُونُ بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ، فَإِنْ كَانَ مَا تُفَسِّرُهُ لَهُ مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ فَهِيَ لَهَا مَحَلٌّ كَذَلِكَ، وَإِلَّا أَيْ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِمَا تُفَسِّرُهُ مَحَلٌّ فَلَا مَحَلَّ^(٢) لَهَا.

فَالثَّانِي: وَهُوَ الَّذِي لَا مَحَلَّ لِمَا تُفَسِّرُهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ)، مِنْ نَحْوِ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، فَإِنَّهُ مُفَسَّرٌ لِجُمْلَةٍ مُقَدَّرَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَلَا مَحَلَّ لِلْجُمْلَةِ الْمُقَدَّرَةِ الَّتِي هِيَ (ضَرَبْتُ)؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، وَالْمُسْتَأْنَفَةُ لَا مَحَلَّ لَهَا، فَكَذَلِكَ تَفْسِيرُهَا لَا مَحَلَّ لَهُ، وَإِنَّمَا^[٣] قَدَّمَ^(٤) الثَّانِي

= أخبر بها عن ضمير الشأن ليست كذلك. "حاشية عطار" (ل/٦٦).

(١) انظر رأيه في "المغني" (٢/٤٠٢-٤٠٣)، و"الارتشاف" (٣/١٦١٧)، و"المعجم" (٢/٣٣٢).

(٢) قال السيوطي في "المعجم" (٢/٣٣٢): وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي.

[٣] في الأصل: ووجه تقديم الثاني وتأخير الأول كونه من صور الوفاق.

(٤) هذا الكلام جواب سؤال يورد.

وَالْأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ التَّقْدِيرُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، وَ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ الْمَذْكُورَةُ مُفَسَّرَةٌ لِ(خَلَقْنَا) الْمُقَدَّرَةِ، وَتِلْكَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ لِ(إِنَّ)، فَكَذَلِكَ الْمَذْكُورَةُ، وَمِنْ ذَلِكَ: (زَيْدُ الْخُبَرِ يَأْكُلُهُ)، وَ(يَأْكُلُهُ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ لِلْجُمْلَةِ الْمَحْذُوفَةِ، وَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِ(زَيْدُ)،

عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِكَوْنِهِ مِنْ صُورِ الْوَفَاقِ^(١).

وَالْأَوَّلُ وَهُوَ الَّذِي لِمَا تُفَسِّرُهُ مَحَلٌّ، نَحْوُ: ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩] - بِنَصْبٍ ﴿كُلَّ﴾ - فَجُمْلَةٌ ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ مُفَسَّرَةٌ لِلْجُمْلَةِ الْمُقَدَّرَةِ الْعَامِلِ فِعْلُهَا فِي ﴿كُلَّ﴾، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ، وَ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ الْمَذْكُورَةُ مُفَسَّرَةٌ لِ(خَلَقْنَا)^[٢] الْمُقَدَّرَةِ، وَتِلْكَ الْجُمْلَةُ الْمُقَدَّرَةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا خَبَرٌ لِ(إِنَّ)، فَكَذَلِكَ جُمْلَةُ ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ الْمَذْكُورَةُ تَكُونُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ^(٣). وَمِنْ ذَلِكَ مَا مَثَلَ بِهِ الشَّلُوبِيُّ مِنْ قَوْلِهِ: (زَيْدُ الْخُبَرِ يَأْكُلُهُ)، وَ(يَأْكُلُهُ) جُمْلَةٌ وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ لِلْجُمْلَةِ الْمَحْذُوفَةِ، وَهِيَ: (يَأْكُلُ)، الْعَامِلِ فِعْلُهَا فِي (الْخُبَرِ) النَّصْبِ، وَالْمَحْذُوفَةُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِ(زَيْدُ)، وَالْأَصْلُ: (زَيْدُ يَأْكُلُ الْخُبَرَ يَأْكُلُهُ)، فَكَذَلِكَ الْمَذْكُورَةُ لَهَا مَحَلٌّ بِحَسَبِ مَا تُفَسِّرُهُ.

(١) أي: الاتفاق بين الجمهور والشلوبيين. «عطار» (ل/٦٦).

[٢] في ط ٢: (خلقناه).

(٣) قال ابن هشام في «المغني» (٢/٤٠٣): وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل.

وانظر «المعجم» (٢/٣٣٢).

وَاسْتَدَلَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ: فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتِّ وَهُوَ آمِنٌ.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ التَّحْقِيقِ بَعْضُهُمْ^(١) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتِّ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُرَوَّعًا^(٢)

(١) أي: بعض النحاة التابع للشلوبين في التفصيل السابق، وقد أسند في "المغني" الاستدلال للشلوبين. قال الشنواني: ولا منافاة، فإن إسناده إلى البعض حقيقي بدليل الصراحة، وإلى الشلوبين مجازي، لأن المؤيد بهذا الاستدلال قوله، فكأنه هو المستدل. "المداغبي" (٣٣/ل).

(٢) التخريج: البيت منسوب لهشام المري في "الكتاب" (١١٤/٣)، وفيه (مفزعاً) بدل (مروّعاً)، و"شرح شواهد سيبويه" (٨٩/٢)، و"خزانة الأدب" (٤٠/٤)، و ٤٢، و ٤٣)، وبلا نسبة في "المغني" (٤٠٣/٢)، و"شرح شواهد المغني" (٨٢٩/٢)، و"المقتضب" (٧٥/٢)، و"الإنصاف" (٦١٩/٢)، و"الرضي" (٩٨/٤)، و"شرح التسهيل" (٧٤/٤)، وفيه (مفزعاً) بدل (مروّعاً).

المعنى: من نُجِرُّه يَعِشْ مطمئناً، ومن لَا نُجِرُّهْ يَصْبُحْ ويمس وهو في خوف وهلع منا. الإعراب: فن: الفاء: بحسب ما قبلها. من: اسم شرط جازم مبني في محل رفع مبتدأ. نحن: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، فلما حذف الفعل برز الضمير، والتقدير: فن نُؤْمِنُهُ نُؤْمِنُهُ. تؤمنه: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون. الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن. يت: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وهو جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو). وهو: الواو: حالية. هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. آمن: خبر مرفوع، والجملة في محل نصب على الحالية. ومن: الواو: عاطفة. من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. لا نُجِرُّهْ: لا نافية لا عمل لها. نُجِرُّهْ: فعل مضارع مجزوم، وهو فعل الشرط. وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. يُمَسِّ: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الياء، واسمه ضمير مستتر تقديره (هو). منا: جار ومجرور متعلق بـ(مروّعاً). مروّعاً: خبر يمس منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.

فَظْهَرَ الْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ الْمُفَسِّرِ لِلْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ.

وَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ: أَنَّ (نُؤْمِنُهُ) مُفَسِّرٌ لـ (نُؤْمِنُ) قَبْلَ (نَحْنُ) مَحْذُوفًا مَحْزُومًا بِـ (مَنْ)، فَظْهَرَ الْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ (نُؤْمِنُهُ) الْمُفَسِّرُ لِلْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ، وَالْأَصْلُ: (مَنْ نُؤْمِنُ نُؤْمِنُهُ)، فَلَمَّا حُذِفَ (نُؤْمِنُ) بَرَزَ صَمِيرُهُ وَانْفَصَلَ.

وَفِي كُلِّ مِنْ أَمْثِلَةِ التَّحْقِيقِ ^(١) نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْجِعُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ إِلَى تَفْسِيرِ الْمُفْرَدِ بِالْمُفْرَدِ، وَهُوَ تَفْسِيرُ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ لَا الْجُمْلَةِ بِالْجُمْلَةِ؛ بِدَلِيلِ ظُهُورِ الْجَزْمِ فِي الْفِعْلِ الْمُفَسِّرِ، وَ ^[٢] لِأَنَّ ^(٣) جُمْلَةَ الْاِسْتِعَالِ لَيْسَتْ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي تُسَمَّى فِي الْاِصْطِلَاحِ جُمْلَةً تَفْسِيرِيَّةً ^(٤)، وَإِنْ حَصَلَ بِهَا التَّفْسِيرُ ^(٥)، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى» ^(٦).

= الشاهد فيه: (نؤمنه) استدل به بعض النحاة لمذهب الشلوبين على أن الجملة المفسرة إذا فسرت جملة لها محل من الإعراب كانت لها محل من الإعراب، ووجه الاستشهاد من البيت ظهور الجزم في (نؤمنه).

(١) أي: من البيت، وغيره.

[٢] (الواو): سقطت من ط ٢، أ.

(٣) هذا اعتراض ثانٍ على الشلوبين، وحاصله أنه أطلق المفسرة على جملة الاشتغال، وهو خلاف الاصطلاح. «حاشية عطار» (ج/٦٧).

(٤) أي: وإذا كانت في الاصطلاح لا تسمى بذلك، فلا يصح اعتراض الشلوبين على الجمهور في قولهم: إن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب. اهـ «الدسوقي» (٢/٥٩).

(٥) أي: اللغوي. «المدابغي» (ج/٣٣).

(٦) «المعنى» (٢/٤٠٣).

الخَامِسَةُ: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿يَس ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾، وَنَحْوُ: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ بَعْدَ: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ﴾، قِيلَ: وَمِنْ هُنَا قَالَ ثَعْلَبٌ: لَا يَجُوزُ (زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ)؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُخْبَرَ بِهَا لَهَا

الْجُمْلَةُ الْخَامِسَةُ بِمَا لَا مَحَلَّ لَهَا^[١]: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِلْقَسَمِ، سَوَاءٌ ذَكَرَ فِعْلُ الْقَسَمِ وَحَرْفُهُ، أَمْ الْحَرْفُ فَقَطْ، أَمْ لَمْ يُذَكَّرْ^(٢)، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: (أُقْسِمُ بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ). وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٣] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَس ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ﴾ [يس: ١-٢]. وَالثَّالِثُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: ٣٩] بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْمَنٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ﴾ [القلم: ٣٩]، وَالْأَيْمَانُ: جَمْعُ يَمِينٍ، بِمَعْنَى الْقَسَمِ. وَنَحْوُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٨٧]؛ لِأَنَّ أَخَذَ الْمِيثَاقِ بِمَعْنَى الِاسْتِحْلَافِ^(٣)، قِيلَ: وَمِنْ^(٤) هُنَا أَيُّ: وَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ جَوَابَ الْقَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهَا - قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَبٌ^(٥): لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ)، عَلَى أَنَّ (لَيَقُومَنَّ) خَبَرٌ عَنِ (زَيْدٍ)؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُخْبَرَ بِهَا لَهَا

[١] فِي الْأَصْلِ، ط ٢، ج: (لَهُ) فَذَكَرَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِ (مَا) كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ.

(٢) كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَذَكَرَ الصُّورَةَ الرَّابِعَةَ، وَهِيَ مَا إِذَا ذَكَرَ فِعْلُ الْقَسَمِ فَقَطْ نَحْوُ: أَقْسَمُ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ. «المدابغي» (ج/ ٣٣).

(٣) أَيُّ: طَلَبَ الْحَلْفِ.

(٤) مُتَعَلِّقٌ بِ(قَالَ) قَدَمَهُ عَلَيْهِ لِلْحَصْرِ، أَيُّ: نَشَأَ قَوْلُ ثَعْلَبٍ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ جَوَابَ الْقَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهَا لَا مِنْ غَيْرِهِ. «المدابغي» (ج/ ٣٤).

(٥) انْظُرْ رَأْيَ ثَعْلَبٍ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ» (١/ ٣١٠)، وَ«الْإِرْتِشَافِ» (٣/ ١١١٥)، وَ«الْمَغْنِي» (٢/ ٤٠٥)، وَ«شَرْحِ الرِّضِيِّ» (١/ ٢٠٨)، وَ«الْهِمَعِ» (١/ ٣٦٨).

مَحَلَّ وَجَوَابِ الْقَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ، وَرَدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّتَنَّهُمْ﴾، وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لِنُبَوِّتَنَّهُمْ)، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَالْخَبَرُ مَجْمُوعُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرَةِ، وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ الْمَذْكُورَةِ،

مَحَلَّ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَجَوَابِ الْقَسَمِ لَا مَحَلَّ لَهُ، فَيَتَنَافَيَانِ^(١)، وَرَدَّ قَوْلُ ثَعْلَبٍ، وَالرَّادُّ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ فِي "شرح التسهيل"^(٢): وَقَدْ وَرَدَ السَّمَاعُ بِمَا مَنَعَهُ ثَعْلَبٌ مِنْ وُقُوعِ جُمْلَةِ جَوَابِ الْقَسَمِ خَبَرًا وَاسْتَشْهَدَ^(٣) لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّتَنَّهُمْ﴾ [العنكبوت: ٥٨]، فَجُمْلَةُ ﴿لَنُبَوِّتَنَّهُمْ﴾ جَوَابُ الْقَسَمِ وَهِيَ خَبَرٌ ﴿الَّذِينَ﴾. وَالْجَوَابُ عَمَّا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّ التَّقْدِيرَ: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَقْسِمُ بِاللَّهِ لِنُبَوِّتَنَّهُمْ)، وَكَذَلِكَ التَّقْدِيرُ فِيمَا أَشْبَهَ^(٤) ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، فَالْخَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ: مَجْمُوعُ جُمْلَةِ الْقَسَمِ الْمُقَدَّرَةِ، وَهِيَ: (أَقْسِمُ بِاللَّهِ)، وَجُمْلَةُ الْجَوَابِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ:

(١) فيه نظر؛ لأن شرط التنافي اتحاد الجهة، وهو هنا ممنوع لصحة أن يكون لها محل رفع باعتبار الخبرية، ولا محل لها باعتبار أنها جواب القسم.

(٢) "شرح التسهيل" (١/ ٣١٠)، ونص عبارته، قال رحمه الله: وَرُوي عن ثعلب منع الإخبار بجملة قسمية، وهو أيضا منع ضعيف، إذ لا دليل عليه مع ورود الاستعمال بخلافه كقوله: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنُبَوِّتَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل: ٤١]، وكقول الشاعر:

جشأت فقلْتُ اللدَّ خشيت ليأتين
وإذا أتاكِ فلات حين مناصي اه

(٣) أي: ابن مالك، أي: أقام شاهداً عليه، فالسين ليست للطلب.

(٤) أي: في تركيب أشبه ذلك التركيب المذكور. "المدابغي" (ل/ ٣٤).

لَا مُجَرَّدُ الْجَوَابِ.

﴿لَبَّيْتَهُمْ﴾ وَ﴿لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾، لَا مُجَرَّدُ جُمْلَةِ الْجَوَابِ فَقَطْ، فَلَا يَلْزَمُ التَّنَافِي^(١)، إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ مَحَلِّيَةِ الْجُزْءِ عَدَمُ مَحَلِّيَةِ الْكُلِّ. هَذَا تَقْدِيرُ كَلَامِهِ هُنَا.

وَقَالَ فِي «الْمُغْنِي»^(٢): (مَسْأَلَةٌ) قَالَ ثَعْلَبٌ: لَا تَقَعُ جُمْلَةُ الْقَسَمِ خَبَرًا؛ فَقِيلَ فِي تَعْلِيلِهِ: لِأَنَّ نَحْوَ: (لَأَفْعَلَنَّ) لَا مَحَلَّ لَهُ، فَإِذَا بُنِيَ^(٣) عَلَى مُبْتَدَأٍ فَقِيلَ: (زَيْدٌ لَيَفْعَلَنَّ) صَارَ لَهُ مَوْضِعٌ^(٤). وَلَيْسَ بِشَيْءٍ^(٥)؛ لِأَنَّهُ^(٦) إِنَّمَا مَنَعَ^[٧] وَقُوعَ الْخَبَرِ جُمْلَةً قَسَمِيَّةً، لَا جُمْلَةً هِيَ جَوَابُ الْقَسَمِ. وَمُرَادُهُ^(٨) أَنَّ الْقَسَمَ وَجَوَابَهُ لَا يَكُونَانِ خَبَرًا؛ إِذْ^(٩) لَا تَنَفُّكُ إِحْدَاهُمَا عَنِ الْأُخْرَى،

(١) أي: فيستفاد من جواب المصنف دفع التنافي الذي ذكره ثعلب. قاله الشنواني.

(٢) (٤٠٥/٢)، وإنما احتاج الشارح إلى نقل عبارة المغني؛ لأن ما نقل هنا ليس مذهب ثعلب، فلذلك حكاها المصنف بـ(قيل)، فذهب ثعلب إنما هو امتناع وقوع مجموع القسم والجواب خبرًا، قال الرضي (٢٠٨/١): قال ثعلب: لا يجوز أن يكون الخبر جملة قسمية نحو: زيد والله لأضربنه. اهـ، فافهمه بعضهم عن ثعلب ليس بصحيح. «حاشية عطار» ل/٦٨.

(٣) أي: حمل ذلك الجواب على مبتدأ.

(٤) أي: وهو ليس له موضع، فحينئذ يصير له محل، ولا محل له، وهذا تناقض، هذا مراده. وهذا المَعْلَلُ فهم أن قوله لا تقع جملة القسم، أي: جملة جواب القسم، وقد رد عليه المصنف بأن المراد بقوله جملة القسم، الجملة القسمية، وهي القسم والجواب، لا الجواب فقط. «الدسوقي» (٦١/٢).

(٥) أي: هذا التعليل. (٦) أي: ثعلبًا.

[٧] في المطبوع لمجاهد: (يقع) وَهُوَ خِلَافُ مَا فِي «الْمُغْنِي»، فهو تصحيف.

(٨) أي: مراد ثعلب بقوله: لا تقع جملة القسم خبرًا.

(٩) علة لكون المراد المجموع، خلافًا لهذا المَعْلَلِ، فإن كلامه يقتضي انفكاكهما. انظر =

تَنْبِيْهُ: يَحْتَمِلُ قَوْلُ الْفَرْزَدَقِ: (تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي).....

وَجُمَلَتَا^[١] الْقَسَمِ وَالْجَوَابِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ لَهُمَا مَحَلٌّ^(٢)، كَقَوْلِكَ: (قَالَ زَيْدٌ: أَقْسِمُ لَا أَفْعَلَنَّ) اهـ.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ تَنْبِيْهُ: يَحْتَمِلُ قَوْلُ هَمَّامِ الْفَرْزَدَقِ يُخَاطِبُ ذُنْبًا عَرَضَ لَهُ فِي سَفَرِهِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ^(٣)

= «الدسوقي» (٦١/٢)، و«المدابغي» (ل/٣٤).

[١] في ط ٢: (وجملة).

(٢) أي: وإن قلنا إن مراد ثعلب أن القسم وجوابه لا يصح أن يكونا خبرًا فمتموع أيضًا؛ لأن الجملتين قد يكون لهما محل كما في المثال المذكور، فجملتا (أقسم لأفعلن) في محل نصب مقول القول. «حاشية عطار» (ل/٦٨).

(٣) التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه (٣٢٩/٢)، وفي «الكتاب» (٤١٦/٢)، وفيه (تعال) بدل (تعش)، و«الكامل» (٤٧٣/١)، و«التبصرة والتذكرة» (٥٢١/١)، و«شرح شواهد المغني» (٤٠-٤١/٢)، و(٦٣/٣)، و«الارتشاف» (١٠٢٤/٢)، و«شرح شواهد سيبويه» للسيرافي (٨٤/٢)، وبلا نسبة في «المقتضب» (٢٩٥/٢)، و(٢٥٣/٣)، و«الخصائص» (٤٢٤/٢)، و«شرح المفصل» (١٣٢/٢)، و«الارتشاف» (١٠٤١/٢)، و«شرح التسهيل» (٢١٣/١)، و«الهمع» (٣٣٨-٣٤١/١).

المعنى: يخاطب الفرزدق الذئب الذي أتاه، وهو نازل في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد نارًا، ثم رمى إليه من زاده، وقال له: تعال تعش، ثم بعد ذلك ينبغي ألا يخون أحد منّا صاحبه حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان.

الإعراب: تعش: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. فإن: الفاء: للاستئناف. إن: حرف شرط جازم. عاهدتني: فعل ماض مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط. التاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. النون: للوقاية. الياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. لا تخونني: لا: نافية. تخون: فعل مضارع =

كَوْنَ (لَا تَخُونِي) جَوَابًا، كَقَوْلِهِ: أَرَى مُحَرِّزًا عَاهِدْتُهُ لِيُؤَافِقَنُ،

كَوْنَ جُمْلَةً: (لَا تَخُونِي) جَوَابًا لِ(عَاهِدْتَنِي)^(١)، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ -وَهُوَ الْفِرْزَدَقُ أَيْضًا:-

أَرَى مُحَرِّزًا عَاهِدْتُهُ لِيُؤَافِقَنُ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلَافِي^(٢)

= مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت). والنون: للوقاية. الياء: مفعول به، وجملة (لا تخونني) جواب القسم الذي تضمنه (عاهد)، لا محل لها من الإعراب، أو تكون في محل نصب حال على ما ذكر من الاحتمالات. نكن: فعل مضارع ناقص جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر تقديره (نحن). مثل: خبر نكن، وهو مضاف، ومن: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالمضاف. يا ذئب: الياء: حرف نداء. ذئب: منادى مبني على الضم لأنه نكرة مقصودة في محل نصب. يصطحبان: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون. الألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والعائد الألف، وثناه باعتبار معنى (من).
الشاهد فيه: جملة (لا تخونني)، فإنها محتملة أن تكون جواب القسم الذي تضمنه (عاهد)، وهو الأرجح، ومحتملة للحالية.

(١) قوله: جوابا لعاهدتني، أي: وجواب الشرط (نكن)، فإن قيل: هذا مخالف للقاعدة المشهورة من أنه إذا اجتمع شرط، وقسم يحذف جواب المؤخر، كما قال في «الخلاصة»: واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم فالجواب: أن القاعدة محلها إذا كان الجوابان غير مختلفين، بدليل أنه يقال: حُذِفَ لدلالة الآخر عليه، وهما هنا مختلفان. اه عطار ل/ ٦٨.

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في «المفني» (٢/ ٤٠٤)، و«شرح التسهيل» (٣/ ١٩٦)، و«شرح الكافية الشافية» (١/ ٣٨٦).

اللغة: محرزاً: اسم رجل. أغرَيْتُهُ بخِلَافِي: أي: حملته على مخالفتي.
الإعراب: أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا. محرزاً: مفعول به. =

فَلَا مَحَلَّ لَهُ، وَكَوْنُهُ حَالًا مِّنَ الْفَاعِلِ، أَوْ الْمَفْعُولِ، أَوْ مِنْهُمَا،

فَجُمْلَةٌ (لِيُؤَافِقَنَّ) جَوَابٌ لِ(عَاهَدْتُهُ)، فَيَكُونُ (لَا تَخُونِي) جَوَابًا لِ(عَاهَدْتَنِي) فَلَا مَحَلَّ لَهُ مِّنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ. وَيَحْتَمِلُ كَوْنُهُ أَيْ: كَوْنٌ (لَا تَخُونِي) حَالًا مِّنَ الْفَاعِلِ وَهُوَ تَاءُ الْمُخَاطَبِ مِّنْ عَاهَدْتَنِي، وَالتَّقْدِيرُ: حَالِ كَوْنِكَ غَيْرَ خَائِنٍ، أَوْ حَالًا مِّنَ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ مِّنْ (عَاهَدْتَنِي)، وَالتَّقْدِيرُ: حَالِ كَوْنِي غَيْرَ خَائِنٍ^(١)، أَوْ حَالًا مِنْهُمَا^(٢) أَيْ: مِّنَ الْفَاعِلِ، وَهُوَ: التَّاءُ الْفَوْقَانِيَّةُ، وَمِنَ الْمَفْعُولِ، وَهُوَ: الْيَاءُ

= عاهدته: فعل ماض مبني على السكون. التاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. ليوافقن: اللام: واقعة في جواب القسم الذي تضمنه (عاهد). يوافق: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد. النون: حرف دال على التوكيد لا محل لها من الإعراب، وجملة القسم والجواب في محل نصب مفعول ثان. فكان: الفاء سببية. كان: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره هو. كمن: الكاف: حرف جر. من: اسم موصول في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر كان. أغريته: فعل وفاعل ومفعول. بخلافي: الباء: حرف جر. خلاف: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وخلاف مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف.

الشاهد فيه: جملة (ليوافقن)، فإنها واقعة في جواب القسم الذي تضمنه (عاهد)، وهي لا تحتل غير ذلك، وهذا يرجح كون جملة (لا تخونني) في البيت السابق جوابًا للقسم، لأنه مشابه له من حيث إن الجملة في كل جواب لما هو بمنزلة القسم، وإن كانت على الراجح في البيت الأول، وقطعًا في البيت الثاني، فليس البيتان على حد سواء.

(١) الأولى غير مخون لك؛ لأن الفعل إذا أخذ منه باعتباره واقعًا على المفعول يكون اسم مفعول، ولأن الذئب مخوف منه لا خائف. "حاشية عطار" (ج/ ٦٨)، و"الدسوقي" (٢/ ٦١)، و"المدابغي" (ج/ ٣٥).

(٢) الظاهر أنه أراد ملاحظته فيهما معنى، وإلا فالحال النحوية إنما تكون من واحد. اهـ

"الدسوقي" (٢/ ٦١).

فَيَكُونُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ.

السَّادِسَةُ: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ، كَجَوَابِ (إِذَا)،

و(لَوْ)، وَ(لَوْلَا)،

التَّحْتَانِيَّةُ، وَالتَّقْدِيرُ: حَالٌ كَوْنِنَا غَيْرَ خَائِنِينَ^(١)، وَعَلَى التَّقَادِيرِ الثَّلَاثَةِ، فَيَكُونُ^[٢] فِي مَحَلِّ نَصْبٍ^(٣)، وَالْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ^(٤) أَرْجَحُ. قَالَ فِي «الْمَعْنَى»^(٥):
وَالْمَعْنَى شَاهِدٌ لِكَوْنِهَا جَوَابًا^(٦).

الْجُمْلَةُ السَّادِسَةُ مِنَ الْجُمْلِ الَّتِي لَا تَحَلُّ لَهَا: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ غَيْرِ
جَازِمٍ مُطْلَقًا^(٧)، كَجَوَابِ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: (إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ)،
وَجَوَابِ (لَوْ) الشَّرْطِيَّةِ، نَحْوُ: (لَوْ جَاءَ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ)، وَجَوَابِ (لَوْلَا)

(١) الأولى أن يكون التقدير إذا كانت الحال منهما حالة كوني غير مخون، وحالة كونك
غير خائن؛ لأن الفعل -كما علمت- إذا أخذ منه باعتباره واقعا على المفعول يكون
اسم مفعول. اهـ «رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب».

[٢] في ج: (فتكون).

(٣) أي: وجواب القسم محذوف يدل عليه الحال «حاشية عطار» (ل/٦٨).

(٤) أي: جعله جواباً لعاهدتي؛ لأن احتمال الحالية احتمال ثان تحت ثلاثة احتمالات، وبذلك
على هذا قوله (قال في المعنى)... إلخ. «حاشية المدابغي» (ل/٣٥). وقال عطار: قوله
(والاحتمال الأول) أي: من احتمالات الحال. اهـ، وما نقلناه عن المدابغي أقرب. اهـ

(٥) «المعنى» (٢/٤٠٥).

(٦) أي: شاهد لكون الجملة جواباً، لأن مراده المعاهدة والхلف على عدم الخيانة والغدر،
لا الخلف في هذه الحالة على شيء آخر لم يذكر. تأمل. «المدابغي» (ل/٣٥)، و«عطار»
(ل/٦٩)، و«الدسوقي» (٢/٦١).

(٧) أي: سواء اقترن الجواب بالفاء، أو (إذا) الفجائية، أو لا. «المدابغي» (ل/٣٥)،
و«الدسوقي» (٢/٦٥).

أَوْ جَازِمٍ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ وَلَا بِ(إِذَا)، نَحْوُ: (إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ).
السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ عَمْرُو) إِنْ
لَمْ تُقَدِّرِ الْوَائِ وَالْحَالِ.

الشَّرْطِيَّةُ، نَحْوُ: (لَوْ لَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ). فَجُمْلَةٌ: (أَكْرَمْتُكَ) فِي جَوَابِ الثَّلَاثَةِ
لَا مَحَلَّ لَهَا.

أَوْ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِشَرْطٍ جَازِمٍ^(١)، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ وَلَا بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ،
نَحْوُ قَوْلِكَ: (إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، فَجُمْلَةٌ: (أَكْرَمْتُهُ) وَقَعَتْ جَوَابًا لِشَرْطٍ
جَازِمٍ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ وَلَا بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا، فَإِنْ اقْتَرَنْتَ
بِأَحَدِهِمَا كَانَتْ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ، كَمَا تَقَدَّمَ.

الْجُمْلَةُ السَّابِعَةُ: التَّابِعَةُ لِمَا لَا مَوْضِعَ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ
وَقَعَدَ عَمْرُو) فَجُمْلَةٌ (قَعَدَ عَمْرُو) لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ
عَلَى جُمْلَةٍ (قَامَ زَيْدٌ) وَهِيَ لَا مَحَلَّ لَهَا؛ لِأَنَّهَا مُسْتَأْنَفَةٌ، هَذَا إِنْ لَمْ تُقَدِّرِ
الْوَائِ الدَّاخِلَةَ عَلَى (قَعَدَ) لِلْحَالِ، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا لِلْحَالِ كَانَتْ (قَدَّ) مُقَدَّرَةً،
وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا مَحَلُّهَا نَصْبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ (زَيْدٌ).^(٢)

(١) وهو (إِنْ) وأخواتها.

(٢) قال ابن جماعة: ويرجع الأول أن الأصل في الواو كونها عاطفة. «المداغبي» (ج/ ٣٥).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

الْجُمْلُ الْخَبَرِيَّةُ

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ: الْجُمْلُ^(١) الْخَبَرِيَّةُ^(٢)، وَهِيَ الْمُحْتَمِلَةُ لِلتَّصْدِيقِ وَالتَّكْذِيبِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهَا^(٣)،

(١) في (أ)، خ [الجملة].

(٢) اعلم أن هذه المسألة في حكم الجمل بعد النكرات والمعارف، وقد جرت عادة كثير من العرب أن يقولوا: الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وذلك على سبيل التقريب، وإلا فتحرير الباب ما ذكره المصنف من التفصيل والأقسام الأربعة. «المدابغي» (ل/٣٥).

وقوله: الخبرية، خرجت الإنشائية، فإنها لا تكون حالاً، ولا نعتاً، إلا بتأويل كإضمار القول. قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

يعني: أنه إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتاً، فأولُّه على إضمار القول، ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز:

حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرة بـ(هل) نعت لـ(مذق)، والتأويل في ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط، محكيًا بقول محذوف صفة لـ(مذق)، والتقدير: جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط، فيجعل القول المضمر صفة لذلك المنعوت، والجملة الطلبية محكية بذلك القول، ومثل النعت الحال. «المدابغي» (ل/٣٥)، و«شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون» (٢/٩-١٠).

(٣) قيد للإدخال، به يصير التعريف جامعاً، فلا يرد عليه إخبار الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام، فإنهما مقطوع بصدقهما. «المدابغي» (ل/٣٥).

الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا الْعَامِلُ لُزُومًا إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ التَّكَرَّاتِ الْمَحْضَةِ،
فَصِفَاتٌ، أَوْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ، فَأَحْوَالٌ، أَوْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ
الَّتِي لَمْ يَطْلُبْهَا الْعَامِلُ لُزُومًا^(١)، وَيَصِحُّ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ
الَّتِي يَطْلُبْهَا الْعَامِلُ لُزُومًا، كَجُمْلَةِ الْخَبَرِ^(٢)، وَالْمَحْكِيَّةِ بِالْقَوْلِ^(٣)، وَبِخِلَافِ
الَّتِي لَا يَصِحُّ الِاسْتِغْنَاءُ عَنْهَا، كَجُمْلَةِ الصَّلَةِ^[٤] إِنْ وَقَعَتْ بَعْدَ التَّكَرَّاتِ
الْمَحْضَةِ^(٥)، أَيْ: الْخَالِصَةِ مِمَّا يُقَرَّبُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَصِفَاتٌ^(٦) أَيْ: فَهِيَ
صِفَاتٌ، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمَحْضَةِ، أَيْ: الْخَالِصَةِ مِنْ شَائِئَةٍ
التَّنْكِيرِ، فَأَحْوَالٌ أَيْ: فَهِيَ أَحْوَالٌ، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضَةِ، أَيْ:

(١) أي: لم يطلبها العامل على وجه اللزوم بل طلبها لا على وجه اللزوم، فصح الاستغناء عنها.
فقول الشارح (ويصح الاستغناء) مأخوذ من كلام المصنف، وإنما صرح به إشارة إلى أن
ما أفهمه كلام المصنف من أن العامل لا يطلبها أصلاً غير مراد. «المدابغي» (ل/٣٦).

(٢) نحو: زيد قام أبوه، فلا تكون جملة قام أبوه حالاً من المعرفة قبلها؛ لأن العامل يطلبها
لزوماً ولا يصح الاستغناء عنها. «الدسوقي» (٢/٨٥).

(٣) نحو: قال زيد عمرو قام أبوه، فلا تكون جملة عمرو قام أبوه حالاً من المعرفة قبلها،
ولا صفة للنكرة في قولك قال رجل عمرو قام أبوه، لعدم الاستغناء عنها. «الدسوقي»
(٢/٨٥)، فإن قيل: المحكية بالقول من جملة المفعول به، والمفعول به يصح الاستغناء
عنه، إذ يجوز حذفه، فكيف تكون فيما يطلبه العامل لزوماً؟ فالجواب: أن طلب
العامل من حيث الحكاية لازم، ومن حيث المفعولية غير لازم، ومعمول القول مطلوب
من حيث الحكاية. «حاشية عطار» (ل/٧٠).

[٤] في ط ١: (الصِّفَةُ) وَهُوَ تَصْخِيفٌ.

(٥) وهي التي لم تخصص بشيء من المخصصات. قاله الشنواني.

(٦) سواء كانت تلك الجملة اسمية، أو فعلية، نحو: مررت برجل يصلي، ومررت برجل أبوه
قائم، وكذلك يقال في الجمل بعد المعارف، نحو: مررت بزيد يصلي، أو وهو مصلٌّ.

مِنْهُمَا، فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا.

الَّتِي يَكُونُ فِيهَا شَائِبَةٌ تَعْرِيفٍ مِنْ وَجْهِ وَشَائِبَةٌ تَنْكِيرٍ مِنْ وَجْهِ، مِنْهُمَا أَيْ: مِنَ النَّكَرَاتِ وَالْمَعَارِفِ، فَمُحْتَمِلَةٌ لَهُمَا، أَيْ: فِيهَا مُحْتَمِلَةٌ لِلصِّفَاتِ وَالْأَحْوَالِ، وَذَلِكَ^(١) مَعَ وُجُودِ الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ^(٢)، وَالْمُقْتَضِي لِلْوُصْفِيَّةِ تَمَحُّصُ التَّنْكِيرِ، وَالْمُقْتَضِي لِلْحَالِيَّةِ تَمَحُّصُ التَّعْرِيفِ، وَالْمُقْتَضِي لَهُمَا عَدَمُ تَمَحُّصِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَالْمَانِعُ لِلْوُصْفِيَّةِ الْاِقْتِرَانُ بِالْوَاوِ^(٣) وَنَحْوِهَا، وَالْمَانِعُ لِلْحَالِيَّةِ الْاِقْتِرَانُ بِحَرْفِ الْاِسْتِقْبَالِ^(٤) وَنَحْوِهِ، وَالْمَانِعُ لِلْوُصْفِيَّةِ

(١) اسم الإشارة راجع لجميع ما تقدم من تعيين الوصفية، وتعيين الحالية، واحتمالهما، وَأُفِرِدَ باعتبار المذكور. "المذايعي" (ل/٣٦).

(٢) أي: الذي يمنع من الوصفية، أو الحالية.

(٣) نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ونحو: ﴿وَسَعَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، فالواو معينة للحال، إذ الصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بالواو، خلافاً للزنجشري حيث قال: تزداد لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، أي: لتفيد أن الصفة التصقت بموصوفها زيادة لصوق بمعنى أنها ثبتت له ثبوتاً مؤكداً لازماً، فالمراد باللصوق اللصوق المعنوي، لا اللفظي، وإلا فقد وجد الفصل بين الصفة، والموصوف بالواو، والحامل له على ذلك أنه لما نظر إلى قاعدة الجمل بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، قال: إن هذه الجمل صفات، وقد وجد رابط زائد على الرابط الأصلي -أعني الضمير- فليكن ذلك الرابط إنما هو لتأكيد لصوقها بالموصوف؛ لأن الصفة ملصوقة بالاسم، والواو مفيدة لزيادة ذلك اللصوق. قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (٣/٣١٠): وهذا من آرائه الواهية، وزعاماته المتلاشية؛ لأن النعت مُكَمَّلٌ للمنعوت ومجموع مع كشيء واحد، فدخل الواو عليه يوم كونه ثانياً مغايراً له؛ لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط. اهـ وقوله: ونحوها: ك(إلا)، نحو: ما جاءني رجل إلا وهو راكب، فجملة: (وهو راكب) حال. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٨] فجملة ﴿لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ حال.

(٤) كالسين، وسوف، ولن؛ لأن الحال تنافي الاستقبال، نحو: زارني زيد سأكافئه، أو لن =

مِثَالُ الْوَاقِعَةِ صِفَةً: ﴿حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ ، فَجُمْلَةُ ﴿نَقْرُؤُهُ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿كِتَابًا﴾ ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مَحْضَةٌ ، وَقَدْ مَضَتْ أُمُثْلَةٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ.

وَمِثَالُ الْوَاقِعَةِ حَالًا: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾ ، فَجُمْلَةُ ﴿تَسْتَكْبِرُ﴾

وَالْحَالِيَّةِ فَسَادُ الْمَعْنَى [كَمَا تَقَدَّمَ فِي جُمْلَةٍ ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الصفات: ٨]]^[١].

مِثَالُ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ النَّكْرَةِ الْمَحْضَةِ حَالٌ كَوْنُهَا صِفَةً: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿حَتَّى تُنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾ [الإسراء: ٩٣] ، فَجُمْلَةُ ﴿نَقْرُؤُهُ﴾ مِنْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ صِفَةٌ لـ ﴿كِتَابًا﴾ ؛ لِأَنَّهُ -أَيُّ: ﴿كِتَابًا﴾- نَكْرَةٌ مَحْضَةٌ ، وَقَدْ مَضَتْ أُمُثْلَةٌ ثَلَاثَةٌ^(٢) مِنْ ذَلِكَ ، أَيْ: مِنْ وَقُوعِ الْجُمْلَةِ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ الْمَحْضَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ التَّابِعَةِ لِلْمُفْرَدِ.

وَمِثَالُ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ حَالٌ كَوْنُهَا حَالًا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾ [المدثر: ٦]-بِالرَّفْعِ^(٣)- فَجُمْلَةُ ﴿تَسْتَكْبِرُ﴾ مِنْ

= أنسى له ذلك، فإنها وإن وقعت بعد معرفة محضة، وهي زيد، لكن تصدير الجملة بدليل الاستقبال -وهو السين، ولن- مانع من حاليته، فالجملة حينئذ مستأنفة لا محل لها من الإعراب. «الغني مع الدسوقي» (٢/ ٨٥)، و«المدايغي» (ل/ ٣٦). وقوله: ونحوه، أي: كالفاء، و(ثم)، و(أو). «المدايغي» (ل/ ٣٦).

[١] ما بين المعكوفين سقط من ط ١.

(٢) وهي: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ، ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] ، ﴿لِيَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩].

(٣) وهي قراءة الجمهور. «البحر المحيط» (٨/ ٣٧٢)، والتقيد بالرفع، لكون الجملة عليه نصًّا في الحال؛ فإن من قرأ بسكون الراء، وهو الحسن وابن أبي عبله، قيل إنه مجزوم =

حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي ﴿تَمَنَّ﴾ الْمُقَدَّرِ بِ(أَنْتَ)؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا مَعَارِفٌ، بَلْ هِيَ أَعْرُفُ الْمَعَارِفِ.

وَمِثَالُ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ بَعْدَ النَّكِرَةِ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي)، فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ (يُصَلِّي) صِفَةً ثَانِيَةً لِرَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ حَالًا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَرَّبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ.

الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي ﴿تَمَنَّ﴾ الْمُقَدَّرِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ بِ(أَنْتَ) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ مَحْضَةٌ؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ كُلَّهَا ^(١) مَعَارِفٌ مَحْضَةٌ بَلْ هِيَ أَعْرُفُ الْمَعَارِفِ ^(٢).

وَمِثَالُ الْجُمْلَةِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ -الصِّفَةِ وَالْحَالِ- الْوَاقِعَةُ ^[٣] بَعْدَ النَّكِرَةِ غَيْرِ الْمَحْضَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ يُصَلِّي)، فَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ (يُصَلِّي) مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ صِفَةً ثَانِيَةً لِرَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ نَكِرَةٌ، وَقَدْ وُصِفَ أَوَّلًا بِ(صَالِحٍ)، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَهُ، أَيْ: يُصَلِّي وَفَاعِلُهُ حَالًا مِنْهُ، أَيْ: مِنْ (رَجُلٍ)؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَرَّبَ مِنَ الْمَعْرِفَةِ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَةِ الْأُولَى وَهِيَ (صَالِحٍ).

= في جواب النهي على تقدير: (إِنْ تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ)، على رأي الكسائي، أو أنه حال وسكنه على إجراء الوصل مجرى الوقف أو لتناسب رءوس الآي. قال عطار: والتخريج على قراءة الرفع غير متعين، بل مترجح، فقد قال الزمخشري: ويجوز في الرفع أن تحذف (أَنْ) ويبطل عملها كما روى: أحضر الوغى، بالرفع. اهـ قال أبوحيان: وهذا لا يجوز أن يحمل القرآن عليه؛ لأنه لا يجوز ذلك إلا في الشعر، ولنا مندوحة عنه مع صحة الحال، أَيْ: مستكثرًا. «البحر المحيط» (٣٧٢/٨).

(١) أي سواء كانت ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب. «المدابغي» (٣٧/ج).

(٢) بعد اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف إجماعًا، ويليه ضميره. «المدابغي» (٣٧/ج).

[٣] في الأصل، ج، ط ١، ط ٢ [الجملة الواقعة] بزيادة [الجملة].

وَمِثَالُ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ: ﴿كَمَثِلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْحِمَارِ الْجِنْسَ، وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيُّ يَقْرُبُ مِنَ التَّكْرَةِ، فَتَحْتَمِلُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْحَالِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْحِمَارَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ وَالثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ كَالْتَّكْرَةِ فِي الْمَعْنَى.

وَمِثَالُ الْجُمْلَةِ الْمُحْتَمَلَةِ لِلْوَجْهَيْنِ -الصِّفَةِ وَالْحَالِ- الْوَاقِعَةِ ^[١] بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ غَيْرِ الْمُحَصَّنَةِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كَمَثِلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥] فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالْحِمَارِ هُنَا الْجِنْسَ مِنْ حَيْثُ ^(٢) هُوَ لَا حِمَارٌ بِعَيْنِهِ، وَذُو التَّعْرِيفِ الْجِنْسِيُّ يَقْرُبُ مِنَ التَّكْرَةِ فِي الْمَعْنَى، فَتَحْتَمِلُ الْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ -مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ- وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْحَالِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْحِمَارَ وَقَعَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ.

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: الصِّفَةُ؛ لِأَنَّهُ أَيْ: الْحِمَارُ كَالْتَّكْرَةِ فِي الْمَعْنَى مِنْ حَيْثُ الشُّيُوعُ ^(٣).

[١] في الأصل، ج، ط١، ط٢ [الجملة الواقعة] بزيادة [الجملة].

(٢) أي: من غير تقييد بجمار معين، كما بينه بقوله: لا حمار بعينه، فالحيثية حيثية إطلاق.

(٣) منع أبوحيان وقوع الجملة نعتاً للمعرف بأل الجنسية، فقال رحمه الله في «الارتشاف» (٤/١٩١٥): ولا ينعت بالجملة المعرف بأل الجنسية خلافاً لمن أجاز ذلك. اهـ، ويعني بمن أجاز ذلك ابن مالك رحمه الله كما في «شرح التسهيل» (٣/٣١١) قال رحمه الله: والمنعوت بالجملة نكرة نحو: ﴿حَتَّىٰ نُزِّلَ عَلَيْنَا مَكِثًا نَّفَرُّهُ﴾ [الإسراء: ٩٣]، أو مقرون بأل الجنسية نحو: ﴿وَأَيُّ لَهِمُّ أَيْلٍ نَّسْلُحُ مِنْهُ أَلْتَهَارُ﴾ [يس: ٣٧]، فنعت الليل بجملة؛ لأنه معرفة في اللفظ، نكرة في المعنى، إذ لم يقصد به ليل معين. اهـ

البَابُ الثَّانِي:

فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ

وَفِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الْجَارِّ بِفِعْلٍ أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ،

البَابُ الثَّانِي فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ^(١)، وَهَذَا الْبَابُ فِيهِ أَيْضًا أَرْبَعُ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: أَنَّهُ^(٢) لَا بُدَّ مِنْ تَعَلُّقِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ^(٣) بِفِعْلٍ مَاضٍ أَوْ مُضَارِعٍ أَوْ أَمْرٍ، [وَلَوْ كَانَ نَاقِصًا عَلَى الْأَصَحِّ^(٤)]، أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ صِفَةٍ^(٥) أَوْ نَحْوِهِمَا^(٦).

(١) وكذا الظرف تبعًا، لأن في آخر الباب فصلًا معقودًا له.

(٢) أي: الشأن لابد، أي: لا فراق... إلخ، وقد اشتهر على ألسنة المعربين كل جار ومجرور ليس زائدًا، ولا شبيهًا بالزائد لابد له من متعلق يتعلق به. «المدابغي» (ل/٣٧).

(٣) اقتصر المتن على (الجار)، وزاد الشارح (والمجرور). «المدابغي» (ل/٣٧).

(٤) حتى (ليس) على الراجح، ولو جامدًا. «المدابغي» (ل/٣٧). قال ابن هشام في «المغني»

(٤٣٦/٢): اسْتُدِلَّ لِمُثْبِتِي ذَلِكَ التَّعْلُقَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ

أَوْحَيْنَا﴾ [يونس: ٢]، فَإِنَّ اللَّامَ لَا تَتَعْلَقُ بِ﴿عَجَبًا﴾؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ مُؤَخَّرٌ، وَلَا بـ

﴿أَوْحَيْنَا﴾، لِفَسَادِ الْمَعْنَى، وَلِأَنَّهُ صِلَةٌ لـ(أَنْ).

[٥] ما بين المعكوفين سقط من ط ٢.

(٦) كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل. «حاشية عطار» (ل/٧٢).

(٧) كاسم الفعل نحو: نزال بزيد، أي: انزل به، والاسم المؤول بالوصف نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي أَسْمَاءِ

إِلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فالجار والمجرور متعلق بإله، لتأوله بمعبود. «حاشية عطار» (ل/٧٢).

وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ، وَقَوْلِ ابْنِ دُرَيْدٍ:

وَالْمُرَادُ بِالتَّعَلُّقِ الْعَمَلُ فِي مَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ نَصَبًا أَوْ رَفْعًا.
مِثَالُ تَعَلُّقِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فَالْجَارُّ
وَالْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بِمَرَرْتُ.

وَمِثَالُ تَعَلُّقِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ مَمْرُورٌ
بِهِ)، فَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى النَّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ بِ(مَمْرُورٌ).

وَقَدْ اجْتَمَعَا أَيُّ: التَّعَلُّقُ بِالْفِعْلِ وَالتَّعَلُّقُ بِمَا فِي مَعْنَاهُ^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، وَ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الْأَوَّلُ
مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ، وَهُوَ: ﴿أَنعَمْتَ﴾، وَمَحَلُّهُ نَصَبٌ، وَ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الثَّانِي
مُتَعَلِّقٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهُوَ: ﴿الْمَغْضُوبِ﴾، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ عَلَى النَّيَابَةِ
عَنِ الْفَاعِلِ. وَقَدْ اجْتَمَعَا أَيْضًا فِي قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ دُرَيْدٍ^(٢) فِي

(١) قال عطار: هذا إذا كان الجار متعدداً، فإن كان واحداً واجتمع الفعل وما في معناه،
فالتعلق بالفعل لا بغيره. قال الزمخشري في قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكَ دَعْوَةً مِّنَ
الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٥]: فإن قلت: يَمُّ يتعلق ﴿مِّنَ الْأَرْضِ﴾ أبالفعل أم بالمصدر؟ قلت:
هيئات، إذا جاء نهر الله بطل نهر معقل. "حاشية عطار" (ل/ ٧٢).

(٢) اسمه محمد بن الحسن بن دريد، قال الخطيب البغدادي: كان واسع الحفظ جداً، تقرأ
عليه دواوين العرب كلها، أو أكثرها، فيسابق إلى إتمامها ويحفظها. اهـ، وسئل عنه
الدارقطني، فقال: تكلّموا فيه. وقال الأزهري: ومن ألف الكتب في زماننا، فرمي بافتعال
العربية، وتوليد الألفاظ أبوبكر ابن دريد، وقد سألت عنه إبراهيم بن عرفة فلم يعبأ
به، ولم يوثقه في روايته، وألفيته على كبر سنه سكران لا يكاد يفتر عن ذلك. اهـ،
وقد قال نفطويه -وهو إبراهيم بن عرفة- فيه:

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الْغَضَا

مَقْصُورَتِهِ^(١):

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الْغَضَا^(٢)
(فِي مُسْوَدِّهِ) مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلٍ وَهُوَ: (اشْتَعَلَ)، وَ(فِي جَزَلِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا

ابن دريد بقره وفيه عي وشرة
ويدعي من حقه وضع كتاب الجمهره
وهو كتاب العين إلا أنه قد غيّر

وقد دافع عنه السيوطي في "المزهر" (٩٣-٩٤)، فقال رحمه الله بعد أن نقل كلام الأزهري: معاذ الله هو بريء مما رمي به، ومن طالع الجمهرة رأى تحريه في روايته... ولا يقبل فيه طعن نفطويه؛ لأنه كان بينهما منافرة عظيمة... وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدر. وانظر "بغية الوعاة" (٧٨-٨١).
تنبيه: قوله: قد تقرر في علم الحديث... إلخ. هذا ليس على إطلاقه، بل القرين إذا تكلم في قرينه بحق، فلا مسوغ لرد كلامه.

(١) قصيدة قافيتها ألف لينة، مدح بها أبا العباس إسماعيل بن عبدالله بن ميكال رئيس نيسابور.

(٢) قبله: أما ترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت أذيال الدجى
التخريج: البيت منسوب لابن دريد في "المغني" (٤٣٣/٢، ٦٥٢)، وفي "رفع الحجاب عن شواهد قواعد الإعراب".

معنى البيت: أن شيب الرأس اشتعل في سواده من العشق ومقاساته اشتعالاً مثل اشتعال النار في الحطب العظيم من الغضا.

الإعراب: واشتعل: الواو: عاطفة. اشتعل: فعل ماضٍ معطوف على حاكى. المبيض: فاعل اشتعل مشتق من ابيض. في مسوده: جار ومجرور متعلق بالفعل اشتعل. مثل: مفعول مطلق، وهو مضاف واشتعال مضاف إليه. واشتعال مضاف، والنار مضاف إليه. في جزل: جار ومجرور متعلق ب(اشتعال)؛ لأنه مصدر يعمل عمل الفعل، وجزل مضاف، والغضا مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف. =

وَإِنْ عَلَّقْتَ الْأَوَّلَ بِ(الْمُبْيَضِّ)، أَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ مُتَعَلِّقًا
بِ(كَائِنًا) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ، وَيُسْتَشْتَى مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أَرْبَعَةٌ فَلَا تَتَعَلَّقُ
بِشَيْءٍ، أَحَدُهَا: الرَّائِدُ، كَالْبَاءِ، نَحْوُ:

فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ: (اشْتَعَالَ)، وَإِنْ عَلَّقْتَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ الْأَوَّلَ وَهُوَ:
(فِي مُسَوِّدَةٍ) بِ(الْمُبْيَضِّ) أَوْ جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ مُتَعَلِّقًا بِ(كَائِنًا) مَحْذُوفًا فَلَا
دَلِيلَ فِيهِ عَلَى اجْتِمَاعِهِمَا؛ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي مُتَعَلِّقَانِ
بِمَا فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَهُوَ: (الْمُبْيَضُّ) أَوْ^(١) (كَائِنًا)، وَ(اشْتَعَلَ) مَعْنَاهُ:
انْتَشَرَ، وَ(الْمُبْيَضُّ) شَدِيدُ الْبَيَاضِ، وَالصَّمِيرُ فِي (مُسَوِّدَةٍ) عَائِدٌ عَلَى
(الرَّأْسِ) فِي الْيَبْتِ قَبْلَهُ، وَ(مِثْلَ) -بِالنَّصْبِ- مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَ(الْجَزَلُ):
الْعَلِيظُ مِنَ الْحَطَبِ الْيَاسِ، وَ(الْغَضَا) شَجَرٌ مَعْرُوفٌ إِذَا وَقَعَ فِيهِ النَّارُ
يَشْتَعِلُ سَرِيعًا وَيَبْقَى زَمَانًا. شَبَّهَ بَيَاضَ الشَّيْبِ وَانْتِشَارَهُ فِي رَأْسِهِ بِاشْتِعَالِ
النَّارِ فِي الْحَطَبِ الْعَلِيظِ وَانْتِشَارِهَا فِيهِ.

وَيُسْتَشْتَى مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ أَرْبَعَةٌ^(٢) فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ:

أَحَدُهَا: الْحَرْفُ الرَّائِدُ^(٣)، كَالْبَاءِ^(٤) الزَّائِدَةُ فِي الْفَاعِلِ، نَحْوُ:

= الشاهد فيه: اجتماع التعلق بالفعل، وبما في معناه، فتعلق الجار والمجرور الأول (في
مسودة) بالفعل، وهو (اشتعل)، وتعلق الثاني (في جزل) بما فيه معنى الفعل، وهو (اشتعل).

(١) في الأصل: ج: [وكائنا].

(٢) زاد في «المغني» (٢/٤٤١-٤٤٢): رب، وخلا، وعدا، وحاشا، في الاستثناء إذا
خففت. فليراجع.

(٣) وسمي زائدا؛ لأنه لا يتغير بحذفه أصل المعنى، ويسمى أيضا صلة؛ لأنه يتوصل به إلى
زيادة فصاحة، أو استقامة وزن، أو حسن سجع، أو تأكيد. الكافيحي (٢٢٧).

= (٤) قال في «المغني» (١/١٠٦): وزادتها في ستة مواضع:

﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ، وَ(أَحْسَنُ بَزِيدٍ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ

﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣] ، وَنَحْوُ: (أَحْسَنُ بَزِيدٍ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(١) ،

= أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه واجبة، وغالبة، وضرورة، فالواجبة في نحو: أحسن بزيد، والغالبة في فاعل (كفى) نحو: كفى بالله شهيداً، ومن مجيء فاعل (كفى) مجرداً عن الباء قول سُحَيْم:

عميرة ودّع إن تجهزت غازياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً
والضرورة كقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد
والثاني مما تزداد فيه الباء: المفعول نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] ،
﴿وَهَزَى إِلَيْكَ بِجَنَاحِ الْفَخْلَةِ﴾ [مریم: ٢٥] ، ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥] ، ﴿فَطَلَقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ [ص: ٣٣] ، أي: يمسح السوق مسحاً.

الثالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: بحسبك درهم، و خرجت فإذا بزيد، و كيف بك إذا كان كذا.

الرابع: الخبر، وهو ضربان: غير موجب، فينقاس نحو: ليس زيد بقاتم، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤] ، وموجب، فيتوقف على السماع، وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿جَزَاءً سَيِّئَةٍ يَمْثِلُهَا﴾ [يونس: ٢٧].

الخامس: الحال المنفي عاملها، كقوله:

فما رجعت بخائبة ركابٌ حكيم بن المسيب منتهاها

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفه أبوحيان.

السادس: التوكيد بالنفس والعين. اهـ من "المغني" باختصار.

(١) ف(أحسن بزيد)، عند الجمهور صورته صورة الأمر، وهو خبر في المعنى، والهمزة فيه للضرورة، ومعناه: أحسن زيد، أي: صار حسناً في معنى ما أحسن زيداً، والمجرور في موضع الفاعل، والباء لازمة. وذهب الفراء، والزجاج، والزخشي، وابن خروف، وابن كيسان إلى أنه أمر حقيقة والهمزة للنقل، وبزيد مفعول به، والباء ليست زائدة. انظر: "التصريح" (٨٨/٢)، "والارتشاف" (٢٠٦٦-٢٠٦٧).

﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾ ، و﴿كَ(مِنْ) فِي: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ ، و﴿هَلْ مِّنْ خَلْقٍ غَيْرَ اللَّهِ﴾ .

وَالْأَصْلُ: (كَفَى اللَّهُ شَهِيدًا) و(أَحْسَنَ زَيْدًا) - بِالرَّفْعِ - فَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ ، و(أَحْسِنُ) - بِكَسْرِ السَّيْنِ - فَعِلُ تَعَجُّبٍ . وَالزَّائِدَةُ فِي الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] . وَفِي الْمُبْتَدَأِ ، نَحْوُ: (يَحْسِبُكَ دِرْهَمًا) . وَفِي خَبَرِ النَّاسِخِ الْمَنْفِيِّ ، نَحْوُ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] ، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤] .

و﴿كَ(مِنْ) الزَّائِدَةُ فِي الْفَاعِلِ ، نَحْوُ: ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩] ، وَفِي الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ﴾ [الملك: ٣] ، وَفِي الْمُبْتَدَأِ ، نَحْوُ: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩]^(١) ، و﴿هَلْ مِّنْ خَلْقٍ غَيْرَ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]^(٢) .

وَاسْتِفِيدَ مِنَ الْأَمْثِلَةِ: أَنَّ الْبَاءَ تَزَادُ فِي الْإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ ، وَتَدْخُلُ عَلَى

(١) إعراب الآية: ما: نافية. لكم: خبر مقدم. من: حرف جر زائد. إله: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلاً. غيره: صفة إله، بالرفع على المحل، وبالجر على اللفظ قراءتان.

(٢) إعراب الآية: هل: حرف استفهام. من: حرف جر زائد. خالق: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلاً. غير: صفة له، والخبر محذوف تقديره (لكم)، وذكر الجلال المحلي أن (خالق) مبتدأ خبره (يرزقكم)، وذكر صاحب «الكشاف» أن (خالق) فاعل فعل محذوف يفسره (يرزقكم)، فهذه ثلاثة أعاريب، ولا يجوز أن يكون (خالق) مبتدأ، و(غير الله) فاعل به أغنى عن الخبر؛ لأن الوصف الذي له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل، والفعل لا تدخل عليه (مِنْ) الزائدة، ولا غيرها من حروف الجر، فكذا ما هو بمنزلة. «المدايني» (ل/ ٣٩)، و«الصبان» (١/ ١٨٩).

الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ، وَأَنَّ (مِنْ) ^(١) لَا تُزَادُ فِي الْإِثْبَاتِ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَعَارِفِ عَلَى الصَّحِيحِ ^(٢).

وَأِنَّمَا لَمْ يَتَعَلَّقِ الرَّائِدُ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ التَّعَلُّقَ هُوَ الْإِزْتِبَاطُ الْمَعْنَوِيُّ ^(٣)، وَالرَّائِدُ لَا مَعْنَى لَهُ يَرْتَبِطُ بِمَعْنَى مَدْخُولِهِ، وَإِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ فِي الْكَلَامِ تَقْوِيَةً وَتَوْكِيدًا ^(٤).

(١) قوله: (وَأَنَّ مِنْ) الخ، حاصله أن (من) تزداد بشروط ثلاثة:

١- أن تكون بعد نفي أو شبهه.

٢- أن يكون مجرورها نكرة.

٣- أن يكون إما مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً. انظر «الارتشاف» (٤/١٧٢٣)، و«شرح التسهيل» (٣/١٣٨).

(٢) أي: فيهما، أي: أنها لا تزداد في الإثبات، ولا تدخل على المعارف، وهذا مذهب جمهور البصريين، وخالف الأخفش، والكسائي، وهشام، فأجازوا زيادتها في الإثبات جارة لمعرفة، قال ابن مالك رحمه الله بعد أن نسب هذا القول إلى الأخفش: وبقوله أقول، لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، فن النثر قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّئِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، وقوله تعالى: ﴿يُحَلِّونَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١]، وقوله: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ومن النظم المتضمن زيادة (من) في الإيجاب قول عمر بن أبي ربيعة:

وينمى لها حبُّها عندنا فما قال من كاشح لم يضر

أراد: فما قال كاشح لم يضر، ومثله قول الآخر:

يظلُّ به الحرباءُ يمثُلُ قائماً ويكثرُ فيه من حنينِ الأباغرِ

أراد: ويكثرُ فيه حنينِ الأباغر. اهـ

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز زيادتها في الإيجاب مع اشتراط تنكير ما دخلت عليه، واستدلوا بقول العرب (قد كان من مطر)، و(قد كان من حديث فخل عني) انظر «شرح التسهيل» (٣/١٣٨)، و«الارتشاف» (٤/١٧٢٣).

(٣) أي: ارتباط العامل بالمجرور، أي: تعلق معنى العامل بالمجرور مع العمل في محل الجار والمجرور كما سبق.

(٤) عطف تفسير.

وَالثَّانِي: (لَعَلَّ) فِي لُغَةٍ مِّنْ يَجْرُ بِهَا، وَهُمْ عُقِيلٌ وَلَهُمْ فِي لَامِهَا الْأُولَى: الْإِثْبَاتُ وَالْحَذْفُ، وَفِي الْأَخِيرَةِ: الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، قَالَ شَاعِرُهُمْ: لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ.

وَالْحَرْفُ الثَّانِي مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ: (لَعَلَّ) الْجَارَةُ فِي لُغَةٍ مِّنْ يَجْرُ بِهَا الْمُبْتَدَأُ، وَهُمْ عُقِيلٌ -بِالتَّصْغِيرِ-، وَلَهُمْ فِي لَامِهَا الْأُولَى: الْإِثْبَاتُ وَالْحَذْفُ، فَهَاتَانِ لُغَتَانِ، وَلَهُمْ فِي لَامِهَا الْأَخِيرَةِ: الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، فَهَاتَانِ لُغَتَانِ أَيْضًا، وَإِذَا صَرَبْتَ اثْنَيْنِ فِي مِثْلِهِمَا يَحْصُلُ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعُ لُغَاتٍ، وَهِيَ: لَعَلَّ، وَلَعَلَّ، وَعَلَّ، وَعَلَّ، بِفَتْحِ اللَّامِ الْأَخِيرَةِ وَكَسْرِهَا^(١) فِيهِنَّ.

وَاشْتَهَرَ أَنَّ عُقَيْلًا يَجْرُونَ بِ(لَعَلَّ)، قَالَ شَاعِرُهُمْ وَهُوَ كَعْبُ بْنُ سَعْدٍ الْغَنَوِيُّ:

وَدَاعٍ دَعَايَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ
فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ^(٢)

(١) إنما لم يقل: وثبتت اللام الأولى وحذفها استغناء برسم الخط، أي: لأن إثبات اللام الأولى وحذفها يُدَلُّ عليه بالخط، بخلاف فتح الأخيرة وكسرها، فإن الخط لا يدل عليه، إذ قد لا تشكل الكلمة، فتأمل. «المدابغي» (ل/٣٩).

(٢) التخريج: البيت منسوب إلى كعب بن سعد الغنوي في «سر صناعة الإعراب» (١/٣٤٩)، و«أمالي ابن الشجري» (١/٩٥-٣٦١)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/٢٦٩)، و«الخزانة» (١٠/٤٥٣)، و«لسان العرب» (جوب، علل)، و«شرح شواهد المغني» (٢/٦٩١)، و«شرح شواهد ابن عقيل» ص (١٣٩)، وبلا نسبة في «رصف الملباني» ص (٤٣٦)، و«شرح الأشموني» (١/٥٦)، و«شرح ابن عقيل» (٢/٨)، و«التصريح» (١/٢١٣)، و«لسان العرب» (لم)، و«مغني اللبيب» (١/٨٦، ٢/٤٤١)، و«الهمع» (٢/٤٥٧)، و«الرضي» (٤/٣٩٤)، و«الرضي» (٤/١١٥).

فَجَرَّ بِهَا (أَبِي الْمَغْوَارِ)؛ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْحُرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ
بِالْأَسْمِ^(١) أَنَّ تَعْمَلَ الْعَمَلَ الْخَاصَّ بِهِ^(٢)، وَهُوَ الْجَرْ^(٣)، وَإِنَّمَا قِيلَ بِعَدَمِ

= اللغة: وداع: أي: ورب داع. فلم يستجبه: أراد فلم يجبه. عند ذاك: أي: عند دعائه.
فقلت ادع أخرى: أي: دعوة أخرى. جهرة: مجاهرًا به، ومظهرًا الصوت عاليًا.
المعنى: قلت لطالب الندى والعطاء: ادع دعوة أخرى، وارفع صوتك بالنداء جهرة،
لعل هذا الرجل الكريم قريب منك يسمعك، فيجيب دعوتك.
الإعراب: فقلت: الفاء: للسببية. قلت: فعل وفاعل. ادع: فعل أمر مبني على حذف
حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت. أخرى: صفة لموصوف محذوف واقع
مفعولًا مطلقًا لقوله ادع، أي: ادع دعوة أخرى. وارفع: الواو: عاطفة. ارفع: فعل أمر
مبني على السكون المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض لأجل
التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت. الصوت: مفعول به.
جهرة: مفعول مطلق (ل) (ارفع)، أو لمحذوف تقديره اجهر، أو حال، أي: حال كونك
جاهرًا به ومظهرًا له. لعل: حرف ترجُّح وجر شبهه بالزائد. أبي: مبتدأ مرفوع بالابتداء،
وعلامه رفعه واو مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي جلبها
حرف الجر الشبيهة بالزائد نيابة عن الضمة، لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و
(المغوار) مضاف إليه، وأبوالمغوار كنية رجل كان من أكابر كرماء العرب. منك: جار
ومجرور متعلق بـ (قريب). قريب: خبر المبتدأ.
الشاهد فيه: (لعل) جرت (أبي المغوار) في لغة عقيل، وهي من الحروف التي لا
تتعلق بشيء.

(١) بشرط ألا يكون الحرف المخصوص كالجزء من الاسم، فإن كان كالجزء كـ (لام)
التعريف، لم يعمل شيئًا. «الجنى الداني» (ص ٩٠).

(٢) أي: بالاسم.

(٣) فلا يعمل الرفع، ولا النصب، وإنما خرجت (إنَّ) وأخواتها عن هذا الأصل، فعملت
النصب، والرفع، لشبهها بالفعل، ولولا شبه الفعل، لكان حقها أن تجر؛ لأنه
الأصل. «الجنى الداني» (ص ٩٠ و ٥٣٠).

وَالثَّالِثُ: (لَوْلَا) فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لَوْلَايَ، وَلَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ،

التَّعَلَّقِي فِيهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ^(١) الدَّخِلِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.

وَالْحَرْفُ الثَّالِثُ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ: (لَوْلَا) الْامْتِنَاعِيَّةُ إِذَا وَلِيَهَا صَمِيرٌ مُتَّصِلٌ لِمَتَكَلِّمٍ أَوْ مُحَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ^(٢): لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ، كَقَوْلِ زَيْدِ بْنِ الْحَكَمِ:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ^(٣)

- (١) أي: وليست بزائدة محضة لإفادتها الترجي، والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد، ولا أصلية محضة؛ لأن مجرورها في محل رفع مبتدأ، والحرف الجار الأصلي مجروره في محل نصب.
- (٢) أي: في كلام بعض العرب، وأشعارهم، وإن كان ذلك القول قليلاً، وقد سمي الشارح من البعض زيد بن الحكم، وجحد. «المدابغي» (ل/٣٩).
- (٣) البيت بتمامه:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من فئمة النيق منهوي

التخريج: البيت لزيد بن الحكم في «خزانة الأدب» (٣٢٩-٣٣٦، ٣٣٤)، «وأمالى ابن الشجري» (١٧٠-٢٧١، ٢/٥١٢)، و«سر صناعة الإعراب» (١/٣٤٠)، و«الكتاب» (٣٧٣-٣٧٤، ٢/١٣٥)، و«شرح المفصل» (٣/١١٨)، و«لسان العرب» (جرم، هوا)، و«شرح شواهد ابن عقيل» ص (١٤٢)، و«شرح شواهد سيويه» (٢/٢٠٢)، وبلا نسبة في «الإنصاف» (٢/٦٩١)، و«خزانة الأدب» (١٠/٣٥٨)، و«رصف المباني» ص (٣٦٤)، و«شرح الأشموني» (٢/٢٠٦)، و«ابن عقيل» (٢/١٢)، و«الرضي» (٣/٤٦)، و«الكافية الشافية» (١/٣٥٣)، و«شرح الجمل لابن عصفور» (١/٢٥٢)، و«شرح التسهيل» (٣/١٨٥).

اللغة: الموطن: قال صاحب الصحاح: هو المشهد من مشاهد الحرب. اهـ، وقد استشهد صاحب الكشف بهذا البيت عند قوله ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥] على أن المراد بالمواطن مواقع الحروب كما في البيت. طحت: يقال: طاح الرجل يطوح ويطيح، إذا هلك، فن قال: يطوح، قال: طُحِتَ، ومن قال: =

وكقول الآخر:

... ..
لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُبْ^(١)
أَنْشَدَهُ الْفَرَّاءُ.

= يطيح، قال: طحْتُ، مثل بعْتُ. هوى: يقال هوى يهوي هويًا، بضم، فكسر، فتشديد، أي: سقط إلى أسفل. بأجرامه: الأجرام جمع جِرم بالكسر، وهو الجسد، وقد زل قلم ابن الشجري، فقال: بأجرامه، أي: بذنوبه، جمع جُرم. قنة: بضم القاف وتشديد النون، أي: أعلى. النيق: بكسر النون وسكون المثناة التحتية، الجبل. منهوي: ساقط. المعنى: يعاتب الشاعر أحد أقربائه، ويقول له: كم مشهد من مشاهد الحرب لولاي موجود معك، لسقطت فيه، فتهلك، وتموت، كسقوط الساقط بجميع جسده من أعلى موضع في الجبل إلى أسفله، فيهلك ويموت.

الإعراب: وكم: الواو: بحسب ما قبلها. كم: خبرية بمعنى كثير، مبتدأ أول مبني على السكون في محل رفع، وكم مضاف، وموطن مضاف إليه. لولاي: لولا: حرف امتناع لوجود وجري شبيه بالزائد. الياء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بـ(لولا)، وفي محل رفع مبتدأ ثان، وخبره محذوف وجوبًا تقديره موجود. طحت: فعل وفاعل، وجملة طحت من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب لولا، وجملة لولاي طحت، خبر عن المبتدأ الأول، والرباط محذوف، أي: طحت فيه.

الشاهد فيه: (لولا) فإنها من الحروف التي لا تتعلق بشيء مع مجرورها، وقد وليها ضمير متصل متكلم.

(١) هذا عجز بيت، وصدره: أومت بعينها من الهودج.

التخريج: البيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة في "الخزانة" (٥/٣٢٥-٣٢٦)، و"رفع الحجاب"، و"شرح المفصل" (٣/١١٨-١١٩)، وبلا نسبة في "الرضي" (٣/٤٦)، و"المفصل" ص (١٣٦)، و"شرح الجمل" (١/٢٥٢)، و"الهمع" (٢/٤٥٨).

اللغة: أومت: أشارت. الهودج: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير.

المعنى: أشارت إليّ بعينها من الهودج تدعوني إلى لقاءها مدعية أنها لولا هذا اللقاء

لما خرجت إلى الحج، ولا تجشمت مشقة السفر.

وَكَقُولٍ جَحْدَرٍ:

... وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ^(١) ...

= الإعراب: أومت: فعل ماضي مبني على الفتح. التاء: حرف دال على التأنيث لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). بعينها: جار ومجرور متعلق ب(أومت). لولاك: لولا: حرف امتناع لوجود وجر شبهه بالزائد. الكاف: ضمير متصل في محل جر ب(لولا)، ومحل رفع مبتدأ، وهذا مذهب الجمهور وسيبويه، والخبر محذوف تقديره موجود. في ذا العام: في: حرف جر. ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أحجج). العام: بدل من اسم الإشارة. لم: حرف نفي وجزم وقلب. أحجج: فعل مضارع مجزوم ب(لم)، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا.

الشاهد فيه: (لولاك) فإنها من الحروف التي لا تتعلق بشيء مع مجرورها، وقد وليها ضمير متصل لمخاطب.

(١) هذا عجز بيت، وصدره: خلي لي إن العامري لغارم.

التخريج: البيت بلا نسبة في «الهمع» (٢/٤٥٨)، و«الدرر اللوامع» (٢/٨٦)، و«رفع الحجاب» للعيسي.

الإعراب: ولولاه: الواو: استئنافية. لولا: حرف امتناع لوجود، وجر شبهه بالزائد. الهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر ب(لولا)، وفي محل رفع مبتدأ، فالضمير له محلان على رأي سيبويه. ما: حرف نفي. قلت: فعل ماضي مبني على الفتح. التاء: حرف دال على التأنيث. لدي: ظرف بمعنى (عند) مبني على السكون في محل نصب، وهو متعلق ب(قلت)، ولدي: مضاف، وباء المتكلم ضمير متصل في محل جر بالمضاف. الدراهم: فاعل.

الشاهد فيه: (لولاه) فإنها من الحروف التي لا تعلق مع مجرورها بشيء، وقد وليها ضمير متصل لغائب.

فائدة: في هذا البيت والبيتين اللذين قبله رد على أبي العباس المبرد الذي زعم أنه لا =

فَذَهَبَ سَيِّبَوِيهِ إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) فِي ذَلِكَ جَارَةٌ وَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ،

فَذَهَبَ سَيِّبَوِيهِ^(١) إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) فِي ذَلِكَ^(٢) كُلُّهُ جَارَةٌ لِلضَّمِيرِ^(٣)، وَأَنَّهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَأَنَّهَا يَمْنَزِلَةٌ (لَعَلَّ) الْجَارَةَ فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ بِالْإِبْتِدَاءِ.

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ^(٤) إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) فِي ذَلِكَ غَيْرُ جَارَةٍ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَهَا مَرْفُوعُ الْمَحَلِّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَلَكِنَّهُمْ اسْتَعَارُوا^(٥) ضَمِيرَ الْجَرِّ^(٦) مَكَانَ

= يقال: لولاي، ولولاك. قال السيرافي رحمه الله: كان أبو العباس المبرد ينكر (لولاي)، و(لولاك)، ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة، وأن الذي استغواهم بيت الثقيفي، وأن قصيدته فيها خطأ كثير. قال السيرافي: ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب، وقد روى قصيدته النحويون وغيرهم، واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، ولا أن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب. انظر «حاشية عبدالسلام هارون على كتاب سيبويه» (٣٧٤/٢)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (١٣٧/٣).

(١) «الكتاب» (٣٧٣/٢). (٢) أي: القول أو الاستعمال. «الشنواني».

(٣) أي: فيقول: إن (لولا) حرف جر. والياء، والكاف في محل جر، والدليل على ذلك أن (لولا) ليست من الحروف الناصبة للاسم بالإجماع، إذ الناصب إنما هي إن وأخواتها، و(لولا) ليست منها، وأيضاً الياء، والكاف، والهاء ليست ضمائر رفع هنا؛ لأن العامل للرفع في الضمير إنما هو الفعل، أو نائبه، فتعين أنها جارته. «الدسوقي» (٩٣/٢)، و«شرح التسهيل» (١٨٥/٣).

(٤) انظر رأي الأخفش في «شرح التسهيل» (١٨٥-١٨٦/٣)، و«شرح الجمل لابن عصفور» (٢٥١/١)، و«الخزانة» (٣٣٠-٣٣١/٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٥١٣/٢)، و«الكافية الشافية» (١٨٤/٢)، و«الجنى الداني» ص (٥٤٥)، و«المقتضب» (٧٣/٣).

(٥) هذا راجع لمذهب الأخفش فقط؛ لأنها عند سيبويه في محل جر، وإن كانت في محل رفع، فإنه لا يضر كالكاف في (صَرَبْتُكَ زَيْدًا حَسَنًا).

(٦) أي: وهو الياء، والكاف، والهاء، وقوله: مكان ضمير الرفع، أي: وهو أنا، وأنت، وهو. «الدسوقي» (٩٤/٢).

وَالْأَكْثَرُ أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَنَا، وَلَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا هُوَ) كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾.

وَالرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْوُ: (زَيْدٌ كَعَمْرٍو)، فَرَعَمَ الْأَخْفَشُ، وَابْنُ عُصْفُورٍ أَتَمَّا لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ،

صَمِيرِ الرَّفْعِ^(١)، وَالْأَكْثَرُ^(٢) أَنْ يُقَالَ: (لَوْلَا أَنَا، وَلَوْلَا أَنْتَ، وَلَوْلَا هُوَ)، بَانْفِصَالِ الضَّمِيرِ فِيهِنَّ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

وَالْحَرْفُ الرَّابِعُ: كَافُ التَّشْبِيهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ كَعَمْرٍو) فَرَعَمَ الْأَخْفَشُ^(٣) الْأَوْسَطُ وَهُوَ: سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، وَأَبُو الْحَسَنِ ابْنُ عُصْفُورٍ^(٤) أَتَمَّا أَيُّ: كَافُ التَّشْبِيهِ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ؛ مُحْتَجِّجِينَ^(٥) بِأَنَّ الْمُتَعَلَّقَ بِهِ إِنْ كَانَ اسْتَقَرَّ فَالْكَافُ لَا تَدُلُّ عَلَيْهِ^(٦)، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا مُنَاسِبًا لِلْكَافِ - وَهُوَ

(١) كما عكسوا في (ما أنا كَأَنْتَ)، و(لا أنت كَأَنَا). «الارتشاف» (١٧٥٧/٤).

(٢) أي: أكثر استعمال العرب عند لحوق الضمير بـ(لولا). «المدابغي» (ل/٤٠).

(٣) انظر: رأي الأخفش في «الارتشاف» (١٧١٠/٤)، و«المغني» (٤٤٢/٢).

فائدة: ذكر السيوطي في «المزهر» (٤٥٣/٢) أن الأخفش لَقِبَ أَحَدَ عَشْرَ نَحْوِيًّا، مِنْهُمْ الْأَخْفَشُ الْأَكْبَرُ أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَجِيدِ، أَحَدُ شِيُوخِ سَيَبَوِيهِ، وَمِنْهُمْ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ، أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، تَلْمِيزُ سَيَبَوِيهِ، وَمِنْهُمْ الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ، أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ، مِنْ تَلَامِذَةِ الْمِرْدِ وَثَعْلَبِ.

(٤) انظر رأيه في كتابه: «شرح الجمل» (٢٥٩/١).

(٥) بالتثنية، يعني: الأخفش، وابن عصفور.

(٦) بخلاف نحو: (في)، من نحو: زيد في الدار، وذلك لأن (في) للظرفية، تشعر باستقرار ما قبلها فيما بعدها. انظر «المغني مع الدسوقي» (٩٤/٢).

وَفِي ذَلِكَ بَحْثٌ.

أَشْبَهَ^(١) - فَهُوَ مُتَعَدٌّ بِنَفْسِهِ لَا بِالْحَرْفِ^(٢). وَفِي ذَلِكَ بَحْثٌ - وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ: نَظَرٌ -، وَبَيَّنَّهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُغْنِي»^(٣) بِمَنْعِ انْتِفَاءِ دَلَالَةِ الْكَافِ عَلَى اسْتَقَرٍّ، فَقَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّ جَمِيعَ الْحُرُوفِ الْجَارَةِ^(٤) الْوَاقِعَةِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَنَحْوِهِ^(٥) تَدُلُّ عَلَى الْاسْتِقْرَارِ^(٦). وَهُوَ فِي ذَلِكَ^(٧) تَابِعٌ لِأَبِي حَيَّانَ^(٨).

(١) بفتح الهزمة، وسكون الشين، وفتح الباء والهاء، بدليل ما بعده. «المدابغي» (ل/ ٤٠)، وقال عطار: (أشبهه) يقرأ بصيغة الماضي، لما يدل عليه كلام الشارح، وإنما اختاره ماضياً؛ لأن المضارع يتعدى بالباء. اهـ قوله: لأن المضارع يتعدى بالباء، أي: للمشبه به، فتقول: أَشْبَهُهُ زَيْدًا بَعْمَرُو.

(٢) أي: وحينئذ، فلا يصح أن يقدر المتعلق فعلاً مناسباً. «الدسوقي» (٢/ ٩٤).

(٣) «المغني» (٢/ ٤٤٢).

(٤) أي: غير الزائدة.

(٥) وهو الصفة، والصلة، والحال. «المدابغي» (ل/ ٤٠).

(٦) أي: وحينئذ، فكاف التشبيه في هذا المثال متعلقة باستقرار محذوف، أي: كائن أو مستقر كعمرو. «الدسوقي» (٢/ ٩٤).

(٧) أي: في إثبات المتعلق لا في ضمن القاعدة الكلية التي ذكرها، وهو قوله: والحق أن جميع... إلخ.

(٨) حيث قال: وما ذهب إليه ابن عصفور ليس بصحيح، بل العامل في مجرور الكاف مضمر، وهو الكون المطلق المحذوف، فإذا قلت: زيد كعمرو، فالتقدير: كائن كعمرو، وكذلك جاءني الذي كزيد، أي: الذي كان كزيد. اهـ «حاشية عطار» (ل/ ٧٦)، وانظر «الارتشاف» (٤/ ١٧١٠).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: حُكْمُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ،
حُكْمُ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ، فَهُوَ صِفَةٌ فِي نَحْوِ: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى عُصْنٍ)؛
لِأَنَّهُ بَعْدَ نَكْرَةِ مُحَضَّةٍ وَهُوَ (طَائِرٌ)، وَحَالٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿فَخَرَجَ عَلَى
قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ ،

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ^(١)
بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ.

أَخْرَجَهَا عَنِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا مِنْهَا^[٢] بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْكُلِّ^(٣).

حُكْمُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَبَعْدَ التَّكْرَةِ مَعَ التَّمَحُّصِ
وغيره^(٤) حُكْمُ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الْمَشْرُوطَةِ بِالشَّرْطِ الْمُتَقَدِّمَةِ، فَهُوَ^(٥) أَيْ:
الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ صِفَةٌ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى عُصْنٍ)؛ لِأَنَّهُ أَيْ:
(عَلَى عُصْنٍ) وَقَعَ بَعْدَ نَكْرَةِ مُحَضَّةٍ وَهُوَ (طَائِرٌ)، وَهُوَ حَالٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ
تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَارُونٍ: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]

(١) أي: وكذلك الظرف، وإنما لم يقل ذلك هنا ليسوغ ذكر التنبيه الآتي، وإلا لكان ذكره
هناك محض تكرار لعلمه مما هنا. اهـ «عطار» (ل/ ٧٦).

[٢] (منها): سقطت من ط ٢.

(٣) وذلك لأن ما تقدم مجرد تعلق، وهذا تعلق مع حكم على الجملة بأنها صفة، أو حال،
وعلى أن المتعلق محذوف وجوباً. قاله الشنوافي. انظر «المداغي» (ل/ ٤٠).

(٤) قوله: مع التمحص وغيره. راجع لكل من المعرفة والنكرة، فهو شامل للصور الأربعة.
«المداغي» (ل/ ٤٠).

(٥) قول المصنف: فهو صفة... إلخ، تفصيل بعد إجمال على طريق اللف، والنشر غير المرتب،
فإن المثال الأول للنكرة المحضة، والثاني للمعرفة المحضة... إلخ. «المداغي» (ل/ ٤٠).

أَي: (مُتَزَيِّنًا)؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَحْضَةٍ، وَهِيَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ فِي: ﴿فَخَرَجَ﴾، وَتَحْتَمِلُ لَهُمَا فِي نَحْوِ: (يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ)، وَهَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ عَلَى أَغْصَانِهِ؛ لِأَنَّ (الزَّهْرَ) مُعَرَّفٌ بِ(أَلِ) الْجَنَسِيَّةِ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكْرَةِ، وَقَوْلُكَ: (ثَمَرٌ) مَوْصُوفٌ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

فَ﴿فِي زَيْنَتِهِ﴾ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ أَي: (مُتَزَيِّنًا) عَلَى تَفْسِيرِ^(١) الْمَعْنَى، وَ(كَأَنَّ فِي زَيْنَتِهِ) عَلَى تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ أَي: ﴿فِي زَيْنَتِهِ﴾ وَقَعَ بَعْدَ مَعْرِفَةِ مَحْضَةٍ وَهِيَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ فِي: ﴿فَخَرَجَ﴾ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لَهُمَا أَي: لِلوُضُفِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضِ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: (يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكْمَامِهِ)، وَفِي نَحْوِ: (هَذَا ثَمَرٌ يَانِعٌ^(٢) عَلَى أَغْصَانِهِ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (الزَّهْرَ) فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ مُعَرَّفٌ بِ(أَلِ) الْجَنَسِيَّةِ فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ النَّكْرَةِ، وَقَوْلُكَ (ثَمَرٌ) فِي الْمِثَالِ الثَّانِي مَوْصُوفٌ بِ(يَانِعٌ) فَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَيَجُوزُ فِي كُلِّ مِّنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ فِي الْمِثَالَيْنِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً وَأَنْ يَكُونَ حَالًا. وَالْأَكْمَامُ جَمْعُ (كِمٍّ) بِكَسْرِ الْكَافِ وَهُوَ وَعَاءُ الطَّلَعِ^(٣)، وَالْأَغْصَانُ جَمْعُ عُصْنٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ^(٤).

(١) أَي: تبيين.

(٢) أَي: ناضج.

(٣) كذا في الصحاح، وقال ابن الأثير: هو غلاف الثمرة، والحب قبل أن يظهر. «المدابغي»

(ل/ ٤٠).

(٤) وهو ما لأن من فروع الشجرة. «شرح النظم المجراكية» (ص ٧٣).

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: مَتَى وَقَعَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ صِفَةً، أَوْ صِلَةً، أَوْ خَبَرًا، أَوْ حَالًا تَعَلَّقَ بِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ أَوْ اسْتَقَرَّ، إِلَّا الْوَاقِعَ

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ: فِي بَيَانِ مُتَعَلِّقِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْمَحذُوفِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ^(١).

اعْلَمْ أَنَّهُ ^(٢) مَتَى وَقَعَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ، أَوْ صِلَةً لِمَوْصُولٍ، أَوْ خَبَرًا لِمُخْبَرٍ عَنْهُ، أَوْ حَالًا لِدَيْ حَالٍ؛ تَعَلَّقَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بِمَحذُوفٍ وَجُوبًا ^(٣) تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ ^(٤)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الصِّفَةِ وَالْحَالِ وَالْخَبَرِ الْإِفْرَادُ. أَوْ ^(٥) تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ ^(٦)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ، وَيَعَصَّدُهُ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ فِي الصِّلَةِ، الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: إِلَّا الْوَاقِعَ

(١) أي: الآتية، المشار إليها بقوله: صفة، أو صلة... إلخ، قاله الشنواني، فالإشارة إلى ما يأتي.

(٢) أي: الشأن.

(٣) ولا يظهر إلا في الضرورة، كقوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ

فقد ظهر متعلق (لدى) ضرورة، فإن قلت لدى ظرف، والكلام في الجار والمجرور. قلت: الحكم واحد كما سيصرح المصنف به. وفي "شرح ابن يعيش" (٩٠/١) متعلق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جني بجواز إظهاره. وانظر "المغني" (٤٤٦/٢)، و"شرح الرضي" (٣١٥/١)، و"المدايني" (٤٠/ل).

(٤) وهذا اختيار جمهور البصريين، ورجحه ابن مالك. انظر "شرح التسهيل" (٣١٨/١)، و"شرح الكافية الشافية" (١٤٩/١-١٥٠)، و"التصريح" (١٦٦/١)، و"قطر الندى".

(٥) أو: لتنويع الخلاف.

(٦) وهذا اختيار الأخفش، والفارسي، والزنجشري، وابن جني. انظر: "التسهيل" (٣١٨/١)، و"الارتشاف" (١١٢١/٣)، و"الكافية الشافية" (١٤٩/١-١٥٠)، و"التصريح" (١٦٦/١)، و"قطر الندى".

صَلَّةٌ فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ؛ لِأَنَّ الصَّلَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالًا الصَّفَةِ وَالْحَالِ، وَمِثَالُ الْخَبَرِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وَالصَّلَّةُ: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

صَلَّةٌ فَيَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ اسْتَقَرَّ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ الصَّلَّةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَالْوَصْفُ مَعَ مَرْفُوعِهِ الْمُسْتَقَرِّ فِيهِ مُفْرَدٌ حُكْمًا^(١)، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثَالًا الصَّفَةِ وَالْحَالِ فِي قَوْلِهِ: (رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ)، وَ﴿خَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾.

وَمِثَالُ الْخَبَرِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وَمِثَالُ الصَّلَةِ: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ١٩] وَيُسَمَّى الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ بِالظَّرْفِ^(٢) الْمُسْتَقَرِّ -بِفَتْحِ الْقَافِ-؛ لِاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ بَعْدَ حَذْفِ عَامِلِهِ^(٣)، وَفِي غَيْرِهَا بِالظَّرْفِ اللَّغْوِ؛ لِإِلْغَاءِ الضَّمِيرِ فِيهِ^(٤).

(١) كَانَ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ، أَيْ: إِسْقَاطُ قَوْلِهِ (حُكْمًا)؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ مُفْرَدٌ حَقِيقَةً، إِذِ الْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ هُنَا غَيْرُ الْجُمْلَةِ. «المدابغي» (ل/٤٠).

(٢) كَثِيرًا مَا يُطْلَقُ الظَّرْفُ عَلَى الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَجْرُورَاتِ ظُرُوفٌ كَمَا قَالَ الرُّضِّي، كَقَوْلِهِ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وَ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ [نصلى: ٥]، ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الْآخِرِ﴾ [الإنسان: ١]، ﴿فِي يَوْمٍ أَذْنَتْ لِّلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ﴾ [النور: ٣٦]، فَاَلْمَجْرُورَاتِ ظُرُوفٌ فِي ذَلِكَ. اهـ «فرائد الدر النظيم في شرح العقد الوسيم» ص (٥٢).

(٣) أَوْ لِاسْتِقْرَارِ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَقْدَرِ فِيهِ، أَوْ لِكَوْنِ مُتَعَلِّقِهِ اسْتَقَرَّ. اهـ «فرائد الدر» ص (٦١).

(٤) أَيْ: لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ نَحْوُ: صَلَّيْتُ عِنْدَ زَيْدٍ فِي الْمَسْجِدِ. قَالَ شَارِحُ الْبَابِ: لَا أَحَبُّ التَّسْمِيَةِ بِاللَّغْوِ، لَوْقُوعِهِ فِي التَّنْزِيلِ، فَفِيهِ إِخْلَالٌ بِالْأَدَبِ، فَيُسَمَّى طَرَفًا خَاصًّا لِّخُصُوصِ الْعَامِلِ فِيهِ، وَالْمُسْتَقَرَّ طَرَفًا عَامًّا؛ لِأَنَّ الْمُلْحُوظَ عَمُومَ الْعَامِلِ. اهـ «عطار» (ل/٧٦).

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: يَجُوزُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ، وَحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَنْ يَرْفَعَ الْفَاعِلُ:

تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ)، فَلَكَ فِي (أَبُوهُ) وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلًا بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لِنِيَابَتِهِ عَنِ (اسْتَقَرَّ) مَخْذُوفًا، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الْحَذَاقِ. وَالثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالْجُمْلَةُ صِفَةً لِرَجُلٍ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْأَرْبَعِ: يَجُوزُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ حَيْثُ وَقَعَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ، صِفَةً ^(١) أَوْ صِلَةً أَوْ خَبَرًا أَوْ حَالًا، وَحَيْثُ وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ أَنْ يَرْفَعَ ^(٢) الْفَاعِلُ؛ لَاعْتِمَادِهِ عَلَى ذَلِكَ:

تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي الدَّارِ أَبُوهُ) فَلَكَ فِي (أَبُوهُ) وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُقَدِّرَهُ فَاعِلًا بِالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَهُوَ (فِي الدَّارِ)؛ لِنِيَابَتِهِ عَنِ (اسْتَقَرَّ) أَوْ (مُسْتَقَرَّ) مَخْذُوفًا، وَهَذَا الْوَجْهُ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الْحَذَاقِ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، كَابْنِ مَالِكٍ ^(٣)، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيمِ ^[٤] وَالتَّأْخِيرِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ تُقَدِّرَهُ أَيُّ: (أَبُوهُ) مُبْتَدَأً مُؤَخَّرًا، وَتُقَدَّرَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَهُوَ: (فِي الدَّارِ) خَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ صِفَةً لِرَجُلٍ،

(١) قوله: صفة... إلخ. بدل من المواضع الأربعة على المحل. «المداغبي» (ل/ ٤١).

(٢) المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل (يجوز)، أي: يجوز رفعه الفاعل... إلخ.

(٣) انظر رأي ابن مالك في كتابه «شرح عمدة الحافظ» (١/ ١٨١-١٨٢) وفي «المغني» (٤٤٣/٢).

[٤] في المطبوع لمجاهد: (التقدير) وهو تصحيف.

وَتَقُولُ: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾،
وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ، وَالْأَخْفَشُ رَفَعَهُمَا الْفَاعِلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ
أَيْضًا، نَحْوُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ).

وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ (أَبُوهُ)، وَكَذَا تَقُولُ فِي الصَّلَةِ وَالْخَبَرِ وَالْحَالِ ^(١).

وَتَقُولُ فِي الْوَاقِعِ بَعْدَ النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ: (مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ) وَ(هَلْ فِي
الدَّارِ أَحَدٌ؟)، فَلَكَ فِي (أَحَدٌ) الْوَجْهَانِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفِي اللَّهِ
شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، فَلَكَ فِي ﴿شَكٌّ﴾ الْوَجْهَانِ.

وَحَكَى ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ ^(٢) عَنِ الْأَكْثَرِيِّ: أَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ الْجَارِ
وَالْمَجْرُورِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا ^(٣)، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ ^(٤) رَفَعَهُمَا
أَيُّ: الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْفَاعِلَ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ السَّتَّةِ أَيْضًا، نَحْوُ: (فِي
الدَّارِ زَيْدٌ) وَ(زَيْدٌ) عِنْدَهُمْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً

(١) ومثَّل في «المغني» لذلك بقوله: جاء الذي في الدار أبوه، وزيد في الدار أخوه، ومررت
بزيد عليه جبة.

(٢) انظر «المغني» (٤٤٣/٢).

(٣) وذلك لأن أصحاب هذا القول يقدرون المتعلق فعلاً فقط، وحينئذ لو جعل المرفوع
مبتدأ، وأخبر عنه بالظرف، لزم عليه تقديم الخبر الفعلي مع أن الخبر الفعلي يجب أن
يؤخر، فتعين أن يكون فاعلاً. «الدسوقي» (٩٥/٢).

(٤) انظر رأي الكوفيين، والأخفش في «الكافية الشافية» (١٤٣/١)، و«شرح التسهيل»
(٢٧٣-٢٧٤)، و«شرح الرضي» (٢١٨/١)، و«المغني» (٤٤٤/٢).

وقوله: وأجاز الكوفيون... إلخ. قال ابن هشام في «المغني» (٤٤٤/٢): لأن الاعتماد
عندهم ليس بشرط، ولذا يميزون في نحو: (قائم زيد)، أن يكون قائم مبتدأ، وزيد
فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير. اهـ

تَنْبِيْهُ: جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ: فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْلُقِهِ بِفِعْلٍ، نَحْوُ: ﴿وَجَاءَ آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾،

مُؤَخَّرًا وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورُ خَبَرُهُ، وَأَوْجَبَ الْبَصْرِيُّونَ غَيْرَ الْأَخْفَشِ ابْتِدَائِيَّتَهُ. تَنْبِيْهُ: جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعْلُقِهِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِمَا فِي مَعْنَاهُ، وَمِنْ كَوْنِهِ صِفَةً لِلنِّكْرَةِ الْمَحْضَةِ، وَحَالًا مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ، وَتَحْتِمَلًا لِلْوَصْفِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضِ مِنْهُمَا، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ ثَابِتٌ لِلظَّرْفِ:

فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْلُقِهِ بِفِعْلٍ، زَمَانِيًّا كَانَ الظَّرْفُ أَوْ مَكَانِيًّا، فَلَا أَوَّلَ: نَحْوُ: ﴿وَجَاءَ آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] ﴿فَ﴾ ﴿عِشَاءً﴾ ﴿ظَرْفُ زَمَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِ﴾ ﴿جَاءُوا﴾، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩]، ﴿فَ﴾ ﴿أَرْضًا﴾ ﴿ظَرْفُ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِ﴾ ﴿أَطْرَحُوهُ﴾، وَإِنَّمَا نُصِبْتُ ^(١) عَلَى الظَّرْفِيَّةِ لِإِبْهَامِهَا، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا مَنكُورَةً مَجْهُولَةً ^(٢).

(١) قوله: وإِنَّمَا نُصِبْتُ... إلخ. جواب عما يقال: إن الظرف المكاني شرطه الإبهام، قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا	يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مِنْهُمَا
نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا	صِغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرَمَى مِنْ رَمَى

«المدابغي» (ل/ ٤١).

(٢) وكون (أَرْضًا) ظرفًا، هو رأي الزمخشري، وتبعه أبو البقاء.

قال الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٢٤٤) في تفسير هذه الآية: أي: أَرْضًا منكورة مجهولة بعيدة من العمران، وهو معنى تنكيرها، وإخلاؤها من الوصف، وإبهامها من هذا الوجه نصبت على الظرفية المبهمة. وذهب الحوفي، وابن عطية إلى أن (أَرْضًا) نصبت =

أَوْ بِمَعْنَى فِعْلٍ، نَحْوُ: (زَيْدٌ مُبَكَّرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَجَالِسٌ أَمَّامَ
الْخُطْبِ، وَمِثَالُ وَقُوعِهِ صِفَةً: (مَرَرْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ)، وَحَالًا:
(رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ)، وَتَحْتِمَلًا لَهُمَا: (يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ فَوْقَ
الْأَغْصَانِ)، وَ(رَأَيْتُ ثَمَرَةً يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ)،

أَوْ بِمَعْنَى فِعْلٍ، فَالزَّمَانِيُّ نَحْوُ: (زَيْدٌ مُبَكَّرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ)، وَالْمَكَائِيُّ نَحْوُ:
(زَيْدٌ جَالِسٌ أَمَّامَ الْخُطْبِ)، فَالظَّرْفَانِ مُتَعَلِّقَانِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ
مَعْنَى الْفِعْلِ.

وَمِثَالُ وَقُوعِهِ أَيِ: الظَّرْفِ الْمَكَائِيِّ صِفَةً بَعْدَ النِّكْرَةِ الْمَحْضَةِ: (مَرَرْتُ
بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ)، وَ(فَوْقَ غُصْنٍ) صِفَةً لِ(طَائِرٍ).

وَمِثَالُ وَقُوعِهِ حَالًا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمَحْضَةِ: (رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ
السَّحَابِ)، وَ(بَيْنَ السَّحَابِ) حَالٌ مِنَ (الْهَلَالِ).

وَمِثَالُ وَقُوعِهِ تَحْتِمَلًا لَهُمَا أَيِ: لِلْوَصْفِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضِ
مِنْهُمَا: (يُعْجِبُنِي الثَّمَرُ -بِالْمُثَلَّثَةِ- فَوْقَ الْأَغْصَانِ)، وَ(رَأَيْتُ ثَمَرَةً -بِالْمُثَلَّثَةِ-
يَانِعَةً فَوْقَ غُصْنٍ)، وَ(فَوْقَ) فِي الْمِثَالَيْنِ يَحْتَمِلُ الْوَصْفِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ.

= على إسقاط الخافض، أي: في أرض بعيدة من الأرض التي هو فيها. وقيل: مفعول ثان
على تضمين اطرحوه، معنى أنزلوه، كما تقول: أنزلت زيدا الدار.

ولم يرتض ابن عطية نصب (أرضًا) على الظرفية، فقال رحمه الله: وقالت فرقة: هو نصب
على الظرفية، وذلك خطأ؛ لأن الظرف ينبغي أن يكون مبهمًا، وهذه هنا ليست
كذلك، بل هي أرض مقيدة بأنها بعيدة، أو قاصية، ونحو ذلك، فزال إبهامها، ومعلوم
أن يوسف لم يخل من الكون في أرض، فتبين أنهم أرادوا أرضا بعيدة غير التي هو فيها
قريب من أبيه. اه انظر «البحر المحيط» (٢٨٣/٥)، وتفسير ابن عطية (٢٥٢/٩).

وَمِثَالُ وَقُوعِهِ خَبَرًا: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ فِي قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ
بِنَصْبِ ﴿أَسْفَلَ﴾، وَصِلَةً: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾،

أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ الْمُعَرِّفِ بِ(أَلِ الْجِنْسِيَّةِ)، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ
النَّكِرَةِ، فَإِنْ رَاعَيْتَ مَعْنَاهُ جَعَلْتَ الظَّرْفَ صِفَةً لَهُ، وَإِنْ رَاعَيْتَ لَفْظَهُ
جَعَلْتَهُ حَالًا مِنْهُ.

وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ النَّكِرَةِ الْمُوصُوفَةِ بِ(يَابِغَةٍ)، وَالْمُنْكَرُ
الْمَوْصُوفُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَإِنْ لَمْ تَكْتَفِ بِالصِّفَةِ جَعَلْتَ الظَّرْفَ صِفَةً
ثَانِيَةً، وَإِنْ اكْتَفَيْتَ بِهَا جَعَلْتَهُ حَالًا مِنَ النَّكِرَةِ الْمُوصُوفَةِ.

وَمِثَالُ وَقُوعِهِ خَبَرًا نَحْوُ: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] فِي
قِرَاءَةِ السَّبْعَةِ: نَافِعٍ، وَابْنِ كَثِيرٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَأَبِي عَمْرٍو، وَعَاصِمٍ،
وَحَمْزَةَ، وَالْكَسَائِيَّ - بِنَصْبِ ﴿أَسْفَلَ﴾ وَ﴿أَسْفَلَ﴾ ظَرْفُ مَكَانٍ خَبَرٌ
عَنِ الرَّكْبِ^(١).

وَمِثَالُ وَقُوعِهِ صِلَةً: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^[٢] وَمَنْ عِنْدَهُ لَا
يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ^[٣] [الأنبياء: ١٩]، ﴿مَنْ﴾ -بِفَتْحِ الْمِيمِ- اسْمٌ
مَوْصُولٌ^(٣) وَ﴿عِنْدَهُ﴾ صِلَتُهَا.

(١) فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل؛ لكونه خبراً للمبتدأ، كما تقول: زيد عندك، والقتال خلفك. اهـ

[٢] زيادة ما بين المعكوفين من ط ١.

(٣) في محل رفع مبتدأ، وجملة (لا يستكبرون) خبره، أي: لا يتعاطمون، ويجوز أن يعطف (من) على (من) في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ويكون (لا يستكبرون) مستأنفاً. قاله الشنواني.

وَمِثَالُ رَفْعِهِ الْفَاعِلَ: (زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ)، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهَا مُبْتَدَأٌ وَخَبَرًا وَيَأْتِي فِي نَحْوِ: (عِنْدَكَ زَيْدٌ) الْمَذْهَبَانِ.

وَمِثَالُ رَفْعِهِ الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ: (زَيْدٌ عِنْدَهُ مَالٌ) وَ(مَالٌ) فَاعِلٌ (عِنْدَهُ)؛ لِأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى مُخْبِرٍ عَنْهُ، هَذَا هُوَ الرَّاجِحُ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُهَا أَيِ: الظَّرْفِ وَالْمَرْفُوعِ بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا وَخَبَرًا مُقَدَّمًا، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ (زَيْدٌ) وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ (عِنْدَهُ).

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ، نَحْوُ: (أَعِنْدَكَ زَيْدٌ؟) وَ(مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ) فَيَأْتِي فِي (زَيْدٌ) الْوَجْهَانِ: وَيَأْتِي^[١] فِي نَحْوِ: (عِنْدَكَ زَيْدٌ) الْمَذْهَبَانِ الْمُتَقَدِّمَانِ، فِيمَا إِذَا لَمْ يَعْتَمِدِ الظَّرْفُ عَلَى شَيْءٍ وَوَقَعَ بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ، فَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَّا الْأَخْفَشُ وَجُوبُ رَفْعِهِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالظَّرْفُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَمَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ جَوَازُ رَفْعِهِ عَلَى الْقَاعِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ الْإِعْتِمَادَ.



البَابُ الثَّالِثُ:

فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُعَرَّبُ

وَهِيَ عِشْرُونَ كَلِمَةً، وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ:

البَابُ الثَّالِثُ فِي تَفْسِيرِ^(١) كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُعَرَّبُ^(٢) [يَكْثُرُ فِي الْكَلَامِ دَوْرُهَا وَيَقْبَحُ بِالْمُعَرَّبِ جَهْلُهَا]^[٣].

وَهِيَ عِشْرُونَ، بَلِ اثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ^(٤) كَلِمَةً وَهِيَ ثَمَانِيَةُ أَنْوَاعٍ عَدَدُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ^(٥).

(١) أراد به التبيين الشامل لتبيين معناها، وهيئتها. «المدايني» (ل/٤٢).

(٢) لا ينافي أنه يحتاج إلى غيرها؛ لأنه لم يدع الحصر فيها، وأيضاً مراده نوع من الاحتياج وهو الاحتياج الشديد، وكأن الشارح أراد دفع هذا بقوله: يكثر في الكلام دورها، أي: استعمالها، وتكرارها على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهلها. اهـ «الشنواني».

[٣] ما بين المعكوفين ساقط من طبعة مجاهد.

(٤) قال الدكتور علي فوده، محقق «قواعد الإعراب»: «وبإحصائي هذه الأدوات كما أوردتها المؤلف، وجدتها إحدى وعشرين كلمة، ويبدو أن الأزهري أدخل في إحصائه كلمة (أبدًا) التي جاءت في كتاب ابن هشام استطرادًا، وهو يتحدث عن (عَوْض). اهـ فالنوع الأول اشتمل على أربع كلمات، والثاني اشتمل على كلمة، والثالث اشتمل على سبع، والرابع اشتمل على أربع، والخامس على كلمتين، والسادس على واحدة، وكذا كل من السابع، والثامن، فالجملة إحدى وعشرون كلمة. اهـ عطار (ل/٧٩).

(٥) ليس الحامل للمصنف على جعلها ثمانية موافقة عدد أبواب الجنة، وإنما هي ثمانية بحسب أحوالها، أي: فليست أقل، ولا أكثر. اهـ «المدايني» (ل/٤٢).

أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ

وَهُوَ: أَرْبَعَةٌ أَحَدُهَا: (قَطُّ) يَفْتَحِ الْقَافِ، وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ، وَصَمَّهَا فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى فِيهِنَّ، وَهِيَ ظَرْفٌ لَاسْتِغْرَاقٍ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ،

أَحَدُهَا أَيِ: الْأَنْوَاعِ: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ^(١) لَا غَيْرُ وَهُوَ: أَرْبَعَةٌ: أَحَدُهَا: (قَطُّ) يَفْتَحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ وَصَمَّهَا فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى^(٢) فِيهِنَّ^(٣) [٤]، وَهِيَ اللُّغَةُ الْأُولَى.

وَالثَّانِيَةُ: فَتَحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ مَكْسُورَةً عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَالثَّالِثَةُ: إِتْبَاعُ الْقَافِ لِلطَّاءِ فِي الضَّمِّ.

وَالرَّابِعَةُ: تَخْفِيفُ الطَّاءِ مَعَ الضَّمِّ.

وَالْخَامِسَةُ: تَخْفِيفُ الطَّاءِ مَعَ السُّكُونِ.

وَهِيَ فِي اللُّغَاتِ الْخَمْسِ^(٥) ظَرْفٌ لَاسْتِغْرَاقٍ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ مُلَازِمٌ

(١) قدم هذا النوع على غيره؛ لكونه منه بمنزلة الجزء من الكل؛ لأن ما جاء على وجه واحد كالجزء مما جاء على وجهين، أو أكثر. اهـ «عطار» (ل/٧٩).

(٢) تأييد أفسح، فيفيد ثبوت الفصاحة لباقي الأوجه، وهو كذلك؛ إذ لا موجب لعدمها فيها. اهـ «عطار» (ل/٨٠).

(٣) أي: في اللغات، أو في الفتح، والتشديد، والضم، والثاني أولى؛ لتقدم ما يدل عليه صريحاً. «المدايغي» (ل/٤٢).

[٤] (فيهن): سقطت من أ، ط، ج.

(٥) فيه نظر؛ لأن الغرض من قول المصنف (ظرف لاستغراق ما مضى الحصر) كما يشير إلى ذلك قول الشارح: فلا تستعمل إلا في الماضي، فيلزم على تقرير الشارح أن تكون (قط) بلغاتها الخمس لازمة الاستعمال في الزمان الماضي مع أن اللغة الخامسة وردت بمعنى =

تَقُولُ: (مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ)،

لِلنَّفْيِ^(١)، تَقُولُ: (هَذَا الشَّيْءُ^(٢)) مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ) أَيُّ: لَمْ يَصُدُرْ مِنِّي فِعْلُهُ فِي جَمِيعِ أَزْمَنَةِ الْمَاضِي. وَاسْتِقَاقُهَا^(٣) مِنَ الْقَطِّ، وَهُوَ الْقَطْعُ، فَمَعْنَى: (مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ): مَا فَعَلْتُهُ فِيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمْرِي^(٤)؛ لِانْقِطَاعِ الْمَاضِي عَنِ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمَاضِي^(٥).

= يكفي، ففي الحديث «قط قط»، فكان المناسب أن يقول: وهي، أي: قط في اللغة الفصحى، ويكون في المفهوم تفصيل، فتارة تكون ظرفاً خاصة، وذلك في غير اللغة الخامسة، وتارة لا تكون كذلك، بل تستعمل غير ظرف، وذلك في اللغة الخامسة، فتأمل. «المدايعي» (ل/٤٢)، و«عطار» (ل/٨٠).

(١) قال أبوحيان في «الارتشاف» (٣/١٤٢٥-١٤٢٦): وقال ابن مالك: وربما استعملت دون نفي لفظاً ومعنى، أو لفظاً لا معنى، واستدل على ذلك بما ورد في الحديث على عادته. اهـ أراد حديث البخاري: «قصرنا الصلاة في السفر مع النبي ﷺ أكثر ما كنا قط»، وقد وافق الرضي ابن مالك على ذلك، فقال في «شرح الكافية» (٣/٣٠٧): وربما استعمل (قط) بدون النفي لفظاً ومعنى نحو: كنت أراه قط، أي: دائماً، وقد تستعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو: هل رأيت الذئب قط. اهـ، أي: ما رأيت الذئب قط، فالمراد من الاستفهام النفي. انظر «الخزانة» (٧/١١٦)، و«شرح التسهيل» (٢/٢٢١)، و«فتح الباري» (٢/٧٢٨).

(٢) قدره الشارح؛ ليكون مرجع الضمير المذكوراً ويجوز فيه الرفع والنصب مثل: زيداً ضربته. المدايغي (ل/٤٢).

(٣) الأولى أن يقول: (ونقلها) كما عبر بذلك أبوحيان في «الارتشاف» (٣/١٤٢٥)، فقال ﷻ: ونقل من القَطِّ -وهو القطع- إلى الظرف. وانظر «المدايعي» (ل/٤٢).

(٤) لأنه من قَطَطْتُ الشَّيْءَ، إذا قطعته، ومنه قَطُّ الْقَلَمِ، أي: قَطَعْتُ طَرَفَهُ. «الخزانة» (٧/١١٧)، و«درة الغواص» ص(٢٠).

(٥) قال صحاب «التسهيل»: ملازمته للماضي دائم، ولم أطلع على خلافه. «عطار» (ل/٨٠).

وَقَوْلُ الْعَامَّةِ: (لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ) لَحْنٌ.

الثَّانِي: (عَوْضٌ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ، وَهُوَ ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَسُمِّيَ

وَقَوْلُ الْعَامَّةِ: (لَا أَفْعَلُهُ قَطُّ) لَحْنٌ، أَيْ: خَطَأٌ^(١)؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَعْمَلُوهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلْوَضْعِ^(٢) وَالِاسْتِثْقَاقِ^(٣)، وَسَمَّاهُ لَحْنًا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى، يُقَالُ لِلْمُخْطِئِ: لَاحِنٌ؛ لِأَنَّهُ يَغْدِلُ بِالْكَلَامِ عَنِ الصَّوَابِ^(٤).

الثَّانِي: (عَوْضٌ) بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَإِهْمَالِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ وَتَثْلِيثِ آخِرِهِ وَإِعْجَامِهِ، وَهُوَ ظَرْفٌ لاسْتِغْرَاقِ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ غَالِبًا، وَسُمِّيَ

(١) قال الحريري في «درة الغواص» ص (١٩): وهو من أفحش الخطأ؛ لتعارض معانيه، وتناقض الكلام فيه. اهـ

(٢) أي: لأنها وضعت للماضي، لا للمستقبل.

(٣) لأن المستقبل لم ينقطع، فالمناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه منتفية. «المدابغي» (٤٢/ل-٤٣).

فائدة: استعمل الزمخشري (قط) في المستقبل، فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَنْهُمْ مَّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] إن ذلك الإخلاص الحادث عند الخوف لا يبقى لأحد قط، فأعمل فيه (لا يبقى)، وهو مضارع. وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ لمن لا يصلح أن يكون ندًا قط، فأعمل فيه (لا يصلح) وهو مضارع. قال أبوحيان في «تفسيره» بعد نقله كثرة استعمال الزمخشري (قط) ظرفًا والعامل فيه غير ماضٍ قال: وهو مخالف للكلام العرب. اهـ «الخرزانة» (١١٧/٧)، و«حاشية عطار» (ل/٨٠-٨١).

(٤) وقد اعترض على ابن هشام قوله (لحن)، ابن جماعة في «شرح القواعد»، فقال: وجعله من اللحن عجيب؛ إذ لا خلل في إعرابه. اهـ، وليس بثبيء؛ لأن اللحن بمعنى مطلق الخطأ، وهم كثيرًا ما يستعملونه بهذا المعنى. «الخرزانة» (١١٨/٧).

الزَّمَانُ عَوْضًا؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ مُدَّةٌ عَوَّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَى، أَوْ لِأَنَّهُ يُعَوِّضُ مَا سَلَبَ فِي زَعْمِهِمْ، تَقُولُ: (لَا أَفْعَلُهُ عَوْضٌ)، فَإِنْ أَصَفْتَهُ نَصَبْتَهُ، فَقُلْتَ: (عَوْضُ الْعَائِضِينَ) كَمَا تَقُولُ: (دَهْرُ الدَّاهِرِينَ)،

الزَّمَانُ عَوْضًا؛ لِأَنَّهُ كُلَّمَا ذَهَبَتْ مِنْهُ^[١] مُدَّةٌ عَوَّضَتْهَا مُدَّةٌ أُخْرَى^(٢)، أَوْ لِأَنَّهُ أَيُّ: الزَّمَانِ يُعَوِّضُ مَا سَلَبَ^[٣](٤)] فِي زَعْمِهِمُ الْفَاسِدِ وَاعْتِقَادِهِمُ الْبَاطِلِ. وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلتَّغْيِي تَقُولُ: (هَذَا الشَّيْءُ لَا أَفْعَلُهُ عَوْضٌ) أَيُّ: لَا يَصْدُرُ مِنِّي فِعْلُهُ فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ. وَهُوَ مَبْنِيٌّ^(٥)، فَإِنْ أَصَفْتَهُ أُعَرِّبْتَهُ^(٦) وَنَصَبْتَهُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَقُلْتَ: (لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ الْعَائِضِينَ)^(٧) كَمَا تَقُولُ: (دَهْرُ الدَّاهِرِينَ)^(٨) وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٩) مِنْ أَنَّ (عَوْضٌ) قَدْ تَرَدَّدَ لِلْمَاضِي فَتَكُونُ بِمَعْنَى

[١] (مِنْهُ): سَقَطَتْ مِنْ ط ٢.

(٢) فالْمَقْصُودُ أَنَّ الزَّمَانَ إِذَا مَضَى جُزْءٌ مِنْهُ جَاءَ آخَرُ بَدَلِهِ، فَكَأَنَّ الثَّانِي عَوْضٌ عَنِ الْأَوَّلِ. «حَاشِيَةُ عَطَارٍ» (ل/ ٨١)، و«الدَّسُوقِي» (١٦٣/٢).

(٣) أَيُّ: شَيْئًا سَلَبَهُ مِنْ وَلَدٍ، أَوْ مَالٍ، أَوْ نَحْوِهَا. «الْمَدَابِغِي» (ل/ ٤٣). وَقَوْلُهُ: فِي زَعْمِهِمْ، أَيُّ: الْعَرَبُ الْجَاهِلِيَّةُ، فَإِنَّهُمْ يَنْسُبُونَ الْأَشْيَاءَ إِلَى الدَّهْرِ.

[٤] فِي ط ٢ (أ)، ط ١: (سَلَفَ).

(٥) عِلَّةُ بِنَائِهِ قَطْعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ لِفِظًا لَا مَعْنَى كَ(قَبْلَ وَبَعْدَ)، وَقِيلَ عِلَّةُ بِنَائِهِ تَضَمُّنُهُ مَعْنَى لَامِ الْاسْتِغْرَاقِ. «الْمَدَابِغِي» (ل/ ٤٣)، و«الرَّضِي» (٣/ ٣٠٧)، و«الدَّسُوقِي» (١/ ١٦٢).

(٦) أَيُّ: لِأَنَّ الْإِضَافَةَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ، فَتَضَعُفُ شَبْهُ الْحَرْفِ. «الدَّسُوقِي» (١/ ١٦٢).

(٧) أَيُّ: فِي زَمَانٍ فِيهِ الْعَائِضُونَ، أَيُّ: الْأَجْسَامُ الَّتِي عَوَّضَتْ، بِخِلَافِ مَا بَلَيْتَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الدُّنْيَا مَا دَامَتْ مَوْجُودَةٌ لَا تَخْلُو عَنِ الْعَائِضِينَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: لَا أَفْعَلُهُ مَا دَامَتْ الدُّنْيَا مَوْجُودَةً. اهـ «الدَّسُوقِي» (١/ ١٦٢).

(٨) فَهُوَ بِمَعْنَاهُ، وَحُكْمُهُ. «الْمَدَابِغِي» (ل/ ٤٣). (٩) انْظُرْ «شَرْحَ التَّسْهِيلِ» (٢/ ٢٢١).

وَكَذَلِكَ (أَبَدًا)، تَقُولُ فِيهَا: ظَرَفٌ لَاسْتِغْرَاقٍ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ.

(قَطُّ) ^(١) وَأَنْشَدَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

فَلَمْ أَرِ عَامًا عَوْضٌ أَكْثَرَ هَالِكًا ^(٢)

وَكَذَلِكَ أَيُّ: وَمِثْلُ (عَوْضٌ) فِي اسْتِغْرَاقِ الْمُسْتَقْبَلِ: (أَبَدًا)، تَقُولُ فِيهَا: ظَرَفٌ لَاسْتِغْرَاقٍ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ ^(٣)، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ

(١) قال أبو زيد في "نواده": تقول: ما رأيت مثله عوض. ومنه تعلم سقوط قول الجوهري في "الصحيح": لا يجوز أن تقول: عوض ما فارتكت. وقد تبع صاحب "الصحيح" جماعة منهم الزمخشري. قال في "المفصل" ص (١٧٤): وقط وعوض، وهما لزمانى المضى والاستقبال على سبيل الاستغراق، ولا يستعملان إلا في موضع النفي. اهـ، فقوله: لزمانى المضى والاستقبال، لف ونشر مرتب، أي: أن قط لزمان المضى، وعوض لزمان المستقبل. ومنهم صاحب "اللباب"، وعبارته عبارة "المفصل" بعينها. "الخزانة" (١١٩/٧).

(٢) هذا صدر بيت، وعجزه: ووجه غلام يُسْتَرَى وَعَلَامَةٌ.

التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" (٢٢١/٢)، و"الارتشاف" (٣/١٤٢٦)، و"المساعد" (١/٥١٨)، و"الخزانة" (٧/١١٩-١٣١)، و"الدر اللوامع" (١/٥٠١)، و"لسان العرب" (عوض)، و"تاج العروس" (عوض)، و"الهمع" (٢/٢١٥). الإعراب: فلم: الفاء: بحسب ما قبلها. لم: حرف نفي، وجزم، وقلب. أر: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. عامًا: مفعول به أول. عوض: ظرف زمان بمعنى (قط) مبني على الضم في محل نصب، وهو متعلق ب(أر). أكثر: مفعول به ثانٍ. هَالِكًا: تمييز.

الشاهد فيه: (عوض) استعمل ظرف زمان للماضي بمعنى (قط)، وقد استشهد ابن

مالك في "شرح التسهيل" بهذا البيت على ذلك، وتبعه أبو حيان في "الارتشاف".

(٣) قال أبو حيان في "الارتشاف" (٣/١٤٢٧): وما يستعمل ظرفًا في المستقبل (أَبَدًا)، تقول: ما أصبحك أبدًا، وقال تعالى: ﴿خَلِّدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾، ولا تقول: ما صَحِبْتُكَ أَبَدًا. اهـ، وجعله السمين ظرفًا مطلقًا، قال: (أَبَدًا) ظرف زمان يقع للقليل والكثير، ماضيًا كان، أو مستقبلًا، تقول: ما فعلته أبدًا. "الخزانة" (٧/١١٨).

الثَّالِثُ: (أَجَلَ) بِسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ حَرْفٌ لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ، يُقَالُ: (جَاءَ زَيْدٌ)، وَ(مَا جَاءَ زَيْدٌ)، فَتَقُولُ: (أَجَلَ)، أَيْ: صَدَقْتَ.

بِالنَّفْيِ^(١) وَلَا تُبْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧].

الثَّالِثُ: مِمَّا جَاءَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ: (أَجَلَ)^(٢) بِسُكُونِ اللَّامِ وَقَتَحِ الْهَمْزَةِ وَالْجِيمِ، وَيُقَالُ فِيهَا: (بَجَلَ) بِالمُوحَّدَةِ. وَهُوَ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ^(٣)، مُثَبَّتًا كَانَ الْخَبَرُ أَوْ مَنْفِيًّا، يُقَالُ فِي الْإِثْبَاتِ: (جَاءَ زَيْدٌ) وَفِي النَّفْيِ: (مَا جَاءَ زَيْدٌ)، فَتَقُولُ فِي جَوَابِ كُلِّ مِنْهُمَا: تَصْدِيقًا لِلْمُخْبِرِ: (أَجَلَ) أَيْ: صَدَقْتَ، هَذَا قَوْلُ الرَّخْمَشَرِيِّ^(٤) وَابْنِ مَالِكٍ^(٥) وَجَمَاعَةٍ^(٦).

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»^(٧): إِنَّهَا (كَنَعَمْ)، فَتَكُونُ حَرْفٌ تَصْدِيقٌ بَعْدَ

(١) بخلاف (عوض)، فإنها تختص به، وتبنى إذا لم تصف، كما تقدم يُقال: لا أفعله عوض. وربما استعملت دون نفي لفظًا لا معنى، كقوله:

ولولا دفاعي عن عفاقي ومشهدي
هوَّ بِعفاقي عَوْضُ عِنَاءِ مُغْرِبُ

(عوض) منفي معنى؛ لكونه في جواب (لولا)، ومن المعلوم أن جوابها ينتفي لثبوت شرطها نحو: لولا زيد لأكرمك، فالإكرام منتفٍ لوجود زيد. انظر «شرح الرضي» (٣/٣٠٧)، و«الخرزاة» (٧/١١٩).

(٢) كون (أجل) مما جاء على وجه واحد، وهو تصديق الخبر فقط مبني على ما ذكره المصنف هنا، أي: في هذا المتن، أما على ما صدر به في «المعنى» من أنها (كنعم)، فهي مما جاء على ثلاثة أوجه، فهو الراجح عنده. «المدابغي» (ل/٤٣).

(٣) أي: إثبات الصدق للمتكلم بالخبر، ويلزمه ثبوت صدق الخبر.

(٤) انظر رأي الرخمشري في «المفصل» ص (٣١٠).

(٥) انظر رأيه في «التسهيل»، و«المعنى» (١/٢٠)، و«المساعد» (٣/٢٣١).

(٦) منهم ابن الحاجب. انظر «شرح الرضي» (٤/٤٥٥-٤٦٠)، و«الدسوقي» (١/١٧).

(٧) «المعنى» (١/٢٠).

الرَّابِعُ: (بلى)، وَهُوَ حَرْفٌ لِإِيجَابِ الْمَنْفِيِّ مُجَرَّدًا كَانَ

الْخَبَرِ، وَوَعْدٍ بَعْدَ الطَّلَبِ^(١)، وَإِعْلَامٍ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، فَتَقَعُ بَعْدَ نَحْوِ: (مَا قَامَ زَيْدٌ)^(٢) وَ(اضْرِبْ زَيْدًا)^(٣) وَ(أَقَامَ زَيْدٌ؟)، وَقَيْدَ الْمَالِقِيِّ^(٤) الْخَبَرَ بِالْمُثَبَّتِ، وَالطَّلَبِ بِغَيْرِ التَّنْهِئِ^(٥)، وَقِيلَ لَا تَقَعُ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ^(٦)، وَعَنِ الْأَخْفَشِ^(٧): هِيَ بَعْدَ الْخَبَرِ أَحْسَنُ مِنْ (نَعَمْ)، وَ(نَعَمْ) بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ أَحْسَنُ مِنْهَا^(٨). انْتَهَى

الرَّابِعُ مِمَّا جَاءَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ: (بلى) وَهُوَ حَرْفٌ مَوْضُوعٌ لِإِيجَابِ الْكَلَامِ الْمَنْفِيِّ، أَيْ: لِإِثْبَاتِهِ، فَتَخْتَصُّ بِالتَّنْفِي^(٩) وَتُفِيدُ إِبْطَالَهُ، مُجَرَّدًا كَانَ

(١) أي: سواء كان أمراً أو نهياً.

(٢) مَثَلُ الْخَبَرِ بِالْمَنْفِيِّ لِلرَّدِ عَلَى الْمَالِقِيِّ. «المداغبي» (ل/٤٣).

(٣) وكذا لا تضرب زَيْدًا، ولو مثل به للرد على المألقي كان أحسن.

(٤) بفتح اللام، منسوب إلى مألقة، مدينة بالأندلس، وضبطها السمعاني بكسر اللام، قال ابن خلكان: وهو غلط. والمألقي هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد، أبوجعفر المألقي، صنف «شرح الجزولية»، و«شرح مقرب ابن هشام الفهري»، و«رصف المباني في حروف المعاني»، وهو من أعظم ما صنف، وانظر ترجمته في «بغية الوعاة» (١/٣٣٢-٣٣١)، وانظر رأي المألقي في «رصف المباني» ص(١٤٨).

(٥) فلا تقع عنده بعد (ما قام زيد)، ولا بعد (لا تضرب زيدا). «الدسوقي» (١/١٧).

(٦) أي: وتجيء بعد الخبر، والأمر، والنهي. «الدسوقي» (١/١٧). وهذا الرأي اختاره أبويحيى في «الارتشاف» (٥/٢٣٦٨)، وابن عقيل في «المساعد» (٣/٢٣١).

(٧) حكاه عنه الجوهري في «الصحاح» مادة (أجل)، وانظر «شرح الرضي» (٤/٤٦٠)، و«الارتشاف» (٥/٢٣٦٨)، و«المساعد» (٣/٢٣١).

(٨) فإذا قيل: أنت سوف تذهب السوق، قلت: أجل، وكان أحسن من (نعم)، وإذا قيل: أتذهب؟ قلت: نعم، وكان أحسن من (أجل). اهـ «الدسوقي» (١/١٧).

(٩) أي: فلا تقع بعد الإثبات، فلا تقول لمن قال: قام زيد: بلى، وزعم بعضهم أن (بلى)=

النَّفْيِ نَحْوُ: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ ، أَوْ مَقْرُونًا بِالِاسْتِفْهَامِ ،

النَّفْيِ عَنِ الْاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧] ، فَ﴿بَلَى﴾ هُنَا أَثْبَتَتِ الْبَعْثَ الْمُنْفِي وَأَبْطَلَتِ النَّفْيَ ، أَوْ كَانَ النَّفْيُ مَقْرُونًا بِالِاسْتِفْهَامِ ^(١) الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ: (أَلَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟) فَيَقَالُ: بَلَى ، أَيْ: بَلَى هُوَ قَائِمٌ ، أَوْ التَّوْبِيخِيُّ نَحْوُ: ﴿أَمْ ^(٢) يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى﴾ [الزخرف: ٨٠] أَيْ: بَلَى نَسْمَعُ ^(٣) ، أَوْ

= تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله:

وقد بُعِثَتْ بالوصل بيني وبينها بلى إن من زار القبور ليبُعِدَا

قال الرضي (٤/٤٥٨): واستعمال (بلى) في البيت لتصديق الإيجاب شاذ. قال البغدادي في الخزانة (١١/٢٢٠-٢٢١): وإنما قال (شاذ) ولم يقل ضرورة؛ لأنه جاء مثله في الحديث الصحيح، فقد أخرج البخاري في «كتاب الأيمان والنذور من صحيحه» عن عبدالله بن مسعود قال: «بينما رسول الله ﷺ مُصَيِّفٌ إِلَى قُبَّةٍ مِنْ أَدَمِ يَمَانٍ إِذْ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رِيعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ قَالُوا: بَلَى» الحديث، فبلى أجيب بها الاستفهام المجرد عن النفي، وهو موضع (نعم) كما ورد فيه عنه، فإن البخاري قد أخرجه عنه في الرقاق، فقال عليه الصلاة والسلام: «أترضون أن تكونوا ريع أهل الجنة؟ قلنا: نعم»، وكذا جاء في «صحيح مسلم» في كتاب الهبة عن النعمان بن بشير، ثم قال: «أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟ قال: بلى. قال: فلا إذن.»، وفي صحيح مسلم أيضاً: «أأنت الذي لقيتني بمكة؟» فقال له المجيب: بلى.

(١) فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام. «الرضي» (٤/٤٥٨).

(٢) (أم) هنا للاستفهام، فإنها تأتي له مجردة عن الإضراب. اهـ «عطار» (ل/٨٢). قال أبوحيان في «البحر المحيط» (١/١٤٠) عند الكلام على قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٢١٤]: زعم بعض اللغويين أن (أم) تأتي بمنزلة همزة الاستفهام،

ويبتدأ بها، فهذا يقتضي أن يكون التقدير: أحسبتم. اهـ

(٣) فأبطلت نفي عدم السماع الذي تعلق به الحسبان الموبخ عليه.

نَحْوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ ، أَي: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا.

التَّقْرِيرِيُّ^(١) نَحْوُ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أَي: بَلَى أَنْتَ رَبُّنَا، أَجْرُوا^(٢) النَّفْيَ مَعَ التَّقْرِيرِ^[٣] مُجْرَى النَّفْيِ الْمُجَرَّدِ^(٤) ؛ فَلِذَلِكَ^(٥) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْ قَالُوا نَعَمْ لَكَفَرُوا^(٦) وَوَجْهُهُ: أَنَّ (نَعَمْ) لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ بِنَفْيِ أَوْ إِثْبَاتِ^(٧).

(١) التقرير: هو حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرَّ عنده ثبوته أو نفيه. اهـ. «المغني» (١/١٨)، وقد استقر عند المخاطب ثبوت كون الله تعالى ربه، واعترفوا بذلك لما قرره. اهـ. «المدابغي» (ل/٤٣).

(٢) قال أبو حيان في «الارتشاف» (٥/٢٣٦٩): أجرت العرب التقرير مجرى النفي، قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أجرى ﴿أَلَسْتُ﴾ مجرى (لست) فأجيب بـ ﴿بَلَىٰ﴾ ، ولذلك قال ابن عباس... إلخ.

[٣] في ط ٢: (التقرير). (٤) أي: عن التقرير. «الدسوقي» (١/١٢٢).

(٥) أي: لأجل إجرائهم النفي مع التقرير إجراء النفي المجرد من التقرير. اهـ. «الدسوقي» (١/١٢٢).

(٦) قال السيوطي في «حاشيته على المغني»: لم أقف على سنده عن ابن عباس في شيء من كتب الحديث والتفاسير المسندة، وإنما هذا شيء قاله علماء النحو من قولهم كالسيرافي في «كتاب سيبويه»، وشرح «المفصل»، و«الكافية» وغيرهم. اهـ. انظر كتاب «السير الحديث» لمحمود فجال (٢/٥٣٢).

هذه الفائدة أفادني بها الأخ الفاضل يوسف اللحجي ثبنتا الله وإياه على السنة حتى نلقاه. (٧) والواقع في الآية نفي، فلو أجيب بـ (نعم)، لكان معناه (لست بربنا) وهو كفر، والعياذ بالله تعالى منه. اهـ. «الدسوقي» (٢/١٢٢). قال أبو حيان في «الارتشاف» (٥/٢٣٦٩): وأما قول جحدر:

أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تداني

نعم وترى الهلال كما نراه ويعلوها النهار كما علاني

فليس نصًّا في أن التقرير يجاب بـ (نعم)، وقال في غير «الارتشاف»: وقد ذكر له عدة =

= تأويلات، فلا يقوم بمثله حجة على إثبات ما ثبت في اللسان العربي خلافه. اه قال البغدادي في «الخرزانه»: وقد أُوِّلَ البيت بثلاثة تأويلات:

أحدها: لابن عصفور، وهو أن تكون (نعم) فيه جواباً لغير مذكور، وهو ما قدره في اعتقاده أن الليل يجمعه بأم عمرو.

ثانيها: لابن عصفور أيضاً: أن (نعم) جواب لما بعده، كقولهم: نعم، هذه أطلالهم، فقال: ويجوز أن تكون جواباً لقوله (وترى الهلال) البيت.

ثالثها: لأبي حيان، وتبعه ابن هشام، قال: الأحسن أن تكون جواباً لقوله (فذاك بنا تداني)، فتكون الجملة معترضة بين المتعاطفين، وليست داخلية تحت التقرير، وتقدمت على (نعم) لفظاً، ومعنى. اه «الخرزانه» (٢١٥/١١)، و«شرح الجمل» (٣٠٠/٢)، و«المغني» (٣٤٧/٢).

قال الرضي في «شرح الكافية» (٤٥٦/٤): وجَّز بعضهم إيقاع (نعم) في موضع (بلى) إذا جاءت بعد همزة داخلية على نفي لفائدة التقرير -أي الحمل على الإقرار والطلب له-، فيجوز أن يقال في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكَ﴾ و﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾: (نعم)؛ لأن الهمزة للإنكار دخلت على النفي فأفادت الإيجاب ولهذا عطف على ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ﴾ قوله: ﴿وَضَعْنَا عَنكَ وَرَدَّكَ﴾ فكانه قال: شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك. فتكون (نعم) في الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، لا تقريراً لما بعد همزة الاستفهام، فلا يكون جواباً للاستفهام؛ لأن جواب الاستفهام يكون لما بعد أداته، بل هو كما لو قيل: قام زيد، بالإخبار فتقول: (نعم)، مصدقاً الخبر المثبت، فالذي قاله ابن عباس مبني على كون (نعم) تقريراً لما بعد الهمزة، والذي جوزه هذا القائل مبني على كونه تقريراً لدلول الهمزة مع حرف النفي، فلا يتناقض القولان.

... وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل: (أليس لي عليك دينار؟)،

فقلت: (نعم)، أُزِمَت بالدينار بناء على العرف الطارئ على الوضع. اه

ووقع في عبارة سيبويه في موضعين متقاربين استعمال (نعم) بعد (أليس)، ذكر ذلك في (باب ما يجري عليه صفة ما كان من سببه وصفة ما التبس به)، ولحنه فيه ابن الطراوة، والذي يظهر أنه ليس بلحن؛ لما تقدم والله أعلم.

انظر «الكتاب» (١٩/٢)، و«المساعد» (٢٣٢/٣)، و«الدر المصون» ص (٢١٥)

(١٨٨٤)، و«اللباب» (٢١٦/٢) (٣٨٣/٩).

النَّوعُ الثَّانِي: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ وَهُوَ (إِذَا)

فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: ظَرَفٌ مُسْتَقْبَلٌ، خَافِضٌ لِشْرْطِهِ، مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ،

النَّوعُ الثَّانِي: مَا جَاءَ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ عَلَى وَجْهَيْنِ: وَهُوَ (إِذَا) -بِغَيْرِ تَنْوِينٍ^[١]:- فَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا ظَرَفٌ مُسْتَقْبَلٌ، خَافِضٌ لِشْرْطِهِ، مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ^(٢) غَالِبًا فِيهِنَّ^(٣)؛ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: (إِذَا جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُكَ). وَ(إِذَا) ظَرَفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مُضَافٌ، وَ(جَاءَ زَيْدٌ) شَرْطُهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ (إِذَا)، وَالْمُضَافُ خَافِضٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَ(أَكْرَمْتُكَ) جَوَابٌ (إِذَا)، وَفَعْلُ الْجَوَابِ وَمَا أَشْبَهَهُ^(٤) هُوَ النَّاصِبُ لِمَحَلِّ (إِذَا)، وَ(إِذَا) مُتَقَدِّمَةٌ مِنْ تَأْخِيرٍ، وَالْأَصْلُ: أَكْرَمْتُكَ إِذَا جَاءَ زَيْدٌ.

[١] في الأصل (بغير نون).

(٢) هذا مذهب الجمهور، أعني: قوله (خافض لشرطه)... إلخ. واختار المصنف في «بانة سعاد» ص(١٩): أن شرطها هو العامل فيها، فليست مضافة له، واستدل على صحة ما ذهب إليه بدليلين:

الأول: أنه يلزم على قول الأكثر أن تقع معمولًا لما بعد الفاء، و(إن)، و(إذا الفجائية)، و(ما النافية)، في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَلِّيَّهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿لَوْ إِذَا دَعَاكَ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتَ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، وقولك: إذا جئتني فأني أكرمك. وقولك: إذا أشبه إنسان أباه فما ظلم. وهذه الأشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

الثاني: أنه قد ثبتت عدم إضافتها في قوله:

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمل

(٣) أي: في الظرفية، والمستقبل، وتضمن معنى الشرط المفهوم من قوله: خافض لشرطه... إلخ. «المدابغي» (ل/ ٤٤).

(٤) وهو الذي فيه راشحة الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة. اهـ «الدسوقي» (١/ ١٠٣)، و«المدابغي» (ل/ ٤٤).

وَهَذَا أَنْفَعُ، وَأَرْشَقُ، وَأَوْجَزُ مِنْ قَوْلِ الْمُعَرَّبِينَ: إِنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ. وَفِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ عَالِيًا.

وَتَخْتَصُّ (إِذَا) هَذِهِ بِالْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ﴾،

وَمِنْ غَيْرِ الْعَالِي أَنْ تَكُونَ (إِذَا) لِلْمَاضِي كَمَا سَيَأْتِي، وَأَنْ تَكُونَ لِغَيْرِ الشَّرْطِ، نَحْوُ: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]^(١) فَلَا يَكُونُ لَهَا شَرْطٌ وَلَا جَوَابٌ وَلَا تُصَافُ لِمَا بَعْدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: هُمْ يَغْفِرُونَ وَقَدْ غَضِبَهُمْ، وَتُنْصَبُ بِمَا لَا يَكُونُ جَوَابًا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهَا.

وَهَذَا التَّعْرِيفُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ أَنْفَعُ مَعْنَى وَأَرْشَقُ^(٢) عِبَارَةً وَأَوْجَزُ^(٣) لَفْظًا مِنْ قَوْلِ الْمُعَرَّبِينَ: إِنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ، وَفِيهِ مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ عَالِيًا، أَمَّا أَنَّهُ أَنْفَعُ: فَلِمَا فِيهِ مِنْ بَيَانِ عَمَلِ (إِذَا) وَالْعَامِلِ فِيهَا وَتَسْمِيَةِ مَا يَلِيهَا شَرْطًا وَتَالِيَهُ جَوَابًا، وَعِبَارَتُهُمْ لَا تُفِيدُ ذَلِكَ، وَأَمَّا أَنَّهُ أَرْشَقُ وَأَوْجَزُ فَظَاهِرٌ.

وَتَخْتَصُّ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةَ هَذِهِ بِالْدُخُولِ عَلَى الْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ عَكْسَ الْفُجَائِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا^(٤)، نَحْوُ: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً

(١) ونحو: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩] (فإذا) فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية، والجملة الاسمية جوابًا، لا فترت بالفاء، أي: ولما لم تقتزن بالفاء علم أنه لا جواب لها، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت غير شرطية، وقد يقال: هي في الآيتين شرطية، واعتذر مجيء الجواب بلا فاء لعدم أصالة (إذا) في الشرطية، كما قاله «الرضي» (٢٧٦/٣)، وانظر «المغني مع الدسوقي» (١٠٧/١).

(٢) لعله بمعنى (أحسن)؛ لأن هذا اللفظ أخف، فرشافته من حيث خفته على اللسان، فهو مغاير لقوله (أنفع وأوجز)، فتأمل. «المدابغي» (ل/٤٤).

(٣) من الإيجاز، وهو الاختصار.

(٤) تخصيص (إذا) الفجائية بالجملة الاسمية جزم به ابن مالك في «التسهيل»، ورده أبوحيان في «الارتشاف» (٣/١٤١٤)، فقال رحمه الله: تخصيص ابن مالك أنها لا يليها إلا جملة =

وَأَمَّا نَحْوُ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فَمَحْمُولٌ عَلَى إِصْطَارِ الْفِعْلِ مِثْلُ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾،

كَالِدِهَانَ ﴿الرحمن: ٣٧﴾، وَأَمَّا نَحْوُ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] مِمَّا دَخَلَتْ فِيهِ عَلَى الْاسْمِ فَمَحْمُولٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى إِصْطَارِ الْفِعْلِ، وَيَكُونُ الْاسْمُ الدَّاخِلَةُ هِيَ عَلَيْهِ فَاعِلًا يَفْعَلُ مَحْذُوفٌ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ: إِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ انشَقَّتْ، مِثْلُ: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]، فَ﴿أَمْرَأَةٌ﴾ فَاعِلٌ يَفْعَلُ مَحْذُوفٌ عَلَى سَرِيطَةٍ^(١) التَّفْسِيرِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ خَافَتْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ، فَقَاسَ الشَّرْطَ غَيْرَ الْجَازِمِ عَلَى الشَّرْطِ الْجَازِمِ فِي دُخُولِهِ عَلَى الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ يَفْعَلُ مَحْذُوفٌ، وَهَذَا الْقِيَاسُ إِنْ كَانَ لِمَجَرَّدِ التَّنْظِيرِ^(٢) فَظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَ لِلْإِسْتِدْلَالِ فِيهِ نَظَرٌ^(٣)؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَقْيَسِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْخَصْمَانِ. وَالْخِلَافُ ثَابِتٌ فِي (إِنْ) أَيْضًا، وَالْمُخَالَفُ فِي ذَلِكَ الْأَخْفَشُ^(٤)

= اسمية وهم، اه، والأقوال في مسألة دخول (إذا) الفجائية على الجملة الفعلية ثلاثة:

الأول: المنع مطلقًا، والثاني: الجواز مطلقًا، والثالث: الدخول على الفعلية المصحوبة

بـ(قد) حكى الأخفش: خرجت فإذا قد قام زيد. اه «الهمع» (١٨٢/٢).

(١) الشريطة والشرط بمعنى واحد، والمراد بشرطة التفسير، أي: طريقته في عدم الجمع بين المفسر، والمفسر. «عطار» (٨٣/ل).

(٢) أي: جعل هذه الآية، وهي ﴿السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١] نظيرًا لقوله: ﴿وَإِنْ أَمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨]. وإرادة مجرد التنظير هو المتبادر من عبارته؛ لأن لفظة (مثل) المتبادر منها ذلك. «عطار» (٨٣/ل).

(٣) أجيب عن النظر بأنه لا يشترط في المقيس عليه أن يكون متفقًا عليه بين الخصمين إلا إذا كان الغرض من القياس إلزام الخصم، وغرض المصنف إثبات هذا الحكم لا إلزام الخصم. اه «عطار» (٨٤/ل)، و«المدابغي» (٤٥/ل).

(٤) انظر رأي الأخفش في كتابه «معاني القرآن» (٣٥٤/١) (سورة التوبة)، و«شرح التسهيل» (١٠٩/٢)، و«الارتشاف» (٣/١٣٢٢-١٤١١)، و«التصريح» (١/٢٧٠)، و(٤٠/٢)، =

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمَاضِي، نَحْوُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾.

وَالْكُوفِيُّونَ^(١)، فَإِنَّهُمْ يُحِيزُونَ دُخُولَ (إِنْ) وَ(إِذَا) الشَّرْطِيَّتَيْنِ عَلَى الْأَسْمَاءِ، ﴿أَمْرًا﴾ عِنْدَهُمْ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿خَافَتْ﴾ خَبَرُهُ أَوْ فَاعِلٌ بِالْمَذْكُورِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٢) أَوْ بِمَحذُوفٍ عِنْدَ الْأَخْفَشِ^(٣).

وَقَدْ تَخْرُجُ (إِذَا) عَنِ الْمُسْتَقْبَلِ وَتُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا لِلْمَاضِي مُطْلَقًا^(٤) وَلِلْحَالِ بَعْدَ الْقَسَمِ^(٥)، فَلَاوُلُ نَحْوُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾

= و"الأشموني" (٢/٢٥٩)، و"شرح التسهيل" (٢/٢١٣)، و"الإنصاف" (٢/٦١٦).

(١) انظر رأي الكوفيين في "الإنصاف" (٢/٦١٥، ٦١٦-٦٢٠)، و"التصريح" (١/٢٧٠)، و(٢/٤٠).

(٢) انظر "الإنصاف" (٢/٥١٦، ٦١٦)، و"شرح التسهيل" (١/١٠٨)، فالكوفيون يرون جواز تقدم الفاعل على المسند تمسكاً بنحو قول الزباء: ما للجمال مشيها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديداً

وجه التمسك أن (مشيها) روي مرفوعاً، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيداً)، وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلاً بـ(وئيداً) مقدماً عليه، فقد تقدم الفاعل على المسند، وهو المدعى. اهـ "التصريح" (١/٢٧١).

(٣) انظر "شرح التسهيل" (٢/١٠٩)، والأخفش في الرفع بالمحذوف وافق أصحابه البصريين.

(٤) أي: وقعت بعد القسم أولاً، وفيه نظر، فإنها بعد القسم لا تكون للماضي أصلاً، بل للحال فقط؛ لأنه إنشاء. "المدابغي" (ل/٤٥).

(٥) لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفاً لفعل القسم؛ لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتي. اهـ "المغني" (١/٩٥). ويلزم على هذا القول -عني: استعمال (إذا) للحال بعد القسم- كون الإقسام حاصلاً في الآية المذكورة وقت الهوي، فلا يكون القسم منجزاً، بل معلقاً بوقت الهوي، وهو ضد المقصود؛ إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام، وإن كان نهائياً غير متوقف على دخول الليل، والذي يظهر -والله أعلم- أن (إذا) في الآية، وما كان من بابها ظرف لما يستقبل من الزمان مجردة من معنى الشرط، وهي متعلقة بمضاف يدل عليه القسم، إذ لا يقسم بشيء إلا لعظمته، والتقدير: وعظمة النجم إذا هوى. انظر "الرضي" (٣/٢٧٧)، و"الصبان" (٢/٢٥٨)، و"الجنى الداني" =

وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ مُفَاجَأَةٌ، وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلِ الاسْمِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ﴾.

[الجمعة: ١١]^(١)، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

□ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا حَرْفٌ مُفَاجَأَةٌ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ^(٢) وَتَخْتَصُّ بِالدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلِ الاسْمِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ^(٣)، نَحْوُ: ﴿وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨] فَ(هِيَ) مُبْتَدَأٌ، وَ(بَيْضَاءُ) خَبَرُهُ^[٤].

وَقَدْ تَلِيهَا الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ^(٥) إِذَا كَانَتْ مَصْحُوبَةً بِ(قَدْ) نَحْوُ: (خَرَجْتُ فَإِذَا قَدْ قَامَ زَيْدٌ) حَكَاهُ الْأَخْفَشُ^(٦) عَنِ الْعَرَبِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْفَاءِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهَا، فَقَالَ الْمَازِنِيُّ: زَائِدَةٌ^(٧)، وَقَالَ

= (ص ٣٦٢)، و«المغني مع الدسوقي» (١/١٠٢).

(١) هذا إخبار بقصة العير التي قدمت المدينة، والنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فتفرقوا حتى لم يبق منهم إلا اثنا عشر رجلاً، وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول هذه الآية الكريمة، فتكون (إِذَا) فيها للماضي. اهـ «الدسوقي» (١/١٠٢).

(٢) أي: ولا شرط بطريق الأولى، فترك التصريح به للزوميته. «عطار» (ل/٨٤).

(٣) تقدم نقل الخلاف، وإنما اختصت بالدخول على الاسمية؛ لأنهم قصدوا بذلك إزالة التباسها بالشرطية، فإن تلك خاصة بالأفعال، لإفادتها التعليق، فخصت هذه بالأسماء. «حاشية عطار» (ل/٨٤)، و«المغني» (١/١٧٥)، و«الصبان» (٢/٢٥٨).

[٤] في ط ١: (خبرها).

(٥) هذا مقابل الأصح، فالمناسب أن يقال: وقيل: تليها... إلخ، أو كان يقول بدل قوله (على الأصح) غالباً. اهـ «المدايني» (ل/٤٥).

(٦) انظر حكاية الأخفش في «الارتشاف» (٤/١٤١٤)، و«المساعد» (١/٥١١)، و«الهمع» (٢/١٨٢). قال الكافيحي (٢٧٩): وأما ما حُكي عن العرب من نحو: (خرجت فإذا قد قام زيد) فنادر لا عبرة به.

(٧) وهذا ما اختاره ابن جني كما في «سر صناعة الإعراب» (١/٢٣٢)، وانظر رأي المازني في «الارتشاف» (٣/١٤١٣)، و«شرح الرضي» (١/١٤٣)، و«شرح المفصل» لابن =

وَهَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ؟ ظَرُفٌ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ؛ أَقْوَالٌ،

الزَّجَاجُ^(١): دَخَلَتْ لِلرَّبِّطِ كَمَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ^(٢).

وَاخْتُلِفَ فِي حَقِيقَةِ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ هَلْ هِيَ حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ؟ وَعَلَى الْاسْمِيَّةِ هَلْ هِيَ ظَرُفٌ مَكَانٍ أَوْ ظَرُفٌ زَمَانٍ؛ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ: ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ الْأَخْفَشُ^(٣) وَالْكُوفِيُّونَ^(٤) وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٥). وَإِلَى الثَّانِي: الْمُبَرَّدُ^(٦)

= يعيش (٣/٩)، و"المغني" (١٦٧/١)، و"المساعد" (٥١٠/١)، و"الهمع" (١٨٣/٢)، وهي عنده زائدة لازمة، ولا تنافي بين الزيادة واللزوم، وذلك أن من الزوائد ما يلزم البتة كالألف واللام في (الآن)، وكذلك الألف واللام في (الذي)، و(التي)، وتثنيتهما، وجمعهما، و(الألئ) في معنى (الذين) زائدة أيضاً، وإنما هُنَّ متعرفات بصلاتهن، والألف واللام فيهن زائدتان لا يمكن حذفها، فرب زائد يلزم فلا يجوز حذفه. اهـ "سر صناعة الإعراب" (٢٣٣-٢٣٤)، و"الدسوقي" (١٧٩/١).

(١) انظر رأي الزجاج في "الارتشاف" (١٤١٣/٣)، و"المساعد" (٥١٠/١)، و"المغني" (١٦٧/١)، و"الهمع" (١٨٣/٢).

ذكر الشارح مذهبين في الفاء، وثمَّ قول ثالث، وهو أنها عاطفة، وهو قول أبي بكر ابن مَرَّيَّان، ومال إليه الرضي في "شرح الكافية" (٢٤٣/١)، وابن يعيش في "شرح المفصل" (٣/٩) فهي عندهم عاطفة لجملة فعلية على فعلية بحسب المعنى أي: خرجت ففاجأت حضور الأسد أو وقت أو زمن حضور الأسد.

(٢) فهي عنده للسببية المحضة، أي: الخالصة من العطف، ك(فاء) الجواب. "المغني مع الدسوقي" (١٧٩/١). ومراده بالسببية اللزوم والترتب أي: المفيدة أن بين ما قبلها وما بعدها ترتباً سواء كان ما بعدها مرتباً ومسبباً عما قبلها أو العكس.

(٣) انظر رأي الأخفش في "شرح التسهيل" (٢١٤/٢)، و"الارتشاف" (١٤١٣/٣)، و"المغني" (٨٧/١)، و"المساعد" (٥١٠/١)، و"الهمع" (١٨٢/٢)، و"الجنى الداني" ص (٣٦٦).

(٤) انظر رأي الكوفيين في "الهمع" (١٨٢/٢)، و"المساعد" (٥١٠/١)، و"الجنى الداني" ص (٣٦٦)، و"البحر المحيط" (٦٠/١) و(٢٥٩/٦).

(٥) انظر "شرح التسهيل" (٢١٤/٢).

(٦) الذي صرح به المبرد في "المقتضب" (٥٦/٢) أنها حرف مفاجأة، ولكن بيَّن محقق "المقتضب" أن المبرد في حديثه عن (إذا) الفجائية في مواضع أخرى يتضح رأيه فيها أنها =

وَالْفَارِسِيُّ^(١) وَأَبُو الْفَتْحِ بْنُ جُنِّيٍّ^(٢) وَعُزَيُّ إِلَى سَيِّبَوَيْهِ^(٣) وَاخْتَارَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ^(٤). وَإِلَى الثَّالِثِ: الزَّجَّاجُ^(٥) وَالرِّيَاشِيُّ^(٦) وَاخْتَارَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٧).

= ظرف. اهـ، وانظر نسبة القول بالظرفية المكانية إلى المبرد في "شرح التسهيل" (٢/٢١٤)، و"شرح الرضي" (١/٢٤٢)، و"الارتشاف" (٣/١٤١٢)، و"المساعد" (١/٥١١)، و"الهمع" (٢/١٨٢)، و"المغني" (١/٨٧).

(١) انظر رأي الفارسي في "الارتشاف" (٣/١٤١٢)، و"المساعد" (١/٥١٠)، و"الهمع" (٢/١٨٢)، و"الجنى الداني" ص (٣٦٥).

(٢) انظر رأي أبي الفتح في "سر صناعة الإعراب" (١/٢٢٦)، و"الارتشاف" (٣/١٤١٢)، و"المساعد" (١/٥١٠)، و"الهمع" (٢/١٨٢)، و"الجنى الداني" ص (٣٦٥).

(٣) وعزى إليه آخرون القول بأنها ظرف زمان، والذي يظهر أنه يرى أنها ظرف زمان، لقوله في "الكتاب" (٤/٢٣٢): وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك قولك: مررت فإذا زيد قائم. اهـ وانظر "شرح التسهيل" (٢/٢١٤)، و"اختيارات أبي حيان" للدكتور بدر بن ناصر (١/٣٣٧)، وما بعدها.

(٤) انظر رأيه في "المغني" (١/٨٧)، و"الهمع" (٢/١٨٢).

(٥) انظر رأي الزجاج في "شرح التسهيل" (٢/٢١٤) و"الارتشاف" (٣/١٤١٢) و"شرح الرضي" (١/٢٤٢) و"المغني" (١/٨٧) و"البحر والمحيط" (١/٦٠) و"المساعد" (١/٥١٠) و"الجنى الداني" ص (٣٦٥) و"الهمع" (٢/١٨٢).

(٦) انظر رأيه في "الارتشاف" (٣/١٤١٢)، و"الهمع" (٢/١٨٢)، و"الجنى الداني" ص (٣٦٥)، و"البحر المحيط" (١/٦٠) و(٦/٢٥٩)، والرياشي هو: العباس بن الفرج، أبو الفضل الرياشي، اللغوي النحوي، قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة. قال المبرد: سمعت المازني يقول: قرأ الرياشي عليّ كتاب سيبويه، فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني. انظر ترجمته في "بغية الوعاة" (٢/٢٧).

(٧) انظر رأي الزمخشري في "الكشاف" (٢/٤٣٩، ٣/٢٠٠)، و"المغني" (١/٨٧)، و"الهمع" (٢/١٨٢).

وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾.

وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُمْ: (خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالبَابِ) -بِكَسْرِ (إِنَّ)-، فَلَوْ كَانَتْ (إِذَا) ظَرْفَ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ لَاحْتَاجَتْ إِلَى عَامِلٍ يَعْمَلُ فِي مَحَلِّهَا النَّصْبَ، وَ(إِنَّ) لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ تَكُونَ ظَرْفًا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا.

وَلِكُلِّ مِنْ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ وَالْفُجَائِيَّةِ مَوَاضِعٌ تَخْصُّهَا، وَقَدْ اجْتَمَعَا^(١) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥].

وَ﴿إِذَا﴾ الْأَوَّلَى شَرْطِيَّةٌ، وَلَيْتَهَا جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ. وَالثَّانِيَةُ فُجَائِيَّةٌ وَلَيْتَهَا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.

= إعرابُ خرجتْ فإذا السبع واقف، ليقاس عليه:

خرجت: فعل وفاعل. الفاء: زائدة، أو عاطفة، أو سببية. إذا: حرف مفاجأة. السبع واقف: مبتدأ وخبر، هذا على أنها حرف فإن اقتصر على السبع قدر الخبر، أما على أنها ظرف مكان، فهي في محل نصب بـ(واقف) إن ذكر، فإن اقتصر على (إذا السبع)، قدر الخبر، وجعلت ظرفاً لغواً، أو جعلت هي نفس الخبر، أي: ففي المكان السبع، أو ففي الحضرة السبع، وأما على أنها ظرف زمان، فهي متعلقة بـ(واقف) أيضاً إن ذكر، وإلا قدر، أو جعلت نفس الخبر على تقدير مضاف، أي: ففي الزمان وجود السبع، أو في الوقت وجود السبع، والمُخَوِّج لتقدير المضاف أنه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة. اهـ

«المدايني» (ل/ ٤٥)، و«الصبان» (٢/ ٢٥٧-٢٥٨).

(١) في (خ): [اجتمعنا]

﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ ، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، نَحْوُ: ﴿إِذْ الْأَغْلَلُ فِيَّ أَعْنَقِيهِمْ﴾ .

وَتَارَةً: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ ،

[الأنفال: ٢٦] ، وَالثَّانِيَةُ نَحْوُ: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦] وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ أَنَّهَا قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُسْتَقْبَلِ ، نَحْوُ: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ٥٧ إِذْ الْأَغْلَلُ فِيَّ أَعْنَقِيهِمْ [غافر: ٧٠-٧١] ، فَ﴿إِذْ﴾ هُنَا بِمَعْنَى (إِذَا) ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ^(١) .

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ مُفَاجَأَةٍ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (بَيْنًا) أَوْ (بَيْنَمًا)^(٢) ، فَلَاوُلُ كَقَوْلِكَ: (بَيْنًا أَنَا فِي ضَيْقٍ إِذْ جَاءَ الْفَرَجُ)^(٣) ، وَالثَّانِي:

= فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَلَاثِينَ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠] . اهـ «المغني مع الدسوقي» (١/٩٠) ، و«التصريح» (٢/٣٨) .

(١) لفظًا ومعنى لدخول حرف التنفيس ، والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، -أي: الاستقبال- ويجعلونها للمضي دائمًا ، ورد عليهم بهذه الآية ، والجواب بأن المستقبل ينزل منزلة الماضي لا يتأتى مع كون المضارع مقرونًا بـ(سوف) ، فالحق أن كونها للماضي غالب ، ومن غير الغالب كونها للمستقبل كما في الآية . اهـ «حاشية ابن حمدون على المكوذي» (١/٢٠١) ، و«المغني مع الدسوقي» (١/٨٧) ، و«الهمع» (٢/١٧٢-١٧٣) ، والرضي (٣/٢٧٠) ، و«الجنى الداني» (ص ٢١٢) .

(٢) قال أبوحيان في «الارتشاف» (٣/١٤٠٥) : ولا تكون للمفاجأة إلا بعد (بينًا و بينما) .

(٣) ونحو: بينا أنا قائم إذ جاء زيد ، فـ(بينًا) ، ومثلها (بينما) ظرف زمان كفت عن الإضافة بالآلف ، أو بما ، والجملة بعدها لا محل لها من الإعراب ، والعامل في (بينًا ، وبينما) فعل محذوف يفسره ما بعد (إذ) ، وهو (جاء) في المثالين المذكورين ، والتقدير: جاء الفرج بين أوقات كوني في ضيق ، وجاء زيد بين أوقات قيامي . انظر «المداغبي» (ل/٤٦) ، و«الارتشاف» (٣/١٤٠٥) .

كَقَوْلِهِ: فَيَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ.

كَقَوْلِهِ:

اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَيَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ^(١)

(١) التخريج: البيت لحريث بن جبلة، أو لعثير بن لبيد في «شرح شواهد المغني» (١/٢٤٤-٢٤٥)، و«لسان العرب» (دهر)، و«تاج العروس» (دهر)، ولحريث بن جبلة في «شرح أبيات سيبويه» (١/٣٦١-٣٦٢)، ولشيخ من أهل نجد في «سر صناعة الإعراب» (١/٣٢٧)، وبلا نسبة في «الكتاب» (٣/٥٢٨)، و«رصف المباني» ص (٤٠٣)، و«المغني» (١/٨٣)، و«التبصرة والتذكرة» (١/٤٢٥)، و«المهمل» (٢/١٧٦)، و«الخرزانة» (٧/٥٦)، و«تاج العروس» (قدر)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/٥٠٤)، و«شرح التسهيل» (٢/٢٠٩). اللغة: استقدر الله: أي: اطلب تقدير الخير من الله. مياسير: جمع ميسور، بمعنى اليسر، بدليل مقابلته بالعسر.

المعنى: اطلب تقدير الخير من الله سبحانه وتعالى، فإنك ربما تكون في وقت من الأوقات في عسر وضيق، فإذا اليسر يفجؤك، ويذهب ما بك من ضيق، ويشهد لهذا قول الله ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦].

الإعراب: استقدر: فعل أمر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت. الله: منصوب على التعظيم. خيرًا: منصوب على نزع الخافض. وارْضَيْنَ: الواو للعطف. ارضين: ارض: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت، ونون التوكيد حرف. به: جار ومجرور متعلق بـ(ارض). فبينما: الفاء: للتعليل، وقيل: زائدة. بين: ظرف زمان منصوب على الظرفية، والعامل فيه محذوف. ما: زائدة. العسر: مبتدأ، وخبره محذوف، وتقدير الكلام: فبينما العسر حاصل. إذ: كلمة تدل على المفاجأة، وقد اختلفوا فيها، فقيل: هي ظرف مكان، وقيل: هي ظرف زمان، وقيل: إنها حرف يدل على المفاجأة، وعلى القول بالظرفية، فعاملها عند ابن جني الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافة إليه. دارت: فعل ماض، والتاء: علامة التأنيث. مياسير: فاعل (دارت).

الشاهد فيه: (إذ) فإنها حرف مفاجأة وقعت بعد بينما.

فائدة: قال أبوحيان في «الارتشاف» (٣/١٤٠٥): (بين) في الأصل ظرف مكان، ولما لحقتها (ما) أو الألف استعملت للزمان. اهـ

فائدة أخرى: قال الرضي في شرح الكافية: (٣/٢٨١): ولا يجيء بعد (إذ) المفاجأة =

وَتَارَةً: حَرْفٌ تَغْلِيلٌ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾، أَيُّ: لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ.

وَهَلْ هِيَ ظَرْفُ زَمَانٍ^(١)، أَوْ مَكَانٍ، أَوْ حَرْفٌ بِمَعْنَى الْمُفَاجَأَةِ^(٢)، أَوْ حَرْفٌ زَائِدٌ^(٣) لِلتَّوَكِيدِ؟ أَقُولُ.

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ تَغْلِيلٌ -بِالْعَيْنِ- كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]^(٤)، أَيُّ: وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ اشْتِرَاكُكُمْ فِي الْعَذَابِ؛ لِأَجْلِ ظُلْمِكُمْ فِي الدُّنْيَا.

وَهَلْ هِيَ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ لَامِ التَّغْلِيلِ، أَوْ ظَرْفٌ وَالتَّغْلِيلُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قُوَّةِ الْكَلَامِ^(٥)؟ قَوْلَانِ^(٦).

= إِلَّا الْفِعْلَ الْمَاضِي، وَبَعْدَ (إِذَا) الْمَفَاجَأَةِ إِلَّا الْأَسْمِيَّةَ، وَالْأَكْثَرُ مَجِيءُ (إِذَا) فِي جَوَابِ (بَيْنَمَا)، وَ(إِذَا) فِي جَوَابِ (بَيْنَا)، قَالَ الشَّاعِرُ:

بَيْنَمَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ تَنْتَصِفُ

(١) اختاره أبوحيان في "الارتشاف" (٣/ ١٤٠٥).

(٢) اختاره ابن مالك في "شرح التسهيل" (٢/ ٢١٠)، والشلوبين. انظر "المجمع" (٢/ ١٧٧).

(٣) وهو محكي عن أبي عبيدة واختاره ابن السجري في "أماليه" (٢/ ٥٠٤-٥٠٥)، وانظر: "المساعد" (٢/ ٥٠٢)، و"المغني" (١/ ٨٣).

(٤) وقوله أيضًا: ﴿وَإِذَا لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْفَاقٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، وقول الشاعر:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نَعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

انظر "الجنى الداني" (ص ٢١٣).

(٥) لَا مِنَ اللَّفْظِ، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ: ضَرَبْتَهُ إِذَا أَسَاءَ، وَأُرِيدَ الْوَقْتُ اقْتَضَى ظَاهِرُ الْحَالِ أَنَّ الْإِسَاءَةَ سَبَبُ الضَّرْبِ؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْحُكْمِ بِوَصْفٍ يَشْعُرُ بِعِلَّتَيْهِ. أَيُّ بِعِلَّةِ الْوَصْفِ لَذَلِكَ الْحُكْمِ، انظر "المغني مع الدسوقي" (١/ ٨٧).

(٦) اختار الأول الرضي كما في "شرح الكافية" (٣/ ٢٨٦) قال رحمه الله: وتجيء (إِذَا) لِلتَّعْلِيلِ نَحْوُ: جِئْتُكَ إِذْ أَنْتَ كَرِيمٌ، أَيُّ: لِأَنَّكَ كَرِيمٌ، وَالْأَوَّلَى حَرْفِيَّتُهَا إِذْنٌ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِتَأْوِيلِهَا =

الثَّانِيَّةُ: (لَمَّا)، فَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: (لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو):
حَرَفٌ وَجُودٌ لُجُودٌ، وَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي، وَزَعَمَ الْفَارِسِيُّ وَمُتَابِعُوهُ أَنَّهَا
ظَرَفٌ بِمَعْنَى حِينَ.

■ الثَّانِيَّةُ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (لَمَّا) - يَفْتَحُ
الْلَامَ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ:

□ فَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: (لَمَّا جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو): حَرَفٌ وَجُودٌ
لُجُودٌ^(١)، فَوُجُودٌ مَجِيءٌ عَمْرُو لُجُودٌ مَجِيءٌ زَيْدٌ. وَتَخْتَصُّ بِالْدُخُولِ عَلَى
الْفِعْلِ الْمَاضِي عَلَى الْأَصَحِّ. وَكَوْنُهَا حَرَفًا هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ^(٢)، وَزَعَمَ
الْفَارِسِيُّ^(٣) وَمُتَابِعُوهُ - كَابْنِ جَنِّي^(٤) - أَنَّهَا ظَرَفٌ لِلزَّمَانِ بِمَعْنَى حِينَ، فَالْمَعْنَى
فِي الْمِثَالِ: حِينَ جَاءَ زَيْدٌ جَاءَ عَمْرُو، فَيَقْتَضِي مَجِيئَهُمَا فِي زَمَنِ وَاحِدٍ^(٥)،

= بالوقت حتى تدخل في حد الاسم. اهـ، وقال المرادي في «الجنى» ص(٢١٣): وصرح ابن
مالك في بعض نسخ التسهيل بحرفيتها. اهـ، واختار القول الثاني الشلوبين، وزعم أنها لا
تخرج عن الظرفية، والقول بالحرفية منسوب إلى سيبويه. انظر «الجنى الداني»
ص(٢١٣)، و«الارتشاف» (٣/١٤٠٤)، و«المساعد» (١/٥٠١).

(١) قال أبوحيان في «الارتشاف» (٤/١٨٩٦): عبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود، والذي
تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب. اهـ

(٢) انظر الكتاب (٤/٢٣٤)، وهذا القول اختاره ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (٢/١٨٠).

(٣) انظر رأي الفارسي في «الارتشاف» (٤/١٨٩٧)، و«شرح الرضي» (٣/٣١٢)، و«المغني»
(١/٢٨٠)، و«الجنى الداني» ص(٥٣٨)، و«البحر المحيط» (١/٧٥)، (٢٦٥)
و(٣/١٠٦) و(٧/١١)، و«الهمع» (٢/٢٢٢)، و«الكافية الشافية» (٢/١٨٠).

(٤) انظر رأيه في «سر صناعة الإعراب» (٢/٢٢٣)، و«الارتشاف» (٤/١٨٩٧)، و«المغني»
(١/٢٨٠)، و«الهمع» (٢/٢٢٢).

(٥) أي: على تفسيرها ب(حين)، وهذا ليس بلازم ولا مطرد، وعدم لزومه واطراده يضعف =

وَيُقَالُ فِيهَا فِي نَحْوِ: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ﴾: حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ الْمُضَارِعِ وَقَلْبِهِ مَاضِيًا مُتَّصِلًا نَفْيُهُ مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ. أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُمْ لَمْ يَدُوُّوهُ إِلَى الْآنَ، وَأَنَّ ذَوَقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ.

وَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ.

□ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا إِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْمُضَارِعِ فِي نَحْوِ: ﴿بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ﴾ [ص: ٨]: حَرْفُ جَزْمٍ لِنَفْيِ حَدِثِ الْمُضَارِعِ وَقَلْبِهِ، أَيُّ: قَلْبِ زَمَنِهِ مَاضِيًا مُتَّصِلًا^[١] نَفْيُهُ بِالْحَالِ^(٢)، مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ^(٣) فِي الاسْتِقْبَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى فِي الْمِثَالِ: أَنَّهُمْ لَمْ يَدُوُّوهُ -أَيُّ: الْعَذَابِ- إِلَى الْآنَ، وَأَنَّ ذَوَقَهُمْ لَهُ مُتَوَقَّعٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؟

= هذا القول، ورده المصنف في "شرح القطر"، قال: ورد بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا فَصَّيْنَا عَلَيْهِ أَلْمُوتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِمْ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١٤] الآية، وذلك لأنها لو كانت ظرفًا لاحتاجت إلى عامل يعمل في محلها النصب، وذلك العامل إما ﴿فَصَّيْنَا﴾ أو ﴿دَلَّهُمْ﴾؛ إذ ليس معنا سواها، وكون العامل ﴿فَصَّيْنَا﴾ مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف، وكون العامل ﴿دَلَّهُمْ﴾ مردود بأن ﴿مَا﴾ النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا بطل أن يكون لها عامل تعين أنها لا موضع لها هنا من الإعراب، وذلك يقتضي الحرفية. اهـ

[١] (متصلًا): سقطت من طبعة مجاهد.

(٢) أي: بزمان التكلم، فإذا قلت: لما يقيم زيد يفهم منه انتفاء قيامه في الزمن الماضي متصلًا بزمان النطق، فلذلك لا يحسن أن يقال: لما يقيم ثم قام، بخلاف (لم). اهـ
"المدايني" (ل/ ٤٧).

(٣) أي: حصول الفعل كقولك لقوم ينتظرون ركوب الأمير لما يركب، وهذا في الغالب، ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم، فإنَّ نَفْعَ الندم له غير متوقع حصوله. اهـ
"الرضي" (٣/ ٣١٣)، و"الدسوقي" (١/ ٢٨٣)، و"حاشية الأمير على المغني" (١/ ٢١٩).

وَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ فِي نَحْوِ: (أَنْشُدْكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ)، أَيْ: مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ، وَمِنْهُ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ،

□ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ اسْتِثْنَاءٍ بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا) ^(١) الْاسْتِثْنَائِيَّةِ فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ ^(٢)، فَإِنَّهُمْ يَجْعَلُونَ (لَمَّا) بِمَنْزِلَةِ ^(٣) (إِلَّا) فِي نَحْوِ: قَوْلِهِمْ: (أَنْشُدْكَ اللَّهُ ^(٤) لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا)، أَيْ: مَا أَسْأَلُكَ إِلَّا فِعْلَكَ ^(٥) كَذَا.

وَمِنْهُ، أَيْ: وَمِنْ مَحْيٍ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطَّارِق: ٤] فِي قِرَاءَةِ التَّشْدِيدِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَعَاصِمٍ وَحَمْزَةً وَأَيَّ جَعْفَرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ،

(١) ولها موضعان:

أحدهما: بعد القسم، نحو نشدتك بالله لما فعلت، وعزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً. ثانيهما: بعد النفي، ومنه قراءة عاصم وحمة ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]، ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، أَيْ: مَا كُلُّ إِلَّا جَمِيعٌ، وَمَا كُلُّ إِلَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا. اهـ "الجنى الداني" ص (٥٣٧)، و"الرضي" (١٧١/٢).

فائدتان:

الفائدة الأولى: قال الرضي في "شرح الكافية" (١٧١/٢): لا تجيء (لَمَّا) الاستثنائية إلا في الاستثناء المفرغ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]. اهـ الثانية: أعجب الكلمات كلمة (لَمَّا) إن دخلت على الماضي تكون ظرفاً، وإن دخلت على المضارع تكون حرفاً، وإن دخلت على غيرها تكون بمعنى (إِلَّا). اهـ الكافيحي (٢٩٥).

(٢) انظر "تهذيب اللغة" (٣٤٥/١٥)، و"اللسان" (لم).

[٣] فِي أ، ط ٢: (بمعنى).

(٤) الظاهر أن (لفظ الجلالة) منصوب بنزع الخافض، وهو حرف القسم. "المدابغي" (ل/٤٧).

(٥) كأنه تفسير لأنشدك. "الدسوقي" (٢٨٥/١).

وَلَا التِّفَاتِ إِلَى إِنْكَارِ الْجَوْهَرِيِّ ذَلِكَ.

فَإِنْ نَافِيَةٌ، وَ(لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا).

وَلَا التِّفَاتِ إِلَى إِنْكَارِ الْجَوْهَرِيِّ^(١) ذَلِكَ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا) غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ^(٢)، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرَاءُ^(٣) وَأَبُو عُبَيْدَةَ^(٤)، وَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ حَكَاهُ الْخَلِيلُ وَسَيِّبَوَيْهِ^(٥) وَالْكَسَائِيُّ^(٦)، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ، وَالْمُثْبِتُ مَقْدَمٌ عَلَى النَّافِي.

(١) انظر الصحاح (٢٠٣٣/٥) (لم).

(٢) قال صاحب القاموس: وإنكار الجوهرى كونه بمعنى (إلا) غير جيد.

(٣) قال الفراء رحمه الله: وأما من جعل (لما) بمعنى (إلا)، فإنه وجه لا نعرفه. انظر «البحر المحيط» (٢٦٨/٥)، و«معاني القرآن» للفراء (٢٥/٢-٢٥٨/٣).

(٤) قال أبو عبيدة رحمه الله: لم نجد هذا في كلام العرب، ومن قال هذا لزمه أن يقول: رأيت القوم لَمَّا أخاك، يريد إلا أخاك، وهذا غير موجود. انظر «البحر المحيط» (٢٦٨/٥). قال أبو حيان: والقراءة المتواترة في قوله ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا﴾ [يس: ٣٢]، و﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا﴾ [الطارق: ٤] حجة عليهما. اهـ

(٥) «الكتاب» (١٠٥/٣)، قال رحمه الله: سألت الخليل عن قولهم: أقسمت عليك إلا فعلت ولما فعلت، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أقسمت ههنا كقولك: والله؟ فقال: وجه الكلام لتفعلن ههنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا؛ لأنهم شبهوه ب(نشدتك الله)؛ إذ كان فيه معنى الطلب. اهـ

(٦) انظر «تهذيب اللغة» (٣٤٥/١٥)، و«اللسان» (٥٥٣/١٣) (لم)، ونقل أبو حيان في «البحر المحيط» (٢٦٨/٥) هذا المذهب عن الكسائي، فقال رحمه الله: وكون (لما) بمعنى (إلا) نقله الخليل، وسيبويه، والكسائي، ولكنه نفى هذا القول عن الكسائي في «البحر» أيضا (٣٣٤/٧)، فقال رحمه الله: و(لما) المشددة بمعنى (إلا) ثابت في لسان العرب بنقل الثقات، فلا يلتفت إلى زعم الكسائي أنه لا يعرف ذلك. اهـ

الثَّالِثَةُ: (نَعَمْ)، فَيَقَالُ فِيهَا: حَرْفُ تَصْدِيقٍ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْخَبَرِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ)، أَوْ (مَا قَامَ زَيْدٌ). وَحَرْفُ إِعْلَامٍ، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ). وَحَرْفُ وَعْدٍ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: أَحْسِنْ إِلَى فَلَانٍ.

■ الثَّالِثَةُ مِنَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (نَعَمْ) - بِفَتْحَتَيْنِ ^(١):-

□ فَيَقَالُ فِيهَا: حَرْفُ تَصْدِيقٍ ^(٢)، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ، نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ)، أَوْ الْخَبَرِ الْمَنْفِيِّ، نَحْوُ: (مَا قَامَ زَيْدٌ).

□ وَيَقَالُ فِيهَا: حَرْفُ إِعْلَامٍ ^(٣)، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: (هَلْ قَامَ زَيْدٌ).

□ وَيَقَالُ فِيهَا: حَرْفُ وَعْدٍ ^(٤)، إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الطَّلَبِ، نَحْوُ: أَنْ يُقَالَ لَكَ: أَحْسِنْ إِلَى فَلَانٍ! فَتَقُولَ: نَعَمْ ^(٥).

(١) في (نعم) أربع لغات: المشهورة فتح النون والعين، والثانية: كسر العين، وهي لغة كنانية، وبها قرأ الكسائي، والثالثة: كسر النون والعين، والرابعة: (نحم) بفتح النون، وقلب العين المفتوحة حاء، وهذه اللغة حكاها النضر بن شميل انظر "الرضي" (٤/٤٥٧)، و"الجنى الداني" ص (٤٦٩)، و"المغني" (٢/٣٤٥).

(٢) أي: للمخبر، بكسر الباء.

(٣) أي: للمستخبر، أي: المستفهم، وقيل لها إعلام؛ لأن المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب سؤاله. الدسوقي (٢/٩).

(٤) أي: للطالب.

(٥) وذكر بعضهم أنها تأتي للتوكيد، أي: تقوية الكلام إذا وقعت صدرًا، نحو: نعم، هذه أطلاهم. قال ابن هشام في "المغني": والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب

وَمِنْ مَحِيئَتِهَا لِلْإِعْلَامِ: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ ، وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ سَيِّبَوَيْهِ ، فَإِنَّهُ قَالَ: عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ. الرَّابِعَةُ: (إِي) -بِكَسْرِ الهمزة وسكون الياء- وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (نَعَمْ) ،

وَمِنْ مَحِيئَتِهَا أَيْضًا لِلْإِعْلَامِ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤] وَهَذَا الْمَعْنَى -وَهُوَ مَحْيِيٌّ (نَعَمْ) لِلْإِعْلَامِ- لَمْ يُنَبِّهْ^[١] عَلَيْهِ سَيِّبَوَيْهِ^(٢) ، فَإِنَّهُ قَالَ: (نَعَمْ): عِدَّةٌ وَتَصْدِيقٌ ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ^(٣).

■ الْكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (إِي) -بِكَسْرِ الهمزة وسكون الياء المُخَفَّفَةِ- ، وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ بِمَنْزِلَةِ (نَعَمْ) ، فَتَكُونُ لِتَصْدِيقِ الْخَبَرِ ، وَلِلْإِعْلَامِ الْمُسْتَخِيرِ ، وَلِوَعْدِ الطَّالِبِ ، فَتَقَعُ بَعْدَ نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ) ، وَ(مَا قَامَ زَيْدٌ) ، وَ(هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟) ، وَ(اضْرِبْ زَيْدًا) ، كَمَا تَقَعُ (نَعَمْ) بَعْدَهَا ، هَذَا

= أي: فكان قائلًا قال له: هل هذه أطلاههم؟ فقال: نعم، هذه أطلاههم، وحينئذ فيخرج على هذا ما إذا قيل لك: يا فلان، فقلت: نعم. فهي من هذا القبيل، فكانه قال لك: يا فلان أنت صاغ لي، فأجبت به بقلوك: نعم، أي: صاغ لك، وكذا إذا طرق عليك إنسان الباب، فقلت: نعم، فهي واقعة في جواب سؤال، فكانه حين دق الباب قال: أنت حاضر؟ فأجبت: نعم أنا حاضر، ومن ذلك ما يقع في كلام المؤلفين بعد الاعتراض، نعم يصح لو كان الأمر كذا، فهو جواب سؤال، كأنه قيل: هل لهذا صحة يمكن التماسها، وما يقوله الشيخ لمن يقرأ بين يديه نعم، فكان القارئ يسأل الشيخ: هل ما قرأته صحيح؟ اهـ «الدسوقي» (٩/٢).

[١] في ط ٢: (لَمْ يَنْص). (٢) «الكتاب» (٢٣٤/٤).

(٣) فائدة: قال الرضي في «شرح الكافية» (٤٥٨/٤): ولا يجاب ب(نعم)، و(بلى)، ولا بغيرها من حروف الإيجاب استفهام إلا إذا كان بالحرف، وهو الهمزة، وهل.

إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾.

الخَامِسَةُ: (حَتَّى)، فَأَحَدُ أَوْجُهَيْهَا: أَنْ تَكُونَ جَارَةً، فَتَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ

مُقْتَضَى التَّشْبِيهِ، وَزَعَمَ ابْنُ الْحَاجِبِ ^(١) أَنَّهَا إِنَّمَا تَقَعُ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ خَاصَّةً،
إِلَّا أَنَّهَا تُفَارِقُ ^[٢] (نَعَمْ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا تَخْتَصُّ بِالْقَسَمِ ^(٣) بَعْدَهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَفِيقُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣].

■ الْكَلِمَةُ الْخَامِسَةُ بِمَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (حَتَّى):

□ فَأَحَدُ أَوْجُهَيْهَا: أَنْ تَكُونَ جَارَةً ^(٤)، فَتَدْخُلُ ^(٥) عَلَى الْاسْمِ

(١) انظر «الكافية مع شرح الرضي» (٤/ ٤٥٥، ٤٥٩).

[٢] (تفارق): سقطت من طبعة مجاهد.

(٣) أي: يكون حالها كحال (نعم) إلا حال اختصاصها بالقسم، أي: اختصاص استعمالها
بمجيئها قبل القسم. «المدايعي» (ل/ ٤٨). قال الرضي (٤/ ٤٥٩): ولا يستعمل بعد
(إي) فعل القسم، فلا يقال: إي أقسمت بربي، ولا يكون القسم به بعدها إلا
(الرب)، و(الله)، و(لعمري)، تقول: (إي والله)، و(إي وربّي)، و(إي لعمري). اهـ
فائدة: إذا جاء بعد (إي) لفظ (الله)، فإن كان مع (واو) القسم تعين إثبات يائها،
وإذا حذف الخافض فقليل: (إي الله) جاز فيها ثلاثة أوجه: الأول: حذف الياء،
والثاني: فتحها، والثالث: إثباتها ساكنة، ويغفر الجمع بين الساكنين. اهـ انظر «الجنى
الداني» ص (٢٥٢)، و«الرضي» (٤/ ٤٦٠).

(٤) ومذهب البصريين أنها جارة بنفسها، وقال الفراء: تخفض لنيابتها عن (إلى)، وربما
أظهروا (إلى) بعدها، قالوا: جاء الخبر حتى إلينا، جمعوا بينهما على تقدير إلغاء
أحدهما. اهـ انظر «الجنى الداني» ص (٤٩٨)، و«الارتشاف» (٤/ ١٧٥٢).

(٥) بالنصب عطفًا على (تكون)، وكذا قول الشارح فتكون، وبالرفع: الفاء رابطة جواب
شرط محذوف، أي: إذا كانت حتى جارة فتدخل. «المدايعي» (ل/ ٤٨)، وإعراب سعيد
الحائكي لـ «قواعد الإعراب».

الصَّرِيحِ بِمَعْنَى (إِلَى)، نَحْوُ: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾، ﴿حَتَّى حِينَ﴾،

الصَّرِيحُ^(١) الظَّاهِرُ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَى) فِي الدَّلَالَةِ عَلَى انْتِهَاءِ الْغَايَةِ^(٢)، نَحْوُ: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، ﴿حَتَّى حِينَ﴾ [يوسف: ٣٥].

وَهَلْ مَجْرُورُهَا دَاخِلٌ فِيْمَا قَبْلَهَا، أَوْ خَارِجٌ عَنْهُ، أَوْ دَاخِلٌ تَارَةً وَخَارِجٌ أُخْرَى؟ أَقُولُ: ذَهَبَ سَيِّبُونُهُ^(٣) وَالْمُبْرَدُ^(٤) وَأَبُوبَكْرٍ^(٥) وَأَبُو عَالِيٍّ^(٦) إِلَى الْأَوَّلِ، وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانٍ وَأَصْحَابُهُ^(٧) إِلَى الثَّانِي،

(١) أي: الذي لا يحتاج في كونه اسماً إلى تأويل. "حاشية عطار" (ل/ ٨٨). واحترز الشارح بالظاهر عن المضمهر فلا تدخل عليه استغناء عنها بدخول (إلى) عليه، وهذا مذهب سيبويه. وأما قول الشاعر:

أنت حتاك تَقْصِدُ كُلَّ فِجٍّ تُرْجِيْ مِنْكَ أَنَّهَا لَا تُخَيِّبُ

فضرورة، وأجاز الكوفيون والمبرد جرهما الضمير، فتجره متكلماً، ومخاطباً، وغائباً. اهـ "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٥).

(٢) قال أبو حيان في "الارتشاف" (٤/ ٥٥١٧): واستعمال (إلى) في انتهاء الغاية أقعد من (حتى)؛ لأنها تدخل على كل ما جعلته انتهاء غاية، فيقال: سرت النهار إلى نصفه، وأكلت السمكة إلى وسطها، ولا يجوز ذلك في (حتى)؛ لأن مجرور (حتى) يشترط كونه آخر جزء، كـ (أكلت السمكة حتى رأسها)، أو ملاق آخر جزء نحو: سرت النهار حتى الليل، وانظر "الجنى الداني" ص (٤٩٩-٥٠٠).

(٣) "الكتاب" (١/ ٩٦)، وانظر "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، "الجنى الداني" ص (٥٠٠).

(٤) انظر رأي المبرد في كتابه "المقتضب" (٢/ ٣٨)، وانظر أيضاً "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، و"الجنى الداني" ص (٥٠٠).

(٥) أي: ابن السراج، وانظر رأيه في كتابه "الأصول" (١/ ٤٢٤)، و"الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، و"الجنى الداني" ص (٥٠٠).

(٦) انظر رأي أبي علي في "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، و"الجنى الداني" ص (٥٠٠).

(٧) هذا النقل عن أصحاب أبي حيان خلاف ما في "الارتشاف" (٤/ ١٧٥٤)، قال رحمه الله =

وَعَلَى الْاسْمِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ) مُضْمَرَةً، وَمِنْ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى (إِلَى)، نَحْوُ: ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾، الْأَصْلُ: حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ، أَيُّ: إِلَى رُجُوعِهِ، أَيُّ: إِلَى زَمَانِ رُجُوعِهِ.....
وَذَهَبَ ثَعْلَبٌ^(١) وَصَاحِبُ «الذَّخَائِرِ»^(٢) إِلَى الثَّالِثِ.

وَتَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُؤَوَّلِ مِنْ (أَنْ) حَالٌ كَوْنَهَا مُضْمَرَةً وَجُوبًا، وَمِنْ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ عَلَى وَجْهَيْنِ: فَتَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى (إِلَى)^(٣)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْ تَنَجَّ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ [طه: ٩١]، الْأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ: حَتَّى أَنْ يَرْجِعَ، بِ(أَنْ) وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، أَيُّ: إِلَى رُجُوعِهِ، بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ مِنْ (أَنْ) وَالْفِعْلِ، أَيُّ: إِلَى زَمَانِ رُجُوعِهِ، بِتَقْدِيرِ زَمَانٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرُّجُوعَ لَا بُدَّ لَهُ^[٤] مِنْ زَمَانٍ يَكُونُ حُصُولُهُ فِيهِ

= في «الارتشاف»: قال أصحابنا: إذا جَرَّتْ (حتى) لا يكون ما بعدها إلا داخلًا فيما قبلها، نحو: ضربت القوم حتى زيد، فتكون انتهاء الغاية به، إلا أن تدل قرينة على خلاف ذلك. اهـ

(١) انظر رأي ثعلب في «الارتشاف» (٤/١٧٥٤)، و«شرح التسهيل» (٣/١٦٧)، و«الجنى الداني» ص (٥٠٠).

(٢) صاحب «الذخائر في النحو» هو علي بن محمد أبوالحسن الهروي، كان عالمًا بالنحو، إمامًا في الأدب، ومن كتبه «الأزھية» في الحروف. اهـ انظر «بغية الوعاة»، وانظر رأيه في «الارتشاف» (٤/١٧٥٤).

تنبیه: قال ابن هشام في «المغني» (١/١٢٤): زعم شهاب الدين القَرَّافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد (حتى)، وليس كذلك، بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في (حتى) العاطفة، لا الخافضة، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو. اهـ

(٣) أي: للغاية، وعلامة كونها للغاية أن يحسن في موضعها (إلى أن).

[٤] (لَهُ): سقطت من ط ٢.

وَتَارَةً بِمَعْنَى (كَيْ)، نَحْوُ: (أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ)، وَقَدْ تَحْتَمِلُهُمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَتِلُوا آلَ تَبْيِ حَتَّى تَقِيَءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾، أَيُّ: إِلَى أَنْ تَقِيءَ، أَوْ: كَيْ أَنْ تَقِيءَ،

كَالْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّ دَلَالََةَ الْمَصْدَرِ عَلَى الزَّمَانِ الزَّامِيَّةُ^(١)، وَدَلَالََةُ الْفِعْلِ الْمُؤَوَّلِ مِنْهُ الْمَصْدَرُ عَلَى الزَّمَانِ وَضْعِيَّةُ^(٢).

وَتَكُونُ (حَتَّى) تَارَةً بِمَعْنَى (كَيْ)^(٣) التَّعْلِيلِيَّةُ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِلْكَافِرِ: (أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ) أَيُّ: كَيْ تَدْخُلَهَا، أَيُّ: لِأَجْلِ دُخُولِهَا.

وَقَدْ^(٤) تَكُونُ (حَتَّى) فِي الْمَوْضِعِ الْوَاحِدِ تَحْتَمِلُهُمَا، أَيُّ: الْمَعْنِيَيْنِ: مَعْنَى (إِلَى) وَمَعْنَى (كَيْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَتِلُوا آلَ تَبْيِ حَتَّى تَقِيَءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩]، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى عَلَى الْغَايَةِ أَوْ التَّعْلِيلِ، أَيُّ: إِلَى أَنْ تَقِيءَ، أَوْ^(٥): كَيْ أَنْ تَقِيءَ، وَالْغَالِبُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِغَيْرِ ذَلِكَ.

(١) دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على لازم خارج. انظر «الصبيان» (١١١/٢). فالمصدر موضوع للحدث مطابقة، لكن الحدث لا بد له من زمان يقع فيه، فالدلالة عليه التزامية.

(٢) فالفعل موضوع للحدث والزمان مطابقة.

(٣) قال الجزولي -ونعم ما قال-: إذا كانت (حتى) بمعنى (كي) لم تدخل على صريح الاسم بخلاف ما إذا كانت للانتهاه نحو: ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥]، بل وجب دخولها على المضارع، كما أن (كي) التي بمعناها لا تدخل على شيء من الأسماء إلا على لفظة واحدة، وهي (ما) الاستفهامية، نحو: (كيمه). اهـ «الرضي» (٦٠/٤)، وقوله: بمعنى (كي) التعليلية، أي: بأن يكون ما قبلها علة لما بعدها كما قاله الشنواني وغيره. «المدايعي» (٤٨/ل).

(٤) في الإتيان بـ(قد) التعليلية إشارة إلى قلة ذلك. «المدايعي» (٤٨/ل).

(٥) (أو) للتنوع لا للتردد. «المدايعي» (٤٨/ل).

وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ، وَابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَّا) كَقَوْلِهِ:

وَزَعَمَ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ^(١) وَتَبِعَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٢): أَنَّهَا -أَيُّ: (حَتَّى)- تَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَّا) الْاِسْتِثْنَائِيَّةَ^(٣) كَقَوْلِهِ:

(١) هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، أبو عبد الله الأندلسي، من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بابن البرذعي، كان رأساً في العربية عاكفاً على التعليم أخذها عن ابن خَرُوف. له مصنفات في اللغة منها «الإفصاح بفوائد الإيضاح»، و«الاقتراح في تلخيص الإيضاح»، وغيرها انظر «بغية الوعاة» (٢٦٧/١)، وانظر رأيه في «الارتشاف» (١٦٦٢/٤)، و«المغني» (١٢٥/١)، و«الجنى الداني» ص (٥٠٦)، و«الأشموني» (٢٩٧/٣)، و«الهمع» (٣١٨/٢).

(٢) انظر رأيه في «التسهيل مع شرحه» (٢٢/٤، ٢٤)، و«الجنى الداني» ص (٥٠٦)، و«الارتشاف» (١٦٦٢/٣)، و«البحر المحيط» (٣٣٠/١)، و«المغني» (١٢٥/١)، و«الهمع» (٣٨١/٢).

(٣) أي: استثناء منقطعاً. انظر الارتشاف (١٦٦٢/٣)، و«الجنى» ص (٥٠٦)، والمعنى في البيت الآتي على هذا الاستثناء، أي: ليس العطاء في حال الغنى سماحة لكن في حال الفقر. قال الدماميني: ولا يضر كونها جارة مع كونها بمعنى (إلا) الاستثنائية؛ لأن عمل الجر يثبت مع إفادة الاستثناء ك(حاشا، وخلا) إذا جُرَّ بهما. اهـ «الدسوقي» (١٣٥/١)، و«الصبيان» (٢٩٧/٣)، وهذا المعنى -أعني: الاستثناء- لم يرتضه أبوحيان، قال رحمه الله في «البحر» (٣٣٠/١) عند الكلام على قوله تعالى ﴿حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٢]... وقال أبوالبقاء: ﴿حَتَّى﴾ هنا بمعنى إلا أن، وهذا المعنى (حتى) لا أعلم أحداً من المتقدمين ذكره، وقد ذكره ابن مالك في «التسهيل»، وأنشد عليه في غيره:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

يريد إلا أن. اهـ، وقال أيضاً رحمه الله كما نقل ذلك السيوطي عنه في «الهمع»

(٣٨١/٢): والذي ذكره معظم النحويين في معنى (حتى) هذه أنها تكون للتعليل، أو

الغاية، فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين، وزاد ابن مالك: أن تكون مرادفة =

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ
أَيُّ: إِلَّا أَنْ تَجُودَ، وَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ.

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ^(١)
أَيُّ: إِلَّا أَنْ^[٢] تَجُودَ، وَهُوَ -أَيُّ: إِلَّا أَنْ تَجُودَ- اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ^(٣)؛ لِأَنَّ

= (إلا أن)، فتكون للاستثناء، وأنشد عليه: ليس العطاء... إلخ، وقد أغنانا ابنه عن
الرد عليه في ذلك، وقال: إنه يصح فيه تقدير (إلى أن)، وإذا احتمل أن تكون (حتى)
فيه للغاية، فلا دليل في البيت على أن (حتى) بمعنى (إلا أن). اهـ

(١) التخریج: البيت للمفنع الكندي، واسمه محمد بن صفر في "شرح شواهد المغني"
(٣٧٢/١)، وبلا نسبة في "شرح التسهيل" (٢٤/٤)، و"الجنى الداني" ص (٥٠٦)،
و"البحر المحيط" (٣٣٠/١)، و"الأشموقي" (٢٩٧/٣)، و"المعجم" (٣٨١/٢)،
و"الخزانة" (٣٤٤/٣)، و"المغني" (١٢٥/١)، و"الفاكهي" (١٥٨/١).

اللغة: الفضول: جمع فضل، وهو الزائد في المال، وما لا يحتاج إليه منه. السماحة:
الجود والكرم، وفعله سَمَحَ كَكَرَّم، وذكر له في القاموس ستة مصادر: سماحًا، وسماحة،
وشموحًا، وشموحة، وسمَحًا، وسماحًا ككتاب.

المعنى: إن إعطاءك من زيادات مالك لا يُعَدُّ سماحة إلا أن تعطي في حالة قلة المال.
الإعراب: ليس: فعل ماضٍ. العطاء: اسم ليس. من الفضول: جار ومجرور متعلق
ب(العطاء)، أو متعلق بمحذوف حال من (العطاء). سماحة: خبر ليس. حتى: حرف جر
واستثناء بمعنى إلا. تجود: فعل مضارع منصوب ب(أن) مضمرة بعد حتى، وفاعله ضمير
مستتر تقديره (أنت). الواو: واو الحال. ما: اسم موصول مبتدأ. لديك: ظرف مكان
متعلق بمحذوف صلة ل(ما). قليل: خبر (ما)، وجمله (وما لديك قليل) في محل نصب
حال من مفعول (تجود)، والتقدير: حتى تجود بشيء حال كونه قليلا عندك.
الشاهد فيه: (حتى) فإنها بمعنى (إلا) الاستثنائية.

[٢] (أن): سقطت من ط.

(٣) أجاز الدماميني في (إلا) التي تكون (حتى) بمعناها أن تكون للاستثناء المتصل، وجعل
منه (والله لا أفعل حتى تفعل)، أي: إلا أن تفعل، فجعل الاستثناء متصلًا مفرغًا =

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ تُفِيدُ مُطْلَقَ الْجَمْعِ

الجُودَ فِي حَالِ قِلَّةِ الْمَالِ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ الْعَطَاءُ فِي حَالَةِ الْكَثْرَةِ، قَالَ الدَّمَامِينِيُّ^(١) وَتَبَعَهُ الشُّمَيْتِيُّ^(٢): وَتَحْتَمِلُ الْغَايَةَ احْتِمَالًا مَرْجُوحًا، بِأَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: أَنَّ انْتِفَاءَ كَوْنِ عَطَائِكَ مَعْدُودًا مِنْ السَّمَاخَةِ، يَمْتَدُّ إِلَى زَمَنِ عَطَائِكَ فِي حَالِ قِلَّةِ مَالِكَ، فَإِذَا أُعْطِيتَ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ تَثَبُّتَ سَمَاحَتُكَ. انتهى

□ وَالْوَجْهُ الثَّانِي: مِنْ أَوْجِهٍ (حَتَّى): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ^(٣)، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ^(٤)، تُفِيدُ مُطْلَقَ الْجَمْعِ^(٥) مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ وَلَا مَعِيَّةٍ عَلَى الْأَصَحِّ^(٦)،

= للظرف، إذ المعنى: لا أفعل وقتاً من الأوقات إلا وقت فعلك. قال الصبان: ويظهر أن الغاية ممكنة فيه -أي: في المثال- انظر "الصبان" (٢٩٧/٣).

(١) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر القرشي المخزومي المعروف بابن الدماميني له من التصانيف: "تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب"، و"شرح البخاري"، و"شرح التسهيل"، وغيرها من التصانيف. انظر ترجمته في "بغية الوعاة" (١/٦٦-٧٧)، وانظر قوله في "شرحه على المغني" (١/٤٦٢).

(٢) هو أحمد بن محمد بن حسين بن علي الشمني، صنف: "شرح المغني"، و"حاشية الشفاء"، و"شرح مختصر الوقاية في الفقه"، توفي سنة ٨٧٢هـ. انظر "بغية الوعاة" (١/٣٧٥).

(٣) عند البصريين إذا دخلت على اسم غير نكرة؛ فلا يجوز: قام القوم حتى رجل، وأما إذا خصصت فيجوز: قام القوم حتى رجل كبير منهم، والعطف بها قليل. "المغني" (١/١٢٨).

(٤) أنكروا العطف بها، وحملوا (جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أخاك، ومررت بهم حتى أبليك) على أن (حتى) ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل. اهـ "المغني" (١/١٢٨)، و"الارتشاف" (٤/١٩٧٨)، و"الهمع" (٣/٢١٥).

(٥) أي بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، فيكون كل منهم موصوفاً بذلك الحكم.

(٦) مقابله ما ذهب إليه الزمخشري في "المفصل" ص(٣٠٤) من أنها تفيد الترتيب ك(الفاء)، =

كَالْوَاوِ فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهَا مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ غَايَةً لَهُ فِي شَيْءٍ، نَحْوُ: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ)؛ فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- غَايَةٌ لِلنَّاسِ فِي شَرَفِ الْمِقْدَارِ، وَعَكْسُهُ:

كَالْوَاوِ فِي ذَلِكَ، إِلَّا ^(١) أَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهَا أَيْ: بِ(حَتَّى) مَشْرُوطٌ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَعْضًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، إِمَّا حَقِيقَةً ^(٢) أَوْ حُكْمًا كَمَا سَيَأْتِي.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ بِهَا غَايَةً لَهُ، أَيْ: لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فِي شَيْءٍ كَالشَّرَفِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ)؛ فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ -عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- هُمُ الْمَعْطُوفُ بِ(حَتَّى)، وَهُمْ غَايَةٌ لِلنَّاسِ فِي شَرَفِ الْمِقْدَارِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَمَالَاتِ ^[٣] النَّوْعِ الْإِنْسَانِيِّ ^(٤)، وَعَكْسُهُ ^(٥) كَالدَّنَاءَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ:

= (و(ثم)، وانظر "الارتشاف" (٢٠٠٣/٤). قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (٣/٣٥٩) رادًا على من ادعى الترتيب في (حتى): ومن زعم أنها تقتضي الترتيب في الزمان، فقد ادعى ما لا دليل عليه.

(١) استثناء من محذوف تقديره: أن (حتى) كالواو في جميع الأحكام إلا في حكم اشتراط أن المعطوف بها... الخ.

(٢) بأن يكون جزءًا من كل، نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو فردًا من جمع، نحو: زارني الناس حتى زيد، أو نوعًا من جنس، نحو: أعجبنى التمر حتى البرني. التصريح (١٤١/٢).

[٣] في ط ١: (كَمَال).

(٤) فإن أشرف ما يبلغه نوع البشر من الكمالات الإنسانية والمراتب هو وصف النبوة. الكافي ج ٣ ص (٣١٣).

(٥) أي: عكس المثال المذكور من الاشتغال على غاية خسة المقدار.

(زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْحَجَّامُونَ)، قَالَ الشَّاعِرُ:

قَهْرُنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

(زَارَنِي النَّاسُ حَتَّى الْحَجَّامُونَ)؛ فَإِنَّ (الْحَجَّامُونَ) هُمُ الْمَعْطُوفُ بِ(حَتَّى) وَهُمْ غَايَةُ النَّاسِ^[١] فِي ذَنَاءَةِ الْمِقْدَارِ. وَكَالْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

قَهْرُنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا^(٢)

[١] (للناس): سقطت من ط ٢.

(٢) التخریج: البيت بلا نسبة في "شرح شواهد المغني" (٣٧٣/١)، و"المغني" (١٢٧/١)، و"الارتشاف" (١٩٩٩/٤)، وفيه (لتخشوننا) بدل (تهابوننا)، و"الكافية الشافية" (٥٤١/١)، فيه (فإنكم) بدل (فأنتم)، و(تخشوننا) بدل (تهابوننا)، و"الأشموني" (٩٧/٣)، و"الهمع" (٢١٣/٣)، و"شرح التسهيل" (٣٥٨/٣)، وفيه (فإنكم) بدل (فأنتم)، و(تخشوننا) بدل (تهابوننا)، و"الجنى الداني" ص (٥٠٢)، وفيه كما في "التسهيل".

اللغة: قهرناكم: القهر: الغلبة، والذل القائم بالمقهور، يقال: قهره: غلبه وأذله. الكمأة: جمع كمى، وهو الشجاع المتكفي في سلاحة؛ لأنه كمن نفسه، أي: سترها بالدرع والبيضة. الأصاغر: جمع صغير، ضد كبير، ولا يجمع صغير على أصاغر إلا إذا كان مقروناً بأل، أو مضافاً إلى معرفة، فلا يقال: قوم أصاغر. قاله في الصحاح، ونسبه إلى سيبويه، وكذلك في اللسان، وتاج العروس، وقد يجمع صغير على صغراء كما يجمع كبير على كبراء، ومنه قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَعْطَيْنَا سَادَتَنَا وَكِبْرَاءَنَا﴾ [الأحزاب: ٦٧]، وأنشد أبو عمرو:

فللكبراء أكلٌ حيث شاءوا وللصغراء أكل واقتسام

المعنى: قهرناكم، وأذللناكم حتى الأقوياء منكم، بسبب ذلك تهابون جميعنا حتى الضعفاء منا، وهم بنونا الأصاغر.

الإعراب: قهرناكم: فعل، وفاعل، ومفعول. حتى: حرف عطف. الكمأة: معطوف على الكاف، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله. فأنتم: الفاء: سببية، أي: بسبب قهرنا إياكم، فأنتم تهابوننا. أنتم: مبتدأ. تهابوننا: فعل، وفاعل، ومفعول، والجملة في محل رفع خبر. حتى: حرف عطف. بنينا: معطوف على (نا) الضمير المتصل بالفعل، =

وَ(الْكُمَاة) غَايَةٌ فِي الْقُوَّةِ، وَ(الْبُنُونُ الْأَصَاغِرُ) غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ، وَتَقُولُ: (أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ كَجَزْئِهَا، وَيَمْتَنِعُ: (حَتَّى وَلَدُهَا).

وَ(الْكُمَاة): جَمْعُ كَمِيٍّ، وَهُوَ الْبَطْلُ، مِنَ الْكَمِّ وَهُوَ السَّرُّ^[١]؛ لِأَنَّهُ يَسْتُرُ نَفْسَهُ بِالذَّرْعِ وَالْبَيْضَةِ، غَايَةٌ فِي الْقُوَّةِ، وَ(الْبُنُونُ الْأَصَاغِرُ) غَايَةٌ فِي الضَّعْفِ. وَتَقُولُ فِي الْبَعْضِ الْحَقِيقِيِّ^(٢): (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا)^(٣)، وَفِي الْبَعْضِ الْحُكْمِيِّ^(٤): (أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا)؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي عَدَمِ اسْتِقْلَالِهِ بِنَفْسِهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهَا كَجَزْئِهَا؛ لِمَا يَبْنِيهِمَا مِنَ التَّعْلُقِ الْاِسْتِمَالِيِّ^(٥)، وَيَمْتَنِعُ أَنْ تَقُولَ: (أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى وَلَدُهَا)؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، وَغَيْرُ قَائِمٍ بِهَا.

= والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. الأصاغر: صفة ل(بنين).

الشاهد فيه: (حتى) عطفت في صدر البيت قوياً على ضعيف، وفي عجزه ضعيفاً على قويٍّ.

[١] في المطبوع لمجاهد (السير) وهو تصحيف.

(٢) ظاهر كلامه أنه لم يمثل للبعض الحقيقي فيما مرَّ، وليس كذلك، بل مثل له في صدر الكلام بقوله: مات الناس حتى الأنبياء، وزارني الناس حتى الحجامون، وقهرناكم حتى الكمأة... إلخ. "المدابغي" (٤٩/١).

(٣) لعل هذا من باب كون الغاية في الدناءة من حيث المأكولية؛ لأن غالب الرأس لا يصلح للأكل، ولا يستطاب كغيره. اهـ "المدابغي" (٤٩/١).

(٤) والبعض الحكمي: هو العَرَضُ الملازم للكل من غير أن يدخل في تكوين ذاته الأصلية، كالكلام والعلم والجمال واللون والخلق والصوت والابتسامة وغيرها.

(٥) وهو الارتباط بغير الكلية والجزئية.

وَالضَّابِطُ: مَا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ صَحَّ دُخُولُ (حَتَّى) عَلَيْهِ، وَمَا لَا فَلَا.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ،

وَفِي تَمْثِيلِهِ لِلثَّانِي قَبْلَ [١] الْأَوَّلِ (٢) لَفٌّ وَنَشْرٌ غَيْرُ مُرْتَّبٍ.

وَالضَّابِطُ (٣) - وَهُوَ أَمْرٌ كُلِّيٌّ مُنْطَبِقٌ عَلَى جُزْئِيَّاتِهِ - أَنْ يُقَالَ: مَا صَحَّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا قَبْلَهُ عَلَى الْإِتِّصَالِ (٤) صَحَّ دُخُولُ (حَتَّى) عَلَيْهِ، وَمَا لَا يَصِحُّ اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَصِحُّ [٥] دُخُولُ (حَتَّى) عَلَيْهِ، إِلَّا تَرَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: (أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ إِلَّا كَلَامَهَا) وَيَمْتَنِعُ (إِلَّا وَلَدَهَا)؛ لِعَدَمِ دُخُولِهِ فِيهَا؟

□ وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ مِنْ أَوْجُهٍ (حَتَّى): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ (٦) عَلَى

[١] (قبل الأول): سقط من طبعة مجاهد.

(٢) أي: للشرط الثاني قبل تمثيله للشرط الأول.

وقول الشارح: وفي تمثيله للثاني قبل الأول - أي: للشرط الثاني قبل الشرط الأول - لف ونشر... إلخ ليس بصحيح؛ لأن الأمثلة التي مثل بها المصنف للأمرين معاً. «المدابغي» (ل/٤٩)، و«عطار» (ل/٨٩).

(٣) أي: ضابط صحة العطف من عدمه. «الدسوقي» (١/٤٩).

(٤) وهو ظاهر في (أكلت السمكة حتى رأسها)، و(مات الناس حتى الأنبياء)، و(زارني الناس حتى الحجامون)، فتقول: إلا رأسها، إلا الأنبياء، إلا الحجامين، وأما في (أعجبتني الجارية إلا كلامها)، فهو متصل تنزيلاً، أي: تنزيلاً لكلامها منزلة بعضها، ولا يصح: (أعجبتني الجارية إلا ولدها)، على إرادة الاتصال؛ لأن مسمى الجارية لا يتناول ولدها. انظر «التصريح» (٢/١٤١)، و«الدسوقي» (١/١٣٨).

[٥] (يصح): سقطت من طبعة مجاهد.

(٦) أي: حرف تبتدأ بعده الجمل، أي تستأنف، وتقطع عما قبلها من حيث الإعراب، وإن وجب تعلقها به من حيث المعنى. قاله الشنواني. انظر «المدابغي» (ل/٤٩).

فَتَدْخُلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: الْمَاضِي، نَحْوُ: ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقَالُوا﴾،
وَالْمُضَارِعِ الْمَرْفُوعِ، نَحْوُ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ فِي قِرَاءَةِ
مَنْ رَفَعَ، وَالْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ كَقَوْلِهِ:

الْأَصَحُّ، فَتَدْخُلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمَبْدُوءَةِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى
عَفَوْا وَقَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥].

وَعَلَى الْمَبْدُوءَةِ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَرْفُوعِ^{[١](٢)}، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فِي قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ، وَهُوَ نَافِعٌ.
وَعَلَى الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ، كَقَوْلِهِ وَهُوَ جَرِيرٌ:

= وليس معنى قولهم حرف ابتداء أنها يجب أن يليها المبتدأ والخبر، بل المعنى أنها
صالحة لذلك. «الارتشاف» (١٧٥٦/٤)، و«الجنى الداني» ص(٥٠٤).

[١] (المرفوع): سقطت من ط ١.

(٢) رَفَعُ الفِعْلِ بعد (حتى) مشروط بثلاثة شروط:

الأول: كونه مسبباً عما قبلها.

الثاني: أن يكون زمن الفعل الواقع بعدها الحال لا الاستقبال على العكس من شرط
النصب إلا أن الحال تارة يكون تحقيقاً، وتارة يكون تقديرًا، فالأول: كقولك: سرت
حتى أدخل البلد، إذا قلت ذلك وأنت في حال الدخول. وضابط الحال الحقيقية أن
يكون ما بعدها مشروعاً فيه حال التكلم. والثاني كالمثال المذكور إذا كان السير،
والدخول قد مضى، لكنك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى:
﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾، ومعنى حكاية الحال: هو أن يفرض ما كان واقعاً في
الزمن الماضي واقعاً في هذا الزمان، فيعبر عنه بالمضارع المرفوع.

الثالث: أن يكون ما قبلها تاماً. انظر «شرح قطر الندى»، و«التصريح» (٢٣٧/٢)،

و«المساعد» لابن عقيل (١١٧/٣-١١٨).

حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ.

وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الْمَاضِي جَارَةٌ وَ(أَنَّ) بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ، وَقَدْ مَضَى خِلَافُ الزَّجَّاجِ وَابْنِ دُرُسْتُوهِ.

السَّادِسَةُ: (كَلَا)،

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءٍ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ^(١)

وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَقِيلَ: هِيَ مَعَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمُصَدَّرَةِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي جَارَةٌ وَ^[٢](أَنَّ) بَعْدَهَا مُضْمَرَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ فِي ﴿حَتَّى عَفَوًا﴾: حَتَّى أَنَّ عَفَوًا، كَذَا قَالَ^[٣] ابْنُ مَالِكٍ^(٤)، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمَغْنِيِّ»^(٥): وَلَا أَعْرِفُ لَهُ فِي ذَلِكَ سَلَفًا، وَفِيهِ تَكْلُفٌ إِصْطَارٍ مِنْ غَيْرِ ضُرُورَةٍ. انتهى^(٦)
وَقَدْ مَضَى خِلَافُ الزَّجَّاجِ وَابْنِ دُرُسْتُوهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْإِبْتِدَائِيَّةِ.

■ الْكَلِمَةُ السَّادِسَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (كَلَا) - يَفْتَحِ الْكَافِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ -.

(١) البيت تقدم استشهد المصنف به على أن الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية مستأنفة، واستشهد به هنا على أن (حتى) الابتدائية قد تدخل على الجملة الاسمية كما تدخل على الفعلية، وتقدم الكلام على البيت، وما يتعلق به من معنى، ولغة، وإعراب، فراجعه إن شئت.

[٢] الواو: سقطت من طبعة مجاهد.

[٣] في المطبوع لمجاهد: (يقال) وَهُوَ تصحيف.

(٤) انظر «شرح التسهيل» (٣/١٦٦). (٥) «المغني» (١/١٢٨).

(٦) وقال أبوحيان: وقد وهم في ذلك -يعني ابن مالك- في زعمه أنها جارة، و(أن) بعدها مضمرة. «الهمع» (٢/٤٢٧).

فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفُ رَدْعٍ وَزَجْرٍ فِي نَحْوِ: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ۖ كَلَّا﴾^(١)،
أَي: أَنْتَهُ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَحَرْفُ تَصْدِيقٍ فِي نَحْوِ:

□ فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ رَدْعٍ^(١) وَزَجْرٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ^(٢)،
وَسَيِّبَوَيْهِ^(٣)، وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ^(٤)، كَالَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي
أَهْنَنِ ۖ كَلَّا﴾^(٥) [الفجر: ١٦-١٧]، أَي: أَنْتَهُ وَانْزَجِرْ عَنْ هَذِهِ الْمَقَالَةِ،
الَّتِي هِيَ الْإِخْبَارُ بِأَنَّ تَقْدِيرَ الرُّزْقِ -أَي: تَصْصِيقُهُ- إِهَانَةٌ، فَقَدْ يَكُونُ كَرَامَةً
لِتَأْدِيتِهِ^(٦) إِلَى سَعَادَةِ الْآخِرَةِ.

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ جَوَابٍ وَتَصْدِيقٍ^(٧) بِمَنْزِلَةِ (إِي)^(٨) -بِكَسْرِ
الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ-، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ^(٩)، وَالنَّضْرِ بْنِ شُمَيْلٍ^(١٠)، فِي نَحْوِ:

(١) أَي: نَهَى، وَقَوْلُهُ: وَزَجَرَ، مِنْ عَطَفِ الْمُرَادَفِ، فَالْردْعُ، وَالزَجْرُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ. «الررضي»
(٥١٥/٤).

(٢) انظر رأي الخليل في «الارتشاف» (٢٣٧١/٥)، و«المغني» (١٨٨/١)، و«الجنى الداني»
ص (٥٢٥).

(٣) انظر «الكتاب» (٢٣٥/٤)، و«الارتشاف» (٢٣٧١/٥)، و«الجنى الداني» ص (٥٢٥)،
و«شرح المفصل» (١٦/٩)، و«المغني» (١٨٨/١).

(٤) فَهِيَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ لَامَعْنَى لَهَا إِلَّا ذَلِكَ. «المغني» (١٨٨/١).

(٥) فَائِدَةٌ: قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي «المغني» (١٨٩/١): الْوَارِدُ مِنْهَا فِي التَّنْزِيلِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ
مَوْضِعًا كُلُّهَا فِي النِّصْفِ الْآخِرِ. اهـ

[٦] فِي الْأَصْلِ: (لِتَأْدِيهِ)، وَفِي ط ٢: (لِيُؤْدِيَهُ).

(٧) قَوْلُهُ (جَوَابٍ وَتَصْدِيقٍ) فِيهِ قُصُورٌ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يَزِيدَ (وَوَعْدُ بَعْدَ الطَّلَبِ، وَإِعْلَامُ بَعْدِ الاسْتِفْهَامِ)
«المدابغي» (٥٠/ل).

(٨) أَي: فِي الْمَعْنَى، وَفِي الْاسْتِعْمَالِ قَبْلَ الْقِسْمِ. «المدابغي» (٥٠/ل).

(٩) انظر رأي الفراء في «المغني» (١٨٩/١).

(١٠) انظر رأيه في «الارتشاف» (٢٣٧٠/٥)، و«الجنى الداني» ص (٥٢٥)، و«المغني» =

﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾، وَالْمَعْنَى: إِي وَالْقَمَرِ، وَبِمَعْنَى (حَقًّا)، أَوْ (أَلَا) الاستِغْنَاءِ عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، نَحْوُ: ﴿كَلَّا لَا تُطْعُهُ﴾،
 ﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾ [المدر: ٣٢] وَالْمَعْنَى: إِي^(١) وَالْقَمَرِ.

□ وَيُقَالُ تَارَةً فِيهَا: حَرْفٌ^(٢) بِمَعْنَى (حَقًّا)^(٣) أَوْ بِمَعْنَى (أَلَا) - يَفْتَحُ الهمزة واللام المُخَفَّفَةَ - الاستِغْنَاءِ عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، نَحْوُ: ﴿كَلَّا لَا تُطْعُهُ﴾ [العلق: ١٩]. فَالْمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ: حَقًّا لَا تُطْعُهُ، وَهُوَ قَوْلُ الْكِسَائِيِّ^(٤)، وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٥) وَمَنْ وَافَقَهُمَا. وَعَلَى الثَّانِي: أَلَا لَا تُطْعُهُ، وَهُوَ

= (١٨٩/١)، و"الهمع" (٦٠٢/٢).

(١) فهي جواب وتصديق لقوله قبل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلنَّبِيِّ﴾ [المدر: ٣١]، وأما قوله: ﴿وَالْقَمَرَ﴾ وَاللَّيْلَ إِذْ أَدْبَرَ [المدر: ٣٢-٣٣]، فهو قسم مستأنف. "الدسوقي" (٢٠١/١).

(٢) الأولى إبقاء كلام المصنف على ظاهره بدون تقرير حرف؛ ليشمل كونها اسمًا، وكونها حرفًا، فإن القائلين بأنها بمعنى (حَقًّا) اختلفوا، فقال البعض: إنها باقية على حرفيتها، وقال البعض: إنها اسم. اهـ "عطار" (٩٠/ل).

(٣) قال الرضي في "شرح الكافية" (٥١٥/٤): وإن كانت بمعنى (حَقًّا) لم يجز الوقف عليها؛ لأنها من تمام ما بعدها، ويجوز ذلك إذا كانت للردع لأنها ليست من تمام ما بعدها. اهـ (٤) انظر رأي الكسائي في "الارتشاف" (٢٣٧٠/٥)، و"المغني" (١٨٩/١)، و"الجنى الداني" ص (٥٢٥)، و"الهمع" (٦٠١/٢).

(٥) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، لازم ابن الشجري حتى برع، وصار من المشار إليهم في النحو، وله المؤلفات المشهورة، منها "الإنصاف في مسائل الخلاف" بين البصريين والكوفيين، و"حواشي الإيضاح"، وغيرها، توفي سنة ٥٧٧ من الهجرة. انظر ترجمته في "بغية الوعاة" (٨٦/٢)، وانظر رأيه في "الإنصاف" (٤٠٢/١).

وَالصَّوَابُ الثَّانِي؛ لِكَسْرِ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾.

قَوْلُ أَبِي حَاتِمٍ^(١) وَالزَّجَّاجِ^(٢).

وَالصَّوَابُ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّهَا لِلِاسْتِفْتَاكِحِ؛ لِكَسْرِ الْهَمْزَةِ مِنْ (إِنَّ) بَعْدَهَا^(٣) فِي نَحْوِ: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّا﴾ [العلق: ٦] كَمَا تُكْسَرُ بَعْدَ (أَلَا) الْاسْتِفْتَاكِحِيَّةِ، فِي نَحْوِ: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٢] وَلَوْ كَانَتْ بِمَعْنَى (حَقًّا) لَفُتِحَتِ الْهَمْزَةُ^(٤) بَعْدَهَا كَمَا تُفْتَحُ بَعْدَ (حَقًّا)، كَقَوْلِهِ: أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلَلُوا^(٥)

(١) هو سهيل بن محمد بن عثمان بن القاسم، أبوحاتم السجستاني، من ساكني البصرة، كان إماماً في علوم القرآن، واللغة، والشعر، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، صنف إعراب القرآن، ولحن العوام، والمقصود والممدود، وغيرها، توفي سنة ٢٥٠ من الهجرة. انظر ترجمته في "بغية الوعاة" (١/٦٠٦)، وانظر رأيه في "الارتشاف" (٥/٢٣٧٠)، و"المغني" (١/١٨٩)، و"الجنى الداني" ص (٥٢٥)، و"الهمع" (٢/٦٠١). قال ابن هشام في "المغني" (١/١٨٩): وقول أبي حاتم عندي أولى؛ لأنه أكثر اطراداً. وقال أبوحيان: ولم يتقدمه إلى ذلك أحد، ووافقه على ذلك الزجاج وغيره. اهـ "الهمع" (٢/٦٠١).

(٢) انظر رأي الزجاج في "الارتشاف" (٥/٢٣٧٠)، و"المغني" (١/١٨٩)، و"الجنى الداني" ص (٥٢٥)، و"الهمع" (٢/٦٠١).

(٣) ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم. "المغني" (١/١٨٩).

(٤) لكن الهمزة لم تفتح بعدها كما يشهد به موارد الاستعمال، فلم تكن بمعنى (حَقًّا) يعني: أَنْ (حَقًّا) تفتح الهمزة بعدها، وقد قلتم أَنْ (كَلَّا) بمعناها، ففتضاه أَنْ تفتح الهمزة بعدها، ثم لما كان هذا البيان نظرياً استشهد بقول الشاعر: أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقْلَلُوا.

(٥) هذا صدر بيت وعجزه: فنينتنا ونيتهم فريق.

التخريج: البيت منسوب للمُقَضَّلِ التُّكْرِي في "شرح أبيات سيبويه" (٢/٢٠٨)، وفي "شرح شواهد المغني" (١/١٧٠-١٧١)، وللعبيدي في "الكتاب" (٣/١٣٦)، و"الخزانة" (١٠/٢٩٩)، وبلا نسبة في "مغني اللبيب" (١/٥٥)، و"شرح التسهيل" (٢/٢٣)، =

يَفْتَحِ الْهَمْزَةَ، وَيُدْفَعُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ^[١] تُفْتَحَ هَمْزَةُ (إِنْ) بَعْدَ (كَلاَّ) إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى (حَقًّا)؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ لَا يَصْلُحُ لِلخَبَرِيَّةِ صَلَاحِيَّةَ (حَقًّا) لَهَا^(٢).

= و"الهمع" (٥٨٨/٢)، و"الأشموني" (٢٧٨/١)، و"لسان العرب" (فرق)، و"تاج العروس" (فرق)، و"أمالي ابن السجري" (١٩٧/٣).

اللغة: الجيرة: بكسر الجيم جمع جار. استقلوا: ذهبوا وارتحلوا. فنيطنا: النية: الموضع الذي ينوي المسافر الرحيل إليه. فريق: مُتَفَرِّقَةٌ.

الإعراب: أحقًا: الهمزة حرف استفهام. حقًا: منصوب على الظرفية المجازية عند سيبويه والجمهور، والأصل: أفي حق هذا الأمر، وهذا هو الصحيح، بدليل التصريح بحرف الجر في بيت فائد بن المنذر:

أفي حق أفي مُعَرِّمٍ بكِ هائمٍ وأنك لا حلّ هواك ولا خمر

وقال المبرد: انتصب على المصدرية، والتقدير: أحق حقًا.

أن جيرتنا: أن مع اسمها، وخبرها جملة (استقلوا)، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه -على رأي سيبويه- في محل رفع مبتدأ، وخبره الظرف المتقدم عليه، والتقدير: أفي حق استقلال جيرتنا، أو يكون المصدر المؤول في محل رفع فاعلاً بالظرف، لاعتماده. قال العيني: وهو الأوجه، وعلى رأي المبرد: المصدر المؤول في محل رفع فاعل بالفعل المحذوف، والتقدير: أحق حقًا استقلال جيرتنا.

الشاهد فيه: فتح همزة (إن) بعد (حقًا)، ولو كانت (كلا) بمعناها لفتحت الهمزة بعدها، ولكنها لم تفتح كما رأيت في الآية ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ [العلق: ٦].

[١] (لَمْ): سقطت من ط ١.

(٢) وحاصل الدفع الذي أشار إليه الشارح، أنه يفرق بين (كلاَّ) التي بمعنى (حقًا) وبين (حقًا)، حيث فتحت الهمزة بعد الثانية، وكسرت بعد الأولى بأن المفتوحة في تأويل مفرد مبتدأ يحتاج إلى خبر، وليس في الكلام إلا حقًا، أو كلاً، (فحقًا) تصلح للخبرية، و(كلاً) لا تصلح للخبر، فصح الفتح عقب الأولى بخلاف الثانية، فإنه وجب الكسر لتكون (إِنْ) وصلتها جملة تامة. "المدابغي" (ل/ ٥٠).

السَّابِعَةُ: (لَا)، فَتَكُونُ نَافِيَةً، وَنَاهِيَةً، وَزَائِدَةً، فَالْثَّانِيَةُ تَعْمَلُ فِي النَّكَرَاتِ عَمَلَ (إِنَّ) كَثِيرًا، نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَعَمَلَ (لَيْسَ) قَلِيلًا

■ الْكَلِمَةُ السَّابِعَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: (لَا): فَتَكُونُ تَارَةً نَافِيَةً، وَتَارَةً نَاهِيَةً، وَتَارَةً زَائِدَةً.

فَالْثَّانِيَةُ^(١) تَعْمَلُ فِي النَّكَرَاتِ^(٢):

■ فَتَعْمَلُ^[٣] عَمَلَ (إِنَّ) كَثِيرًا فَتَنْصِبُ الْأِسْمَ^(٤) وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ؛ إِذَا أُرِيدَ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِيبِ، نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَ(إِلَهَ) اسْمُهَا، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (لَنَا) وَنَحْوُهُ.

■ وَتَارَةً تَعْمَلُ عَمَلَ (لَيْسَ) قَلِيلًا^(٥)، فَتَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ؛

(١) هذه (الفاء) لتفصيل الأحكام، كما أن الفاء الأولى في صدر الكلام لتفصيل الوجوه والأقسام. «الكافي» (٣٢٦).

(٢) كما هو مذهب البصريين؛ لأنها لنفي فيه شمول، وهو لا يحصل إلا إذا دخلت على النكرة، بخلاف (ما)، فإنها لمجرد النفي، فتدخل على النكرة والمعرفة، وأجاز الكوفيون إعمال (لا) في معرفة نحو: لا أبا حسن، وأجيب عنه بأنه على تقدير التنكير. اهـ «عطار» (ل/٩١)، و«الارتشاف» (٣/١٣٠٦).

[٣] (فتعمل): سقطت من ١ ط، ٢ ط، (أ).

(٤) لفظاً، أو محلاً.

(٥) إعمالها عمل (ليس) على قلة هو مذهب سيويي رحمه الله، واشترط في إعمالها عمل (ليس) تنكير معمولها قال رحمه الله في «الكتاب» (٢/٢٩٦): وجعلت -وليس ذلك بالأكثر- بمنزلة (ليس)... وأنها لا تعمل في المعرفة، فمن ذلك قول سعد بن مالك:

من صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براخ

وانظر «شرح التسهيل» (١/٣٧٦)، و«اختيارات أبي حيان» (٢/٦٣٦)، وما بعدها.

كَقَوْلِهِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

إِذَا أُريدَ بِهَا نَفْيُ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ الظُّهُورِ^(١)، أَوْ أُريدَ بِهَا نَفْيُ الْوَاحِدِ^(٢).
فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا^(٣)

(١) الفرق بين التنصيص والظهور أن التنصيص: جعل اللفظ دالًّا على المعنى مع عدم الاحتمال لشيء آخر، والظهور: كون اللفظ دالًّا على المعنى مع الاحتمال لشيء آخر. اهـ «عطار» (ل/٩٢).

(٢) وتعيين نفي الجنس، أو الوحدة منها بالقصد والقرائن. «حاشية أبي النجا» ص(٩٢).

(٣) التخريج: البيت لم يسمَّ قائله. انظر «شرح شواهد المغني» (٢/٦١٢)، و«الأشموني» (١/٢٥٣)، و«التصريح» (١/١٩٩)، و«المغني» (١/٢٣٩)، و«المهمع» (١/٤٥٦)، و«البحر المحيط» (٢/٨٨)، و«شرح التسهيل» (١/٣٧٦)، و«الجنى الداني» ص(٣٠١)، وشرح «شواهد ابن عقيل» ص(٥٨).

اللغة: تعزَّ: أمر من التعزي، وهو التصبر والتسلي. الوزر: الملجأ، والواقى، والحافظ. وافيًا: اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية، والحفظ.

المعنى: تَسَلَّ وَتَصَبَّرَ عَلَى مَا أَصَابَكَ مِنَ الْمَصِيبَةِ، أَوْ الْمَصَائِبِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُومُ شَيْءٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَلْجَأٌ يَلْتَجِي إِلَيْهِ الشَّخْصُ مِمَّا قَضَاهُ وَقَدَرَهُ عَلَيْهِ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

الإعراب: تعزَّ: تفعل أمر مبني على حذف الألف نيابة عن السكون، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت. فلا: الفاء: للتعليل. لا: نافية حجازية تعمل عمل ليس. شيء: اسمها. على الأرض: جار ومجرور متعلق بـ(باقيا)، ويجوز أن يتعلق الجار والمجرور بصفة لـ(شيء). باقيا: خبر لا، ولا: الواو: حرف عطف. لا: نافية حجازية أيضًا. وزر: اسمها. مما: جار ومجرور متعلق بـ(واقيا). قضى الله: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، تقديره (قضاء الله)، وهو مفعول (قضى). وافيًا: خبر لا.

وَالنَّاهِيَةُ تَجْزِمُ الْمُضَارِعَ، نَحْوُ: ﴿وَلَا تَمْنُنْ﴾ ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾.

وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ.

□ وَالنَّاهِيَةُ تَجْزِمُ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ، سَوَاءً أُسْنِدَ إِلَى مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ، فَلَاوَلُ نَحْوُ: ﴿وَلَا تَمْنُنْ﴾^[١] [المدر: ٦]، وَالثَّانِي نَحْوُ: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي الْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]، وَيَقِلُّ إِسْنَادُهُ لِلْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، نَحْوُ: (لَا أُخْرِجُ) وَ(لَا تُخْرِجُ)^[٢]، وَيَنْذُرُ جِدًّا فِي الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ^(٣).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ النَّافِيَةِ وَالنَّاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ: اخْتِصَاصُ النَّاهِيَةِ بِالْمُضَارِعِ وَجْزْمِهِ بِخِلَافِ النَّافِيَةِ.

= الشاهد فيه: (لا شيء باقيا، ولا وزر واقيا) حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل (ليس)، وهي في البيت لنفي الجنس على سبيل الظهور.

[١] في ط ٢: (ولا تمس). [٢] في ط ٢: (تخرج) وهو تصحيف.

(٣) كقول الشاعر: إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد، وقوله:

لَا أَعْرِفَنَّ رَبْرَبًا حُورًا مَدَامِعُهَا مَرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارِ

ونحو قولهم: لا أُرَيْتَكَ هُنا، فقد طلب المتكلم من نفسه أنه لا يرى المخاطب في ذلك المكان القريب، ومنه حديث أبي حميد الساعدي مرفوعاً: «لا أَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رِغَاءٌ، أَوْ بَقْرَةً لَهَا خَوَارٌ، أَوْ شَاةٌ تَبْعِرُ...» الحديث، ومنه حديث أبي رافع عند الترمذي وأبي داود: «لا أَلْفَيْنِ أَحَدَكُمْ مُتَكِنًا عَلَى أُرَيْكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ». انظر: «المغني مع الدسوقي» (١/ ٢٥٥)، و«الرضي» (٤/ ٨٩)، و«الارتشاف» (٤/ ١٨٥٨)، و«التصريح» (٢/ ٢٤٥)، و«الأشموقي» (٤/ ٣).

والفرق بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول أن المبنى للمفعول فيه النهي في الحقيقة لغير المتكلم، إذ المعنى (لا يخرجني أحد، ولا يخرجنا أحد)، فالنهي في الحقيقة للغائب، بخلاف المبنى للفاعل، فإن النهي فيه للمتكلم، والشخص لا ينهى نفسه حقيقة. اهـ «المدابغي» (٥٠/ ل).

وَالزَّائِدَةُ دُخُولُهَا كَخُرُوجِهَا، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾، أَيُّ: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ.

وَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى: أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ النَّاهِيَةِ طَلَبِيٍّ وَمَعَ النَّافِيَةِ حَبْرِيٍّ.

□ وَالزَّائِدَةُ^(١) هِيَ الَّتِي دُخُولُهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا^(٢)، وَفَائِدَتُهَا التَّقْوِيَةُ وَالتَّوْكِيدُ، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]^(٣) فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، أَيُّ: أَنْ تَسْجُدَ، كَمَا جَاءَ: ﴿أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥] بِدُونِ (لَا) مُصَرَّحًا بِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فِي سُورَةِ (ص).

(١) الزائدة ثلاثة أقسام:

الأول: أن تكون زائدة من جهة اللفظ فقط كقولهم: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، ف(لا) في ذلك زائدة من جهة اللفظ، لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها، وليست زائدة من جهة المعنى؛ لأنها تفيد النفي.

الثاني: أن تكون زائدة لتوكيد النفي، نحو: ما يستوي زيد ولا عمرو، ومنه قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧].

الثالث: أن تكون زائدة، دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه، ومنه قول الشاعر:

تذكرتُ ليلي فاعترتني صباةٌ وكاد ضميرُ القلب لا يتقطعُ

انظر "الجنى الداني" ص (٣٠٦-٣٠٧).

(٢) يعني: باعتبار أصل المعنى، وإلا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد، وخروجه يخل بهذه الفائدة، فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار. "المداغبي" (ل/ ٥٠).

(٣) ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴿٥٩﴾ إِلَّا تَتَّبِعَ﴾ [طه: ٩٢-٩٣]، قال الدماميني في الآية التي ذكرها المصنف: ويحتمل عدم الزيادة بتضمين (منع) معنى (حَمَل)، أي: ما حملك على عدم السجود. ومثلها أيضاً قوله تعالى: ﴿لَوْلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] نص على ذلك الأئمة. "حاشية الأمير على المعنى" (١/ ٢٠٠)، و"الجنى الداني" ص (٣٠٨).

النُّوعُ الرَّابِعُ: مَا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ

وَهُوَ أَرْبَعٌ:

إِحْدَاهَا: (لَوْلَا):

فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لَوْجُودِ شَرْطِهِ،

النُّوعُ الرَّابِعُ: مَا جَاءَ مِنَ الْكَلِمَاتِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ، وَهُوَ أَرْبَعٌ:

■ إِحْدَاهَا: (لَوْلَا):

□ فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ جَوَابِهِ لَوْجُودِ شَرْطِهِ^(١)،

(١) قال الدماميني: ومن مشكلات (لولا) قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ﴾ [النساء: ١١٣]، وذلك لأن القاعدة في (لولا) أن يكون جوابها ممتنعاً، وقضية ذلك أن ينتفي الهم لوجود الفضل، وقد هوأ، وجوابه: أن المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لأضلوك إذ هوأ، وأنت غير مطلع على حقيقة الحال، أي: فحذف الجواب، وأقام سببه مقامه، وقيل: المنفي الهم المؤثر الضار، أو أن همهم نزل منزلة العدم، بدليل: ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَصُرُونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾. «المدايعي» (ل/٥١)، و«الدسوقي» (١/٢٧٨).

فائدة: يجوز حذف جواب (لولا) للدلالة عليه، إما من المعنى، وإما من لفظ يتقدم على (لولا) يدلُّ على الجواب، فالأول نحو قوله: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]، أي: لاخذكم، ومثال الثاني: ﴿وَهُمْ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَّءَا بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف: ٢٤]، أي: لهم بها، وقوله: ﴿إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِيَ بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَّنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ [الفصص: ١٠]، أي: لأبدت به. اهـ «الارتشاف» (٤/١٩٠٦).

وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ الْمَحذُوفَةِ الْخَبَرَ غَالِبًا، نَحْوُ: (لَوْلَا زَيْدٌ لَا كَرْمُثُكَ)،
وَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ ^(١) الْمَحذُوفَةِ الْخَبَرَ ^(٢) وَجُوبًا غَالِبًا؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ
الْخَبَرُ كَوْنًا مُطْلَقًا، نَحْوُ: (لَوْلَا زَيْدٌ -أَيُّ: مَوْجُودٌ- لَا كَرْمُثُكَ) ^(٣)؛ اِمْتَنَعَ

(١) قال الرضي في "شرح الكافية" (١/٢٤٤): وربما دخلت (لولا) هذه على الفعلية، قال الشاعر:

قالت أمانة لما جئت زائرها هلا رميت ببعض الأسهم السود
لا دَرَّ دُرُّكَ إني قد رميتهم لولا خُذِدْتُ ولا عذرى لمحدود

وجواب هذه محذوف تقديره: (فإني قد رميتهم).

(٢) أشار المصنف بقوله: المحذوفة الخبر، للرد على ابن الطراوة حيث زعم أن جواب (لولا) يكون خبر المبتدأ دائماً، فلا يكون محذوفاً عنده، ويرده أنه لا رابط بينهما، أي: بين المبتدأ وجواب لولا حتى يكون خبراً عنه. "حاشية عطار" (ل/٩٣)، و"المغني مع الدسوقي" (١/٢٧٩). وأشار بقوله: غالباً أيضاً لرد ما زعمه الجمهور من أن الخبر بعدها واجب الحذف دائماً، وما اختاره المصنف هو ما ذهب إليه الرماني، وابن الشجري، والشلوبين، فذهبوا إلى أن الخبر بعد (لولا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وهو أنه إن كان كَوْنًا مُطْلَقًا غير مقيد وجب حذفه، نحو: لولا زيد لأكرمته؛ لأن تقديره: موجود، أو نحوه. وإن كان مقيداً ولا دليل يدل عليه وجب إثباته، كقوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بكفر، لبنت الكعبة على قواعد إبراهيم»، وإن كان مقيداً وله دليل يدل عليه جاز إثباته وحذفه، كقولك: لولا أنصار زيد هلك، أي: نصره أو حمّوه، فهذا يجوز إثباته؛ لكونه مقيداً، وحذفه للدليل الدال عليه، واختار ابن مالك هذا المذهب وجعل قول المعري:

يذِبُّ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلُّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالَا

مما يجوز فيه الإثبات والحذف. اهـ "الجنى الداني" ص (٥٤٢-٥٤٣).

(٣) فائدة: الأكثر في جواب (لولا) الماضي المثبت الاقتران باللام، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ﴾ [النساء: ١١٣]، و﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبا: ٣١]. قال ابن عقيل في "المساعد": (٣/٢٢٣): ولم يحج في القرآن بغير اللام. اهـ ويقبل حذفها، قال الشاعر:

وَمِنْهُ (لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا)، أَي: لَوْلَا أَنَا مَوْجُودٌ.

وَتَارَةً: حَرْفٌ تَحْضِيضٍ وَعَرْضٍ، أَي: طَلَبٌ بِإِزْعَاجٍ أَوْ بِرَفْقٍ، فَتَحْتَضُّ

الْإِكْرَامُ الَّذِي هُوَ الْجَوَابُ لَوْجُودِ زَيْدٍ الَّذِي هُوَ الشَّرْطُ، وَمِنْهُ أَي: وَمِنْ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ الْمَحْذُوفَةِ الْخَبَرِ: (لَوْلَايَ لَكَانَ كَذَا)، أَي: لَوْلَا أَنَا مَوْجُودٌ، فَأَقَامَ الْمُتَّصِلَ مَقَامَ الْمُتَفَصِّلِ، وَحَذَفَ الْخَبَرَ لِكَوْنِهِ كَوْنًا مُطْلَقًا، هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(١)، وَذَهَبَ سَيِّبُونِيهِ إِلَى أَنَّ (لَوْلَا) جَارَةٌ لِلضَّمِيرِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ: (لَوْلَا زَيْدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ).

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ تَحْضِيضٍ -بِمُهْمَلَةٍ فَمُعْجَمَتَيْنِ-، وَتَارَةً: حَرْفٌ عَرْضٍ^(٢) -بِسُكُونِ الرَّاءِ- أَي: طَلَبٌ بِإِزْعَاجٍ فِي التَّحْضِيضِ، أَوْ طَلَبٌ بِرَفْقٍ فِي الْعَرْضِ، عَلَى التَّرْتِيبِ^(٣)، فَتَحْتَضُّ فِيهِمَا^(٤) بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ

= لولا الحياء وباقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما غوري والأكثر في المنفي التجرد من اللام، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]، ويقل الاقتران باللام، كقول الشاعر:
لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت نواهم لنا روحًا ولا جسدا
انظر "الجنى الداني" (ص ٥٤١-٥٤٢)، و"المساعد" (٣/ ٢٢٢-٢٢٣).

(١) أي: إقامة المتصل مقام المنفصل، أما كون الضمير في محل رفع فتفق عليه. "المدايعي" (٥١/ل).

(٢) قال أبوحيان: والعرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التنبيه على الفعل إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل، فكل تحضيض عرض؛ لأنك إذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه؛ ولذلك يقال في (هلاً) عرض؛ إذ لا يخلو منه. اهـ "الهمع" (٢/ ٣٩٠).

(٣) أي: اللف والنشر المرتب. "المدايعي" (٥١/ل).

(٤) أي: في العرض والتحضيض.

بِالْمُضَارِعِ أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ ، ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ .

وَحَرْفُ تَوْبِيخٍ، فَتَخْتَصُّ بِالْمَاضِي، نَحْوُ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءِلَهَةً﴾ .

الْمَبْدُوءَةُ بِالْمُضَارِعِ أَوْ بِمَا فِي تَأْوِيلِهِ^(١)، فَالْتَّخَصِيصُ نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] أَي: اسْتَغْفِرُوهُ وَلَا بُدَّ، وَنَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧] فَ﴿أَنْزَلَ﴾ مُؤَوَّلٌ بِالْمُضَارِعِ أَي: يُنْزَلُ^(٢). وَالْعَرْضُ نَحْوُ: ﴿لَوْلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا﴾، وَنَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] فَ﴿أَخَّرْتَنِي﴾ مُؤَوَّلٌ بِالْمُضَارِعِ أَي: تُؤَخَّرُنِي.

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفُ تَوْبِيخٍ، مَصْدَرٌ وَبَحْهُ أَي: عَيْرُهُ بِفِعْلِهِ الْقَبِيحِ، فَتَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ الْمَبْدُوءَةِ بِالْمَاضِي، نَحْوُ: ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا ءِلَهَةً﴾ [الأحقاف: ٢٨]^(٣)، أَي: فَهَلَّا نَصَرَهُمْ.

(١) وهو الماضي لفظاً، الذي معناه الاستقبال. «الدسوقي» (١/ ٢٧٩).

(٢) بالبناء للمجهول. «المدايني» (٥١/ ج).

(٣) ومثلها قوله تعالى: ﴿لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]، أَي: لَا يَنْبَغِي عَدَمُ الْمَجِيءِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ يَشْهَدُونَ عَلَى الزَّانَا، فَالْقَصْدُ تَوْبِيخُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْإِشْهَادِ عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى. ومثلها: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ [النور: ١٦]، فَالْقَصْدُ تَوْبِيخُهُمْ عَلَى عَدَمِ قَوْلِهِمْ ذَلِكَ. «الدسوقي» (١/ ٢٧٩-٢٨٠)، وإعراب ﴿قُرْبَانًا﴾ فِي الْآيَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمَصْنَفُ: مَفْعُولُ ثَانٍ لـ ﴿اتَّخَذُوا﴾، وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: اتَّخَذُوهُمْ، وَهُوَ الْعَائِدُ عَلَى الْمَوْصُولِ، وَ﴿ءِلَهَةً﴾ بَدَلٌ مِنْ ﴿قُرْبَانًا﴾، وَهَنَّاكَ أَوْجِهَ أُخْرَى فِي إِعْرَابِ هَذِهِ الْآيَةِ.

قِيلَ: وَتَكُونُ حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾، ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾، قَالَهُ الْهَرَوِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا فِي الْأَوَّلَى لِلْعَرَضِ، وَفِي الثَّانِيَةِ لِلتَّخْضِيزِ. وَزَادَ مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ (لَمْ)،

□ قِيلَ: ^(١) وَتَكُونُ (لَوْلَا) حَرْفَ اسْتِفْهَامٍ تَخْتَصُّ بِالْمَاضِي، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: ٧]، قَالَهُ أَحْمَدُ أَبُو عُبَيْدَةَ الْهَرَوِيُّ ^(٢)، وَالْمَعْنَى: هَلْ أَخَّرْتَنِي، وَهَلْ أَنْزَلَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا -أَيُّ: (لَوْلَا)- فِي الْآيَةِ الْأُولَى وَهِيَ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾ لِلْعَرَضِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ: ﴿لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ لِلتَّخْضِيزِ ^(٣)، أَيْ: هَلَّا أَنْزَلَ.

وَزَادَ الْهَرَوِيُّ مَعْنَى آخَرَ ^(٤) وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ (لَوْلَا) نَافِيَةٌ بِمَنْزِلَةِ (لَمْ) ^(٥)

(١) وهذا الوجه الرابع من أوجه (لولا)، ولكن كما ترى ذكره ابن هشام بصيغة التمرير لتضعيفه له.

(٢) وهو أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشاني صاحب "الغريبين"، وله أيضا كتاب "ولادة هراة"، مات سنة ٤٠١ هـ. انظر "بغية الوعاة" (١/ ٣٧١)، وانظر رأيه في "المغني" (١/ ٢٧٥).

(٣) وقال في "المغني": الظاهر أن الأولى للعرض، وأن الثانية مثل ﴿لَوْلَا جَاءَ وَعَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ١٣]. اهـ قال الدسوقي (١/ ٢٨٠): أي: فهي للتوبيخ، بدليل أن الآتي بعدها ماضٍ، فالعنى ما كان ينبغي عدم نزول ملك معه يكون نذيراً معه، فهم وبخوا النبي ﷺ على عدم إتيانه لهم بالملائكة، لكن الظاهر أنها للتخضيز، أي: أنهم طلبوا منه الإتيان لهم بالملائكة طلباً قوياً، ويدل لذلك الآية الأخرى ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. اهـ

(٤) أي: زائداً على المعاني الأربعة، فيكون وجوه استعمالها خمسة عنده، وفي قوله: (زاد) إشارة إلى أنه مخترع من عنده، لا أصل له ولا يلتفت إليه، فيكون مردوداً.

(٥) أي: في الدلالة على النفي في الزمن الماضي.

وَجَعَلَ مِنْهُ: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةٌ ءَامَنْتَ﴾ ، أَي: لَمْ تَكُنْ قَرِيَّةً آمَنْتَ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ فَهَلًا ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ ، وَالْكَسَائِيِّ ، وَالْفَرَّاءِ ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَرْفِ أَبِي وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: ﴿فَهَلَّا﴾ ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى النَّفْيِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ ؛ لِأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي يُشْعِرُ بَانْتِفَاءِ وَقُوعِهِ.

وَجَعَلَ مِنْهُ أَي: مِنَ النَّفْيِ^(١): ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرِيَّةٌ ءَامَنْتَ﴾ [يونس: ٩٨] أَي: لَمْ تَكُنْ قَرِيَّةً آمَنْتَ ، وَهَذَا بَعِيدٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِ(لَوْلَا) هُنَا التَّوْبِيخُ^(٣) ، وَالْمَعْنَى: فَهَلَّا ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ وَالْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ^(٤) ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي حَرْفِ أَبِي بْنِ كَعْبٍ وَحَرْفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ -أَي: فِي قِرَاءَتَيْهِمَا^(٥)-: ﴿فَهَلَّا﴾ ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْنَاهُ -وَهُوَ التَّوْبِيخُ- ، مَعْنَى النَّفْيِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ ؛ لِأَنَّ اقْتِرَانَ التَّوْبِيخِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي يُشْعِرُ بَانْتِفَاءِ وَقُوعِهِ^(٦).

(١) لو قال: أي: من (لولا) التي للنفي، لكان أوضح. قاله الشنواني انظر "المدابغي" (ل/ ٥١).

[٢] في ط ٢: (من المنفي).

(٣) والموبخ عليه ترك التوبة عن الكفر. "الدسوقي" (١/ ٢٨٠).

(٤) انظر رأي الأخفش، والكسائي، والفراء في "المعني" (١/ ٢٧٥)، وانظر أيضا رأي الفراء في كتابه "معاني القرآن" (١/ ٣٤٤).

(٥) تفسير لحرف في الموضعين. "عطار" (ل/ ٩٤).

(٦) أي: وقوع الفعل، وحينئذ فلا يكون النفي معنى موضوعاً له، بل لازم للتوبيخ. "عطار" (ل/ ٩٤).

الثَّانِيَةُ: (إِنْ) - الْمَكْسُورَةُ الْخَفِيفَةُ، فَيَقَالُ فِيهَا: شَرْطِيَّةٌ فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تَبَدُّوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾، وَحُكْمُهَا أَنْ تَجْزَمَ فِعْلَيْنِ،

■ الْكَلِمَةُ الثَّانِيَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: (إِنْ) - الْمَكْسُورَةُ الْهَمْزَةُ الْخَفِيفَةُ الثُّنُونُ:-

□ فَيَقَالُ فِيهَا: شَرْطِيَّةٌ، وَمَعْنَاهَا تَعْلِيْقُ حُصُولِ مَضْمُونٍ^(١) جُمْلَةً بِحُصُولِ مَضْمُونٍ جُمْلَةً أُخْرَى، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تَبَدُّوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]، فَحُصُولُ مَضْمُونٍ^(٢) الْعِلْمُ مُعَلَّقٌ بِحُصُولِ مَضْمُونٍ مَا يُخَفُّونَهُ أَوْ يُبَدُّونَهُ.

وَ(إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ حُكْمُهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْعَمَلِ أَنْ تَجْزَمَ فِعْلَيْنِ^(٣) مُضَارِعَيْنِ^(٤)، أَوْ مَاضِيَيْنِ^(٥)، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ^(٦)، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا شَرْطًا، وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً.

(١) مضمون الجملة هو المصدر المأخوذ من المسند المضاف إلى المسند إليه، فمضمون قام زيد، وزيد قائم، قيام زيد. «حاشية عطار» (ج/٩٥).

(٢) الإضافة بيانية، أي: حصول مضمون هو علم الله. والأولى أن يقول: فحصول مضمون يعلمه الله، ليوافق اللاحق، أو يقول: معلق بحصول مضمون الإخفاء، والإبداء؛ ليناسب السابقة. اه انظر «المدابغي» (ج/٥١).

(٣) أي: في الغالب، وإلا فقد تجزم فعلاً وجمله، نحو: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠].

(٤) كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا﴾ [الأنفال: ١٩].

(٥) نحو: ﴿وَإِنْ عُدَّتْ عِدَّتَنَا﴾ [الإسراء: ٨].

(٦) ماضيًا مضارعًا، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ﴾ [هود: ١٥] الآية.

أو مضارعًا فاضيًا، كقول الشاعر:

من يكديني بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كالشجاء بين حلقة والوريد =

وَنَافِيَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾^(١)، وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ يُعْمَلُونَهَا عَمَلَ (لَيْسَ)،

□ وَتَارَةً يُقَالُ فِيهَا نَافِيَةٌ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [يونس: ٦٨]^(١)، أَي: مَا عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ، وَعَلَى الْفِعْلِيَّةِ الْمَاضِيَّةِ، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا﴾ [النساء: ٦٢]، وَالْمُضَارِعِيَّةِ كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾ [فاطر: ٤٠]، وَحُكْمُهَا الْإِهْمَالُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعَرَبِ^(٢)، وَأَهْلُ الْعَالِيَةِ^(٣) يُعْمَلُونَهَا عَمَلَ (لَيْسَ)^(٤) فَيَرْفَعُونَ بِهَا الْاسْمَ وَيَنْصُبُونَ بِهَا

= ووقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا كما في هذا البيت قليل، حتى خصَّه الجمهور بالشعر، ومذهب الفراء، ومن تبعه، جوازه في الاختيار، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «من يقيم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له» الحديث. ومنه: ﴿إِنْ تَشَأْ نُذِلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْيُنُهُمْ لَهَا خَطَبِينِ﴾ [الشعراء: ٤]؛ ﴿فَظَلَّتْ﴾ ماضٍ وهو معطوف على الجواب وهو ﴿نُذِلْ﴾، فيكون جوابًا؛ لأن تابع الجواب جواب. انظر «التصريح» (٢/ ٢٤٩).

(١) إعراب الآية: (إن نافية، (عندكم) خبر مقدم، (من) صلة وتوكيد، (سلطان) مبتدأ مؤخر، (بهذا) جار ومجرور متعلق بسلطان، والباء بمعنى (على) أي: ليس عندكم دليل على هذا. وهذه الآية تردُّ على من قال: لا تأتي إن النافية إلا وبعدها (إلا) أو (لما) المشددة التي بمعناها. انظر «المغني» (١/ ٢٣)، و«المدايني» (ل/ ٥١).

(٢) نقل المبرد في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢)، وابن الشجري في «أماليه» (٣/ ١٤٣) عن سيبويه أنه كان لا يرى فيها إلا رفع الخبر، يعني: أن سيبويه لا يرى إعمالها عمل ليس. ومن نص على عدم إعمالها الفراء. وانظر «اختيارت أبي حيان» (٢/ ٦٤٦)، وما بعدها.

(٣) العالية: ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة، وقرى بظاهر المدينة. انظر «القاموس المحيط» (علا) و«معجم البلدان» (٤/ ٧١).

(٤) واختار الإعمال المذكور من النحاة: الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السراج، =

نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ)، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

الْحَبَرَ نَثْرًا وَ^[١] شِعْرًا، فَالْتَثُرُ: نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ)، فَ(أَحَدٌ) اسْمُهَا، وَ(خَيْرًا) خَبَرُهَا. وَالشُّعْرُ: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:
إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ^(٢)
فَ(هُوَ) اسْمُهَا، وَ(مُسْتَوَلِيًّا) خَبَرُهَا.

وَقَدْ اجْتَمَعَتَا -أَيُّ: (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ وَ(إِنْ) النَّافِيَّةُ- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

= والفارسي، وابن جني، والمبرد انظر «الارتشاف» (١٢٠٧/٣)، و«أما لي ابن الشجري» (١٤٣-١٤٤)، و«الجنى الداني» ص (٢٢٩)، و«شرح التسهيل» (٣٧٥/١).
[١] في ط ٢: (أَوْ شِعْرًا).

(٢) التخرّيج: البيت بلا نسبة في «شرح الرضي» (٢٢٧/٢)، و«شرح التسهيل» (١٥٠/١)، و«أما لي ابن الشجري» (١٤٣/٣)، وفيه (إلا على حزبه الملاحين)، و«البحر المحيط» (٢٧٦/١)، و«الارتشاف» (١٢٠٧/٣)، و«الأشموني» (٢٥٥/١)، و«الخزانة» (١٥٥-١٥٦)، و«الهمع» (٢٥٠/١، ٢٥٣)، و«التصرّيح» (٢٠١/١).

اللغة: مستوليًا: أي: متوليًا، والمجانين: جمع مجنون، وهو من ذهب عقله.
المعنى: ليس هذا الرجل بذئ ولاية على أحد من الناس إلا على أناس هم أشد المجانين في الضعف وعدم القوة.

الإعراب: إن: حرف نفي تعمل عمل ليس. هو: اسمها. مستوليًا: خبرها. على أحد: جار ومجرور متعلق بـ(مستوليًا). إلا: أداة استثناء مفرغ. على أضعف: جار ومجرور بدل من الجار والمجرور قبله، بدل بعض من كل، وأضعف: مضاف، والمجانين مضاف إليه مجرور، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: إعمال (إن) عمل ليس في لغة أهل العالية، ومثل هذا البيت قول الآخر:

إن المرء ميتًا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ ، وَخُفِّقَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفَيْنَهُمْ﴾ فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ،

﴿وَلَيْنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٤١] ^(١)، وَ(إِنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿زَالَتَا﴾ شَرْطِيَّةٌ، وَ(إِنْ) الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿أَمْسَكَهُمَا﴾ نَافِيَةٌ.

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: خُفِّقَتْ مِنَ الثَّقِيلَةِ، كَالَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيُؤْفَيْنَهُمْ﴾ [هود: ١١١] فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ الثَّقِيلَةَ، وَهُوَ ^[٢] الْحَرْمِيَّانِ ^(٣)

(١) إعراب الآية: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: موثقة للقسم، أي: أقسم بالله لئن... إلخ. وإن: شرطية، وزال: فعل ماض. التاء: حرف تأنيث، والألف: فاعل؛ لأن (زال) تامة؛ لأنها ماضي (يزيل)، فلا خبر لها، ومعناها الانتقال، و﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ إن: نافية، وجملة ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ جواب القسم لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف دل عليه جواب القسم، على القاعدة المقررة عند اجتماع القسم والشرط. قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وَإِخْذُفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ جَوَابُ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُثَرَّمٌ

﴿مِنْ أَحَدٍ﴾: من: حرف جر زائد. أحد: فاعل (أمسك) مجرور لفظاً، مرفوع محلاً. من بعده: جار ومجرور، صفة ل(أحد). انظر «المدايغي» (ل/ ٥١-٥٢).

[٢] في ط ١: (وهم)، وفي أ: (وهما). والمثبت عندنا كما ترى (هُوَ) بالإفراد والتذكير فيكون إفراده وتذكيره باعتبار لفظ (مَنْ) في قوله: (في قراءة من خفف الثقيلة). حسن عطار.

(٣) وهما نافع، وابن كثير، نسبة إلى الحرم المدني، والمكي، وقراءتهما بتخفيف (إن)، و(لما). وقراءة أبي بكر بتخفيف (إن)، وتشديد (لما). انظر «البحر المحيط» (٥/ ٢٦٦). وإعراب الآية على قراءة نافع، وابن كثير: إن: مخففة من الثقيلة. كلا: اسمها. واللام في (لما) لام الابتداء، وما: موصولة خبر (إن). ليؤفنيهم: جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة (ما)، والتقدير: وإن كلا للذين والله ليؤفنيهم، وقيل: ما: نكرة موصوفة، وجملة القسم، وجوابه سدت مسدً الصفة، والتقدير: وإن كلا لخلق موفى عمله. انظر «التصريح» (١/ ٢٣١).

وَيَقِيلُ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ (إِنَّ) الْمُشَدَّدَةَ كَهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، وَمِنْ إِهْمَالِهَا: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ فِي قِرَاءَةٍ مِّنْ حَقَفَ (لَمَّا)،

وَأَبُوبَكْرٍ^(١)، وَيَقِيلُ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ (إِنَّ) الْمُشَدَّدَةَ مِّنْ نَّصَبِ الْاسْمِ وَرَفْعِ الْحَبْرِ كَهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، فَ(كُلًّا) اسْمُهَا، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهَا.

وَمِنْ وُرُودِ إِهْمَالِهَا^(٢) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] فِي قِرَاءَةٍ مِّنْ حَقَفَ (لَمَّا) وَهُوَ نَافِعٌ وَابْنٌ كَثِيرٌ وَأَبُوعَمْرٍو وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفَ وَيَعْقُوبُ.

فَ﴿كُلُّ نَفْسٍ﴾ مُبْتَدَأٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ، وَجُمْلَةٌ ﴿لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾

= تنبيه: الْحَرَمِيَّانِ: يَضْبُطُ بِكسر الحاء وسكون الراء وكسر الميم؛ إِذَا نُسِبَ الْإِنْسَانِي إِلَى الْحَرَمِ، فَتَقُولُ: رَجُلٌ حَرَمِيٌّ، وَامْرَأَةٌ حَرَمِيَّةٌ. وَإِذَا نُسِبَ غَيْرُ الْإِنْسَانِي قُلْتُ: ثَوْبٌ حَرَمِيٌّ بَفَتْحَتَيْنِ عَلَى الْقِيَاسِ. قَالَه اللَّيْثُ وَوَافَقَهُ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ، وَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا التَّفَرُّقَ بَيْنَ النَّاسِ وَغَيْرِ النَّاسِ فِي النِّسْبِ، فَخَصُّوا غَيْرَ النَّاسِ بِالْقِيَاسِ. اهـ "تهذيب اللغة" (حرم)، و"المصباح المنير" (حرم)، و"تاج العروس" (حرم)، و"لسان العرب" (حرم).

(١) ضم أبي بكر للحرميين نافع وابن كثير لا يصح؛ لأنَّ الحرميين يخففان (إن) و(لما)، وأما أبوبكر وإن خفف (إن) إلا أنه شدد (لما)، فكان الأولى حيثما ضم لهما أن يقول: ﴿وَإِنْ كُلًّا﴾، وأما تلاوته لبقية الآية فشكل؛ لأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة شددت الميم أو خففتها. اهـ "الدسوقي" (٢٣/١)، و"الداميني" (١٠١/١).

(٢) إِذَا أُلْغِيَتْ جَازَ أَنْ يَلِيَهَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ، وَلَا يَلِيهَا مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا النَّوَاسِخُ، نَحْوُ: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ [الفلم: ٥١]، وَنَحْوُ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وَنَحْوُ: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]، وَنَدَّرَ غَيْرَ النَّاسِخِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

شلت يمينك إن قتلت مسلماً حلت عليك عقوبة المتعمد

وأجاز الأخفش القياس على هذا البيت، وتبعه ابن مالك. انظر "الجنى الداني"

ص(٢٨٨)، و"التصريح" (٢٣١/١).

وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ فِيهِ عِنْدَهُ نَافِيَةٌ، وَزَائِدَةٌ فِي نَحْوِ: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).
وَتَكُفُّ (مَا) الْحِجَازِيَّةَ عَنِ الْعَمَلِ.

خَبَرُهُ، وَ(مَا) صِلَةٌ^(١)، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَعَلَّيْهَا^[٢] حَافِظٌ. وَأَمَّا مَنْ شَدَّدَ (لَمَّا)، وَهُوَ أَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ وَحَمْرَةُ^(٣)، فَهِيَ -أَيُّ: (إِنْ)- عِنْدَهُ نَافِيَةٌ، وَ(لَمَّا) إِيْجَابِيَّةٌ عَلَى لُغَةٍ هَذِلٍ بِمَعْنَى (إِلَّا) وَالتَّقْدِيرُ: مَا كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيَّهَا حَافِظٌ.

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: زَائِدَةٌ؛ لِتَقْوِيَةِ الْكَلَامِ وَتَوَكِيدِهِ، وَالْعَالِبُ أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَا) النَّافِيَةِ^(٤) كَالَّتِي فِي نَحْوِ: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

وَتَكُفُّ (مَا) الْحِجَازِيَّةَ^(٥) عَنِ الْعَمَلِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، كَقَوْلِهِ:

(١) واللام المتصلة بها فارقة بين (إِنْ) المخففة، و(إِنْ) النافية يؤتى بها لزوماً إن أُهملت (إِنْ)، ولم يظهر المعنى، قال ابن مالك في "الخلاصة":

وَحُقِّقْتُ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزُمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

[٢] فِي ط ١: (إِلَّا عَلَيَّهَا) وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) انظر "البحر المحيط" (٨/٤٥٤).

(٤) وَقَلَّتْ زِيَادَتُهَا بَعْدَ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ: أَنْتَظِرُنِي مَا إِنْ جَلَسَ الْقَاضِي، وَبَعْدَ (مَا) الْاسْمِيَّةِ، أَيْ: الْمَوْصُولَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦] عَلَى وَجْهِهِ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ (إِنْ) نَافِيَةٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَرَاهِلَكُنَّا مِنْ قَبْلِهِمْ مِّنْ قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ يُنْكِنْ لَكُمُ﴾ [الأنعام: ٦]، وَنَحْوُ:

يُرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ

وَبَعْدَ (أَلَا) الْاسْتِفْتَا حِيَّةً، نَحْوُ: أَلَا إِنْ قَامَ زَيْدٌ. قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا إِنْ سَرَى لِيْلِي فَبْتُ كَثِيْبًا أَحَازِرُ أَنْ تَنَأَى النَّوَى بِعَضُوبَا

انظر "المغني" (١/٢٥)، و"الرضي" (٤/٤٦٤).

(٥) قِيدَ بِهَا؛ لِأَنَّ التَّمِيْمَةَ لَا تَعْمَلُ. "حَاشِيَةُ عَطَار" (ل/٩٦).

وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ (إِنْ)، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) عَلَى (إِنْ)، فَهِيَ

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَائِنَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَ^(١)

وَحَيْثُ اجْتَمَعَتْ (مَا) وَ (إِنْ)، فَإِنْ تَقَدَّمَتْ (مَا) عَلَى (إِنْ) فَهِيَ -أَيُّ:

(١) التخریج: البيت منسوب لفروة بن مُسيك في "الكتاب" (٣/١٥٣)، و"شرح أبيات سيويه" (٢/١٠٦)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/١٤٨)، و"شرح شواهد المغني" (١/٨١)، و"لسان العرب" (طب)، و"الخزانة" (٤/١٠٤، ١٠٦)، وللكميت في "شرح المفصل" (٨/١٢٩)، وبلا نسبة في "المقتضب" (١/٥١)، و"رصف المباني" ص (١٩٢)، و"شرح المفصل" (٥/١٢٠، ٨/١١٣)، و"الخصائص" (٣/١١٠)، و"المغني" (١/٢٥)، و"شرح الرضي" (٢/٢١٥)، و"الهمع" (١/٤٤٩)، و"الخزانة" (١١/١٤٧)، و"الكتاب" (٤/٢٢١)، و"شرح التسهيل" (١/٣٧١)، و"التبصرة والتذكرة" (١/٤٥٩)، و"الصحاح" (طب).

اللغة: طبنا: عادتنا وشأننا. منايانا: جمع منية، وهي الموت. الجبن: ضد الشجاعة، وهو الخور، وضعف القلب. الدولة: بفتح الدال، الغلبة، والانتصار في الحرب، وبالضم تكون في المال، وقيل: هما بمعنى اسم لقولك: تداول القوم الشيء، وهو حصوله في يد هذا تارة، وفي يد هذا أخرى، ودالت الأيام تداول، كدارت تدور، وزناً ومعنى. المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا قدرت علينا بانتصار الآخرين علينا.

الإعراب: فا: الفاء: بحسب ما قبلها. ما: نافية مكفوفة عن العمل. إن: زائدة كافة ل(ما). طبنا: مبتدأ. جبن: خبره. ولكن: الواو: استثنائية. لكن: حرف استدراك لا عمل له. منايانا: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، وهو مضاف و(نا) مضاف إليه، والخبر محذوف، والتقدير (ولكن منايانا حلت أو قدرت)، ويجوز في (منايانا) أن يكون مرفوعاً بفعل محذوف، والتقدير: (ولكن حضرت أو قُدرت منايانا). ودولة: الواو: حرف عطف، ودولة: معطوف على (منايانا)، وهو مضاف، و(آخرينا) مضاف إليه، والألف للإطلاق. الشاهد فيه: (فما إن) حيث زيدت (إن) بعد (ما) الحجازية فكفتها عن العمل فلم تعمل (ما) عمل ليس.

نَافِيَةٌ وَ(إِنْ) زَائِدَةٌ، وَإِنْ تَقَدَّمَ (إِنْ)، فَهِيَ شَرْطِيَّةٌ وَ(مَا) زَائِدَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَخَافَنَّ﴾.

الثَّالِثَةُ: (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ الْمُخَفَّفَةُ، فَيُقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تَنْصِبُ الْمُضَارِعَ، نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَاضِي فِي نَحْوِ: (أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتُ) لَا غَيْرَهَا، خِلَافًا لِابْنِ طَاهِرٍ، (مَا) - نَافِيَةٌ وَ(إِنْ) زَائِدَةٌ، نَحْوُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمِثَالِ وَالْيَنِيتِ، وَإِنْ تَقَدَّمَ (إِنْ) عَلَى (مَا) فَهِيَ أَيْ: (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ وَ(مَا) زَائِدَةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: ٥٨].

■ الْكَلِمَةُ الثَّالِثَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ الْمُخَفَّفَةُ النُّونِ:

□ فَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ تُؤَوَّلُ مَعَ صِلَتِهَا^(١) بِالمَصْدَرِ، وَتَنْصِبُ الْمُضَارِعَ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء: ٢٨]، وَالثَّانِي نَحْوُ: (يُرِيدُ النِّسَاءُ أَنْ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ).

وَ(أَنْ) هَذِهِ هِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي^(٢) فِي نَحْوِ: (أَعْجَبَنِي أَنْ صُمْتُ)، بِدَلِيلِ أَنَّهَا تُؤَوَّلُ بِالمَصْدَرِ، أَيْ: صِيَامُكَ، لَا (أَنْ) غَيْرَهَا، خِلَافًا لِابْنِ طَاهِرٍ^(٣) فِي زَعْمِهِ أَنَّهَا غَيْرُهَا؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الدَّاخِلَةَ عَلَى الْمُضَارِعِ تُخَلِّصُهُ

(١) أي: تكون آلة في تأويل صلتها بالمصدر. «المداغني» (ل/٥٢).

(٢) وهي الداخلة أيضا على الأمر كحكاية سيبويه: كتبْتُ إليه بأن قم، خلافاً لأبي حيان، فزعم أنها لا توصل به، وأن كل شيء سمع من ذلك ف(أن) فيه تفسيرية، وأجاب عن حكاية سيبويه بأن الباء محتملة الزيادة. انظر «المعني» (١/٢٨-٢٩).

(٣) وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي، أبوبكر، قال ابن الزبير: نحوِّي مشهور =

وَزَائِدَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ ، وَكَذَا حَيْثُ جَاءَتْ بَعْدَ (لَمَّا) ،
لِلِاسْتِقْبَالِ^(١) فَلَا تَدْخُلُ عَلَى غَيْرِهِ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ^(٢) ، وَنُقُضَ بِ(إِنْ)
الشَّرْطِيَّةِ ؛ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ وَتُخَلِّصُهُ لِلِاسْتِقْبَالِ وَتَدْخُلُ عَلَى
الْمَاضِي بِالِاتِّفَاقِ^(٣) .

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: زَائِدَةٌ لِتَقْوِيَةِ الْمَعْنَى وَتَوْكِيدِهِ كَالَّتِي فِي نَحْوِ:
﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] ، وَكَذَا يُحْكَمُ لَهَا بِالزِّيَادَةِ حَيْثُ جَاءَتْ
بَعْدَ (لَمَّا) التَّوْقِيتِيَّةِ كَهَذَا الْمِثَالِ ، أَوْ وَقَعَتْ بَيْنَ فِعْلِ الْقَسَمِ وَ(لَوْ) كَقَوْلِهِ:
فَأَقْسِمُ^[٤] أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمٌ^(٥)

= حافظ بارع، اشتهر بتدريس "الكتاب"، وكان يُرحل إليه في العربية، توفي سنة ٥٨٠هـ، وانظر رأيه في "المغني" (٢٨/١)، و"المجمع" (٢٦٠/٢)، و"الجنى الداني" ص(٢٣٦)، و"الارتشاف" (١٦٣٧/٤).

(١) أي: وكل ما يخلص للاستقبال لا يدخل على غيره، فالداخل على المضارع لا تدخل على غيره. "الدسوقي" (٢٨/١).

(٢) أي: فإنهما يخلصان المضارع للاستقبال، ولا يدخلان على غيره، فالتنظير في الاختصاص. انظر "الدسوقي" (٢٨/١)، و"حاشية عطار" (٩٧/ل).

(٣) واستدل أيضًا بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضع الماضي بالنصب، كما حكم على موضعه بالجزم بعد (إن) الشرطية، ولا قائل به.

والجواب عنه: أنه إنما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إن) الشرطية؛ لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثرت الجزم في محله، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في محله. اهـ "المغني مع الدسوقي" (٢٨/١).

[٤] في الأصل، أ، ط ١: (وأقسم).

(٥) التخريج: البيت منسوب للمسيب بن علس في "شرح شواهد المغني" (١٠٩-١١٠)، و"خزانة الأدب" (٨٧/١٠، ٨٩)، و"شرح أبيات سيبويه" (١٨٥/٢)، وبلا نسبة في =

أَوْ بَيْنَ الْكَافِ وَمَجْرُورِهَا كَقَوْلِهِ:

... .. كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ^(١)

فِي رِوَايَةِ الْجَزِّ.

= "التصريح" (٢/٢٣٣)، و"الخزانة" (١١/٣٤٠)، و"الأشْمُونِي" (٣/٢٨٦)، و"الكتاب" (٣/١٠٧)، و"الرضي" (٤/٣٢٢)، و"المغني" (١/٣٣)، و"شرح المفصل" (٩/٩٤)، و"شرح التسهيل" (٤/٥١)، و"التبصرة والتذكرة" (١/٤٥١)، و"لسان العرب" (ظلم)، و"تاج العروس" (ظلم).

المعنى: لو التقينا متحاربين لأظلم نهاركم، فصرت منه في مثل الليل.
الإعراب: فأقسم: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر. أن: حرف زائد. لو: حرف شرط غير جازم. التقينا: فعل وفاعل. وأنتم: معطوف على (نا) في قوله (التقينا). لكان: اللام واقعة في جواب (لو). كان: فعل ماض تام. لكم: جار ومجرور متعلق بـ(كان). يوم: فاعل لـ(كان)، ويجوز فيها النقصان، فيعرب (لكم): خبر مقدم، و (يوم): اسمها مؤخر. من الشر: جار ومجرور، صفة لـ(يوم). مظلم: صفة ثانية لـ(يوم).
الشاهد فيه: (أقسم أن لو) حيث وقعت (أن) زائدة بين فعل القسم، ولو.

(١) هذا عجز بيت، وصدرة: ويومًا توافينا بوجه مقسم.

التخريج: البيت لعلباء بن أرقم في "التصريح" (١/٢٣٤)، ولزيد بن أرقم في "الإنصاف" (١/٢٠٢)، ولكعب بن أرقم في "لسان العرب" (قسم)، ولباغت بن صريم اليشكري في "التصريح" (٢/٢٣٣)، و"شرح المفصل" (٨/٨٣)، و"الكتاب" (٢/١٣٤)، و"الخزانة" (١٠/٤٢٥)، ولباغت بن صريم، أو لأرقم بن علباء في "شرح شواهد المغني" (١/١١١-١١٢)، وبلا نسبة في "الكتاب" (٣/١٩٥)، و"المغني" (١/٣٣)، و"رصف المباني" ص ١٩٨، ٢٨٦، و"شرح التسهيل" (٤/٥١)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/٢٢٢)، و"الكامل" (١/١١١)، و"الهمع" (١/٥١٧، ٢/٤٠٨).

اللغة: توافينا: تَجِينُنَا وتزورنا. وجه مقسم: بضم الميم، وفتح القاف والسين المهملة مشددة، جميل حسن، مأخوذ من القَسَم، وهو الجمال. وارق السلم: شجر السلم =
المورق، فإضافة (وارق إلى السلم) من إضافة الصفة إلى الموصوف.

وَمُفَسَّرَةٌ فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ ،

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: مُفَسَّرَةٌ^(١) لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا^(٢)، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ (أَيِ)^(٣) التَّفْسِيرِيَّةِ كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧]:

= المعنى: يصف جمال امرأة بأن لها وجهًا جميلًا حسنًا منظره، وبأن لها عنقًا طويلًا يشبه عنق الظبية حال امتداده.

الإعراب: يومًا: ظرف متعلق بـ(توافينا) التالي. توافينا: فعل ومفعول، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). بوجه: جار ومجرور متعلق بـ(توافي). مُقَسَّم: صفة لـ(وجه). كأن: الكاف: حرف جر، أن: زائدة. ظبية: مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في (توافي). تعطو: فعل مضارع، وفاعله مستتر تقديره (هي)، والجمله صفة لـ(ظبية). إلى وارق: جار ومجرور متعلق بـ(تعطو)، وارق: مضاف، والسلم مضاف إليه. الشاهد فيه: (كأن ظبية) على رواية الجر تكون (أن) زائدة بين الكاف ومجرورها.

(١) عند البصريين، ونقل عن الكوفيين أنها عندهم المصدرية، وأنكروا المفسرة. انظر "الجنى الداني" ص (٢٣٩)، و"المغني" (٣١/١).

(٢) الصحيح في (أن) التفسيرية أن مضمون ما بعدها مُفَسَّر لمعمول ما قبلها، إما مذكورًا، نحو: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ۖ أَنْ أَقْدِفِي فِي الثَّابُوتِ فَأَقْدِفِي فِي الْيَمِّ﴾ [طه: ٣٨-٣٩]، أو مقدرًا، نحو: كتبت إليه أن قم، أي: كتبت إليه شيئًا هو (قم) كما صرح بذلك الرضي. انظر "الدسوقي" (٣١/١)، و"شرح الرضي" (٤/٤٦٩).

(٣) والفرق بينهما: أن (أي) يفسر بها كل مبهم من المفرد، نحو: جاءني زيد، أي: أبو عبد الله، والجمله، نحو: هريق دمه، أي: مات، قال الشاعر:

وترميني بالطرف أي أنت مذنب وتقليني لكن إياك لا أقلي

و (أن) لا تفسر إلا مفعولًا مقدرًا للفظ دالٌّ على معنى القول مؤدِّ معناه، كقوله: ﴿وَنَدَّيْنَهُ أَنْ يَنَّا بَرَهِيْمُ﴾ [الصافات: ١٠٤]، فقوله: ﴿يَنَّا بَرَهِيْمُ﴾ تفسير لمفعول (نادينا)، المقدر، أي: نادينا بشيء، ولفظ هو قولنا: يا إبراهيم، ومثل هذه الآية المثال المتقدم (كتبت إليه أن قم)، وقد تفسر المفعول به الظاهر، كما تقدم في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ۖ أَنْ أَقْدِفِي﴾ [طه: ٣٨-٣٩]، ومنه قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَن =

وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ وَلَمْ تَقْتَرِنْ بِخَافِضٍ، فَلَيْسَ مِنْهَا، نَحْوُ: ﴿وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ لِأَنَّ الْمُتَقَدَّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ، وَلَا نَحْوُ: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ)؛ لِدُخُولِ الْخَافِضِ،

أَيِّ اصْنَعُ، فَالْأَمْرُ بِصَنْعِ الْفُلْكِ تَفْسِيرٌ لِلْوَحْيِ^(١)، وَكَذَا يُحْكَمُ لَهَا بِأَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ: حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ جُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ أَيُّ: حُرُوفِ الْقَوْلِ، وَلَمْ تَقْتَرِنْ (أَنَّ) بِخَافِضٍ، وَتَتَأَخَّرُ عَنْهَا جُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ، فَالْفِعْلِيَّةُ كَالْمِثَالِ الْمُتَقَدَّمَ، وَالْاسْمِيَّةُ نَحْوُ: ﴿وَوُودُوا أَنْ تُلَكُّوا الْجَنَّةَ أَوْرِثْتُمُوهَا﴾ [الأعراف: ٤٣].

فَلَيْسَ مِنْهَا أَيُّ: مِنَ الْمُفَسَّرَةِ، نَحْوُ: ﴿وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]؛ لِأَنَّ الْمُتَقَدَّمَ عَلَيْهَا غَيْرُ جُمْلَةٍ^(٢)، وَإِنَّمَا هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ^(٣). وَلَا نَحْوُ: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ)؛ لِدُخُولِ الْخَافِضِ

= أَعْبُدُوا اللَّهَ ﴿المائدة: ١١٧﴾، فقولُه: ﴿أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ تفسير للمضمَر في (به)، وليس تفسيرا لأمرتي، ولا قلت حتى يستشكل ما سيأتي. انظر «الرضي» (٤/٤٦٨).

(١) أي: للموحى؛ فإنها في الحقيقة تفسير للمفعول - كما تقدم - المحذوف، أو المذكور. «المدابغي» (ل/٥٢).

(٢) بل مفرد، وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة؛ لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها، بل يتم الكلام دونها، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فلذلك خرجت هذه الآية؛ فإن ﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ خبر ﴿وَعَاخِرُ دَعْوَاهُمْ﴾. قاله الرضي في «شرح على الكافية» (٤/٤٧٠).

(٣) فإن قلت: كيف تجعل مخففة من الثقيلة ولم يتقدم عليها ما يدل على اليقين، أو ما ينزل منزلته؟

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ
 اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾: إِنَّهَا مُفَسَّرَةٌ إِنَّ حِمْلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ
 لِ﴿أَمَرْتَنِي﴾ دُونَ ﴿قُلْتُ﴾ مَنَعٌ

عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هِيَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ. وَلَا نَحْوُ: (ذَكَرْتُ عَسَجَدًا أَنْ ذَهَبًا)؛
 لِأَنَّ الْمُتَأَخَّرَ عَنْهَا مُفْرَدٌ لَا جُمْلَةٌ، فَيَجِبُ أَنْ يُؤْتَى بِ(أَيِّ) مَكَانَهَا. وَلَا نَحْوُ:
 (قُلْتُ لَهُ أَنْ أَفْعَلْ)؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ عَلَيْهَا فِيهَا حُرُوفُ الْقَوْلِ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ -وَهُوَ سُلَيْمُ الرَّازِي^(٢)- فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا
 قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ [المائدة: ١١٧] إِنَّهَا أَيُّ: (أَنْ)
 الدَّاخِلَةُ عَلَى ﴿اعْبُدُوا﴾ مُفَسَّرَةٌ فِيهِ^(٣) إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذَا
 تَكُونُ مُفَسَّرَةً لِ﴿أَمَرْتَنِي﴾ أَوْ لِ﴿قُلْتُ﴾. قَالَ الرَّخْمَشَرِيُّ^(٤): وَكَلاهُمَا لَا
 وَجْهَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّ حِمْلَ عَلَى أَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ لِ﴿أَمَرْتَنِي﴾ دُونَ ﴿قُلْتُ﴾ مَنَعٌ

= الجواب: أن اشتراط تقدم فعل اليقين أغلبي كما في التصريح (٢/٢٣٣-٢٣٤)،
 وقال الدسوقي (١/٣١): الذي يؤخذ من كلامهم أن المراد بقولهم أن تقع بعد فعل،
 أنه إن تقدمها فعل لا يكون إلا بمعنى اليقين، أو بما نزل منزلته، ولا ينافيه أنه لا
 يتقدمها فعل أصلاً. تأمل ذلك، وحرره. اهـ، وبعضهم جعل (أن) في الآية المذكورة
 زائدة، لعدم توفر شرط المخففة.

(١) خلافاً لابن عصفور، أجاز تفسير صريح القول بها. "المغني" (١/٣٢)، و"الصبان"
 (٣/٢٨٥)، و"شرح الجمل" (٢/١٠٥)، و"التصريح" (٢/٢٣٢).

(٢) هو سليم بن أيوب بن سليم الرازي، أبو الفتح، الفقيه الشافعي، الأديب، كان مشاراً
 إليه في الفضل والعبادة، صنف: كتاب "الإشارة"، وكتاب "غريب الحديث"، و"ضياء
 القلوب" في التفسير، وغيرها، توفي سنة ٤٤٧هـ. انظر "وفيات الأعيان" (٣٩٧-٣٩٨)،
 و"كشف الظنون" (٢/١٠٩١).

(٣) أي: في هذا القول إشكال. (٤) "الكشاف" (١/٣٧٣).

مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مَقُولًا لِلَّهِ تَعَالَى، أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُفَسَّرَةٌ لـ ﴿قُلْتُ﴾، فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ، وَجَوَزُهُ الزَّخْشَرِيُّ إِنْ أُولَ: ﴿قُلْتُ﴾ بـ (أَمَرْتُ)،

مِنْهُ ^(١) فَسَادُ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مَقُولًا لِلَّهِ تَعَالَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ﴿أَمَرْتَنِي﴾ مَقُولٌ ﴿قُلْتُ﴾، وَهُوَ ^(٢) مُسْنَدٌ إِلَى صَمِيرِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَوْ فُسِّرَ ^(٣) بِالْعِبَادَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى ﴿اللَّهُ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقُولُ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ ^(٤)، أَوْ حُمِلَ عَلَى أَنَّهَا أَيْ: (أَنْ) مُفَسَّرَةٌ لـ ﴿قُلْتُ﴾ دُونَ (أَمَرْتُ) فَحُرُوفُ الْقَوْلِ تَأْبَاهُ أَيْ: تَأْبَى التَّفْسِيرَ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ شَرْطَ الْمُفَسِّرِ -بِفَتْحِ السَّيْنِ- أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ حُرُوفُ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ يُحْكِي بَعْدَهُ الْكَلَامُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ التَّفْسِيرِ. انْتَهَى كَلَامُ الزَّخْشَرِيِّ.

فَإِنْ أُولَ لَفْظُ الْقَوْلِ بغيرِهِ جَازَ التَّفْسِيرُ، وَلِهَذَا جَوَزَهُ -أَيَ: التَّفْسِيرَ- الزَّخْشَرِيُّ ^(٥) إِنْ أُولَ ﴿قُلْتُ﴾ بـ (أَمَرْتُ) وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَمَرْتُهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي

(١) أي: من الحمل المفهوم، من حمل، على حدِّ اعدلوا هو أقرب للتقوى. «المدايغي» (٥٣/ل).

(٢) أي: أمرتني.

(٣) يمكن أن يقال: إن الله تعالى قال لعيسى: قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم، فحكاها كما أمر به، فالمعنى حينئذ (ما قلت لهم كلاماً إلا الكلام الذي أمرتني أن أقوله لهم، وهو اعبدوا الله ربي وربكم)، فحينئذ صح جعلها تفسيرية لـ (أمرتني). اهـ انظر «الدسوقي» (٢٣/١)، وهذا الذي ذكر من الاستشكال إنما هو بناء على القول بأن التفسير لمضمون جملة قبلها، وقد علمت أن التفسير بـ (أن) يكون لمفرد إما مذكور، أو مقدر، فعليه، فلا إشكال؛ لأن المفسر بـ (أن) في هذه الآية إنما هو الضمير في قوله (به).

(٤) «الكشاف» (١/٣٧٤).

وَجَوَّزَ مَصْدَرِيَّتَهَا عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ بَيَانٌ لِلْهَاءِ فِي ﴿بِهَ﴾ لَا بَدَلٌ؛
لِأَنَّ تَقْدِيرَ إِسْقَاطِ الضَّمِيرِ يُخْلِي الصَّلَةَ مِنْ عَائِدٍ، وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ؛

بِهِ أَنْ اْعْبُدُوا اللَّهَ^(١) رَبِّي. وَاسْتَحْسَنَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»^(٢).

وَجَوَّزَ الرَّخْشَرِيُّ^(٣) أَيْضًا^(٤) مَصْدَرِيَّتَهَا أَيُّ: مَصْدَرِيَّةٌ ﴿أَنْ﴾ هَدِيهِ عَلَى
أَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَوَّلَ مِنْ ﴿أَنْ﴾ وَصَلَتْهَا، وَهُوَ ﴿أَنْ اْعْبُدُوا﴾ بَيَانٌ لِلْهَاءِ
أَيُّ: عَطَفَ بَيَانٍ عَلَى الْهَاءِ الْمَجْرُورَةِ بِالْبَاءِ فِي ﴿بِهَ﴾ لَا أَنَّ الْمَصْدَرَ
بَدَلٌ مِنَ الْهَاءِ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي حُكْمِ السَّاقِطِ، وَعَلَى تَقْدِيرِ إِسْقَاطِ
الضَّمِيرِ الْمُبْدَلَ مِنْهُ يُخْلِي^[٥] الصَّلَةَ مِنْ عَائِدٍ عَلَى الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ
﴿مَا﴾^(٦)، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَاللَّازِمُ^(٧) بَاطِلٌ فَكَذَا الْمَلْزُومُ، وَالصَّوَابُ
الْعَكْسُ وَهُوَ كَوْنُ الْمَصْدَرِ بَدَلًا مِنَ الْهَاءِ مِنْ ﴿بِهَ﴾ لَا عَطَفَ بَيَانٍ

(١) فعليه يصح أن يقال: قلت له أن افعل كذا، إذا أولت القول بغيره، كالأمر.
«الدسوقي» (٣٢/١). وعلى هذا فعني اشتراطهم أن لا يكون في الجملة قبلها حروف
القول، أي: باقياً على حقيقته غير مؤول بغيره. اهـ «الصبان» (٢٨٥/٣)، و«حاشية
الداميني على المعنى» (١٣٣/١).

(٢) «المعنى» (٣٢/١).

(٣) «الكشاف» (٣٧٤/١).

(٤) أي: كما جَوَّزَ التفسير بالتأويل، جَوَّزَ المصدرية في (أن)، والتفسير أرجح. قاله
الكافيجي. انظر «حاشية عطار» (ل/١٠٠).

[٥] في أ، ط ٢: (تُخْلِي)، وفي ط ١: (يلزم إخلاء...).

(٦) لأنك لو أقمت ﴿أَنْ اْعْبُدُوا اللَّهَ﴾ مقام الهاء، فقلت: إلا ما أمرتني بأن اعبدوا الله، لم
يصح لبقاء الموصول بغير راجع إليه من صلته. «الكشاف» (٣٧٤/١).

(٧) اللازم هو إسقاط المبدل منه، والملزوم كون اعبدوا الله بدلاً. «المدابغي» (ل/٥٣).

لِأَنَّ الْبَيَانَ كَالصِّفَةِ، فَلَا يُتَّبَعُ الضَّمِيرُ. وَالْعَائِدُ الْمُقَدَّرُ الْحَذْفُ.....

عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْبَيَانَ فِي الْجَوَامِدِ ^(١) كَالصِّفَةِ فِي الْمُشْتَقَّاتِ ^(٢)، فَكَمَا أَنَّ الضَّمَائِرَ لَا تُنْعَتُ ^(٣) كَذَلِكَ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا ^[٤] عَطْفَ بَيَانٍ، نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ السَّيِّدِ ^(٥) وَابْنُ مَالِكٍ ^(٦)، وَعَلَى هَذَا فَلَا يُتَّبَعُ الضَّمِيرُ بِعَطْفِ الْبَيَانِ كَمَا أَنَّ الضَّمِيرَ لَا يُنْعَتُ، وَإِذَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ بَيَانًا تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ يَلْزِمُ عَلَى الْقَوْلِ بِالْبَدَلِيَّةِ إِخْلَاءُ الصَّلَةِ مِنْ عَائِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ، قُلْنَا: ذَلِكَ غَالِبٌ لَا لَازِمٌ ^(٧). وَلَئِنْ سَلَّمْنَا لُزُومَهُ فَلْنَا جَوَابٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ نَقُولَ: الْعَائِدُ الْمُقَدَّرُ الْحَذْفُ

(١) أي: الواقعة تابعة، وهو هنا المصدر المنسبك.

(٢) فكل منهما يخص متبوعه النكرة، ويوضح متبوعه المعرفة. «الدسوقي» (١٠٥/٢).

(٣) أجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح، أو ذم، أو ترحم، لا مطلقاً كما في التسهيل، نحو قولهم: مررت به المسكين، ونحو: صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، ومررت به الخبيث، وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلاً. انظر «الارتشاف» (٤/١٩٣١)، و«شرح التسهيل» (٣/٣٢١)، و«المساعد» (٢/٤٢٠).

[٤] (عَلَيْهَا): سقطت من ط ٢.

(٥) هو عبدالله بن محمد بن السيد -بكسر السين- أبو محمد البطلوسي، كان عالماً في اللغات، والآداب متبحراً فيها، صنف شرح آداب الكاتب، وشرح الموطن، وغيرها، توفي سنة ٥٢١ هـ. انظر «بغية الوعاة» (٢/٥٥-٥٦)، وانظر رأيه في «المغني» (١/٣٢).

(٦) انظر رأيه في «شرح التسهيل» (٣/٣٢٥)، و«شرح عمدة الحافظ» (٢/٥٩٨)، و«المغني» (١/٣٢).

(٧) ومن غير الغالب ألا يكون في نية الطرح ومنه ما هنا، ومثله قوله تعالى ﴿وَلِيُثَبِّرُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] بتنوين ﴿مِائَةٍ﴾ على قراءة الجمهور، ﴿سِنِينَ﴾ بدل من ﴿مِائَةٍ﴾ وليس في المبدل نية الطرح.

مَوْجُودٌ لَا مَعْدُومٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبَدَلَ مِنْ: ﴿مَا﴾؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ الْقَوْلِ، نَعَمْ يَجُوزُ إِنْ أَوَّلَ: ﴿قُلْتُ﴾ بِ(أَمَرْتُ)، وَلَا يَمْتَنِعُ فِي: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي﴾ أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً

مَوْجُودٌ^(١) لَا مَعْدُومٌ فَلَا يَلْزَمُ الْمَحْذُورُ. وَلَا يَصِحُّ^(٢) أَنْ يُبَدَلَ الْمَصْدَرُ الْمَذْكُورُ مِنْ: ﴿مَا﴾ الْمَوْصُولَةِ الْمَعْمُولَةِ لِ﴿قُلْتُ﴾؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ مَصْدَرٌ مُفْرَدٌ لَا يَعْمَلُ فِيهَا فِعْلُ الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ وَمَا تَصَرَّفَ^(٣) مِنْهُ لَا يَعْمَلُ إِلَّا فِي جُمْلَةٍ أَوْ مُفْرَدٍ يُؤَدِّي مَعْنَى الْجُمْلَةِ^(٤) ك(قُلْتُ قَصِيدَةً) وَالْعِبَادَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، نَعَمْ يَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ الْعِبَادَةُ مِنْ: ﴿مَا﴾ إِنْ أَوَّلَ: ﴿قُلْتُ﴾ بِ(أَمَرْتُ)؛ لِأَنَّ (أَمَرْتُ) يَعْمَلُ فِي الْمُفْرَدِ الْخَالِي عَنْ مَعْنَى الْجُمْلَةِ نَحْوُ: (أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ) وَالْأَكْثَرُ تَعْدِيَّتُهُ إِلَى الْمَأْمُورِ بِهِ بِالْبَاءِ^(٥).

قَالَ الرَّخْشَرِيُّ^(٦) مَا حَاصِلُهُ: وَلَا يَمْتَنِعُ فِي ﴿أَنْ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي﴾ [النحل: ٦٨] أَنْ تَكُونَ مُفَسَّرَةً بِمَنْزِلَةِ (أَيِّ)

(١) أي: في اللفظ، وهو يكفي، فلا يضر تقدير حذفه. «المدابغي» (ل/٥٣)، و«الدسوقي» (٣٣/١)، و«الصبان» (٣/٨٨).

(٢) قوله: وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُبَدَلَ مِنْ (ما) جواب عما يقال: هل يصح أن يبدل من (ما)، فلا يحتاج إلى هذا التكلف، فأجاب بأنه لا يصح، معللاً له بأن العبادة... إلخ. انظر «حاشية عطار» (ل/١٠٠).

(٣) ك(قال، ويقول، وقل، وقائل، ومقول).

(٤) كالحديث، والشعر، والقصة، والخطبة، والكلام. «الكواكب» (١/٣٢١).

(٥) فيقال: أمرت بكذا. قال الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشبٍ

(٦) «الكشاف» (٢/٣٣٥).

مِثْلَهَا فِي: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ ، خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ ؛
لِأَنَّ الْإِلَهَامَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ.

مِثْلَهَا ^(١) فِي ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧] فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَي: أَخْذِي، فَسَّرَ الْوَحْيُ إِلَى النَّحْلِ بِأَنَّهُ الْأَمْرُ بِأَنْ تَتَّخِذَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا. انْتَهَى. خِلَافًا لِمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ وَهُوَ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ ^(٢) فَإِنَّهُ قَالَ مُتَعَقِّبًا لِكَلَامِ الرَّخْشَرِيِّ: إِنَّ الْوَحْيَ هُنَا ^(٣) إِلَهَامٌ بِاتِّفَاقٍ، وَلَيْسَ فِي الْإِلَهَامِ مَعْنَى الْقَوْلِ ^(٤)، وَإِنَّمَا هِيَ مَصْدَرِيَّةٌ ^(٥)، أَي: بِاتِّخَاذِ الْجِبَالِ بُيُوتًا ^(٦)، وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى دَفْعِهِ نُصْرَةً لِلرَّخْشَرِيِّ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ الْإِلَهَامَ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْقَوْلِ الْإِعْلَامُ، وَالْإِلَهَامُ فِعْلٌ مِنَ اللَّهِ يَتَضَمَّنُ الْإِعْلَامَ بِحَيْثُ يَكُونُ الْمُلْهَمُ عَالِمًا بِمَا أُلْهِمَ بِهِ، وَإِلَهَامُ اللَّهِ النَّحْلَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

(١) أي: مثل هذه الآية في أن تكون مُفسَّرة. "عطار" (ل/١٠١). وإعراب (مثلها): حال من اسم (تكون).

(٢) هو فخر الدين الرازي، محمد بن عمر بن الحسين، أبو عبد الله، القرشي، الشافعي، من أئمة الأشاعرة، صاحب التفسير الكبير، قال الذهبي في هذا التفسير كما في "زغل العلم" ص(٢٠): وفيه إشكالات، وتشكيكات لا ينبغي سماعها؛ فإنها تُحَيَّرُ، وتمرض، وتردي، ولا تشفي عليلًا، نسأل الله العافية. اهـ، وانظر: قول الرازي في "التفسير الكبير" (٢٠/٩-٧٠)، و"المغني" (٣٢/١).

(٣) أي: في هذه الآية؛ لأنه لما لا يعقل، وهو النحل، وأما لو كان الوحي لعاقل، فهو فيه معنى القول دون حروفه، وكان بمعنى المكاملة. اهـ "الدسوقي" (٣٢/١).

(٤) أي: لأنه ليس فيه معنى المكاملة. "دسوقي" (٣٢/١).

(٥) أي: على تقدير الباء قبلها. المصدر السابق.

(٦) قال الدماميني في "حاشيته على المغني" (١/١٣٢): والصواب: باتخاذ بيوت من الجبال. اهـ

وَمُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾ ﴿وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ - فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ - وَكَذَا حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ، أَوْ ظَنٍّ يُنْزَلُ مَنْزِلَةُ الْعِلْمِ.

□ وَيُقَالُ فِيهَا تَارَةً: مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ^(١) كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضٌ﴾ [الزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوا أَنَّ لَا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١] - فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ ^(٢) فِي ﴿تَكُونُ﴾ - وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، وَحَمْزَةً، وَالْكَسَائِيِّ، وَيَعْقُوبَ، وَخَلَفَ فِي اخْتِيَارِهِ ^(٣).

وَكَذَا يُحَكَّمُ لَهَا بِالتَّخْفِيفِ مِنَ الثَّقِيلَةِ حَيْثُ وَقَعَتْ بَعْدَ عِلْمٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ (ع ل م) ^(٤) بَلْ كُلُّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ ^(٥)، أَوْ ظَنٍّ يُنْزَلُ ذَلِكَ الظَّنُّ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ، وَتَقَدَّمَ مِثَالُهُمَا.

(١) وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر كأصلها، إلا أن اسمها منوي لا يبرز إلا في ضرورة، كقول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وأجاز بعضهم برونه في غير الضرورة، ونقل عن البصريين. ولا يلزم كون اسمها المنوي ضمير الشأن، خلافاً لقوم، وقد قدر سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَنَذَرْنَهُ أَنْ يَتَابَرَهُمْ﴾ ^(٦) قَدْ صَدَقَتْ الرُّءْيَا [الصفات: ١٠٤] أنك يا إبراهيم. وخبر أن المخففة إما جملة اسمية ﴿وَأَجَزُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، وإما جملة فعلية مفصولة بـ(قد)، أو حرف التنفيس، أو حرف النفي، أو (لو) ما لم يكن الفعل غير متصرف، أو دعاء، فلا تحتاج إلى فاصل. «الجنى الداني» ص (٢٣٦-٢٣٧).

(٢) فـ(حسب) على هذه القراءة فعل ماضٍ نزل منزلة اليقين؛ فإن الظن والحسبان إذا قويا التحقا باليقين وها هنا كذلك.

(٣) أي: لا رواية عن حمزة لتقدمه. «المدابغي» (ل/٥٣).

(٤) يقرأ فعلاً ماضياً منفكاً بالحروف؛ إشارة إلى أن المراد المادة لا الفعل الماضي فقط. اهـ «حاشية عبادة على الشذور» (٢/٨٤).

(٥) كـ(رأى، وتحقق، وتيقن، وتبين). «الصبان» (٣/٢٨٢).

الرَّابِعَةُ: (مَنْ)، فَتَكُونُ شَرْطِيَّةً فِي نَحْوِ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ، وَمَوْصُولَةً فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ ، وَاسْتِفْهَامِيَّةً فِي نَحْوِ: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنًا﴾ ، وَنَكْرَةً مَوْصُوفَةً فِي نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ)، أَيِ: بِإِنْسَانٍ مُعْجِبٍ لَكَ،

■ الْكَلِمَةُ الرَّابِعَةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: (مَنْ) -بِفَتْحِ الْمِيمِ-

□ فَتَكُونُ تَارَةً شَرْطِيَّةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا

يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

□ وَتَارَةً مَوْصُولَةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] عَلَى

أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ^(١)، فَتَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ وَعَائِدٍ.

□ وَتَارَةً اسْتِفْهَامِيَّةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ

مَرْقَدِنًا﴾ [يس: ٥٢]، فَتَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ.

□ وَتَارَةً نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، كَالَّتِي فِي نَحْوِ: (مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ)

أَيِ: بِإِنْسَانٍ^(٢) مُعْجِبٍ لَكَ، وَتَحْتَاجُ إِلَى صِفَةٍ^(٣).

(١) فهي على هذا الاحتمال مبتدأ مؤخر وما قبلها خبر، والاحتمال الثاني أنها نكرة موصوفة، وعليه تكون الجملة صفة لا صلة، أي: ومن الناس فريق يقول. انظر «إملاء ما من به الرحمن» ص (١٦).

(٢) لما كانت (من) للعاقل فسرهما بإنسان، ومثله رأيت من معجباً لك، فلا يتقيد بالجر كما توهم. «المدايعي» (ل/ ٥٣).

(٣) ووصفها إما بالمفرد كما مثل ونحو:

حبُّ النبي محمدٍ إيانا

كفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا

أو بالجملة كما في قوله:

قد تمنى لي موتاً لم يُطع

رُبَّ من أنضجت غيظاً قلبه

وَأَجَازَ الْفَارِسِيُّ أَنْ تَقَعَ نَكْرَةً تَامَّةً، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ، أَيُّ: وَنِعَمَ شَخْصًا.

وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ^(١) فِي (مَنْ)^[٢] أَنْ تَقَعَ نَكْرَةً تَامَّةً فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى صِفَةٍ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:

... .. وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ^(٣)

فَفَاعِلٌ (نِعَمَ) مُسْتَتِرٌ فِيهَا، وَ(مَنْ) تَمْيِيزٌ بِمَعْنَى شَخْصًا، وَالضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ هُوَ الْمَحْصُوصُ بِالْمَدْحِ، أَيُّ: وَنِعَمَ شَخْصًا هُوَ، أَيُّ: بَشَرٌ بَنُ مَرْوَانَ الْمَذْكُورُ فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ.

(١) انظر رأي أبي علي في «الارتشاف» (١٠٣٥/٢)، و«شرح التسهيل» (٢١٨/١)، و«المغني» (٣٢٩/١)، و«الخزانة» (٤١٤/٩).

[٢] (في من): سقط من: ط ٢.

(٣) هذا عجز بيت، وصدرة: ونعم مَزَكًا من ضاقت مذاهبه، وقبله:

وكيف أَرَهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَاغُ لَهُ وَقَدْ زَكَّأْتُ إِلَى بَشَرِ بْنِ مَرْوَانَ

التخريج: البيت بلا نسبة في «المغني» (٣٢٩/١، ٤٢٥، ٤٣٧)، و«شرح الجمل» (١/٣٣٤)، «شرح التسهيل» (٢١٨/١)، و«الارتشاف» (١٠٣٦/٢)، و«شرح شواهد المغني» (٢/٧٤١)، و«خزانة الأدب» (٩/٤١٣)، و«الأشموني» (١/١٥٥)، و«الرضي» (٤/٢٥٣)، و«المجمع» (١/٣٥٣، ٣/٣٣)، و«لسان العرب» (زكأ)، و«تاج العروس» (زكأ).

اللغة: الرهب: الخوف. أَرَاغ: بالبناء للمجهول من الروع، وهو الفزع. مَزَكًا: بفتح الميم، وسكون الزاي المعجمة مَفْعَلٌ من زَكَاتٍ إِلَى فَلَانٍ، أَيُّ: لَجَأْتُ إِلَيْهِ. المعنى: كيف أخاف العيش، ولي ملجأ، وهو بشر بن مروان الأموي، ونعم من لَجَأْتُ إِلَيْهِ.

الإعراب: ونعم: الواو: عاطفة. نعم: فعل ماضٍ جامد، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. من: نكرة تامة في محل نصب على التمييز على رأي أبي علي. هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، والجملة قبله خبر. في سر: جار ومجرور متعلق بـ(نعم). وإعلان: معطوف على (سر). الشاهد فيه: (من) فإنها نكرة تامة لا تحتاج إلى صفة عند أبي علي الفارسي.

النَّوْعُ الْخَامِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ

وَهُوَ شَيْئَانِ:

أَحَدُهُمَا: (أَيُّ) فَتَقَعُ شَرْطِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَتَ عَلَيَّ﴾، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾، وَمَوْصُولَةٌ، خِلَافًا لِثَلَاثٍ، نَحْوُ: ﴿لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾،

النَّوْعُ الْخَامِسُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّمَانِيَةِ: مَا يَأْتِي مِنَ الْكَلِمَاتِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ، وَهُوَ شَيْئَانِ:

■ أَحَدُهُمَا: (أَيُّ) -بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ-:

□ فَتَقَعُ تَارَةً شَرْطِيَّةٌ، فَتَحْتَاجُ إِلَى شَرْطٍ وَجَوَابٍ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ تَتَّصِلَ بِهَا (مَا) الزَّائِدَةُ، نَحْوُ: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَتَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]، وَ(أَيُّ): اسْمُ شَرْطٍ، مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لِ﴿قَضَيْتَ﴾، وَ﴿قَضَيْتَ﴾ فِعْلُ الشَّرْطِ، وَجُمْلَةٌ ﴿فَلَا عُدْوَتَ عَلَيَّ﴾ جَوَابُ الشَّرْطِ.

□ وَتَقَعُ تَارَةً اسْتِفْهَامِيَّةٌ، فَتَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، نَحْوُ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وَ(أَيُّ) مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ.

□ وَتَقَعُ تَارَةً مَوْصُولَةٌ، خِلَافًا لِثَلَاثٍ^(١) فِي زَعْمِهِ أَنَّهَا لَا تَقَعُ مَوْصُولَةً أَصْلًا^(٢)، وَيُرَدُّهُ نَحْوُ: ﴿لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، وَ(أَيُّ)

(١) انظر رأي ثعلب في "الارتشاف" (١٠١١/٢)، و"المغني" (٧٨/١)، و"التصريح" (١٣٥/١)، و"الأشْمُونِي" (١٦٥/١)، و"المعجم" (٣٣١/١).

(٢) قال: لا يكون (أَيُّ) إلا شرطًا، أو استفهَامًا، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب. "الارتشاف" (١٠١١/٢)، و"المعجم" (٣٣١/١).

أَيُّ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، قَالَهُ سَيِّبُوتِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَقَالَ مَنْ رَأَى أَنَّ (أَيَّا) الْمُؤْصُولَةَ لَا تُبْنَى: هِيَ هُنَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿أَشَدُّ﴾ خَبَرُهُ.....

مَوْصُولَةٌ حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا، أَيُّ: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ، قَالَهُ سَيِّبُوتِيهِ^(١) وَمَنْ تَابَعَهُ، وَهِيَ عِنْدَهُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الصَّمِّ إِذَا أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا^(٢) كَهَذِهِ الْآيَةِ. وَقَالَ مَنْ رَأَى أَنَّ (أَيَّا) الْمُؤْصُولَةَ لَا تُبْنَى وَإِنَّمَا هِيَ مُعْرَبَةٌ دَائِمًا: هِيَ هُنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَ﴿أَشَدُّ﴾ خَبَرُهُ^(٣)، وَعَلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، مِنْهُمْ الزَّجَّاجُ^(٤)، وَقَالَ: مَا تَبَيَّنَ لِي أَنَّ سَيِّبُوتِيهِ غَلَطَ^[٥] إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا هَذِهِ^(٦)، فَإِنَّهُ يُسَلِّمُ أَنَّهَا

(١) «الكتاب» (٢/٣٩٨-٣٩٩).

(٢) وجَّوزَ فيها أيضا الإعراب في هذه الحالة، فجوز في الآية المذكورة النصب، وجعله لغة جيدة. المصدر السابق.

(٣) ثم اختلفوا في مفعول (نزع)، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: نزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد، وقال يونس: المفعول الجملة، وعلقت (نزع) عن العمل فيها، وقال الكسائي والأخفش: المفعول (كل شيعة)، و(من) زائدة، ورد المصنف ذلك في «المغني» بما يطول ذكره، فراجع إن شئت. انظر «المغني» (١/٧٧-٧٨)، و«التصريح» (١/١٣٦)، و«الدسوقي» (١/٨٣).

(٤) انظر رأي الزجاج في كتابه «معاني القرآن»، ورأي من أهمهم في «المغني» (١/٧٧)، و«التصريح» (١/١٣٦)، و«البحر المحيط» (٦/٢٠٨-٢٠٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/٢٤).

[٥] في طبعة مجاهد: (ما غلط) بزيادة (ما).

(٦) والأخرى نصب (غدوة) بـ(لدن)، ولا ينصب غيره (غدوة)، قال صاحب «البيضا»: وإنما اختصت (غدوة) بالنصب بعد (لدن) دون (بكرة) وغيرها؛ لكثرة استعمال (غدوة) معها، وكثرة الاستعمال يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها. اهـ «الأشباه والنظائر» (١/٣٠٥). «المدابغي» (ل/٥٤)، و«الكتاب» (١/٩٦).

وَدَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ، فَتَقَعُ صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ، نَحْوُ: (هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ)، أَيُّ: هَذَا رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ، وَحَالًا لِمَعْرِفَةِ ك(مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَيُّ رَجُلٍ)، وَوَصْلَةً لِنِدَاءٍ مَا فِيهِ (أَلْ)، نَحْوُ: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ﴾.

تُعَرَّبُ إِذَا أُفْرِدَتْ^(١) فَكَيْفَ يَقُولُ بِنَاءِهَا إِذَا أُضِيفَتْ؟^(٢)

□ وَتَقَعُ تَارَةً دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ^(٣) لِلْمَوْصُوفِ بِهَا فِي الْمَعْنَى، فَتَقَعُ صِفَةٌ لِنَكْرَةٍ قَبْلَهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: (هَذَا رَجُلٌ أَيُّ رَجُلٍ)، فَ(أَيُّ) صِفَةٌ لِرَجُلٍ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى الْكَمَالِ، أَيُّ: هَذَا رَجُلٌ كَامِلٌ فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ.

□ وَتَقَعُ تَارَةً حَالًا لِمَعْرِفَةِ قَبْلَهَا، ك(مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ أَيُّ رَجُلٍ)، فَ(أَيُّ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ (عَبْدِ اللَّهِ)، أَيُّ: كَامِلًا فِي صِفَاتِ الرِّجَالِ.

□ وَتَقَعُ تَارَةً وَصْلَةً^(٤) لِنِدَاءٍ مَا فِيهِ (أَلْ)، نَحْوُ: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَنُ﴾

(١) أي: قطعت عن الإضافة.

(٢) قال الشهاب القاسمي: لا وجه لتغليب سيبويه مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية، والبيت المشهورين، فإن ما أجيب به عنهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر، فليتدبر. «ياسين على التصريح» (١/١٣٦).

(٣) فلا تضاف هذه إلا إلى نكرة، ويشترط في النكرة أن تكون ماثلة للموصوف لفظاً ومعنى، نحو: مررت برجلٍ أَيُّ رجلٍ، أو معنى فقط، نحو: مررت برجلٍ أَيُّ إنسانٍ، ولا يجوز: مررت برجلٍ أَيُّ عالمٍ، وعكسه. قاله الدماميني، وغيره. انظر «الصبان» (٢/٢٦١).

(٤) بضم الواو، أي: وسيلة يتوصل بها لندائه، وذلك لأنهم منعوا الجمع بين أَلْ، وباء النداء في غير الجلالة، والعلم المحكي عن جملة، نحو: الرجل قائم مسمى به، وغير الضرورة؛ لأن كلاً من أَلْ، وباء النداء أداة تعريف، وهم يكرهون اجتماع أداتين المؤدى واحد، فلما أرادوا نداء ما فيه (أَلْ) أتوا ب(أَيُّ) ليكون منادى بحسب الظاهر، وفي الحقيقة المنادى هو ما بعد (أَيُّ). «الدسوقي» (١/٨٣-٨٤).

الثَّانِيَّةُ: (لَوْ)، فَأَحَدُ أَوْجُوهَا أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمَاضِي،

[الاشتقاق: ٦]، وَ(أَيُّ) مُنَادَى، وَ(هَا) لِلتَّنْبِيهِ، وَ(الْإِنْسَانُ) نَعْتُ^(١) (أَيُّ)، وَحَرَكَتُهُ إِعْرَابِيَّةٌ^(٢)، وَحَرَكَتُهُ (أَيُّ) بِنَائِيَّةٌ.

■ وَالْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ مِمَّا جَاءَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: (لَوْ):

□ فَأَحَدُ أَوْجُوهَا وَهُوَ الْعَالِبُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمَاضِي^(٣)، نَحْوُ: (لَوْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ).

وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ صَرَفَتْهُ إِلَى الْمَاضِي، نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)^(٤)،

(١) ظاهره مطلقاً، أي: ولو جامداً، فيلاحظ فيه الاشتقاق، وفصل بعضهم، فقال: إن كان مشتقاً فنعته، أو جامداً فعطف بيان. «المدايني». (ل/ ٥٤)، و«عطار» (ل/ ١٠٤). فإن قلت: إذا كانت (أي) وصلة فلم جعلت منادى، وجعل ما هي وصلة إليه نعته، أو بياناً؟ قلت: لأنها لما وقعت موقع المنادى جعلت كذلك، ولما وقع الإنسان في الآية موقع التابع قيل: إنه نعت، أو عطف بيان، وإن كان النداء في الحقيقة متوجهاً إليه. «عطار» (ل/ ١٠٤). (٢) فهو مرفوع تبعاً للفظ، أي: بتنزيل الحركة البنائية منزلة الإعرابية لعروضها. «المدايني» (ل/ ٥٤). وقال بعضهم: والحق أن الضمة ضمة مشاكلة، أي: إتيان للمتبوع لا توصف لا بإعراب ولا بناء، والإعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة. انظر: «حاشية ابن حمدون» (٢/ ٦٦-٦٧)، و«الصبان» (٣/ ١٤٨-١٤٩). وقال السيوطي في «اللمع» (٣/ ٢٣٦): واعتقد قوم بناء النعت؛ لأنهم رأوا حركته كحركة المنادى.

(٣) يعني: أن (لو) حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى. «الأشموني» (٤/ ٣٥).

(٤) أي: لو وفي كفى. «المدايني» (ل/ ٥٥). وهذا المثال مقتطع من بيت لابن مالك في «الخلاصة» وهو:

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

ومن ذلك قول الشاعر:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ حَدِيثَهَا خَرُّوا لِعِزَّةِ رُكْعَا وَسُجُودَا

فَيَقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ،

فَيَقَالُ فِيهَا: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ^(١)، وَهُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُثْبِتًا كَانَ أَوْ مَنْفِيًّا^(٢)، وَيَقْتَضِي اسْتِلْزَامَهُ^(٣) أَيُّ: فِعْلُ الشَّرْطِ لِتَالِيهِ، وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ مُثْبِتًا كَانَ أَوْ مَنْفِيًّا، فَلِأَقْسَامِ أَرْبَعَةٍ؛ لِأَنَّهُمَا إِمَّا مُثْبِتَانِ، نَحْوُ: (لَوْ جَاءَنِي زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ)^(٤)، أَوْ مَنْفِيَّانِ، نَحْوُ: (لَوْ لَمْ يَجِئْ زَيْدٌ مَا أَكْرَمْتُهُ)^(٥)، أَوْ الْأَوَّلُ مُثْبِتٌ وَالثَّانِي مَنْفِيٌّ، نَحْوُ: (لَوْ قَصَدَنِي مَا خَيَّبْتُهُ)^(٦)، أَوْ عَكْسُهُ، نَحْوُ: (لَوْ لَمْ يَجِئْنِي عَبْتُ^[٧] عَلَيْهِ)^(٨). وَالْمَنْطِقِيُّونَ يُسَمُّونَ الشَّرْطَ مُقَدِّمًا؛ لِتَقَدُّمِهِ فِي الذِّكْرِ، وَيُسَمُّونَ الْجَوَابَ تَالِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَتْلُوهُ، ثُمَّ يَنْتَفِي التَّالِي إِن

(١) الضمير المستتر عائد على (ما) والبارز على (حرف) فقوله: وهو فعل الشرط؛ تفسير للضمير المستتر. عطار (ل/١٠٥).

(٢) فامتناع المثبت بالنفي، والمنفي بالإثبات. "عطار" (ل/١٠٥).

(٣) أي: استلزام ما يليه، وهو فعل الشرط، فالإضافة في (استلزامه) من إضافة المصدر إلى فاعله، والمراد باستلزام الشرط للجواب أنه على فرض وجود الشرط يوجد الجواب. "المدايعي" (ل/٥٥). فقوله حرف يقتضي امتناع ما يليه... إلخ معناه أنك إذا قلت: لو جئتني أكرمتك، اقتضى ذلك نفي المجيء، واستلزم ثبوته ثبوت الإكرام، ولا يقتضي نفي الإكرام ولا بد. انظر "المساعد" (٣/١٨٩)، و"الجنى الداني" (ص ٢٨٧-٢٨٨).

(٤) دلت (لو) فيه على انتفاء المجيء، وعلى أن المجيء لو وجد، وجد الإكرام.

(٥) دلت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أن عدم المجيء لو وجد، وجد عدم الإكرام له.

(٦) دلت (لو) فيه على انتفاء القصد، وعلى أنه لو وجد، وجد عدم الخيبة.

[٧] في المطبوع لمجاهد: (ما عتبت) بزيادة (ما).

(٨) دلت (لو) فيه على انتفاء عدم المجيء، وعلى أنه لو وجد عدم المجيء، وجد العتب عليه. "عطار" (ل/١٠٥).

نَحْوُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ ، ﴿فَلَوْ﴾ هُنَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى لِرَفْعِ هَذَا الْمُنْسَلَخِ مَنْفِيَّةٌ، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ مَنْفِيًّا، إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ إِلَّا الْمَشِيئَةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ، وَهَذَا بِخِلَافِ: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ)، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ (لَمْ يَخَفِ) لَزِمَ الْمُقَدَّمُ وَلَمْ يَخْلَفِ الْمُقَدَّمُ غَيْرُهُ^(١).

نَحْوُ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿فَلَوْ﴾ هُنَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي هِيَ الْمُقَدَّمُ لِرَفْعِ هَذَا الْمُنْسَلَخِ الَّذِي هُوَ التَّالِي مَنْفِيَّةٌ بِدُخُولِ (لَوْ) عَلَيْهَا، وَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا النَّفْيِ لِلْمُقَدَّمِ الَّذِي هُوَ مَشِيئَةُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَفْعُهُ أَيْ: رَفْعُ هَذَا الْمُنْسَلَخِ الَّذِي هُوَ التَّالِي مَنْفِيًّا لِلزُّومِ لِلْمُقَدَّمِ، وَلِكُونِهِ لَمْ يَخْلَفِ الْمُقَدَّمُ غَيْرُهُ، إِذْ لَا سَبَبَ لَهُ أَيْ: لِلتَّالِي وَهُوَ الرَّفْعُ إِلَّا الْمُقَدَّمُ وَهُوَ الْمَشِيئَةُ، وَقَدْ انْتَفَتْ وَلَا يَخْلُفُهَا غَيْرُهَا فَيَنْتَفِي الرَّفْعُ، وَهَذَا الْحُكْمُ بِخِلَافِ مَا إِذَا خَلَفَ الْمُقَدَّمُ غَيْرُهُ، نَحْوُ قَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي صُحَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ)^(٢) فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الْمُقَدَّمِ الَّذِي هُوَ (لَمْ يَخَفِ اللَّهُ)

(١) في ترتب التالى عليه. «المدايعي» (ل/ ٥٥).

(٢) قال العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٣٢٣): اشتهر في كلام الأصوليين، وأصحاب المعاني، وأهل العربية من حديث عمر، وبعضهم يرفعه إلى النبي ﷺ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به بعد البحث، ولكن نقل في المقاصد الحسنة عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به في «مشكل الحديث» لابن قتيبة من غير إسناد، وقال في «اللالئ»: منهم من يجعله من كلام عمر، وقد كثر السؤال عنه، ولم أقف عليه، وسئل بعض شيوخنا الحافظ عنه، فلم يعرفه. اهـ، وانظر «المقاصد الحسنة» ص (٧٠١)، و«الضعيفة» (١٠٠٦).

انْتِفَاءً (لَمْ يَعْصِهِ)، حَتَّى يَكُونَ قَدْ خَافَ وَعَصَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْعِصْيَانِ لَهُ سَبَبَانِ: الْخَوْفُ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْعَوَامِّ. وَالْإِجْلَالُ وَالتَّعْظِيمُ: وَهِيَ طَرِيقَةُ الْخَوَاصِّ. وَالْمُرَادُ: أَنَّ صُهْبِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ

انْتِفَاءَ التَّالِي الَّذِي هُوَ (لَمْ يَعْصِهِ) حَتَّى^(١) يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ خَافَ وَعَصَى؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ (لَوْ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَنْفِيٍّ أَثْبَتَتْهُ، مُقَدِّمًا كَانَ أَوْ تَالِيًا، وَذَلِكَ مُتَخَلِّفٌ هُنَا؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ الْعِصْيَانِ الَّذِي هُوَ التَّالِي لَهُ سَبَبَانِ: أَحَدُهُمَا: الْخَوْفُ مِنَ الْعِقَابِ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْعَوَامِّ^(٢). وَالتَّالِي: الْإِجْلَالُ لِلَّهِ وَالتَّعْظِيمُ لَهُ، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْخَوَاصِّ^(٣) الْعَارِفِينَ بِاللَّهِ تَعَالَى. وَالْمُرَادُ: أَنَّ صُهْبِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ، أَيُّ: مِنْ قِسْمِ الْخَوَاصِّ وَهُوَ أَنَّ سَبَبَ خَوْفِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى إِجْلَالُ^[٤] اللَّهِ وَتَعْظِيمُهُ، وَأَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ أَيُّ: فُرِضَ

(١) (حتى) تعليلية بمنزلة (كي). «عطار» (ل/١٠٦).

(٢) فأن عادة أكثر الناس في الطاعة وترك المعصية خوف العقاب، حتى إذا لم يخافوا لا يطيعون. اهـ «الكافيحي» (٤٠٥).

(٣) طريقة الخواص التي تحملهم على ترك معصية الله الإجلال، والطمع فيما عند الله، وخوف العقاب، فليس الحامل لهم على ترك المعصية خوف العقاب فحسب، ولا الإجلال، والمحبة دون خوف العقاب كما هو حال بعض أرباب التصوف حتى قال قائلهم: ما عبدتك خوفاً من نارك، ولا رغبة في جنتك، بل كرامة لوجهك، ومحبة فيك، فطريقة الخاصة هي التي بينها الله بقوله: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وبقوله: ﴿وَرِجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]، وبقوله: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَعَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَشِيعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

[٤] (إجلال الله): سقط من المطبوع لمجاهد.

خُلُوهُ عَنِ الْخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ، فَكَيْفَ وَالْخَوْفُ حَاصِلٌ لَهُ؛ وَمِنْ هُنَا تَبَيَّنَ فَسَادُ قَوْلِ الْمُعَرَّبِينَ: أَنَّ لَوْ حَرَفُ امْتِنَاعٍ لَامْتِنَاعٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهَا لَا تَعَرَّضُ لَهَا إِلَى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ وَلَا إِلَى ثُبُوتِهِ، وَإِنَّمَا لَهَا تَعَرُّضٌ لَامْتِنَاعِ الشَّرْطِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذَلِكَ الشَّرْطِ خُلُوهُ عَنِ الْخَوْفِ لَمْ تَقَعْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ^(١)، فَكَيْفَ^(٢) وَالْخَوْفُ مَعَ ذَلِكَ^(٣) حَاصِلٌ لَهُ^(٤)؟

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَالْمُسْتَثْنَاءِ^(٥) مِنْ حُكْمِ (لَوْ)، وَهُوَ أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى مُثَبَّتٍ صَيَّرَتْهُ مَنْفِيًّا، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى مَنْفِيٍّ صَيَّرَتْهُ مُثَبَّتًا، وَكَذَا حُكْمُ جَوَابِهَا؛ وَمِنْ هُنَا أَيُّ: مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الْمُقَدَّمِ امْتِنَاعُ التَّالِي فِي نَحْوِ: (لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعْصِهِ)، تَبَيَّنَ^(٦) فَسَادُ قَوْلِ الْمُعَرَّبِينَ: أَنَّ لَوْ حَرَفُ امْتِنَاعٍ لِلْجَوَابِ لَامْتِنَاعِ الشَّرْطِ. وَالصَّوَابُ أَنَّهَا لَا تَعَرَّضُ لَهَا إِلَى امْتِنَاعِ الْجَوَابِ أَصْلًا، وَلَا إِلَى ثُبُوتِهِ، وَإِنَّمَا لَهَا تَعَرُّضٌ لَامْتِنَاعِ الشَّرْطِ فَقَطْ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْجَوَابِ سَبَبٌ سِوَى ذَلِكَ الشَّرْطِ لَا غَيْرُ، بِحَيْثُ

(١) لأن الإجلال حاصل له. «عطار» (ل/١٠٦).

(٢) أي: فكيف تقع المعصية منه... (٣) أي: مع الإجلال.

(٤) فأخبر عمر أن صهيبيًا اجتمع له سببان يمنعانه المعصية: الخوف والإجلال، فلو انتفى الخوف في حقه لانتفى العصيان للسبب الآخر، وهو الإجلال، وهذا مدح عظيم له. انظر «بدائع الفوائد» (١/٥٢-٥٣).

(٥) أي: بالنسبة لبعضها، وهو حكم جوابها، فقولهم: لو، إذا دخلت على مثبت... إلخ، مسلمٌ في الشرط دون الجواب. «المدابغي» (ل/٥٥).

(٦) أي: ظهر فساد قولهم، وأجاب بعضهم: بأن (لو) لها استعمالان الغالب منهما إفادتها نفي الشرط والجواب معًا، والثاني: تقرير الجواب سواء كان الشرط ثابتًا أو منفيًا. وما اعترض به من المواضع من الاستعمال الثاني.

لَزِمَ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاؤُهُ، نَحْوُ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً لَكَانَ النَّهَارُ مَوْجُودًا)، وَإِنْ كَانَ لَهُ سَبَبٌ آخَرٌ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ انْتِفَائِهِ انْتِفَاءُ الْجَوَابِ وَلَا ثُبُوتُهُ، نَحْوُ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوُّ مَوْجُودًا)، وَمِنْهُ:

لَا يَخْلُفُهُ غَيْرُهُ لَزِمَ مِنْ انْتِفَائِهِ -أَيِ: الشَّرْطِ- انْتِفَاؤُهُ -أَيِ: الْجَوَابِ- نَحْوُ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً لَكَانَ^(١) النَّهَارُ مَوْجُودًا)، فَيَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ الشَّرْطِ وَهُوَ طُلُوعُ الشَّمْسِ انْتِفَاءُ الْجَوَابِ وَهُوَ وُجُودُ النَّهَارِ.

وَإِنْ خَلَفَ الشَّرْطُ غَيْرُهُ بِأَنْ كَانَ لَهُ أَيْ: لِلْجَوَابِ سَبَبٌ آخَرٌ غَيْرُ الشَّرْطِ لَمْ يَلْزَمْ مِنْ انْتِفَائِهِ أَيْ: الشَّرْطِ انْتِفَاءُ الْجَوَابِ وَلَا ثُبُوتُهُ^(٢)؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْرُضُ لَهَا إِلَى انْتِفَاءِ^[٣] الْجَوَابِ وَلَا إِلَى ثُبُوتِهِ، نَحْوُ: (لَوْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً كَانَ الضَّوُّ مَوْجُودًا)، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَاءِ طُلُوعِ الشَّمْسِ انْتِفَاءُ^[٤] وُجُودِ الضَّوِّ^(٥) وَلَا ثُبُوتُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (نِعَمَ

(١) جواب (لو) من حيث الاقتران باللام، والتجرد عنها، كجواب (لولا) إن كان ماضياً مثبتاً، قرن غالباً باللام، وأكثر ما جاء في القرآن كذلك ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ويقل التجرد، وقد نطق به القرآن، قال تعالى: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَلًا﴾ [الواقعة: ٧٠]، ﴿لَوْ نَشَاءُ أَصْبَنَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ﴿لَوْ شِئْنَا أَهْلَكْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وإن كان منفيًا، فالأكثر فيه التجرد، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، ويقل فيه الاقتران، قال الشاعر:

لَوْ أَنَّ بِالْعِلْمِ تَعْطَى مَا تَعِيشُ بِهِ لَمَا ظَفَرْتَ مِنَ الدُّنْيَا بِتُقْرُوقِ

انظر "المساعد" (٣/ ١٩٤-١٩٥)، و"الجنى الداني" (ص ٢٩٤).

(٢) بل يراد تقرير الجواب على حاله مثبتاً أو منفيًا، وُجد الشرط أو فُقد.

[٣] في الأصل، ط ٢، ج: (امتناع). [٤] (انتفاء): سقطت من ط ١.

(٥) وذلك لأن الضوء قد يكون بالشمس، وبغيرها، كالقمر، والسراج، والشمعة، وغيرها. =

(لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصْهِ).

الْأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ (لَوْ) فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ: أَنَّ ثُبُوتَ الْمَشِيئَةِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ سَبَبٌ، وَالرَّفْعُ مُسَبَّبٌ، وَهَذَانِ الْمَعْنَيَانِ تَضَمَّنْتُهُمَا الْعِبَارَةُ الْمَذْكُورَةُ.

الْعَبْدُ صُهِيبٌ لَوْ لَمْ يَخَفِ اللَّهُ لَمْ يَعِصْهِ) وَتَقَدَّمَ تَوْجِيهُهُ^(١).

الْأَمْرُ الثَّانِي مِمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ (لَوْ) فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦]، أَنَّ ثُبُوتَ الْمَشِيئَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الرَّفْعِ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ الْمَشِيئَةَ سَبَبٌ لِلرَّفْعِ، وَالرَّفْعُ مُسَبَّبٌ^[٢] عَنْهَا، وَثُبُوتُ السَّبَبِ مُسْتَلْزِمٌ لِثُبُوتِ الْمُسَبَّبِ^(٣).

وَهَذَانِ الْمَعْنَيَانِ^(٤) الْمَعْبَرُ عَنْهُمَا بِالْأَمْرَيْنِ^[٥] قَدْ تَضَمَّنْتُهُمَا أَيُّ: شَمَلَتْهُمَا الْعِبَارَةُ الْمَذْكُورَةُ وَهِيَ قَوْلُهُ: حَرْفٌ يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ وَاسْتِلْزَامَهُ لِتَالِيهِ، دُونَ عِبَارَةِ الْمُعَرِّبِينَ وَهِيَ قَوْلُهُمْ: حَرْفٌ امْتِنَاعٍ لَا امْتِنَاعَ، فَإِنَّهَا لَا تَتَضَمَّنُهُمَا^(٦).

= "الدسوقي" (٢٦٦/١)، و"عطار" (١٠٧/ل)، و"التصريح" (٢٥٧/٢).

(١) وبذلك التوجيه يوجه قول النبي ﷺ: «إنها لو لم تكن ربيتي في حجري لما حلت لي، إنها ابنة أخي من الرضاعة»، أي: فيها سببان يقتضيان التحريم، فلو قدر انتفاء أحدهما، لم ينتف التحريم للسبب الثاني. انظر "بدائع الفوائد" (٥٣-٥٢/١).

[٢] في ط ٢: (سبب).

(٣) بخلاف ما إذا انتفى السبب فإنه لا يلزم منه انتفاء المسبب؛ لأنه قد يكون له سبب آخر غير السبب المنتفى.

(٤) أي: المدلولان منه، أولهما امتناع الشرط، وثانيهما استلزام ثبوت المشيئة لثبوت الرفع.

[٥] في ط ١: (بلاآخرين) وهو تصحيف.

(٦) يريد: بل تتضمن أحدهما، وهو الدلالة على الامتناع المذكور. "المدابغي" (ل/٥٥)، =

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مُرَادِفًا لِ(إِنْ) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَجْزِمُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾، أَي: إِنْ تَرَكَوْا، أَي: شَارَفُوا أَنْ يَتْرُكُوا، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ: وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا.

□ وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ أَوْجِهٍ (لَوْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ^(١) مُرَادِفًا لِ(إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، إِلَّا أَنَّهَا أَي: (لَوْ) لَا تَجْزِمُ عَلَى الْمَشْهُورِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، فَ(لَوْ) هُنَا شَرْطِيَّةٌ بِمَنْزِلَةِ (إِنْ)، أَي: إِنْ تَرَكَوْا أَي: شَارَفُوا وَقَارَبُوا^(٢) أَنْ يَتْرُكُوا، وَإِنَّمَا احتَاجَ إِلَى التَّفْسِيرِ الثَّانِي^(٣)؛ لِأَنَّ الْخِطَابَ لِلْأَوْصِيَاءِ أَوْ لِمَنْ يَحْضُرُونَ الْمُوصِي حَالَةَ الْإِيصَاءِ، وَإِنَّمَا يَتَوَجَّهُ الْخِطَابُ إِلَيْهِمْ قَبْلَ التَّرَكِّ^(٤)؛ لِأَنَّهُمْ بَعْدَهُ أَمْوَاتٌ. قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»^(٥). وَخَوَّ قَوْلِ الشَّاعِرِ وَهُوَ تَوْبَهُ صَاحِبِ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةِ: وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا وَمِنْ دُونِ رُمُسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ^(٦)

= و«عطار» (ل/١٠٧).

(١) أي: حرف يدل على تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في المستقبل.

«المدابغي» (ل/٥٦).

(٢) عطف تفسير. «المدابغي» (ل/٥٦).

(٣) وهو (شارفوا)، والتفسير الأول: أي: (إن تركوا)، والاحتياج إليه ظاهر؛ لأنه بيّن به

أن (لو) بمعنى (إن). «المدابغي» (ل/٥٦).

(٤) أي: وهم أحياء. (٥) «المعني» (١/٢٦١).

(٦) وبعده:

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة لصوت صدى ليلي يهش وبطرب

التخريج: البيت لقيس بن الملوّح في «التصريح» (٢/٢٥٥)، و«شرح شواهد

الأشعري» للعيني، ولأبي صخر الهذلي في شرح «شواهد المعني» (٢/٦٤٣)، وبلا نسبة =

أَيُّ: وَإِنْ تَلْتَقِي، وَإِثْبَاتُ الْيَاءِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ (لَوْ) غَيْرُ جَازِمَةٍ، وَزَعَمَ قَوْمٌ أَنَّ الْجَزْمَ بِهَا لَعَةُ^[١] مُطَرِّدَةٌ، وَخَصَّهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٢) بِالشَّعْرِ.

= في "شرح التسهيل" (٩٦/٤)، و"الأشموني" (٣٧/٤)، و"المغني" (٢٦١/١).
اللغة: أصداؤنا: جمع صدى، وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال ونحوها. رمسينا: مثنى رَمَسَ، وهو القبر، أو ترابه. السبب: بمهملتين وموحدتين: صحراء بعيدة الأطراف. المعنى: لو تتقابل وتجتمع أصداؤنا أصواتنا من قبورنا، وبيننا مسافات شاسعة، لطربت لسمع صوتها، وأجبتها، وإن كنت عظاماً بالية.
الإعراب: ولو: الواو بحسب ما قبلها. لو: حرف شرط غير جازم. تلتقي: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. أصداؤنا: فاعل، وهو مضاف، و(نا): ضمير متصل في محل جر بالمضاف. بعد: ظرف زمان متعلق ب(تلتقي)، وهو مضاف، وموتنا مضاف إليه. ومن دون: الواو: واو الحال والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، و دون: مضاف، ورمسينا: مضاف إليه، وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، و(نا) مضاف إليه. من الأرض: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبب. سبب: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ، والخبر في محل نصب حال من فاعل تلتقي.
الشاهد فيه: (لو) استعملت حرف شرط في المستقبل مرادف ل(إن) الشرطية، إلا أنها غير جازمة.

[١] (لغة): سقطت من: ط ٢.

(٢) انظر "أما لي ابن الشجري" (٢٨٨/١)، (٨٣/٢). ومثلاً يستشهد به على جزمها في الشعر قول الشاعر:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَا حِقُّ الْإِطَالِ نَهْدٌ ذُو حُصْلٍ

وقول الآخر:

تَامَتْ فَوَازُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي دُهْلٍ بَنِي شَيْبَانَا

انظر "المغني" (٢٧١/١)، و"شرح التسهيل" (٩٧/٤)، و"شرح الكافية الشافية" (١٧٤-١٧٦)، و"خزانة الأدب" (٣٢٠/١١)، ومثلى على الجزم بها في الشعر ابن مالك في "التوضيح"، ورد ذلك في "الكافية" فقال:
وجوز الجزم بها في الشعر ذو حجة ضعفها من يدري

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا مُرَادِفًا لِ(أَنْ) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ،
وَأَكْثَرُ وَقُوعِهَا بَعْدَ (وَدَّ)، نَحْوُ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ ، أَوْ
(يُودُّ)، نَحْوُ: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ ،

□ الوجه الثالث من أوجه (لَوْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفًا مَصْدَرِيًّا ^(١) أَي: مُؤَوَّلًا
مَعَ صَلَاتِهِ بِمَصْدَرٍ مُرَادِفًا لِ(أَنْ) ^(٢) الْمَصْدَرِيَّةُ، إِلَّا أَنَّهَا أَي: (لَوْ) لَا تَنْصِبُ
كَمَا تَنْصِبُ (أَنْ)، وَأَكْثَرُ وَقُوعِهَا بَعْدَ (وَدَّ)، نَحْوُ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾
[القلم: ٩]، أَي: وَدُّوا الإِدْهَانَ، أَوْ بَعْدَ (يُودُّ) ^(٣)، نَحْوُ: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ
يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، أَي: التَّعْمِيرَ، وَمِنْ الْقَلِيلِ قَوْلُ فَتِيلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ:

= ووقع له في "التسهيل" كلامان: أحدهما يقتضي المنع مطلقا - أي في الشعر والنثر -،
والثاني: ظاهره موافقة ابن السجري.

(١) قال الدماميني: وعلى كون (لو) مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلماء كثيرا من
قولهم: بخلاف ما لو كان كذا، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي: بخلاف ما لو وقع
ميثا، وقول صاحب التلخيص: بخلاف ما لو آخر، فيكون التقدير: بخلاف وقوعه ميثا،
وبخلاف تأخيره، و(ما) زائدة بين المضاف والمضاف إليه، نحو: جئتكم غير ما مرة، هذا
أقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه، والله أعلم. "المدايني" (ل/ ٥٦).

(٢) أي: معنى، وسبكا في إبقاء الماضي بعدها على مُضِيِّهِ، وتخليص المضارع للاستقبال، إلا
أنها لا تنصب، ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كما في البيت، وقول الآخر:
لقد طُوِّفْتُ في الآفاق حتى بليت وقد أتى لي لو أبيض
أي: أتى البيود.

أو مفعولا كما في الآيتين، أو خبرا كقول الأعشى:
وربما فات قوما جُلُّ أمرهم من التأي وكان الحزم لو عجلوا
"الخضري" (٢/ ١٩٥)، و"الدسوقي" (١/ ٢٧٣).

(٣) ونحوها ك(تمنى، ويتمنى، وأحب، وأثر، واختار)، ولم يسمع في غير (ود، ويود).
"الدسوقي" (١/ ٢٧٣)، و"التذليل والتكميل" (٣/ ١٥٨).

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبَّمَا مِّنَ الْفَتَىٰ وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ^(١)
أَيُّ: مَنَّكَ.

(١) التخریج: البيت لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية في «التصريح» (٢/٢٥٤)، و«الأشموني» (٤/٣٤)، و«الجنى الداني» ص (٢٩٧)، و«لسان العرب» (حنق، غيظ)، و«الصحاح» (حنق)، ولها أو لليلي بنت النضر في «شرح شواهد المغني» (٢/٦٤٩)، وبلا نسبة في «الارتشاف» (٢/٩٢٢، ٣/١٣٢٠).

اللغة: مننت: أنعمت وتفضلت، تقول: من فلان على الأسير إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله. المغيظ: بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالعين والطاء المعجمتين، وفي القاموس: الغيظ: الغضب أو شدته. المحنق: بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء إذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ.
المعنى: أيُّ ضرر كان يلحقك يا رسول الله لو تفضلت ومننت على أبي بالعفو؟ وكثيراً ما يعفو الرجل الكريم وهو مملوء غيظاً وغضباً.

الإعراب: ما: نافية. كان: فعل ماض ناقص، واسمها المصدر المؤول من (لو) وما دخلت عليه، وخبرها جملة (ضرك)، أي: ما كان منك ضرك، ويحتمل أن يكون (لو مننت) في محل رفع فاعل بـ(ضرك) و(كان) زائدة بين التائي والمنفي، وأعرب بعضهم (ما) اسم استفهام، و(كان) زائدة، و(لو مننت) فاعل ضرك، والمعنى حينئذ: أيُّ ضررٍ ضرك منك. وربما: الواو: واو الحال. رب: حرف تقليل وجر شبهه بالزائد. ما: كافة لـ(رب) عن العمل. من: فعل ماض. الفتى: فاعل. وهو: الواو: واو الحال. هو: مبتدأ. المغيظ: خبر. المحنق: نعت.

الشاهد فيه: (لو) جاءت في البيت حرفاً مصدرياً من غير أن تسبق بـ(ود، أو يود)، ونحوها، وهذا قليل ومثله قول الأعشى:
وربما فات قومًا جلُّ أمرهم من التائي وكان الحزم لو عجلوا

ف(إن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر ولم تسبق بـ(ود) و(يود)، وهو خبر (كان) والتقدير: كان الحزم عجلتهم.

تنبيه: هذا البيت المذكور، بيت من أبيات أرسلت بها قتيلة إلى النبي ﷺ، لما قتل أباهَا النضر بن الحارث يوم بدر، ومطلعها:

وَيُخْرِجُ الْآيَةَ وَنَحْوَهَا عَلَى حَذْفِ مَفْعُولِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا وَالْجَوَابِ بَعْدَهَا،
أَيُّ: يَوَدُّ أَحَدُهُمُ التَّعْمِيرَ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَلِكَ.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لِلتَّمَنِّي بِمَنْزِلَةٍ (لَيْتَ) إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ وَلَا تَرْفَعُ،
نَحْوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ﴾ ، أَيُّ: فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً، قِيلَ: وَلِهَذَا نُصِبَ:
﴿فَنَكُونُ﴾ فِي جَوَابِهَا كَمَا انْتَصَبَ: ﴿فَأَفُوزَ﴾ فِي جَوَابِ (لَيْتَ)
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ.....

وَهُوَ وَفُوعٌ (لَوْ) مَصْدَرِيَّةٌ حَذَرًا مِنَ الْإِشْتِرَاكِ^(١)، وَيُخْرِجُ الْآيَةَ الثَّانِيَةَ^(٢)
وَنَحْوَهَا عَلَى حَذْفِ مَفْعُولِ الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهَا وَهُوَ: ﴿يَوَدُّ﴾، وَحَذْفِ
الْجَوَابِ بَعْدَهَا، أَيُّ: يَوَدُّ أَحَدُهُمُ التَّعْمِيرَ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسَرَّهُ ذَلِكَ،
وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا التَّقْدِيرِ مِنْ كَثْرَةِ الْحَذْفِ.

□ الْوَجْهُ الرَّابِعُ مِنْ أَوْجُهٍ (لَوْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِلتَّمَنِّي بِمَنْزِلَةٍ (لَيْتَ)
إِلَّا أَنَّهَا لَا تَنْصِبُ وَلَا تَرْفَعُ، نَحْوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ﴾ [الشعراء: ١٠٢]
فَ(لَوْ) لِلتَّمَنِّي، أَيُّ: فَلَيْتَ لَنَا كَرَّةً، قِيلَ: وَلِهَذَا أَيُّ: وَلَيَكُونُ^[٣] (لَوْ) لِلتَّمَنِّي
هُنَا نُصِبَ ﴿فَنَكُونُ﴾ فِي جَوَابِهَا كَمَا انْتَصَبَ ﴿فَأَفُوزَ﴾ فِي جَوَابِ (لَيْتَ)
بِ(أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ الْفَاءِ وَجُوبًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلَيْتَنِى كُنْتُ مَعَهُمْ

(١) أي: بين المصدرية وغيرها مع إمكان حملها على كونها غير مصدرية، فلا يقال: الاشتراك
حاصل، فَلِمَ قَرُّوا مِنْهُ فِي هَذَا الْوَجْهِ خَاصَّةً؟ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ، لِعَدَمِ إِمْكَانِ الْغَيْرِ، وَإِنَّمَا
فَرَّوْا مِنَ الْإِشْتِرَاكِ؛ لِاحْتِيَاجِهِ دَائِمًا إِلَى قَرِينَةٍ. "المداغبي" (ل/ ٥٦).

(٢) وأما الأولى، فمخرجة على حذف المفعول خاصة، والتقدير: ودوا إدهانك لو تدهن،
فيدهنون، إذ الجواب هو يدهنون، لكن وقوعه بعد الفاء قليل؛ فَإِنَّ الْغَالِبَ فِي جَوَابِ
(لَوْ) كَوْنُهُ مُضَارَعًا مُنْفِيًّا بِ(لَمْ)، أَوْ مَاضِيًّا مُنْفِيًّا بِ(مَا)، أَوْ مُثَبَّتًا مَقْرُونًا بِاللَّامِ.
"المداغبي" (ل/ ٥٦).

[٣] فِي طَبْعَةِ مُجَاهِدٍ: (وَيَكُونُ).

فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿١﴾ ، وَلَا دَلِيلَ فِي هَذَا لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي: ﴿فَنَكُونُ﴾ ﴿٢﴾ مِثْلَهُ فِي قَوْلِهِ:

وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿[النساء: ٧٣]﴾، هَكَذَا اسْتَدَلُّوا، وَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِي هَذَا الاستِدْلَالِ^(١)؛ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّصْبُ فِي ﴿فَنَكُونُ﴾ ﴿بِ(أَنْ) مُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ الْفَاءِ، وَ(أَنْ) وَالْفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى كَرَّةٍ﴾ ﴿٢﴾، مِثْلَهُ^(٣) فِي قَوْلِهِ وَهُوَ الشَّخْصُ الْمُسَمَّى مَيْسُونُ أُمُّ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَكَانَتْ بَدْوِيَّةً:

وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(٤)

(١) أي: في نصب الفعل بعد الفاء بعدها على جعلها للتمييز، وحينئذ ذ(لو) امتناعية وجوابها محذوف. "الدسوقي" (١/ ٢٧٤).

(٢) والفرق بين المهروب عنه وإليه، أَنَّ (أَنْ) في الأول -وهو المهروب عنه- لازمة الإضمار، وفي الثاني جائزته. "عطار" (ل/ ١٠٨).

(٣) أي: في كونه من باب النصب بأن مضرة جوازًا بعد العاطف و(أَنْ)، والفعل في تأويل مصدر معطوف على الاسم الخالص.

(٤) التخريج: البيت لميسون بنت بحدل في "الخزانة" (٨/ ٥٠٥)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٧٣)، و"شرح التصريح" (٢/ ٢٤٤)، و"شرح شواهد المغني" (٢/ ٦٥٣)، و"مغني اللبيب" (١/ ٢٦٧)، و"لسان العرب" (مسن)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص (٢٣٤)، وبلا نسبة في "الكتاب" (٣/ ٤٥)، و"المقتضب" (٢/ ٢٧)، و"شرح الرضي" (٤/ ٥٤)، و"الخزانة" (٨/ ٥٧٥)، و"شرح المفصل" (٧/ ٢٥)، و"شرح أبيات سيويه" للأعلم الشنتمري (٢/ ٤٨٣)، و"الهمع" (٢/ ٤٠٤)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٤٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٨٨).

اللغة: العباءة: كساء غليظ من صوف. تَقَرَّرَ عَيْنِي: أي تَطَمَّنَ، وتسر، وتفرح. الشفوف: بضم الشين، والفاء المعجمتين، أي: اللباس الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه، واحده شف بفتح الشين وكسرهما.

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾.

فَ(تَقَرَّرَ) مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَ الْوَائِ جَوَازًا، وَ(أَنْ) وَالْفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى (لُبْسٍ)، وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]^(١)، وَ﴿يُرْسِلَ﴾ مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ بَعْدَ ﴿أَوْ﴾ جَوَازًا، وَ(أَنْ) وَالْفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى ﴿وَحْيًا﴾، وَمِثْلُهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ^(٢)

المعنى: ولبس كساء غليظ مع قرّة عيني، ومسرتني أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرقيقة، أي: مع تذكر الخاطر وعدم انبساط النفس.

الإعراب: لبس: مبتدأ، وعباءة: مضاف إليه. وتقرر: الواو: حرف عطف، تقرر: فعل مضارع منصوب بأن مضمره جوازًا بعد الواو. عيني: فاعل، و(أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على المصدر قبلها، أي: ولبس عباءة، وقرّة عيني. أحب: خبر لبس. إلَيَّ: متعلق ب(أحب). من لبس: متعلق أيضا ب(أحب)، وهو مضاف، والشفوف: مضاف إليه.

الشاهد فيه: (وتقرر) فإنه منصوب ب(أَنْ) مضمره جوازًا بعد الواو.

(١) إعراب الآية: ما: نافية. كان: فعل ماض ناقص، وخبرها إما لبس، وعليه فوحيا حال من فاعل يكلمه، وهو الله، أي: موحيا، أو من مفعوله، وهو الضمير المنصوب، فعناه موحى إليه، ومن وراء حجاب بتقدير: موصلا بكسر الصاد، أو بفتحها، أي: موصلا إليه، وإما أن يكون الخبر وحيا، والتفريع في الأخبار، أي: ما كان تكليمهم إلا إيحاء، أو إيصالا من وراء حجاب، أو إرسالا. وأما اسمها فهو المصدر المؤول من أن وما دخلت عليه. انظر "السجاعي" ص(٣٣).

(٢) التخريج: البيت لأنس بن مدركة الخثعمي في "التصريح" (٢/٢٤٤)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٢٣٥)، و"لسان العرب" (ثور، عيف)، وتاج العروس (ثور)، وبلا نسبة في "الأشموني" (٣/٣١٤)، و"الخزانة" (٢/٤١٠)، و"شرح التسهيل" (٤/٤٩)، و"الارتشاف" (٤/١٦٨٩)، و"الهمع" (٢/٤٠٤). وسبب البيت أن رجلا اسمه سليك =

فَ(أَعْقِلَ) مَنْصُوبٌ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ جَوَازًا بَعْدَ (ثُمَّ) وَ(أَنْ) وَالْفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ
مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ عَلَى (قَتَلِي)، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَ(أَوْ) وَ(ثُمَّ).

= مَرَّ بِامْرَأَةٍ مِنْ خَثْعَمٍ، فَوَجَدَهَا وَحْدَهَا، وَهِيَ فِي غَايَةِ الْحَسَنِ وَالْجَمَالِ، فَرَكِبَهَا، وَفَعَلَ
مَعَهَا الْفَاحِشَةَ قَهْرًا، فَبَلَغَ ذَلِكَ أُنْسًا، فَأَدْرَكَه، فَقَتَلَهُ، وَدَفَعَ دَيْتَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي وَقَتْلِي
سَلِيكًا... إلخ.

اللُّغَةُ: سَلِيكٌ: بَضْمُ السَّيْنِ، وَفَتْحُ اللَّامِ بَزْنَةُ الْمَصْغَرِ، هُوَ سَلِيكٌ بَنَ سَلَكَهُ، وَسَلَكَهُ
أُمُّهُ، وَقَدْ اشْتَهَرَ بِهَا، وَأَبُوهُ عَمْرُ بْنُ سَنَانٍ السَّعْدِيُّ التَّمِيمِيُّ، عَدَاءُ مَشْهُورٍ، قَالُوا إِنَّهُ
كَانَ يُسَبِّقُ الْخَيْلَ، وَيُلْحِقُ الطَّيَاءَ. أَعْقَلَهُ: مَنْ عَقَلَتِ الْقَتِيلَ أَعْطَيْتِ دَيْتَهُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ
الْدِيَةُ عَقْلًا؛ لِأَنَّ الْإِبِلَ كَانَتْ تَعْقِلُ بَغْنَاءَ وَلِيِّ الْقَتِيلِ، ثُمَّ كَثُرَ الِاسْتِعْمَالُ حَتَّى أُطْلِقَ
الْعَقْلُ عَلَى الدِّيَةِ، إِبْلًا كَانَتْ، أَوْ نَقْدًا. الثَّوْرُ: هُوَ الذَّكَرُ مِنَ الْبَقَرِ، وَقِيلَ الْمُرَادُ بِالْثَّوْرِ
ثَوْرُ الطَّحْلَبِ، وَهُوَ الَّذِي يَعْلُو عَلَى الْمَاءِ، فَيَصْدُرُ الْبَقَرُ عَنْهُ، فَيَضْرِبُ بِهِ صَاحِبُ الْبَقَرِ
لِيَفْحَصَ عَنِ الْمَاءِ، فَيُشْرِبُهُ الْبَقَرُ، وَالْمُنَاسِبُ لِلتَّشْبِيهِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ وَقْعِ
الْفِعْلِ بِهِ تَخْوِيفُ غَيْرِهِ. عَافَتْ: أَيِ: كَرِهَتْ، يُقَالُ: عَافَ زَيْدٌ الشَّيْءَ يَعَافُهُ، أَيِ كَرِهَهُ.
الْمَعْنَى: يُشَبِّهُ نَفْسَهُ إِذْ قَتَلَ سَلِيكًا، ثُمَّ وَدَّاهُ - أَيِ: أَدَّى دَيْتَهُ - بِالْثَّوْرِ يَضْرِبُهُ الرَّاعِي
لِتَشْرَبَ الْإِنَاثُ مِنَ الْبَقَرِ، وَأَمَّا هِيَ فَلَا تَضْرِبُ؛ لِأَنَّهَا ذَاتُ لَبَنٍ، وَالْجَامِعُ فِي التَّشْبِيهِ
بَيْنَهُمَا تَلْبَسُ كُلُّ مَنَّهُمَا بِالْأَذَى لِيَنْتَفِعَ سِوَاهُ.

الْإِعْرَابُ: إِنِّي: إِنْ مَعَ اسْمِهَا. وَقَتْلِي: مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ (إِنْ)، وَهُوَ مَصْدَرٌ أَضْيَفٌ إِلَى
فَاعِلِهِ. سَلِيكًا: مَفْعُولٌ بِهِ لَ(قَتْلِي). ثُمَّ: حَرْفُ عَطْفٍ. أَعْقَلَهُ: فَعَلَ مَضَارِعَ مَنْصُوبٍ بِ(أَنْ)
مُضْمَرَةٍ جَوَازًا بَعْدَ (ثُمَّ)، وَالْهَاءُ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ (أَنَا)،
وَالْمَصْدَرُ الْمَوْوَلُ مِنْ (أَنْ)، وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمَصْدَرِ قَبْلَهُ، أَيِ: إِنِّي وَقَتْلِي
سَلِيكًا ثُمَّ عَقَلِي إِيَّاهُ. كَالثَّوْرِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرٌ (إِنْ). يَضْرِبُ: فَعَلَ
مَضَارِعَ مُغِيرِ الصَّبِيغَةِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ مُسْتَرٌ تَقْدِيرُهُ (هُوَ). لَمَّا: حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْجُودٍ عِنْدَ
سَبَبِيوِيَّةٍ، وَظَرْفُ زَمَانٍ بِمَعْنَى (حِينَ) مُتَعَلِّقٌ بِ(يَضْرِبُ) عِنْدَ الْفَارْسِيِّ، وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ.
عَافَتْ: فَعَلَ مَاضِيٍّ. الْبَقَرُ: فَاعِلٌ.

الشَّاهِدُ فِيهِ: (ثُمَّ أَعْقَلَهُ) حَيْثُ نَصَبَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعَ بِ(أَنْ) مُضْمَرَةٍ جَوَازًا بَعْدَ (ثُمَّ)
الَّتِي لِلْعَطْفِ.

الخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ لِلْعَرَضِ، نَحْوُ: (لَوْ تَنَزَّلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبُ خَيْرًا) ذَكَرَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» وَذَكَرَ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّقْلِيلِ، نَحْوُ: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحَرَّقٍ»،

□ الْوَجْهُ الْخَامِسُ مِنْ أَوْجُهٍ (لَوْ): أَنْ تَكُونَ لِلْعَرَضِ، وَهُوَ الطَّلَبُ بِلَيْنٍ وَرَفْقٍ، نَحْوُ: (لَوْ تَنَزَّلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبُ خَيْرًا) ذَكَرَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»^(١).

وَذَكَرَ لَهَا ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ^(٢) وَغَيْرُهُ مَعْنَى آخَرَ سَادِسًا^(٣) وَهُوَ أَنْ تَكُونَ لِلتَّقْلِيلِ -بِالْقَافِ- نَحْوُ قَوْلِهِ ﷺ: «تَصَدَّقُوا وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحَرَّقٍ»، وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحَرَّقٍ»^(٤)، وَالْمَعْنَى: تَصَدَّقُوا بِمَا

(١) انظر «التسهيل مع شرحه» (٤/١١٣-١١٤).

(٢) انظر «المعني» (١/٢٦٧)، و«التصريح» (٢/٢٦٠)، وابن هشام اللخمي هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي اللغوي البستي، أبو عبد الله، له تأليف مفيدة، منها: «كتاب الفصول»، و«المجمل في شرح أبيات الجمل»، و«نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم»، و«لحن العامة»، و«شرح الفصيح»، و«شرح مقصورة ابن دريد»، انظر: «بغية الوعاة» (١/٤٨-٤٩).

(٣) وقد جمع هذه الأقسام الستة ل(لو) محمد بن عبد السلام بناني في قوله: تمن وتقليل وعرض ومصدر وتعليق ماضٍ ثم مستقبل بدا

«حاشية ابن حمدون» (٢/١٧٢).

(٤) الحديث بهذا اللفظ رواه مالك في «الموطأ» (١٩٣٣) و(٢١٠٤) عن زيد بن أسلم عن ابن مجيد الأنصاري عن جدته عن النبي ﷺ.

ورواه أيضا بهذا اللفظ النسائي (٢٥٦٤)، وأحمد في «المسند» (٦/٤٣٥)، والبخاري في «شرح السنة» (٦/١٧٥)، كلهم من طريق مالك به، ورواه أبو داود (١٦٦٧)، والترمذي (٦٦٥) من طريق قتيبة بن سعيد عن الليث عن سعيد بن أبي سعيد عن عبد الرحمن بن مجيد عن جدته أم مجيد عن النبي ﷺ بلفظ: أنها قالت يا رسول الله: إن المسكين ليقوم على بابي، فما أجد له شيئاً أعطيه إياه، فقال لها رسول الله ﷺ: =

و«اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

تَيَسَّرَ وَلَوْ بَلَغَ فِي الْقِلَّةِ كَالظُّلْفِ، وَهُوَ بِكَسْرِ الظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ لِلْبَقَرِ وَالْغَنَمِ كَالْحَافِرِ لِلْفَرَسِ، وَالْمُرَادُ بِالْمُحَرَّقِ الْمَشْوِيِّ، وَفِي رِوَايَةٍ لِلشَّيْخَيْنِ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ»^(١).

وَقَدْ يُدْعَى أَنَّ التَّقْلِيلَ إِنَّمَا يُسْتَفَادُ^[٢] مِنْ مَدْخُولِهَا لَا مِنْهَا؛ لِأَنَّ الظُّلْفَ وَالشَّقَّ يُشْعِرَانِ بِالتَّقْلِيلِ^(٣).

= «إن لم تجدي له شيئاً تعطيه إياه إلا ظلفاً محرقاً، فادفعيه إليه في يده». قال الشيخ الألباني -في تحقيق «سنن أبي داود» (٣٦١/٥)-: إسناده صحيح. رجاله كلهم ثقات، رجال الشيخين، غير عبدالرحمن بن بجيد، فهو ثقة، وثقه ابن حبان، وروى عنه جمع من الثقات، وقيل: إن له صحبة. اهـ

والحديث باللفظ الأول صححه الشيخ الألباني أيضاً في «صحيح الجامع» (٣٥٠٢). ومعنى قوله: ردوا السائل، قال البغوي -في «شرح السنة»-: قوله: ردوا السائل، لم يُرد رد الحرمان، بل أراد أنه يرُدُّه بشيء يعطيه، وإن قلَّ، فهو كقوله: سلَّم عليَّ فردته، أي: أجبته. اهـ

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب -باب طيب الكلام- (٦٠٢٣)، وأخرجه في كتاب الرقاق -باب من نوقش الحساب عذب- (٦٥٤٠)، وفي باب صفة الجنة والنار (٦٥٦٣)، ورواه مسلم في كتاب الزكاة -باب الحث على الصدقة ولو بشق تمرة- (٢٣٤٧)، و(٢٣٤٨).

[٢] هذه اللفظة سقطت من ط ٢.

(٣) فعلى هذا فهي فيما ذكر من الأمثلة شرطية بمنزلة (إن)، وفعل الشرط، وجوابه كلاهما محذوفان، والتقدير: تصدقوا، ولو وقعت الصدقة بظلف محرق لحصل الثواب. والثاني: ولو وقع الرد بظلف، لحصل الثواب، وفي الثالث: ولو حصل الاتقاء بالتصدق بشق تمرة، لكان خيراً عظيماً. «حاشية عطار» (ل/١٠٨).

قال الدماميني: كل ما ورد شاهداً على التقليل يجوز أن تكون (لو) فيه بمعنى (إن)، والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس (لو). اهـ «الصبان» (٢/١٧٢) و«الخصري» (٢/٨٤).

النُّوعُ السَّادِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ (قَدْ)

فَأَحَدُ أَوْجُهَيْهَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى: (حَسْبُ)، فَيُقَالُ فِيهَا: (قَدِي) بِغَيْرِ نُونٍ، كَمَا يُقَالُ: (حَسِي).
الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ بِمَعْنَى

النُّوعُ السَّادِسُ مِنَ الْأَنْوَاعِ الثَّمَانِيَةِ: مَا يَأْتِي مِنَ الْكَلِمَاتِ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ (قَدْ) لَا غَيْرَ:

□ فَأَحَدُ أَوْجُهَيْهَا أَنْ تَكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى: (حَسْبُ)، وَفِيهَا مَذْهَبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا مُعَرَّبَةٌ رَفْعًا عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَمَا بَعْدَهَا خَبَرٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ، وَعَلَى هَذَا فَيُقَالُ فِيهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ: (قَدِي دِرْهَمٌ) بِغَيْرِ نُونٍ لِلْوَقَايَةِ كَمَا يُقَالُ: (حَسِي دِرْهَمٌ) بِغَيْرِ نُونٍ وَجُوبًا^(١).
وَالثَّانِي: أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى السُّكُونِ لِشَبْهِهَا بِالْحَرْفِيَّةِ لَفْظًا^(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، وَعَلَى هَذَا يُقَالُ: (قَدِي) بِغَيْرِ نُونٍ حَمَلًا عَلَى (حَسْبُ) وَ(قَدْنِي) بِالنُّونِ حِفْظًا لِلْسُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ.

□ الْوَجْهُ الثَّانِي: مِنْ أَوْجُهٍ (قَدْ): أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ^(٣) بِمَعْنَى

(١) قوله: وجوبًا، راجع لقوله: بغير نون في الموضعين. "حاشية المدايعي" (ل/٥٧).

ومثال (قد) المعربة أيضًا: قد زيد درهمٌ، بالرفع مبتدأ، و(درهم) خبره، كما يقال: حسبه درهم.

(٢) ولكثير من الحروف في وضعها نحو (لن) و(أن) ونحوهما، والبناء في هذا الوجه أغلب من الإعراب.

(٣) الفارق بين اسم الفعل والتي بمعنى حسب هو نصب ما بعدها في اسم الفعل وجزه في التي بمعنى حسب. "الدسوقي" (١/١٨٢).

يَكْفِي، فَيُقَالُ: (قَدْ نِي) بِالنُّونِ كَمَا يُقَالُ: (يَكْفِينِي).

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ، فَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي، نَحْوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾،

يَكْفِي^(١)، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ اتِّفَاقًا، وَيَتَّصِلُ بِهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، فَيُقَالُ: (قَدْ نِي دِرْهَمٌ)^(٢) بِالنُّونِ وَجُوبًا^(٣)، كَمَا يُقَالُ: (يَكْفِينِي دِرْهَمٌ)، وَ(يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَ(دِرْهَمٌ) فَاعِلٌ.

□ الْوَجْهُ الثَّالِثُ مِنْ أَوْجِهٍ (قَدْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفَ تَحْقِيقٍ^(٤)؛ لِكُونِهَا تَعْيِيدُ تَحْقِيقِ وَقُوعِ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، فَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي اتِّفَاقًا، نَحْوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]، فَحَقَّقَتْ حُصُولَ الْفَلَاحِ لِمَنْ اتَّصَفَ بِذَلِكَ^(٥).

(١) فهو اسم فعل مضارع، لكن في إثبات اسم فعل المضارع خلاف، فبعضهم منعه، وبعضهم أجاز، فالأولى أن يقول: اسم فعل بمعنى (كفى) الذي هو متفق عليه، وقد صرح ابن أم قاسم أنها بمعنى (كفى). انظر "الدسوقي" (١/١٨٢)، و"الخزاعة" (٥/٣٧٤)، و"الجنى الداني" ص (٢٦٩).

(٢) الإعراب: قد: اسم فعل مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، والنون للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. درهم: فاعل مؤخر.

(٣) ما ذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في "التوضيح"، واقتضاء صنيع "التسهيل"، قال الصبان: قال شيخنا: وصريح كلام الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب. اهـ "الصبان" (١/١٢٦).

(٤) أي: تدل على تحقق مدلول مدخولها وتأكيده، وهي مختصة بالفعل المتصرف.

(٥) أي: بالتركية، ففلاح من زكى نفسه وطهرها من الرذائل محقق. "المداغبي" (ل/٥٧)، و"الدسوقي" (١/١٨٦).

قِيلَ: وَعَلَى الْمُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾.

الرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفُ تَوْعٍ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا، تَقُولُ: (قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ)،

قِيلَ^(١) وَتَدْخُلُ أَيْضًا عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤] أَيُّ: قَدْ عَلِمَ، فَحُصُولُ الْعِلْمِ مُحَقَّقٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِ «التَّسْهِيلِ»^(٢)، وَعَلَيْهِمَا^[٣] لِلتَّحْقِيقِ^(٤).

□ الْوَجْهُ الرَّابِعُ مِنْ أَوْجُهٍ (قَدْ): أَنْ تَكُونَ حَرْفُ تَوْعٍ؛ لِكُونِهَا تُفِيدُ تَوْعَ الْفِعْلِ وَانْتِظَارَهُ، فَتَدْخُلُ عَلَيْهِمَا، أَيُّ: عَلَى الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا^(٥). وَفِي قَوْلِهِ أَيْضًا تَسْمُحُ^[٦]؛ لِأَنَّ (قَدْ) الَّتِي لِلتَّحْقِيقِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ إِلَّا فِي قَوْلٍ ضَعِيفٍ عَبَّرَ عَنْهُ بِ(قِيلَ)^(٧).
تَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ: (قَدْ يَخْرُجُ زَيْدٌ) إِذَا كَانَ خُرُوجُهُ مُتَوَقَّعًا مُنْتَظَرًا،

(١) وَإِنَّمَا أَتَى بِصِغَةِ التَّمْرِيطِ، وَهِيَ (قِيلَ)؛ لِأَنَّهُ يَخْتَارُ أَنَّهَا لِلتَّقْلِيلِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ. «المدابغي» (ل/ ٧٥).

(٢) انظر «التسهيل مع شرحه» (٤/ ١٠٦).

[٣] فِي ط ١: (وتدخل عليهما للتحقيق)، وما أثبتناه هو الموافق لما في التسهيل.

(٤) أَيُّ: وتدخل (قد) على الماضي والمضارع للتحقيق. «المدابغي» (ل/ ٥٧).

(٥) أَيُّ: في المضارع والماضي عند المصنف. «المدابغي» (ل/ ٥٧).

[٦] فِي أ: (تسامح).

(٧) وقوله: أَيْضًا، يفيد التشبيه، فالمعنى عليه أن التي للتوقع تدخل على الماضي والمضارع دخولا كدخول (قد) التي للتحقيق، فيرد عليه أن دخولها للتحقيق على المضارع ضعيف، حكاه المصنف ب(قيل)، بخلاف دخولها للتوقع، فإنه الأصح. «المدابغي» (ل/ ٥٧).

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ التَّوَقُّعَ انْتِظَارُ الْوُقُوعِ وَالْمَاضِي قَدْ وَقَعَ، وَقَالَ الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَعْنَى التَّوَقُّعِ مَعَ الْمَاضِي: إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مُنْتَظَرًا، تَقُولُ: (قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ)، لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هَذَا الْخَبَرَ وَيَتَوَقَّعُونَ الْفِعْلَ.

فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ، وَتَقُولُ فِي الْمَاضِي: (قَدْ خَرَجَ زَيْدٌ) لِمَنْ يُتَوَقَّعُ خُرُوجُهُ، وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَتَوَقَّعُ سَمَاعَ شَكْوَاهَا^(١). هَذَا مَذْهَبُ الْأَكْثَرِ مِنَ النُّحَوِيِّينَ.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا -أَيُّ: (قَدْ)- لَا تَكُونُ لِلتَّوَقُّعِ مَعَ الْمَاضِي؛ لِأَنَّ التَّوَقُّعَ انْتِظَارُ الْوُقُوعِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَالْمَاضِي قَدْ وَقَعَ، فَكَيْفَ يُتَوَقَّعُ وَقُوعُ مَا قَدْ^[٢] وَقَعَ؟^(٣) وَقَالَ الَّذِينَ أَثْبَتُوا مَعْنَى التَّوَقُّعِ مَعَ الْمَاضِي: إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَيْ: الْفِعْلَ الْمَاضِي كَانَ مُنْتَظَرًا^(٤)، تَقُولُ: (قَدْ رَكِبَ الْأَمِيرُ) لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ هَذَا الْخَبَرَ، وَهُوَ رُكُوبُ الْأَمِيرِ، وَيَتَوَقَّعُونَ^(٥) الْفِعْلَ، وَهُوَ الرُّكُوبُ. وَذَهَبَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنِي»^(٦) إِلَى أَنَّ (قَدْ) لَا تُفِيدُ التَّوَقُّعَ أَصْلًا^(٧).

(١) أي: سماعًا يترتب عليه مقصودها، أو سماع قبول للشكاية، وإزالة للضرر عنها، وإلا فطلق السماع حاصل قطعًا لمجرد كلامها؛ لأنه تعالى لا يغيب عنه شيء، وهي تعتقد ذلك، فلا انتظار منها لطلق السماع. «المدابغي» (ج/٥٧).

[٢] (قد): سقطت من ط ٢. (٣) فهما متنافيان، والمتنافيان لا يجتمعان.

(٤) أي: قبل وقوعه، وقبل الإخبار به، فيكون وقوع الماضي مستقبلًا بالنظر إلى الانتظار، وقبل الإخبار. «الدسوقي» (١/١٨٣)، و«المدابغي» (ج/٥٧).

(٥) عطف تفسير؛ لأن المراد بقوله: ينتظرون هذا الخبر، أي: ينتظرون هذا الفعل. «المدابغي» (ج/٧٥). (٦) «المعني» (١/١٧٢).

(٧) أي: سواء دخلت على المضارع، أو الماضي. «المدابغي» (ج/٥٧).

الخَامِسُ: تَقْرِيبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ، وَلِهَذَا تَلَزَمَ (قَدْ) مَعَ الْمَاضِي الْوَاقِعِ حَالًا، إِمَّا ظَاهِرَةً، نَحْوُ: ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾، أَوْ مُقَدَّرَةً، نَحْوُ: ﴿هَذِهِ بِضَعْتَنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾،

□ الْوَجْهُ الْخَامِسُ مِنْ أَوْجُهٍ (قَدْ): تَقْرِيبُ الزَّمَنِ الْمَاضِي مِنَ الزَّمَنِ الْحَالِ^(١)، نَحْوُ: (قَدْ قَامَ)، فَإِنَّهَا قَرَّبَتْ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ؛ وَلِهَذَا التَّقْرِيبُ تَلَزَمَ (قَدْ) مَعَ الْمَاضِي الْوَاقِعِ حَالًا اصطِلَاحِيَّةً^(٢): إِمَّا ظَاهِرَةً فِي اللَّفْظِ، نَحْوُ: ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩] فَجُمْلَةٌ^[٣] ﴿وَقَدْ فَصَلَ لَكُمْ﴾ حَالِيَّةٌ، أَوْ مُقَدَّرَةٌ نَحْوُ: ﴿هَذِهِ بِضَعْتَنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥] أَيْ: قَدْ رُدَّتْ إِلَيْنَا، وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ^(٤). وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ وَالْأَخْفَشُ^(٥) إِلَى أَنَّ اقْتِرَانَ الْمَاضِي الْوَاقِعِ حَالًا بِ(قَدْ) لَيْسَ بِلَازِمٍ؛ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ حَالًا بِدُونِ (قَدْ)^(٦)، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ^(٧). هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ، إِذْ لَيْسَ بَيْنَ

(١) تقول -مثلاً-: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب، أي: من زمن التكلم، والماضي البعيد، أي:

من زمن التكلم، فإن قلت: قد قام، اختص بالقريب. «المغني مع الدسوقي» (١/١٨٤).

(٢) وهي الوصف الفضلة المنصوب المفسر لما انبههم من الهيئات، وليس المراد به الزمن الحال.

[٣] (فجملته): سقطت من ط ٢.

(٤) القول بتقدير (قد) إن لم تكن ظاهرة، هو قول الفراء، والمبرد، وأبي علي، وقوم من

النحويين. «الارتشاف» (٣/١٦١٠)، و«الجنى الداني» ص (٢٧١).

(٥) انظر رأي الكوفيين والأخفش في «شرح الرضي» (٢/٨٣)، و«خزانة الأدب»

(٣/٢٣٩)، و«الإنصاف» (١/٢٥٢-٢٥٣)، و«شرح المفصل» (٢/٦٦-٦٧).

(٦) وتأويل الكثير ضعيف جداً؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة، وقد ورد

الماضي حالاً بدون (قد) في القرآن في (١٦١) موضعاً. اهـ «مجمع اللغة العربية في أصول

اللغة» (٤/٧٤٢)، و«الارتشاف» (٣/١٦١٠)، و«الجنى الداني» ص (١٧١)، و«الهمع»

(٢/٣٢٦)، و«المغني» (١/١٧٣).

(٧) لاسيما فيما كثر استعماله. «المغني» (١/١٧٣).

الْحَالِ الاصْطِلَاحِيَّةِ وَالْحَالِ الزَّمَانِيَّةِ اِزْتِبَاطُ مَعْنَوِيٍّ^(١)؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ قَسَمُوا
الْحَالِ الاصْطِلَاحِيَّةَ^(٢) إِلَى: مَاضَوِيَّةٍ^(٣)، وَمُقَارِنَةٍ^(٤)، وَمُسْتَقْبَلَةٍ^(٥)، اللَّهُمَّ^(٦)

(١) لأن الحال الاصطلاحية الوصف المبين للهيئة، والحال الزمانية هي زمان التكلم.
«المدابغي» (ل/٥٧).

(٢) أي: بالنظر إلى الزمان. «شرح الأزهرية» ص(١١٥).

(٣) ومثَّل لها في «شرح الأزهرية» بـ(جاء زيد أمس راكبًا)، وسماها في الأزهرية محكية.

(٤) أي: تقترن مع مضمون عاملها في زمن واحد، نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]،
فالشيخوخة مقترنة مع الإشارة التي هي العامل في زمن واحد، وهذا هو الغالب فيها،
أي: الاقتران. «الأشموني» (١٩٣/٢)، و«حاشية عطار على شرح الأزهرية» ص(١١٥).

(٥) ويقال لها مقدرة، ويقال لها أيضا مُنْتَظَرَةٌ. نحو: ﴿فَادْخُلُوهَا خَلِيدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، أي:
مقدرين خلودكم؛ إذ الخلود ليس مقارنًا للدخول، بل يحصل بعده. «الحاشية على
شرح الأزهرية» ص(١١٥)، ونحو: مررت برجل معه صقر صائدًا به غداً، أي: مقدراً
ذلك. «الأشموني» (١٩٣/٢).

(٦) قال في «النهاية»: يستعمل (اللهم) على ثلاثة أنحاء:

الأول: أن يراد به النداء المحض، كقولهم: اللهم أئتنا.

الثاني: أن يذكره المجيب تمكيناً للجواب في نفس السائل، كأن يقول لك قائل:
أزيد قائم؟ فتقول له: اللهم نعم، أو اللهم لا، ومنه الحديث: الله أرسلك؟ قال ﷺ:
«اللهم نعم».

الثالث: أن تستعمل دليلاً على الندرة في المستثنى، وقلة وقوعه: كأن يقول الشخص
شيئاً ثم يستثنى منه، فيقول: اللهم إلا إن كان كذا، ومنه قول العلماء: لا يجوز أكل
الميتة اللهم إلا أن يُضطرَّ، فيجوز.

قال الصبان: قال شيخنا، وتبعه البعض إن (اللهم) في الموضعين الأخيرين خرجت
عن النداء، والظاهر أن اللهم فيهما لا معربة، ولا مبنية، لعدم التركيب. قال الصبان:
والمتجه عندي أنها باقية على تركيبها، وأنه يقال: اللهم منادى، -أي: ولو صورة- مبني
على ضم. انظر «الصبان مع الأشموني» (١٤٧/٣)، و«الارتشاف» (٢١٩٣/٤)، و«الهمع» =

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: إِذَا أُجِيبَ الْقَسْمُ بِمَا ضِ مُثَبَّتٍ مُتَصَرِّفٍ، فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ، جِئَتْ
إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْكَلَامُ^(١) فِي الْحَالِ الْمُقَارِنَةِ^(٢)؛ لِأَنَّهَا الْمُتَبَادِرَةُ إِلَى الذَّهْنِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

وَقَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ^(٣): إِذَا أُجِيبَ^[٤] الْقَسْمُ بِمَا ضِ مَعْنَى، مُثَبَّتٍ لَا مَنَفِيٍّ^(٥)، مُتَصَرِّفٍ^(٦) لَا جَامِدٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَاضِي قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ، جِئَتْ قَبْلَ الْفِعْلِ

= (٦٤/٢)، و"فتح الباري" (٦٢٠/٦، ٣٠٩/٩)، وذكر الحافظ في "الفتح" أن الشخص قد يقدمها في كلامه للتبرك أو للاستشهاد بالله على صدقه، ذكر ذلك عند حديث «اللهم أنتم من أحب الناس إلي».

(١) أي: النزاع بين من تقدم، وتصدير الجواب ب(اللهم) يفيد استبعاده. «المدايغي» (٥٨/ل).

(٢) أي: لا الماضوية، والمستقبلية. فما التزمه البصريون إنما هو في الحال المقارنة، وأما غيرها فلم يلتزموا فيه ما ذكر. «المدايغي» (١٠٩/ل).

(٣) انظر "شرح الجمل" (٢٨٧/١).

[٤] في ج: (أَجَبْتُ) وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ: (جِئْتُ).

(٥) لأنه إذا كان منفيًا لم يؤت ب(قد) المفيدة لذلك -أي: تقريب الماضي من الحال- لعدم الحاجة إليها؛ لأنه إذا نفى الفعل الماضي استمر ذلك النفي إلى زمن الحال بحكم الاستصحاب. «عطار» (١٠٩/ل).

(٦) لأنه إذا لم يكن متصرفًا ك(ليس، وعسى، ونعم، وبئس)، فإنها لا تدخل عليهن؛ لأنهن للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل، ولذلك علة أخرى وهي أن صيغهن لا يفدن الزمان، ولا يتصرفن، فأشبهن الاسم، والاسم لا تدخل عليه (قد)، فكذلك ما أشبهه، وأما قول عدي:

لولا الحياء أن رأسي قد عسا فيه المشيب لزرت أم القاسم

ف(عسا) هنا بمعنى اشتد، وليست عسى الجامدة، أي: الموضوعية لإنشاء الترجي.

"المغني مع الدسوقي" (١٨٤/١).

بِاللَّامِ وَ(قَدْ)، نَحْوُ: (تَاللَّهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ)، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا جِئْتُ
بِاللَّامِ فَقَطْ، كَقَوْلِهِ:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

الْمَاضِي بِاللَّامِ وَ(قَدْ)^(١) جَمِيعًا، نَحْوُ: (تَاللَّهِ^[٢] لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ)^(٣)، وَفِي التَّنْزِيلِ:
﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكُمُ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]^(٤)، وَإِنْ كَانَ الْمَاضِي بَعِيدًا مِنَ
الْحَالِ، جِئْتُ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمَاضِي بِاللَّامِ فَقَطْ^(٥)، كَقَوْلِهِ -وَهُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ-:
حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٦)

(١) أما اللام فللدلالة على تأكيد الجواب، وأما (قد) فلإفادة التقريب. "الكافيحي" (٤٣٦) [٢] في ط ١: (بالله).

(٣) معناه أن مجيء زيد حصل في زمن قريب من هذا الزمن الحاضر. "الدسوقي" (١/ ١٨٤).

(٤) أي: فضلك علينا في الزمن القريب من هذا الزمان الحاضر. "الدسوقي" (١/ ١٨٤).

(٥) أي: بدون (قد)؛ لقيام المنافي وعدم قابلية المحل. "الكافيحي" (٤٣٧).

(٦) التخریج: البيت منسوب لامرئ القيس في "الخزانة" (٧٩/١٠، ٨٠، ٨١)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ١٤٨)، و"شرح شواهد المغني" (٣٤٠/١، ٣٤١، ٤٩٤)، و"شرح المفصل" (٩/ ٢٠، ٩٧)، و"لسان العرب" (حلف)، و"سر صناعة الإعراب" (٣٣٩/١)، و"الجنى الداني" ص (١٦٩)، وبلا نسبة في "رصف المباني" ص (١٩١)، و"مغني اللبيب" (١/ ١٧٣)، و"الرضي" (٤/ ٣٢١)، و"التبصرة والتذكرة" (١٥/ ٧٧، ٤٥٢)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٣٤٥)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٢١٤)، و"الهمع" (١/ ٤٥٢، ٢/ ٤٨٩)، و"شرح الجمل" (١/ ٢٨٧).

اللغة: حِلْفَةٌ: بكسر الحاء؛ لأنها للهيئة، لا للمرة، لتقيدها بفاجر. الفاجر: الذي يأتي بالفاحشة والشر. صال: من صِلَى بالنار، إذا قرب منها، ودفع بحرارتها ألم البرد. حديث: يحتمل أن يكون بمعنى الكلام فيقدر مضاف أي: ذي حديث، ويحتمل أن يكون صفة بمعنى محادث كعشير بمعنى معاشر.

= المعنى: لقد أقسمت لها أنهم ناموا، فلم يبق منهم متحدث، أو من يتدفأ بنار.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنِي»^(١): وَالظَّاهِرُ فِي الْآيَةِ وَالْبَيْتِ عَكْسُ مَا قَالَ؛ إِذِ الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ: لَقَدْ فَضَّلَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا بِالصَّبْرِ، وَذَلِكَ مُحْكُومٌ لَهُ فِي الْأَزْلِ، وَهُوَ مُتَّصِفٌ بِهِ مُذْ عَقَلَ، وَالْمُرَادُ فِي الْبَيْتِ أَنَّهُمْ نَامُوا قَبْلَ^(٢) مَجِيئِهِ. انْتَهَى.

الإعراب: حلفت: فعل وفاعل. لها: جار ومجرور متعلق بالفعل. بالله: جار ومجرور متعلق بالفعل أيضاً. حلفت: مفعول مطلق. فاجر: مضاف إليه مجرور بالمضاف. لناموا: اللام: داخلة في جواب القسم. ناموا: فعل وفاعل. فاجراً: الفاء: استئنافية. ما: نافية. إن: زائدة. من حديث: من: زائدة، وحديث: مجرور لفظاً، مرفوع محلاً، على أنه مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فما حديث موجود. ولا: الواو: للعطف. لا: نافية. صال: إما أن يكون معطوفاً على لفظ (حديث) فيكون مجروراً بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة. وإما أن يكون معطوفاً على محل (حديث) فيكون مرفوعاً بضممة مقدرة، والأول أرجح، والثاني نادر. الشاهد فيه: دخول اللام على جواب القسم مجرداً من (قد)، وذلك لبعده الماضي من زمن الحال. وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال:

الأول: أن ذكر (قد)، وحذفها جائزان غير أن ذكرها أكثرى، وحذفها كثير، وهذا اختيار الزمخشري، وغيره.

الثاني: أنها لا بد منها، إما لفظاً، وإما تقديرًا.

الثالث: إن كان الماضي قريباً من زمن الحال أدخلت عليه اللام، وقد، نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٩١]، وإن كان بعيداً من زمن الحال أدخلت عليه اللام وحدها، كهذا البيت، وهذا مذهب ابن عصفور، ومن تبعه. اهـ «خزانة الأدب» (١٠/ ٨٠-٨١).

(١) «المعني» (١/ ١٧٣).

(٢) أي: قبيل مجيئه، ولو عبّر به كان أولى؛ لأن المراد القرب، لأجل أن يتم الرد على ابن عصفور. «الدسوقي» (١/ ١٨٥). والظاهر أن ما قاله ابن عصفور هو الصواب؛ لأن الإيثار عليهم برفع الدرجة، والتبوء في الأرض، وكونه أميناً على خزائن الأرض حصل قريباً من حال تكلمهم بذلك، ولو روعي الأزل والسوابق لم يبق من الأمور قريب، وأما البيت، فمراده أنهم استغرقوا في نومهم، لا أنهم في أول النوم، وهذه الإرادة كاذبة في نفس الأمر، وإنما قالها للمرأة لتأمن انتباههم، فتطاوعه، ويدل على ما قلنا قوله: =

وَزَعَمَ الزَّخْشَرِيُّ عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾^(١) فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ، أَنَّ (قَدْ) مَعَ لَامِ الْقَسَمِ بِمَعْنَى التَّوَقُّعِ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الْخَبَرَ عِنْدَ سَمَاعِ الْمُقْسَمِ بِهِ.

وَزَعَمَ^(١) جَارُ اللَّهِ الزَّخْشَرِيُّ فِي «كَشَافِهِ»^(٢) عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [الأعراف: ٥٩] فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْأَعْرَافِ؛ أَنَّ (قَدْ) الْوَاقِعَةُ مَعَ لَامِ الْقَسَمِ تَكُونُ بِمَعْنَى التَّوَقُّعِ وَهُوَ الْإِنْتِظَارُ؛ لِأَنَّ السَّامِعَ يَتَوَقَّعُ الْخَبَرَ وَيَنْتَظِرُهُ عِنْدَ سَمَاعِ الْمُقْسَمِ بِهِ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ الزَّخْشَرِيِّ، وَلَفْظُهُ: فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا بِالْهَمْ لَا يَكَادُونَ يَنْطِقُونَ بِهِذِهِ اللَّامِ^(٣) إِلَّا مَعَ (قَدْ)، وَقَلَّ عَنْهُمْ نَحْوُ قَوْلِهِ: (حَلَفْتُ لَهَا^[٤] بِاللَّهِ) الْبَيْتُ؟

قُلْتُ: لِأَنَّ^[٥] الْجُمْلَةَ الْقَسَمِيَّةَ^(٦) لَا تُسَاقُ إِلَّا تَأْكِيدًا لِلْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا الَّتِي هِيَ جَوَابُهَا، فَكَانَتْ مَظْنَةً^[٧] لِمَعْنَى

= حلفت لها بالله حلفة فاجر. ولو كان مراده أنهم في أوائل نومهم لنفرها عن المطاوعة.

انظر الخزانة (٨٢/١٠)، و«رفع الحجاب على شواهد قواعد الإعراب» لعبد القادر العيسى.

(١) عبر بالزعم، ليشير إلى أن مُرْتَضَاهُ قَوْلُ ابْنِ عَصْفُورٍ مِنْ أَنَّهَا تَقْيِدُ التَّقْرِيبِ فِي الْجَوَابِ،

وَلَا تَقْيِدُ التَّوَقُّعِ كَمَا زَعَمَ الزَّخْشَرِيُّ. «المدابغي» (٥٨/ل)، و«عطار» (ل/١٠٩). قَالَ

الدَّسُوقِي (١٨٥/١): وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ (قَدْ) لَا تَقْيِدُ إِلَّا التَّحْقِيقَ وَلَا تَقْيِدُ تَوْقَعًا وَلَا تَقْرِيْبًا. اهـ

(٢) «الكشاف» (٦٧/٢). (٣) أي: الواقعة في جواب القسم.

[٤] (لَهَا): سَقَطَتْ مِنْ ط ٢. [٥] (لَأَنَّ): سَقَطَتْ مِنْ ط ٢.

(٦) وَهِيَ وَاللَّهُ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى أَقْسَمَ وَاللَّهُ، وَقَوْلُكَ: وَاللَّهُ، جُمْلَةٌ تَوْكِيدٌ لِقَوْلِكَ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، فَبِمَجْرَدِ

الِإِتْيَانِ بِالْجُمْلَةِ الْقَسَمِيَّةِ يَنْتَظَرُ الْجَوَابَ الْمُؤَكَّدَ، فَيُؤْتَى بِ(قَدْ) لِلتَّوَقُّعِ. «الدَّسُوقِي» (١٨٥/١).

[٧] فِي ط ٢: (فُتْنَةٌ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٨) بِكَسْرِ الظَّاءِ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: مَظْنَةُ الشَّيْءِ مَوْضِعُهُ وَمَأْلَفُهُ الَّذِي يَظُنُّ كَوْنَهُ فِيهِ، وَالْجَمْعُ

مَظَانٌ، قَالَ النَّابِغَةُ:

= فَإِنْ يَكُ عَامِرٌ قَدْ قَالَ جَهْلًا فَإِنْ مَظْنَةُ الْجَهْلِ الشَّبَابُ

السَّادِسُ: التَّقْلِيلُ، وَهُوَ ضَرْبَانِ: تَقْلِيلُ وَقُوعِ الْفِعْلِ، نَحْوُ (قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ)، وَ(قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ)،

التَّوَقُّعُ^(١) الَّذِي هُوَ مَعْنَى (قَدْ) عِنْدَ اسْتِمَاعِ الْمُخَاطَبِ كَلِمَةَ الْقَسَمِ. انْتَهَى.
وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ^(٢) كَوْنَهَا لِلتَّقْرِيبِ^(٣). قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٤): وَتَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ مَاضٍ مُتَوَقَّعٍ لَا يُشَبِّهُ الْحَرْفَ؛ لِتَقْرِيبِهِ مِنَ الْحَالِ. انْتَهَى. وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: (لَا يُشَبِّهُ الْحَرْفَ)^(٥) مِنَ الْفِعْلِ الْجَامِدِ، نَحْوُ: نَعَمْ وَبِئْسَ، وَأَفْعَلِ التَّعَجُّبِ، فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا (قَدْ)؛ لِأَنَّهَا سُلِبَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمُضِيِّ^(٦).

□ الْوَجْهُ السَّادِسُ مِنْ أَوْجُهٍ (قَدْ): التَّقْلِيلُ -بِالْقَافِ- وَهُوَ ضَرْبَانِ^(٧):
الْأَوَّلُ: تَقْلِيلُ وَقُوعِ الْفِعْلِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ^(٨): (قَدْ يَصْدُقُ الْكَذُوبُ) وَ(قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ) فَوْقُوعِ الصِّدْقِ مِنَ الْكَذُوبِ وَالْجُودِ مِنَ الْبَخِيلِ قَلِيلٌ.

= اهـ «لسان العرب» (ظن).

(١) أي: فكانت مظنة لتوقع المخاطب لها، وانتظاره لذكرها عند استماعه كلمة القسم. المصدر السابق.

(٢) أي: التوقع.

(٣) فهي في جواب القسم للمعنيين: التقريب، والتوقع. «المدابغي» (ل/٥٩).

(٤) انظر «التسهيل مع شرحه» (١٠٦/٤)، والغرض من نقل كلام «التسهيل» تأييد ما ادعاه من أن (قد) بمعنى التوقع لا ينافي كونها للتقريب. «حاشية عطار» (ل/١١٠).

(٥) أي: في الجمود.

(٦) أي: الزمن الماضي، وإنما سلبت الدلالة على الماضي لخروجها إلى معنى الإنشاء. «الخضري» (١/١٩).

(٧) تقسيم التقليل إلى ضربين تبع فيه ابن هشام ابن إياز. انظر «الجنى الداني» (ص ٢٧٢).

(٨) قال المدابغي: قوله: (في المثل) إن كان جمع مثال فظاهر، وإن كان جمع (مَثَل) بفتحيتين ففيه نظر؛ لأن المثل كلام شبه مضربه بمورده، وهذا ليس منه.

وَتَقْلِيلُ مُتَعَلِّقِهِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾^(١)، أَي: أَنَّ مَا هُمْ عَلَيْهِ هُوَ أَقْلُ مَعْلُومَاتِهِ تَعَالَى. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا فِي ذَلِكَ لِلتَّحْقِيقِ كَمَا تَقَدَّمَ، وَزَعَمَ أَنَّ التَّقْلِيلَ فِي الْمِثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لَمْ يُسْتَفَدَ مِنْ (قَدْ) بَلْ مِنْ قَوْلِكَ: (الْبَخِيلُ يَجُودُ)، وَ(الْكُذُوبُ يَصْدُقُ)، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ مِنَ الْبَخِيلِ وَالْكُذُوبِ قَلِيلٌ

وَالثَّانِي: تَقْلِيلُ مُتَعَلِّقِهِ، أَي: مُتَعَلِّقِ الْفِعْلِ^(١)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، فَمُتَعَلِّقُ الْفِعْلِ: الْعِلْمُ^(٢) بِمَا هُمْ عَلَيْهِ، أَي: أَنَّ مَا هُمْ مُنْطَوُونَ^(٣) عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْوَالِ وَالْمُتَعَلِّقَاتِ^(٤) هُوَ أَقْلُ مَعْلُومَاتِهِ^(٥) تَعَالَى. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا -أَي: ﴿قَدْ﴾- فِي ذَلِكَ، أَي: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ لِلتَّحْقِيقِ^(٦) لَا لِلتَّقْلِيلِ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: وَتَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾، وَزَعَمَ هَذَا الْبَعْضُ أَيْضًا أَنَّ التَّقْلِيلَ فِي الْمِثَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَهُمَا: (قَدْ يَصْدُقُ الْكُذُوبُ) وَ(قَدْ يَجُودُ الْبَخِيلُ) لَمْ يُسْتَفَدَ مِنْ لَفْظِ (قَدْ) بَلْ مِنْ نَفْسِ قَوْلِكَ: (الْبَخِيلُ يَجُودُ) وَمِنْ قَوْلِكَ: (الْكُذُوبُ يَصْدُقُ)، فَإِنَّهُ أَي: الشَّأْنُ، إِنْ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ أَي: الْجُودِ مِنَ الْبَخِيلِ وَالصَّدْقِ مِنَ الْكُذُوبِ قَلِيلٌ عَلَى

(١) أي: معموله، وهو هنا المفعول. "الدسوقي" (١/ ١٨٥).

(٢) الأولى إسقاط لفظة (العلم)؛ لأن المتعلق هو ما هم عليه لا العلم بما هم عليه. ولعله زاده سهواً؛ إذ لا يخفى مثل هذا. ويدل على ما قلناه قول المصنف: أي: أن ما هم عليه... إلخ. "المدايني" (ل/ ٥٩)، و"عطار" (ل/ ١١٠).

[٣] في الأصل، (أ): منظيرون. (٤) عطف تفسير.

(٥) لأن علم الله يتعلق بجميع الأشياء، فجميع ما في الكون من معلوماته، ولا حد لعلمه سبحانه وتعالى: ﴿وَسِعَ كُلُّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: ٩٨]، فما هم عليه بالنسبة لمعلوماته قليل.

(٦) وهو الراجح، واختاره المرادي في "الجنى الداني" (ص ٢٧٢).

كَانَ مُتَنَاقِضًا؛ لِأَنَّ آخِرَ الْكَلَامِ يَدْفَعُ أَوَّلَهُ.

السَّابِعُ: التَّكْثِيرُ، قَالَهُ سَيِّبَوِيهِ فِي قَوْلِهِ: قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ

جِهَةَ النُّدُورِ، كَانَ مُتَنَاقِضًا^(١)؛ لِأَنَّ الْبَخِيلَ وَالْكَذُوبَ صِغَةً مُبَالِغَةً تَقْتَضِي كَثْرَةَ الْبُخْلِ وَالْكَذِبِ، فَلَوْ كَانَ كُلُّ مَنْ: (يَجُودُ) وَ(يَصْدُقُ) يَدُونِ (قَدْ) يَقْتَضِي كَثْرَةَ الْجُودِ وَالصَّدْقِ لَزِمَ تَدَاوُعُ الْكَثَرَتَيْنِ^[٢]؛ لِأَنَّ آخِرَ الْكَلَامِ وَهُوَ: الْبَخِيلُ وَالْكَذُوبُ، يَدْفَعُ أَوَّلَهُ وَهُوَ: يَجُودُ وَيَصْدُقُ^(٣).

□ الْوَجْهُ السَّابِعُ مِنْ أَوْجُهٍ (قَدْ): التَّكْثِيرُ، قَالَهُ سَيِّبَوِيهِ^(٤) فِي قَوْلِهِ -وَهُوَ الْهَذَلِي-:

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ جُبَّتْ بِفِرْصَادٍ^(٥)

(١) أي: كان ما ذكر من الأمثلة مشتملاً على التناقض. «المدايغي» (ل/٥٩).

[٢] في ط ٢: (الكثيرين).

(٣) فيحصل التنافي بين يصدق الدال على كثرة الصدق، والكذب الدال على كثرة الكذب، وكذلك بين يجود الدال على كثرة الجود، والبخل الدال على كثرة البخل، فالدافع للتنافي هو حمل يصدق ويجود على التقليل، و(قد) لتحقيق التقليل. «الدسوقي» (١/١٨٦).

(٤) «الكتاب» (٤/٢٢٤)، وما ذكره المصنف عن سيبويه هو تابع فيه لأبي حيان في فهمه له من كلام سيبويه معارضاً لفهم ابن مالك له، وسبق أبا حيان لذلك الزمخشري، ونص كلام سيبويه: (وتكون بمنزلة ربما)، قال الشاعر الهذلي: قد أترك... إلخ، وكأنه قال ربما. اه كلام سيبويه، ففهم ابن مالك أن المراد من قوله: بمنزلة (ربما)، أي: في التقليل والصرف إلى المضى، فاعترضه أبو حيان قائلاً: بل المراد بمنزلتها في التكرير، ويدل له إنشاده البيت؛ لأن الإنسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة، وإنما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون (قد) بمنزلة (ربما) في التكرير. اه انظر «الدسوقي» (١/١٨٦)، و«خزانة الأدب» (١١/٢٧٢).

(٥) النخريج: البيت لعبيد بن الأبرص في «الخزانة» (١١/٢٧٣)، ولعبيد بن الأبرص، أو =

وَالْقِرْنُ -بِكَسْرِ الْقَافِ-: الْكُفُّ فِي الشَّجَاعَةِ. وَالْأَنَامِلُ: جَمْعُ أُنْمَلَةٍ^(١)، وَهِيَ رَأْسُ الْأُصْبُعِ. وَجُجْتُ -بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ- أَيْ: رُمِيتُ، يُقَالُ: مَجَّ الرَّجُلُ الشَّرَابَ^[٢] مِنْ فِيهِ إِذَا رَمَى بِهِ. وَالْفِرْصَادُ -بِكَسْرِ الْفَاءِ^[٣]-: الثُّوتُ الْأَحْمَرُ.

= للهذلي -واسمه شمسان- في "شرح شواهد المغني" (٤٩٤/١)، وللهذلي في "الكتاب" (٢٤٢/٤)، و"شرح المفصل" (١٤٧/٨)، و"شرح أبيات سيويه" للشنتمري (٧٥٢/٢)، و"شرح التسهيل" (٢٩/١)، و"لسان العرب" (قدد)، و"مغني اللبيب"، و"الجنى الداني" ص (٢٧٣)، قال عبدالسلام هارون في "حاشيته على الكتاب" (٢٢٤/٤): ولم أجد للهذلي شعراً، ولا ذكراً في الهذليين. والحق أن البيت لعبيد بن الأبرص في "ديوانه" ص (٧١) اه، وهو بلا نسبة في "المقتضب" (٤٣/١)، و"رصف المباني" ص (٤٥٦)، و"الهمع" (٤١/١)، و"شرح التسهيل" (١٠٨/٤)، و"الرضي" (٤٧٩/٤)، و"أمالي ابن الشجري" (٣٢٤/١).

اللغة: مصفراً أنامله: أي: مقتولاً قد نزع دمه، فاصفرت أنامله، وخص الأنامل؛ لأن الصفرة إليها أسرع، وفيها أظهر.

المعنى: كثيراً ما أترك مكافئي في الشجاعة قتيلًا، وثيابه ملطخة بدمائه.
الإعراب: قد: حرف يفيد التأكيد. أترك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا. القرن: مفعول به. مصفراً: مفعول به ثان على أن الترك بمعنى التصيير، فإن كان الترك بمعنى التخلية، فصفراً حال. أنامله: فاعل ل(مصفراً). كأن: حرف تشبيه ونصب. أثوابه: اسم كأن. مجت: فعل ماضٍ مغير الصيغة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هي. بفرصاد: جار ومجرور متعلق بالفعل (مجت)، والجملة في محل رفع خبر (كأن).
الشاهد فيه: (قد) فإنها للتأكيد؛ إذ به يحصل الافتخار، ولا يحصل بما يقع على سبيل الدور.

(١) قال في "القاموس": الأنملة، بثلاث الميم، والهمزة، تسع لغات. اه، قال صاحب "المختار": أما ضم الميم، فلا أعرف أحداً ذكره غير المطرزي في "المُعَرَّب". اه

[٢] (الشراب): سقطت من ط ٢.

[٣] في المطبوع لمجاهد: (بكسر التاء) وَهُوَ تصحيف.

وَقَالَهُ الرَّخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾.

وَقَالَهُ الرَّخْشَرِيُّ^(١) أَي: قَالَ إِنَّهَا تَرُدُّ لِلتَّكْثِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وَالكَثْرَةُ هُنَا فِي مُتَعَلَّقِ الْفِعْلِ^(٢) لَا فِي الْفِعْلِ^(٣) نَفْسِهِ، وَإِلَّا لَزِمَ تَكْثِيرُ الرُّؤْيَةِ، وَهِيَ قَدِيمَةٌ، وَتَكْثِيرُ الْقَدِيمِ بَاطِلٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ^(٤).

(١) «الكشاف» (١٠٠/١). (٢) وهو (تقلب).

[٣] (الفعل): سقطت من طبعة مجاهد.

(٤) يعني الأشاعرة، فهم يثبتون رؤية قديمة أزلية فقط بدعوى تنزيه الرب من حلول الحوادث، وأما أهل الحق، فيثبتون رؤية قديمة أزلية قائمة بذاته سبحانه وتعالى، ويثبتون تجدد الرؤية بحدوث المراتب، ومما يدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [النوبة: ١٠٥]، فالسين تمحّض الفعل المضارع للاستقبال، وهذا يدل على أنه يرى أعمالهم بعد نزول هذه الآية، وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ خَلِيفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]، فاللام في قوله ﴿لِنَنْظُرَ﴾ هي لام (كي) الدالة على التعليل، وهذا يقتضي أن ما بعدها متأخر عن المعلول، فنظره كيف يعملون هو بعد أن جعلهم خلائف، وأما ما زعموه من دعوى تنزيه الرب من حلول الحوادث، فيقال لهم: إن أردتم أنه لا يحل في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثه، أو لا يحدث له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفي صحيح، وإن أردتم نفي الصفات الاختيارية من أنه لا يفعل ما يريد، ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، ولا أنه يغضب، ويرضى، لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول، والاستواء، والإتيان، كما يليق بجلاله، وعظمته، فهذا باطل. انظر «جامع الرسائل» لشيخ الإسلام (١٥/٢)، وما بعدها، و«مجموع الفتاوى» (٦/٢٢٧-٢٢٨)، و«شرح الطحاوية» (ص ١٢٥).

والذي يظهر أن (قد) في الآية للتحقيق و(نرى) فعل مضارع عبّر به عن الماضي.

النَّوْعُ السَّابِعُ: مَا يَأْتِي عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ الْوَأُو.

وَذَلِكَ أَنَّ لَنَا وَأَوَيْنِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا، وَهُمَا: وَأُو الِاسْتِثْنَاءِ،
نَحْوُ: ﴿لَبَّيْنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾^(١)، فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ
لِلْعَطْفِ لَانْتَصَبَ الْفِعْلُ.

النَّوْعُ السَّابِعُ: مَا يَأْتِي مِنَ الْكَلِمَاتِ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ الْوَأُو.
وَذَلِكَ أَيْ: الْإِنْخِصَارُ فِي الثَّمَانِيَةِ: أَنَّ لَنَا وَأَوَيْنِ يَرْتَفِعُ مَا بَعْدَهُمَا مِنْ
الاسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ، وَهُمَا:

□ وَأُو الِاسْتِثْنَاءِ^(٢)، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ فِي ابْتِدَاءِ كَلَامٍ آخَرَ غَيْرِ
الْأَوَّلِ^(٣)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَبَّيْنَ لَكُمْ وَنُقَرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا
نَشَاءُ﴾ [الحج: ٥] - رَفَعُ ﴿نُقَرُّ﴾ - فَالْوَأُو الدَّخِلَةُ عَلَيْهِ: وَأُو الِاسْتِثْنَاءِ،
فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلْعَطْفِ عَلَى (تُبَيِّنُ) لَانْتَصَبَ الْفِعْلُ الدَّخِلُ عَلَيْهِ^(٤) وَهُوَ
﴿نُقَرُّ﴾ كَمَا نَصَبَ فِي قِرَاءَةِ أَبِي زُرْعَةَ وَعَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ الْمُفَضَّلِ.

(١) ويقع بعدها الجملتان: الاسمية كقوله تعالى: ﴿كُفِّتْ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]،
والفعلية كقوله تعالى: ﴿هَلْ نَعْمَرُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(١) وَقَوْلُ الْإِسْلَمِ إِذَا مَا مِنْكَ لَسَوْفَ أُخْرِجَ حَيًّا
﴿[مریم: ٦٥-٦٦]، وهكذا الآية التي ذكر المصنف. وواو الاستئناف هي الدالة على أن
ما بعدها كلام لا تعلق له بما قبلها من جهة الإعراب.

(٢) قوله: (آخر غير الأول) الأولى حذفه؛ لأن واو الاستئناف هي الواو المستأنفة بعدها
الجملة، أي: التي ليس بينها وبين ما قبلها ارتباط سواء كان قبلها شيء أو لا. «عطار»
(ل/ ١١٠)، و«المداغبي» (ل/ ٥٩).

[٣] في المطبوع لمجاهد: (غير الأخير) وهو تصحيف.

(٤) لكنه لم ينتصب، فبطل كونها للعطف. «عطار» (ل/ ١١٠).

وَوَاوُ الْحَالِ، وَتُسَمَّى وَاوُ الْإِبْتِدَاءِ أَيْضًا، نَحْوُ: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، وَسَيَبَوِّيه يَقْدَرُهَا بِ(إِذْ).

وَوَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُمَا، وَهُمَا: وَاوُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، نَحْوُ: (سِرْتُ وَالنَّيْلَ)، وَوَاوُ الْجَمْعِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْمُضَارِعِ الْمَسْبُوقِ بِنَفْيِ

□ وَالْوَاوُ الثَّانِيَّةُ: وَاوُ الْحَالِ، وَهِيَ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ: اسْمِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً، وَتُسَمَّى وَاوُ الْإِبْتِدَاءِ^(١) أَيْضًا، نَحْوُ قَوْلِكَ: (جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، وَنَحْوُ: (دَخَلَ زَيْدٌ وَقَدْ عَرَبَتِ الشَّمْسُ)، وَسَيَبَوِّيه^(٢) يَقْدَرُهَا -أَي: الْوَاوُ- بِ(إِذْ)^(٣)؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ، بِخِلَافِ (إِذَا) لِإِخْتِصَاصِهَا بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَأَنَّ لَنَا وَاوَيْنِ يَنْتَصِبُ مَا بَعْدَهُمَا مِنْ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَيُفِيدَانِ الْمَعْنَى، وَهُمَا:

□ وَاوُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (سِرْتُ وَالنَّيْلَ) يَنْصَبُ (النَّيْلَ)^(٤) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ.

□ وَالثَّانِيَّةُ: وَاوُ الْجَمْعِ^(٥)، الدَّاخِلَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَسْبُوقِ بِنَفْيِ

(١) لَوْقُوعُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، وَلَهَا اسْمٌ ثَالِثٌ، وَهُوَ وَاوُ (إِذْ). «المدابغي» (ل/ ٥٩).

(٢) «الكتاب» (١/ ٩٠).

(٣) وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهَا بِمَعْنَاهَا؛ إِذْ لَا يَرَادُفُ الْحَرْفُ الْأَسْمَ، بَلْ أَنَّهَا وَمَا بَعْدَهَا قِيدٌ لِلْفِعْلِ السَّابِقِ كَمَا أَنَّ (إِذْ) كَذَلِكَ. «المعني» (٢/ ٣٥٩-٣٦٠).

(٤) بِالْفِعْلِ عَلَى الْأَصَحِّ، لَا بِهَا خِلَافًا لِلْجَرَجَانِي. «الأشموني» (٢/ ١٣٥).

(٥) وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِدَلَالَتِهَا عَلَيْهِ فَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلِبَسَ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبَسِ الشُّفُوفِ

معناه: الجمع بين هذين الوصفين أَحَبُّ إِلَيَّ مما ذكر، وهكذا ما ذكر المصنف من الشواهد.

أَوْ طَلَبٍ، وَتُسَمَّى وَآو الصَّرْفِ، نَحْوُ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾، وَقَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ: لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ.

أَوْ طَلَبٍ مَخْصَيْنِ^(١)، وَتُسَمَّى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ: وَآو الصَّرْفِ^(٢)؛ لِصَرْفِهِمْ نَصَبَ مَا بَعْدَهَا عَنْ سَنَنِ الْكَلَامِ مِثَالُ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَسْبُوقِ بِالنَّفْيِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ [١٤٢: عمران] وَأَنْ يَعْلَمَ. وَمِثَالُ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَسْبُوقِ بِالطَّلَبِ، نَحْوُ قَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّوْلِيِّ:

لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَاَزَ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ^(٣)
أَيُّ: وَأَنْ تَأْتِي.

(١) المراد بالنفي المحض: الخالص من معنى الإثبات، فلا ينتقص معناه بـ(إلا) الاستثنائية، ولا بنفي آخر بعده يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً؛ لأن نفي النفي إثبات.
والمراد بالطلب المحض: ما لا يكون بلفظ الخبر، أو المصدر، أو اسم الفعل، نحو: حسبك حديث ويناام الناس، وسقياً ويرويك، وصه ونكرمك، فلا يجوز النصب بعد شيء منها. «عطار» (ل/١١١).

(٢) يعنون أنه كان من حق هذا الفعل أن يعرب بإعراب ما قبله، فلما جاءت الواو صرفته إلى وجه آخر من الإعراب. اهـ «الشنواني». قال «المدايني» (ل/٥٩): فكان ينبغي أن يقول: لصرفها ما بعدها عن سنن الكلام بنصبه، لما علم من إسناد الصرف لها، وأنها صارفة غير النصب إلى النصب، لا صارفة النصب، فتأمل. ونصب الفعل عند الكوفيين بالواو نفسها، وعند البصريين بأن مضمرة وجوباً بعدها.

(٣) التخريج: البيت لأبي الأسود في «التصريح» (٢/٢٣٨)، و«شرح شواهد ابن عقيل» ص(٢٣٢)، و«الهمع» (٢/٣٩٣)، ولأبي الأسود، أو للمتوكل الليثي في «لسان العرب» (غظظ)، وللأخطل في «الكتاب» (٣/٤٢)، و«شرح المفصل» (٧/٢٤)، و«التبصرة والتذكرة» (١/٣٩٩)، ولأبي الأسود، أو للأخطل، أو للمتوكل الليثي الكناني، أو =

وَعِبَارَةُ «الْمُعْنِي»^(١): وَالْوَاوَانِ اللَّذَانِ يُنْصَبُ مَا بَعْدَهُمَا: وَאוּ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَالْوَاوُ الدَّاخِلَةُ عَلَى الْمَضَارِعِ الْمَنْصُوبِ؛ لِعَظْفِهِ عَلَى اسْمٍ صَرِيحٍ أَوْ مُؤَوَّلٍ؛ فَالْصَّرِيحُ كَقَوْلِهِ:

= للطرماح، أو للسابق البربري في «خزانة الأدب» (٨/٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨)، وبلا نسبة في «الأشباه والنظائر» (٤/٣٦)، و«رصف المباني» ص(٤٨٦)، و«لسان العرب» (وا)، و«المقتضب» (٢/٢٦)، و«المعني» (٢/٣٦١)، و«الأشموني» (٣/٣٠٧). المعنى: لا تنه غيرك عن فعل شيء قبيح وتفعل مثله، فإن هذا عار عظيم عليك، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَكْتَنِبُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

الإعراب: لا تنه: لا: ناهية. تنه: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت). عن خلق: جار ومجرور متعلق بـ(الفعل). وتأتي: والواو: للمعية واقعة في جواب النهي، وهي حرف عطف، تأتي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد الواو، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). مثله: مفعول به، والهاء مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على مصدر مُتَّصِدٍ من الفعل قبلها، أي: لا يكن منك نهي وإتيان مثله. عار: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فذلك عار، والجملة في معنى التعليل لما قبلها. عليك: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أولى لـ(عار)، وعلى بمعنى الباء، أي: عار متعلق وخاص بك. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط. فعلت: فعل، وفاعل، ومفعوله محذوف تقديره: فعلته. عظيم: صفة ثانية لـ(عار). وجملة (إذا فعلت) معترضة بين الموصوف، وهو (عار)، وصفته الثانية، وهي (عظيم) لا محل لها من الإعراب، وجواب (إذا) محذوف، لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا فعلته، فذلك عار عليك عظيم. الشاهد فيه: (وتأتي) حيث جاءت الواو للمعية، وقبلها نهي، ونُصِبَ الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوباً.

(١) «المعني» (٢/٣٦٠-٣٦١)، وعبارة «المعني» فيها زيادة على كلام المصنف هنا؛ فلذلك نقلها الشارح.

وَوَاوَيْنِ يَنْجُرُ مَا بَعْدَهُمَا، وَهُمَا: وَاوُ الْقَسَمِ، نَحْوُ: ﴿وَالَّتَيْنِ
وَالزَّيْتُونِ﴾. وَوَاوُ (رُبِّ)، كَقَوْلِهِ: وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ.

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ^(١)

وَالْمُؤَوَّلُ نَحْوُ الْوَاقِعِ قَبْلَ وَاوِ الصَّرْفِ. انْتَهَى.

وَأَنَّ لَنَا وََاوَيْنِ يَنْجُرُ مَا بَعْدَهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَهُمَا:

□ وَاوُ الْقَسَمِ، يُجْرُ مَا بَعْدَهَا بِهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّتَيْنِ

وَالزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١].

□ وَالثَّانِيَةُ: وَاوُ (رُبِّ)، يَنْجُرُ مَا بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ (رُبِّ) لَا بِالْوَاوِ

عَلَى الْأَصَحِّ^(٢)، كَقَوْلِهِ -وَهُوَ عَامِرُ بْنُ الْحَارِثِ-:

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٣)

(١) تقدم شرح البيت، والشاهد فيه: أن الواو عطف على اسم صريح، والمراد بالاسم الصريح الجامد، فيشمل المصدر، كما في هذا البيت، وغيره من الأسماء الجامدة، نحو: لولا زيد ويهتَمُّ بي لضعفت.

(٢) وهو مذهب طائفة من المحققين منهم أبو علي، وعثمان بن جني؛ لأن الواو أسوة (الفاء، وبل) في إضمار (رُبِّ) بعدها، قال ابن مالك: ولم يختلفوا في أن الجر بعدها بـ(رُبِّ) المحذوفة. وقال أبو علي: وقد انجرَّ الاسم بعد (بل) في قوله: بل بلد ملء الفجاج قَتَّمَهُ. فلو كان الجر بالواو دون (رُبِّ)، لكان الجر في قوله: (بل بلد) بـ(بل)، وهذا لا نعلم أحدًا به اعتدادًا يقوله. اهـ، وذهب المبرد والكوفيون إلى أن الواو حرف جر لنيابتها عن (رُبِّ)، وأن الجر بها لا بـ(رُبِّ) المحذوفة. انظر «التسهيل مع شرحه» (٣/١٨٦/١٨٩)، و«أمالي ابن السجري» (١/٢١٧-٢١٨)، و«الجنى الداني» ص (١٨٥)، و«المقتضب» (٢/٣١٩، ٤٣٧-٤٣٨).

(٣) التخريج: البيت منسوب لعامر بن الحارث في «الخزائن» (١٠/١٩-٢٠)، و«التصريح» (١/٣٥٣)، ولجران العود -واسمه عامر بن الحارث- أو لنزال بن غلاب في «شرح =

وَوَاوًا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ وَאוُ الْعَطْفِ.
وَهِيَ الْأَصْلُ وَالْعَالِبُ، وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ.

أَيُّ: وَرُبَّ بَلَدَةٍ. وَالْيَعَافِيرُ: الطَّبَّاءُ الْبَيْضُ. وَالْعَيْسُ: الْإِبِلُ.

□ وَأَنَّ لَنَا وَاوًا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا عَلَى حَسَبِ مَا قَبْلَهَا، وَهِيَ وَاوُ
الْعَطْفِ. وَهَذِهِ هِيَ الْأَصْلُ وَالْعَالِبُ، وَهِيَ لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ عَلَى الْأَصَحِّ^(١)،

= أبيات سيويه" للسيرافي (١٣٩/٢)، وبلا نسبة في "الكتاب" (٢٦٣/١ - ٣٢٢/٢)،
و"شرح أبيات سيويه" للأعلم الشنتمري (١٨٩/١)، و"شرح المفصل" (٨٠/٢)،
١١٧ - ٢٧/٣ - ٢١/٧)، و"الإنصاف" (٢١٧/١)، و"المقتضب" (٣١٩/٢)، ٣٤٧،
٤١٤)، و"الرضي" (٣٠٤/٤)، و"رصف المباني" ص (٤٨٠)، و"لسان العرب" (كنس،
إلا)، و"المعجم" (٢٥٦/٢)، و"شرح الجمل" (١٦٥/٢).

اللغة: البلدة: القطعة من الأرض، ومطلق الأرض، وبلدة بالتأنيث، ويقال: البلد
بالتذكير، والمعنى واحد، وسمي البلد بلدًا لإقامة الناس فيه، يقال: بلدًا بالمكان، إذا
أقام به لا ينتقل إلى غيره، ومنه قولهم: البليد، لغبي الذهن الجامد الذي لا ينتقل ذهنه
عن المعقولات. الأنيس: من يؤنس به من الناس. اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد
الظبية، وولد البقرة الوحشية أيضًا. وقال بعضهم: اليعفور: تيس الطباء. والعيس: إبل
بيض يخالط بياضها شقرة، جمع أعيس، والأثنى عيساء.

المعنى: رب بلدة بلغتها، فوجدتها خالية من الناس، وليس فيها إلا الطباء، والإبل
البيض.

الإعراب: وبلدة: الواو: واو (رب)، وهي عاطفة. بلدة: اسم مجرور بـ(رب) المحذوفة بعد
الواو في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف تقديره: (دخلتها، أو بلغتها). ليس: فعل ماض
ناقص. بها: جار ومجرور خبر (ليس) مقدم. أنيس: اسمها مؤخر. إلا: أداة حصر. اليعافير:
بدل من أنيس. وإلا: الواو: حرف عطف. إلا: أداة حصر. العيس: معطوف على اليعافير.
الشاهد فيه: انجرار ما بعد الواو بـ(رب) المحذوفة، لا بالواو على الأصح.

(١) وهو مذهب جمهور النحويين، وذهب قوم إلى أنها للترتيب، وهو منقول عن قطرب،
وثعلب، وأبي عمر الزاهد غلام ثعلب، والرَّبْعِي، وهشام الضرير، وأبي جعفر =

وَوَاوًا يَكُونُ دُخُولُهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا، وَهِيَ الْوَاوُ الزَّائِدَةُ، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ بِدَلِيلِ الْآيَةِ الْأُخْرَى، وَقِيلَ: إِنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ.

فَلَا تَدُلُّ عَلَى تَرْتِيبٍ وَلَا مَعِيَّةٍ إِلَّا بِقَرِينَةٍ خَارِجِيَّةٍ، وَعِنْدَ التَّجَرُّدِ مِنَ الْقَرِينَةِ يَحْتَمِلُ مَعْطُوفُهَا الْمَعَانِي الثَّلَاثَةَ؛ فَإِذَا قُلْتَ: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو) كَانَ مُحْتَمِلًا لِلْمَعِيَّةِ ^(١) وَالتَّأَخُّرِ ^(٢) وَالتَّقَدُّمِ ^(٣).

□ وَأَنَّ لَنَا وََاوًا يَكُونُ دُخُولُهَا فِي الْكَلَامِ كَخُرُوجِهَا، وَهِيَ الْوَاوُ الزَّائِدَةُ، وَتُسَمَّى فِي الْقُرْآنِ صِلَةً، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] فَ﴿فُتِحَتْ﴾ جَوَابُ ﴿إِذَا﴾ وَالْوَاوُ صِلَةٌ جِيءَ بِهَا لِتَوْكِيدِ الْمَعْنَى؛ بِدَلِيلِ الْآيَةِ الْأُخْرَى قَبْلَهَا، وَهِيَ: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١] بِغَيْرِ وَاوٍ ^(٤). وَقِيلَ: لَيْسَتْ زَائِدَةً، وَإِنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ ^(٥)، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ كَيْتَ وَكَيْتَ ^(٦). قَالَهُ

= الدينوري، ونقله ابن الخباز عن الشافعي، وقد علم بذلك أن ما ذكره السيرافي، والفارسي، والسهلي من إجماع النحاة بصريهم، وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح. "المغني" (٢/ ٣٥٤)، و"الجنى الداني" ص (١٨٨-١٨٩).

(١) أي: أن يكونا قاما معًا في وقت واحد.

(٢) أي: أن يكون المتقدم قام أولاً.

(٣) أي: أن يكون المتأخر قام أولاً.

(٤) وهذا مذهب الكوفيين. "البحر المحيط" (٧/ ٤٤٣)، و"تفسير البغوي" (٣٠/ ٥). ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَلَّاهُ لِلْجَنِّينِ﴾ وَتَدْبِئُهُ [الصافات: ١٠٣-١٠٤]

١٠٤] ففيل واو ﴿وَلَّاهُ﴾ زائدة وهو الجواب، وقيل الزائدة واو ﴿وَتَدْبِئُهُ﴾.

(٥) وهذا رأي البصريين، وعلى رأسهم الخليل، وسيبويه. انظر "الكتاب" (٣/ ١٠٣)،

و"اختيارات أبي حيان" (٢/ ٥٨٤، ٥٨٧).

(٦) اسم كان ضمير الشأن، و(كيت) الأول خبر، والثاني معطوف عليه، وهو كناية عن =

وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ إِنَّهَا وَאוُ الثَّمَانِيَّةُ،

الزَّمَخْشَرِيُّ^(١) وَالْبَيْضَاوِيُّ.

وَقِيلَ: وَاوُ الْحَالِ^(٢)، أَي: وَقَدْ فُتِحَتْ، فَدَخَلَتْ الْوَاوُ لِبَيَانِ أَنَّهَا كَانَتْ مُفْتَحَةً قَبْلَ مَحِيئِهِمْ، وَحُذِفَتْ فِي الْآيَةِ الْأُولَى لِبَيَانِ أَنَّهَا كَانَتْ مُعْلَقَةً قَبْلَ مَحِيئِهِمْ. قَالَه الْبَغَوِيُّ^(٣).

وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَدَبَاءِ كَالْحَرِيرِيِّ^(٤)، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ كَابْنِ خَالَوَيْهِ^(٥)، وَمِنَ الْمُفَسِّرِينَ كَالثَّلَعَلِيِّ: إِنَّهَا أَي: الْوَاوُ فِي ﴿وَفُتِحَتْ﴾ * وَاوُ الثَّمَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ أَبْوَابَ الْجَنَّةِ ثَمَانِيَّةٌ^(٦)؛ وَلِذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْ فِي الْآيَةِ قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ أَبْوَابَ

= خبر أهل الجنة، وأحوالهم، والسر في حذف الجواب، الدلالة على أنه أمر عظيم لا يحيط به الوصف كما قال عليه الصلاة والسلام: «فيها ما لا عين رأت، ولا خطر على قلب بشر»، وللتعظيم من شأنه، وللتشويق إليه، وقدّر بعضهم الجواب في الآية المذكورة بقوله: فازوا، ونعموا، وسعدوا، وقدّره آخرون بـ(دخلوها)، أي: إذا جاءوها، وفتحت أبوابها دخلوها؛ لأن في الكلام دليلاً عليه.

(١) «الكشاف» (٣/٣٥٨).

(٢) ومن قال بذلك أبوعلي الفارسي. «الجنى الداني» (١٦٩).

(٣) «تفسير البغوي» (٥/٣٠).

(٤) انظر «دُرَّةُ الْغَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ» ص(٣١).

(٥) هو الحسن بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبد الله الهمداني النحوي، له من التصانيف: «الجمال في النحو»، و«الاشتقاق»، و«إعراب ثلاثين سورة»، وغيرها، توفي سنة ٣٧٠هـ. انظر «بغية الوعاة» (١/٥٢٩-٥٣٠)، وانظر رأيه في «البحر المحيط» (٦/١١٤)، والمغني (٢/٣٦٢).

(٦) فقالوا من خصائص كلام العرب إلحاق الواو في الثامن من العدد، فيقولون: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة، خمسة، ستة، سبعة، وثمانية، إشعاراً بأن السبعة عندهم عدد تام. انظر «المغني مع الدسوقي» (٢/٢٤-٢٥)، و«درة الغواص» ص(٣١). قال الدماميني مبيناً =

وَأَنَّ مِنْهَا: ﴿وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ لَا يَرْضَاهُ نَحْوِيٌّ، وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ فِي: ﴿وَالنَّاهُوتَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ أَبْعَدُ،

جَهَنَّمَ سَبْعَةً، وَقَوْلُهُمْ: إِنَّ مِنْهَا أَيْ: مِنْ وَאוِ الثَّمَانِيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢]؛ هَذَا ^[١] الْقَوْلُ لَا يَرْضَاهُ نَحْوِيٌّ ^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ إِعْرَاضِيٌّ، وَلَا سِرٌّ مَعْنَوِيٌّ ^(٣).

وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ أَيْ: بِأَنَّ الْوَأُوَ وَאוِ الثَّمَانِيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالنَّاهُوتَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]؛ لِأَنَّهُ الْوَصْفُ الثَّامِنُ ^(٤) أَبْعَدُ ^(٥) مِنَ الْقَوْلِ بِذَلِكَ فِي الْآيَتَيْنِ ^(٦) قَبْلَهَا.

= معنى قولهم (السبعة عدد تام): إن العدد إما مفرد، أو مركب من فردين، وهو الزوج، أو من زوج، وفرد، أو من زوجين، والثلاثة الأول في الثلاثة، فإن في ضمنها الواحد، والاثنتين، والأخير في الأربعة، ومجموع الثلاثة، والأربعة سبعة، فتمت بها الأحوال.

[١] في الأصل، و(ط١)، و(ط٢): (وهذا). قال المدابغي: وفي بعض النسخ [وهذا... إلخ] بزيادة (واو) وهي تحريف.

(٢) وحيث قالوا في ﴿وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] لعطف جملة على جملة، كأنه قيل: هم سبعة وتأمنهم كلبهم، أو للحال: كأنه قيل: هؤلاء سبعة وتأمنهم كلبهم، وإنما قدرنا المبتدأ اسم إشارة ليتحقق في الكلام ما يعمل في الحال. انظر "المغني مع الدسوقي" (٢/ ٢٤٠)، و"عطار" (ل/ ١١١)، و"الجنى الداني" (ص ١٩٥).

(٣) الأحسن أن يقال: لأنه لا يدل عليه نقل ولا يقتضيه. "المدابغي" (ل/ ٦٠).

(٤) قبله سبعة أوصاف، وهي ﴿الَّتِي بَوَّتْ أَلْعَدِيدُونَ أَلْعَدِيدُونَ أَلَّتَّيْ حَوَّتْ أَلرَّكْعُونَ أَلْسَجِدُونَ أَلْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ١١٢].

(٥) لأنها عاطفة لا يجوز حذفها، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط. "المدابغي" (ل/ ٦٠)، و"المغني" (١/ ٣٦٤).

(٦) أي: آية الزمر، وآية الكهف. والذي يظهر أن قول المصنف (أبعد) إنما هو بالنسبة لآية =

وَفِي: ﴿ثَبِّتَ وَأَبْكَرًا﴾ ظَاهِرُ الْفَسَادِ.

وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَبِّتَ وَأَبْكَرًا﴾ [التحریم: ٥]؛ لِأَنَّ الْبَكَارَةَ وَصَفَ ثَامِنٌ؛ ظَاهِرُ الْفَسَادِ^(١)؛ لِأَنَّ وَآوَ الثَّمَانِيَّةَ صَالِحَةً لِلْسُقُوطِ^(٢) عِنْدَ الْقَائِلِ بِهَا، وَهِيَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا؛ إِذْ لَا تَجْتَمِعُ الثُّبُوتُ وَالْبَكَارَةُ^(٣)، وَلَيْسَتْ^(٤) ﴿أَبْكَرًا﴾ صِفَةً ثَامِنَةً، وَإِنَّمَا هِيَ تَاسِعَةٌ، إِذْ أَوَّلُ الصِّفَاتِ ﴿حَيْرًا مَنَكْنً﴾.

وَقَوْلُ التَّعْلِيلِيِّ: إِنَّ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَفَنِيَّةٍ﴾ [الحاقة: ٧]؛ سَهْوٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا عَاطِفَةٌ، وَذِكْرُهَا وَاجِبٌ.

= الكهف، أما بالنسبة لآية الزمر، فالقول به في آية التوبة ﴿وَالنَّاهُوتَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] أقرب منه في آية الزمر، وقد قال ابن هشام في «المغني» (٣٦٣/٢): لو كان الواو الثمانية حقيقة لم تكن هذه الآية -أي: آية الزمر- منها، إذ ليس فيها ذكر عدد البتة، وإنما فيها ذكر الأبواب، وهي جمع لا يدل على عدد خاص، ثم الواو ليست داخلية عليه، بل على جملة هو فيها. اهـ فعلى هذا ففي كلام الشارح شيء، وقد وقع في نسخة: والقول به في آية الزمر أبعد منه في ﴿وَالنَّاهُوتَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾، وهي ظاهرة. «عطار» (ل/ ١١٢).

(١) يعني: أن القول بثبوتها في غير هذا الموضع قول فاسد يحتاج إلى بيان فساده بوجه من الوجوه، لكن القول به هاهنا قول ظاهر الفساد لا يحتاج إلى بيان فساده.
ووجه ظهوره أن ﴿أَبْكَرًا﴾ وقعت هاهنا صفة تاسعة لا ثامنة؛ إذ أول الصفات هاهنا ﴿حَيْرًا مَنَكْنً﴾، لا ﴿مُسَامِتً﴾.

(٢) أي: لأنها إنما جيء بها لمجرد الإيذان بأن السبعة عدد تام. «الدسوقي» (٢٥/٢-٢٦).

(٣) أي: فلو أسقط الواو، لتوهم اجتماع الأمرين، وحينئذ، فالواو للعطف. «الدسوقي» (٢٥/٢).

(٤) وهذا تعليل آخر في بيان وجه الفساد، فإن أجيب بأن (مسلمات)، وما بعده تفصيل (خيراً منكن)، قلنا: وكذلك (ثيبات وأبكاراً) تفصيل للصفات السابقة، فلا نعهما معهن. «المغني مع الدسوقي» (٢٦/٢).

النُّوعُ الثَّامِنُ: مَا يَأْتِي عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا وَهُوَ (مَا)

وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اِسْمِيَّةٌ، وَأَوْجُوهُهَا سَبْعَةٌ: مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ، نَحْوُ:
 ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ ،

النُّوعُ الثَّامِنُ وَهُوَ آخِرُ الْأَنْوَاعِ: مَا يَأْتِي مِنَ الْكَلِمَاتِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا، وَهُوَ (مَا)، وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اِسْمِيَّةٌ، وَحَرْفِيَّةٌ:

فَالضَّرْبُ الْأَوَّلُ: الْاِسْمِيَّةُ، وَهِيَ الْأَشْرَفُ، وَأَوْجُوهُهَا سَبْعَةٌ:

□ أَحَدُهَا: مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ^(١)، وَهِيَ ضَرْبَانِ: عَامَّةٌ، وَخَاصَّةٌ.

فَالْعَامَّةُ: هِيَ الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْهَا اسْمٌ تَكُونُ هِيَ وَعَامِلُهَا صِفَةً لَهُ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَأَصْدَقْتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]^(٢)، فَ(مَا): فَاعِلٌ (نِعَمَ) مَعْنَاهَا الشَّيْءُ، وَ(هِيَ) ضَمِيرٌ ﴿لَأَصْدَقْتِ﴾ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحذُوفٍ دَلَّ عَلَيْهِ ﴿تَبَدُّوا﴾،

(١) أي: فلا تحتاج إلى صفة ولا إلى صلة. «الكافيحي» (٤٦٧).

(٢) في إعراب (ما) في هذا التركيب ثلاثة أقوال:

أحدها: أن (ما) نكرة تامة في موضع نصب على التمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص بالمدح.

ثانيها: أنها معرفة تامة، وهي الفاعل، والمرفوع بعدها -أعني (هي)- هو المخصوص بالمدح، وهذا القول ذكره الشارح، واقتصر عليه.

ثالثها: أن (ما) مركبة مع الفعل لا موضع لها من الإعراب، والمرفوع بعدها هو الفاعل. «المدابغي» (ل/ ٦١)، و«التصريح» (٩٦/٢)، و«المساعد» (١٢٧/٢).

أَيُّ: فَنِعَمَ الشَّيْءِ إِبْدَاؤُهَا، وَمَعْرِفَةُ نَاقِصَةٍ، وَهِيَ الْمَوْصُولَةُ، نَحْوُ: ﴿مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو وَمِنَ التَّجَرُّةِ﴾، أَيُّ: الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ، وَهُوَ^[١] الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ. أَيُّ: فَنِعَمَ الشَّيْءِ إِبْدَاؤُهَا^(٢).

وَالْخَاصَّةُ^(٣): هِيَ الَّتِي يَتَقَدَّمُهَا اسْمٌ تَكُونُ هِيَ وَعَامِلُهَا صِفَةً لَهُ فِي الْمَعْنَى^(٤)، وَتُقَدَّرُ مِنْ لَفْظِ ذَلِكَ الْاسْمِ الْمُتَقَدِّمِ، نَحْوُ: (عَسَلْتُهُ عَسَلًا^(٥) نِعَمًا)، وَ(دَقَّقْتُهُ دَقًّا^(٥) نِعَمًا)، أَيُّ: نِعَمَ الْغَسْلُ، وَنِعَمَ الدَّقُّ.

□ وَالثَّانِي: مَعْرِفَةُ نَاقِصَةٍ^(٦)، وَهِيَ الْمَوْصُولَةُ، وَتَحْتَاجُ إِلَى صَلَةٍ وَعَائِدٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو وَمِنَ التَّجَرُّةِ﴾ [الجمعة: ١١]، وَ﴿مَا﴾: مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. وَ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾: صَلَاتُهُ. وَ﴿خَيْرٌ﴾: خَيْرُهُ. أَيُّ: الَّذِي عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ.

[١] فِي ط ٢: (أَوْ هُوَ).

(٢) لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْإِبْدَاءِ لَا فِي الصَّدَقَاتِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُنِيبَ عَنْهُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَانْفَصَلَ وَارْتَفَعَ. «الْمَعْنَى» (٢٩٦/١).

(٣) وَسُمِّيَتْ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهَا لَا تُقَدَّرُ بِلَفْظِ الشَّيْءِ الْعَامِّ، وَإِنَّمَا تُقَدَّرُ مِنْ لَفْظِ الْاسْمِ الَّذِي يَسْبِقُهَا.

(٤) أَيُّ: لَا فِي الْلَفْظِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ فِي الْلَفْظِ قَوْلٌ مَحْذُوفٌ، وَجُمْلَةٌ (نِعَمًا) مَقُولَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: غَسَلْتُهُ غَسَلًا مَقُولًا فِيهِ نِعَمُ الْغَسْلِ؛ لِأَنَّ نِعَمَ لِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ، وَالْجُمْلَةُ الْإِنْشَائِيَّةُ لَا تَقَعُ نِعَمًا إِلَّا بِتَأْوِيلِهَا، قَالَ فِي «الْخُلَاصَةِ» فِي بَابِ النِّعَةِ:

وَأَمْنَعُ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ وَإِنْ أَتَيْتَ فَالْقَوْلُ أَصْبِرْ تُصَبِّ

«الْمَدَابِغِي» (ل/٦١).

(٥) هَذَا هُوَ الْاسْمُ، وَ(نِعَمٌ وَ مَا) صِفَةٌ لَهُ فِي الْمَعْنَى. «الدَّسُوقِي» (٢٩٧/١).

(٦) وَسُمِّيَتْ نَاقِصَةً؛ لِأَحْتِيَاجِهَا إِلَى الصِّلَةِ بِمَحِثٍ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِهَا. «الدَّسُوقِي» (٢٩٦/١).

وَشَرْطِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى﴾ ، وَيَجِبُ حَذْفُ أَلِفِهَا إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً،

□ وَالثَّلَاثُ: شَرْطِيَّةٌ^(١): زَمَانِيَّةٌ^(٢) وَعَيْرُ زَمَانِيَّةٍ، فَلأُولَى: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أَي: اسْتَقِيمُوا لَهُمْ مُدَّةَ اسْتِقَامَتِهِمْ^(٣) لَكُمْ. وَالثَّانِيَّةُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

□ وَالرَّابِعُ: اسْتِفْهَامِيَّةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى﴾ [طه: ١٧]^(٤).

وَيَجِبُ فِي (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ حَذْفُ أَلِفِهَا إِذَا كَانَتْ مَجْرُورَةً^(٥)

(١) لدلالاتها على التعليق.

(٢) لوقوعها على المدة، وأثبت ذلك الفارسي، وأبوالبقاء، وأبو شامة، وابن مالك، وابن بري، وهو ظاهر في الآية التي مثل بها الشارح. «المغني» (٣٠٢/١).

(٣) هذا التفسير يقتضي أن (ما) معمولة للجزاء، وقد يشكل عليه عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها، وأيضاً هذا التفسير يقتضي أنها مصدرية ظرفية لا شرطية زمانية مع أنه ليس كذلك، إلا أن يقال: إنه حلٌ معنى لا إعراب، وفي السمين أنها إذا جعلت شرطية زمانية كان العامل فيها شرطها، والمعنى: أي زمان استقاموا لكم، فاستقيموا لهم. «المدابغي» (٦١/ل)، و«الدسوقي» (٣٠٢/١).

(٤) إعراب الآية (ما): اسم استفهام مبتدأ. تلك: خبره. يمينك: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم الإشارة، ويصح أن يكون (ما) خبراً مقدماً، وتلك مبتدأ مؤخرًا.

(٥) قال الشنوافي: كان الأولى أن يقول: بحرف، أو مضاف، أو يترك ذلك. اهـ «المدابغي» (٦١/ل).

قلت: وإنما لم يقل ذلك؛ لأن حذفها مع المضاف ليس بواجب. قال الشاطبي: ليس حذف الألف - أي: في المجرورة بالاسم - بلازم فيها، بل يجوز أن تقول: محبي ما جئت؟ نص على ذلك سيبويه إلا أن الأجود الحذف. اهـ انظر «التصريح» (٣٤٥/٢).

نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ ، ﴿فَنَاطِرُهُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ ،

يَحْرَفُ^[١] ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١] ، ﴿فَنَاطِرُهُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] ، الْأَصْلُ: (عَمَّا) وَ(بِمَا) ، فَحُذِفَتِ الْأَلِفُ؛ فَرَقًا بَيْنَ الْأَسْتِفْهَامِيَّةِ ، وَالْخَبَرِيَّةِ^(٢) .

وَسَمِعَ إِثْبَاتَهَا قَلِيلًا عَلَى الْأَصْلِ نَثْرًا وَشِعْرًا؛ فَالْثَّرُ كَقِرَاءَةِ عَيْسَى وَعِكرِمَةَ: ﴿عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ﴾ بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ ، وَالشُّعْرُ كَقَوْلِ حَسَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لِئِيمٍ كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دِمَانٍ^(٣)

[١] (بحرف): سقطت من ط ٢.

(٢) أي: التي بمعنى الذي، أو التي، فهذه ألفها تثبت كما في قوله تعالى ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] ، وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤] ، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ، ففي هذه الآيات الثلاث (الألف) ثابتة مع دخول الجار؛ لأن (ما) خبرية، وليست استفهامية. انظر "شرح التصريف" ص (٢٧٥) ، و"المغني مع الدسوقي" (١/ ٢٩٩).

(٣) التخريج: البيت لحسان بن ثابت في "خزانة الأدب" (١٢٨/٥ ، ٩٤/٦ ، ٩٦ ، ٩٧) ، و"شرح التصريح" (٣٤٥/٢) ، و"أمالي ابن الشجري" (٥٤٧/٢) ، و"المغني" (١/ ٢٩٩) ، و"لسان العرب" (قوم) ولحسان بن المنذر في "شرح شواهد المغني" (٧٠٩-٧٠١) ، وهو بلا نسبة في "الأشموني" (٢١٦/٤) ، و"شرح شافية ابن الحاجب" (٢/ ٢٩٧) ، و"شرح المفصل" (٩/٤) ، و"الرضي" (٣/ ١٣٣) ، و"المهمع" (٣/ ٤٦١) ، و"شرح التصريف" ص (٢٧٧).

اللغة: الشتم: السب. اللئيم: الدنيء الأصل الشحيح النفس.

المعنى: على أي شيء يشتمني هذا الدنيء القبيح كخزير يلطن بالطين الآسن،

والرماد.

وَلِهَذَا رَدَّ الْكِسَائِيُّ عَلَى الْمُفَسِّرِينَ قَوْلَهُمْ فِي: ﴿يَمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾^{*}
 إِنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ،

وَالدَّمَانُ: كَالرَّمَادِ وَزْنَا وَمَعْنَى.

إِلَّا أَنَّ حَذْفَ الْأَلِفِ هُوَ الْأَجُودُ، وَإِثْبَاتُهَا لَا يَكَادُ يُوجَدُ. وَلِهَذَا، أَيُّ:
 وَلَا جِلَّ أَنْ (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةُ تُحْذَفُ أَلْفُهَا إِذَا جُرَتْ؛ رَدَّ الْكِسَائِيُّ عَلَى
 الْمُفَسِّرِينَ قَوْلَهُمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ [يس: ٢٧] إِنَّهَا
 اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَجْهُ الرَّدِّ^(١): أَنَّ نَفْيَ اللَّازِمِ يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْمَلْزُومِ، وَكَوْنُ (مَا)

= الإعراب: على ما: على: حرف جر، وما: اسم استفهام في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل يشتمني. قام: فعل ماض، وفاعله مستتر تقديره هو. يشتمني: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به. لثيم: فاعل. كخنزير: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة للثيم، ويجوز أن يكون (لثيم) اسم قام مؤخرًا؛ لأنه من أفعال الشروع، و(يشتمني) خبره، وفيه ضمير مستتر فاعل عائد على (لثيم). تمرغ: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. في دمان: جار ومجرور متعلقان بالفعل، والجملة في محل جر صفة (لخنزير).

الشاهد فيه: (على ما) حيث أثبت ألف (ما) الاستفهامية مع دخول الجار، وهو قليل، والأكثر حذفها. وحمل المصنف في "المغني" هذا البيت على الضرورة، والآية على الندرة. تنبيه: قال البغدادي -في "الخزانة" (٩٧/٦)-: وهذا البيت من أبيات دالّة لحسان بن ثابت الصحابي، وقد حَرَفَ الرواة قافيته، فبعضهم رواه: كخنزير تمرغ في دمان، وهو ابن جني في "المحتسب"، وتبعه جماعة منهم ابن هشام في "المغني" قال: الدمان: كالرماد وزناً ومعنى -وقد قلده الشارح هنا- ورواه صاحب "اللباب" وشارحه الفالي: (في الدهان)، ورواه المرادي في "شرح الألفية": (في تراب)، ورواه بعضهم: (في دمال) -باللام- وهذا كله خلاف الصواب. اهـ والصواب في رواية البيت: كخنزير تمرغ في رماد.

(١) حاصل الرد أن يقال: لو كانت (ما) استفهامية، لحذفت ألفها عند دخول الجار عليها، لكن ألفها لم تحذف، فلم تكن استفهامية، فاللازم لكونها استفهامية عدم =

وَأِنَّمَا جَاَزَ: (لِمَاذَا فَعَلْتَ؟)؛ لِأَنَّ أَلْفَهَا صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ (ذَا)،
الاسْتِفْهَامِيَّةِ مَدْخُولَ حَرْفِ الْجَزِّ مَلْزُومٌ لِحَذْفِ الأَلِفِ، وَحَذْفُ الأَلِفِ لَازِمٌ،
فَإِذَا ثَبَّتَ الأَلِفُ فَقَدْ انْتَفَى اللَّازِمُ، وَإِذَا انْتَفَى اللَّازِمُ -وَهُوَ حَذْفُ الأَلِفِ-
فَقَدْ انْتَفَى الْمَلْزُومُ -وَهُوَ كَوْنُ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً-، وَإِذَا انْتَفَى كَوْنُ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً
ثَبَّتَ نَقِيضُهُ وَهُوَ كَوْنُهَا غَيْرَ اسْتِفْهَامِيَّةٍ. وَجَوَابُهُ^(١) يُؤْخَذُ مِمَّا تَقَدَّمَ.

قَالَ فِي «الْكَشَافِ»^(٢): وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (مَا) اسْتِفْهَامِيَّةً، أَغْنَى: بِأَيِّ
شَيْءٍ غَفَرَ لِي رَبِّي، فَطَرَحَ الأَلِفِ أَجُودُ، وَإِنْ كَانَ إِثْبَاتُهَا جَائِزًا، يُقَالُ:
(قَدْ عَلِمْتُ بِمَا صَنَعْتَ هَذَا) وَ(بِمَ صَنَعْتَ). انْتَهَى.^(٣)

وَعَلَى وُجُوبِ حَذْفِ الأَلِفِ إِنَّمَا جَاَزَ إِثْبَاتُ الأَلِفِ فِي: (لِمَاذَا
فَعَلْتَ؟)؛ لِأَنَّ أَلْفَهَا صَارَتْ حَشْوًا بِالتَّرْكِيبِ مَعَ (ذَا)^(٤)، وَصَيَّرُوهُمْمَا

= الثبوت، وقد انتفى بالثبوت، فينتفي ملزومه بثبوت نقيضه؛ لأن النقيضين لا يجتمعان.
«عطار» (ل/١١٣).

(١) أي: جواب هذا الرد، وحاصل الجواب عن هذا الرد: منع الملازمة في قول المعترض،
لو كانت استفهامية، لحذفت ألفها... إلخ، بأن يقال: لا يلزم من كونها استفهامية
حذف الألف عند دخول الجار، فالملازمة ممنوعة، وسند المنع قراءة عكرمة، وبيت
حسان، فهو نقض تفصيلي مع السند. «عطار» (ل/١١٣).

(٢) «الكَشَافِ» (٣/٢٨٤).

(٣) وهذا معارض لقوله في سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ فِيمَا آغَاوْتَنِي﴾ [الأعراف: ١٦]
قيل: (ما) للاستفهام، وإثبات الألف قليل شاذ. انظر «الخزانة» (٦/٩٥).

(٤) قال الدماميني: وقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك -أحد الثلاثة الذين
تخلفوا- فلما بلغني أنه توجه قافلاً حضري هـي، وطفقت أنذكر الكذب، وأقول بِمَ ذا
أخرج من سخطه. هكذا بحذف الألف مع التركيب، فيعدُّ هذا شاذاً. اهـ كلامه.
«الدسوقي» (١/٣٠٠).

فَأَشْبَهَتْ الْمُضَوَّلَةَ. وَنَكْرَةً تَامَّةً، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، فِي كُلِّ مِنْهَا خِلَافٌ، أَحَدُهَا نَحْوُ: ﴿فَنِعِمًا هِيَ﴾ ، وَ(نِعَمَ مَا صَنَعْتَ)، أَيْ: نِعَمَ شَيْئًا هِيَ، وَنِعَمَ شَيْئًا صَنَعْتُهُ،

كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَأَشْبَهَتْ (مَا) ^(١) الْاسْتِفْهَامِيَّةَ فِي حَالِ تَرْكِيبِهَا مَعَ (ذَا)؛ (مَا) ^(٢) ^(٣) الْمُضَوَّلَةَ فِي وَقُوعِ أَلْفِهَا حَشَوًّا؛ لِصِيرُورَةِ الْمُضَوَّلِ مَعَ صِلَتِهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ.

□ وَالْخَامِسُ: نَكْرَةً تَامَّةً غَيْرُ مُحْتَاجَةٍ إِلَى صِفَةٍ، وَذَلِكَ وَقَعَ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، فِي كُلِّ مِنْهَا خِلَافٌ يُذَكَّرُ.

أَحَدُهَا: الْوَاقِعَةُ فِي بَابِ (نِعَمَ وَبِئْسَ) إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمٌ أَوْ فِعْلٌ، فَلَاوُلُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنِعِمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، وَالثَّانِي: كَقَوْلِكَ: (نِعَمَ مَا صَنَعْتَ) وَ(مَا) فِي الْمِثَالَيْنِ نَكْرَةً تَامَّةً مَنْصُوبَةً الْمَحَلَّ عَلَى التَّمْيِيزِ لِلصِّمْرِ الْمُسْتَتِرِ فِي (نِعَمَ) الْمَرْفُوعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ. وَالْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ مَذْكُورٌ، أَيْ: نِعَمَ شَيْئًا هِيَ، وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي مَحْذُوفٌ، وَالْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ صِفَتُهُ، أَيْ: نِعَمَ شَيْئًا شَيْءٌ صَنَعْتُهُ. وَالْخِلَافُ فِي الْأَوَّلَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ ^(٥)، وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى عَشْرَةِ أَقْوَالٍ، تَرَكْتُهَا خَوْفَ الْإِطَالَةِ ^(٦).

(١) فاعل (أشبهت). (٢) مفعول به (لاأشبهت).

[٣] (ما): سقطت من ط ١، ط ٢.

(٤) وإن كان بينهما فرق معنًى، والمشابهة الصورية كافية في الأحكام اللفظية فلا تحذف ألفها كما لا تحذف ألف الموصولة. اهـ «الكافي» (٤٧٣).

(٥) تقدم ذكر هذه الأقوال.

(٦) وهذه العشرة الأقوال هي: أحدها: أن تكون (ما) فاعلاً اسماً، تامة، معروفة، والمخصوص محذوف، والفعل صفة =

وَالثَّانِي: قَوْلُهُمْ: (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ)،

وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ: قَوْلُهُمْ إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي
الإِكْثَارِ مِنْ فِعْلٍ^(١): (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَفْعَلَ)، فَخَبِرُ (إِنَّ): مَحْذُوفٌ، وَ(مِنْ):
مُتَعَلِّقَةٌ بِهِ، وَ(مَا): نَكْرَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى (أَمْرٍ)، وَ(أَنْ) وَصَلَتْهَا: فِي مَوْضِعِ جَزْرٍ

= له، والتقدير: نعم الشيء شيء صنعت، وهذا مذهب المحققين من أصحاب سيبويه.

الثاني: أن تكون (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل صفة لمخصوص محذوف،
والتقدير: نعم شيئاً شيء صنعت.

الثالث: أن (ما) نكرة منصوبة على التمييز، والفعل بعدها صفة لـ(ما)، والمخصوص
محذوف، وهو مذهب الأخفش، والزجاج، وتبعهما الزمخشري.

الرابع: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف، قاله الفارسي.
الخامس: أنها موصولة، وهي المخصوص، و(ما) أخرى تمييز محذوف التقدير: نعم
شيئاً الذي صنعت، وهو قول الفراء.

السادس: أن (ما) تمييز، والمخصوص (ما) أخرى موصولة، والفعل صلة لـ(ما)
الموصولة المحذوفة، وهو قول الكسائي.

السابع: أنه لا حذف هنا، و(ما) مصدرية، وتأويله: نعم صنعك.
الثامن: ما ذكره ابن مالك عن الفراء والفارسي أن (ما) فاعلة موصولة يُكتفى بها
وبصلتها عن المخصوص.

التاسع: أن (ما) نكرة موصوفة في موضع رفع، والمخصوص محذوف.
العاشر: أن (ما) كافة لـ(نعم) كما كفت (ما) (قلّ) فصارت تدخل على الجملة
الفعلية. انظر «الارتشاف» (٢٠٤٤-٢٠٤٥)، و«الأشوني مع الصبان» (٣/٣٥-
٣٦)، و«التصريح» (٩٦-٩٧)، و«المساعد» (١٢٧-١٢٨).

(١) أي: إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل الكتابة مثلاً: إن زيداً ما
أن يكتب، أي: من شيء كتابة، ف(ما) بمعنى شيء و(أن) وصلتها في تأويل مصدر بدل
من (ما) أو عطف بيان، والمعنى: أنه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها. أفاده
الدمامي. «حاشية الصبان» (١٥٥-١٥٦).

أَيُّ: إِنِّي مَخْلُوقٌ مِنْ أَمْرٍ هُوَ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا، وَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ
المُبَالَغَةِ، مِثْلَ: ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾^(١)،

بَدَلٌ^(١) مِنْ (مَا). أَيُّ: إِنِّي مَخْلُوقٌ^(٢) مِنْ أَمْرٍ، ذَلِكَ الْأَمْرُ هُوَ فِعْلِي كَذَا وَكَذَا.
وَزَعَمَ السَّيرَافِيُّ^(٣) وَابْنُ خُرُوفٍ^(٤) وَتَبِعَهُمَا ابْنُ مَالِكٍ^(٥) وَنَقَلَهُ عَنْ
سَيِّبَوَيْهِ^(٦): أَنَّ (مَا): مَعْرِفَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى (الْأَمْرِ)، وَ(أَنْ) وَصَلَتْهَا: مُبْتَدَأٌ،
وَالظَّرَفُ: خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ: خَبَرُ (إِنَّ). أَيُّ: إِنِّي مِنْ الْأَمْرِ فِعْلِي كَذَا
وَكَذَا^(٧). وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ^(٨)؛ وَذَلِكَ^(٩) لِأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ، مِثْلَ: ﴿خُلِقَ
الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، جُعِلَ الْإِنْسَانُ لِمُبَالَغَتِهِ فِي الْعَجَلَةِ كَأَنَّهُ

(١) أي: بدل كل من كل. «عطار» (ل/١١٣).

(٢) فجعل لكثرة فعله لذلك الشيء كأنه مخلوق منه.

(٣) انظر رأيه في كتابه «شرح كتاب سيبويه» (١/٣٥٧)، و«الجنى الداني» ص(٣٣٧)،
و«المغني» (١/٢٩٨)، و«شرح عمدة الحفاظ» (٢/٧٨٣).

(٤) انظر «المغني» (١/٢٩٨)، و«شرح عمدة الحفاظ» (٢/٧٨٣).

(٥) المنصوص عليه في «شرح التسهيل» (١/٢١٨) موافقة القول الأول، وأنها نكرة تامة،
وانظر رأيه المذكور في كتابه «شرح عمدة الحفاظ» (٣/٧٨٣-٧٨٤)، و«المغني» (١/٢٩٨).

(٦) انظر رأيه في «الكتاب» (١/٧٣، ٣/١٥٦).

(٧) أي: إني فعلِي كذا وكذا بعض الأمور.

(٨) لأنه لا يحصل معنى طائل -أي: نافع- على هذا التقدير، لكون فعله بعض الأمور أمر معلوم.
وأجيب بأن (أل) في الأمر للكمال، أي: إني فعلِي كذا وكذا من الأمر الكامل.
«المدايني» (ل/٦٥).

(٩) قوله: وذلك على سبيل المبالغة، ليس تعليلًا لقوله، والأول أظهر كما قد يتوهم من
زيادة الشارح لفظ (لأنه)، فكان الأولى إسقاطه. «عطار» (ل/١١٣).

وَالثَّالِثُ التَّعَجُّبُ، نَحْوُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، أَيْ: شَيْءٌ حَسَنٌ زَيْدًا. وَهُوَ قَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ،

مَخْلُوقٌ مِنْهَا، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ بَعْدَهُ ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُونَ﴾. وَقِيلَ: الْعَجَلُ الطِّينُ -بِلُغَةِ حَمِيرَ-، وَرَدَّهُ^[١] الْمُصَنِّفُ فِي "شَرْحِ بَانَتْ سَعَادٌ"^(٢) بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ.

وَالْمَوْضِعُ الثَّالِثُ -وَهُوَ آخِرُهَا-: التَّعَجُّبُ، نَحْوُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، وَ(مَا): نَكْرَةٌ تَامَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهَا: خَبَرُهَا. أَيْ: شَيْءٌ حَسَنٌ زَيْدًا. وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ قَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ^(٣)، وَجَوَزَ الْأَخْفَشُ^(٤) أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً، وَأَنْ تَكُونَ نَكْرَةً نَاقِصَةً وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ أَوْ صِفَةٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا مُقَدَّرٌ بِعَظِيمٍ^(٥) وَنَحْوِهِ.

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ وَابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ^(٦) إِلَى أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ^(٧)، وَمَا بَعْدَهَا الْخَبَرُ.

[١] فِي الْمَطْبُوعِ لِمَجَاهِدٍ: (وَرَصَدَهُ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) انظر "شرح بانت سعاد" ص (٣٥). ونضُّ عبارته: وقيل: العجل الطين بلغة حمير وأنشد: والنخل تنبت بين الماء والعجل) وليس يثبت عند علماء اللغة. اهـ

(٣) "الكتاب" (١/٧٢).

(٤) انظر رأيه في "شرح الرضي" (٤/٢٣٣)، و"الجنى الداني" (٣٣٧)، و"الارتشاف" (٤/٢٠٦٥)، و"شرح التسهيل" (٣/٣١)، و"النكت الحسان" ص (١٣٦)، و"شرح الكتاب" للسريافي (١/٣٥٦).

(٥) فالتقدير عنده: الذي أحسن زيدًا عظيم، أو شيء أحسن زيدًا عظيم.

(٦) انظر رأيهما في المصادر السابقة.

(٧) صاحبها معنى التعجب، فخرجت عن حقيقة الاستفهام كما يصحب الاستفهام معنى التقرير، والتوبيخ، فيخرج عن أصله، مثل: ألم أعطك درهمًا؟ فهذا تقرير، وألم أعلمك =

وَنَكْرَةً مَوْصُوفَةً، كَقَوْلِهِمْ: (مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ)، أَيْ: بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ، وَمِنْهُ فِي قَوْلٍ: (نِعَمَ مَا صَنَعْتَ)، أَيْ: نِعَمَ شَيْءٍ صَنَعْتَهُ، وَمِنْهُ: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)، أَيْ: شَيْءٌ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ حَسَنٌ زَيْدًا عَظِيمٌ، فَحُذِفَ الْخَبَرُ،

□ وَالسَّادِسُ: نَكْرَةً مَوْصُوفَةً^(١) بِصِفَةٍ بَعْدَهَا، كَقَوْلِهِمْ -أَي: الْعَرَبِ- (مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ) أَيْ: بِشَيْءٍ مُعْجِبٍ لَكَ.

وَمِنْهُ -أَي: وَمِنْ وَقُوعِ (مَا) نَكْرَةً مَوْصُوفَةً فِي قَوْلٍ قَالَ بِهِ الْأَخْفَشُ^(٢) وَالزَّجَّاجُ^(٣) وَالزَّمْخَشَرِيُّ^(٤):- (نِعَمَ مَا صَنَعْتَ) وَ(مَا): نَكْرَةٌ نَاقِصَةٌ فَاعِلٌ (نِعَمَ)^(٥)، وَمَا بَعْدَهَا: صِفَتُهَا. أَيْ: نِعَمَ شَيْءٍ صَنَعْتَهُ.

وَمِنْهُ أَيْضًا: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا) عِنْدَ الْأَخْفَشِ فِي أَحَدِ احْتِمَالَيْهِ. أَيْ: شَيْءٌ مَوْصُوفٌ بِأَنَّهُ حَسَنٌ زَيْدًا عَظِيمٌ. فَحُذِفَ الْخَبَرُ وَهُوَ (عَظِيمٌ) كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ.

= العلم ولم تشكر؟ فهذا توبيخ، وتقرير الكلام (أي شيء أحسن زيدا)، ونظير هذا: أي زيد؟، فأَيُّ استفهام صحبه معنى التعجب، فذهبت حقيقة الاستفهام. اهـ «النكت الحسان» ص (١٣٦-١٣٧)، وانظر في ردِّ هذا القول «شرح التسهيل» (٣/٣٢).

(١) بمفرد كما مثل، أو بجملة كـ (سررتُ بما رأيت)، أي: بشيء رأيت، وإنما مثل بما وصف بالمفرد، لعدم احتماله كون (ما) موصولة؛ لأن الصلة لا تكون مفردًا. «الصبان» (١/١٠٥).

(٢) انظر رأيه في «الارتشاف» (٤/٢٠٤٥)، و«الأشْمُونِي» (٣/٣٥).

(٣) انظر رأيه في المصدرين السابقين.

(٤) انظر رأيه في «الارتشاف» (٤/٢٠٤٥)، و«المساعد» (٢/١٢٧)، و«الأشْمُونِي» (٣/٣٥).

(٥) الذي في «الارتشاف» عن هؤلاء أنهم يرون أن (ما) نكرة منصوبة على التمييز، وما بعدها صفة لـ (ما)، والمخصوص محذوف، وانظر «الأشْمُونِي» (٣/٣٥). والقول المذكور ذكره صاحب «الارتشاف» ولم ينسبه لقائل معين.

وَنَكِرَةً مَوْصُوفٌ بِهَا، نَحْوُ: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾، وَقَوْلِهِمْ: (لَأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ)، أَيْ: مَثَلًا بِالْغَا فِي الْحَقَارَةِ وَلَأَمْرِ عَظِيمٍ، وَقِيلَ: إِنَّ (مَا) حَرْفٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا

□ وَالسَّاعِ: نَكِرَةً مَوْصُوفٌ بِهَا نَكِرَةً قَبْلَهَا، إِمَّا لِلتَّخْفِيرِ، أَوْ التَّعْظِيمِ، أَوْ التَّنْوِيعِ؛ فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]^(١). وَالثَّانِي: نَحْوُ قَوْلِهِمْ -أَيِ: الْعَرَبِ كَالزَّبَاءِ^(٢):- (لَأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ)، وَ(مَا) فِيهِمَا: نَكِرَةً مَوْصُوفٌ بِهَا ﴿مَثَلًا﴾ فِي الْأَوَّلِ، وَ(أَمْرِ) فِي الثَّانِي، مُؤَوَّلَةٌ بِمُسْتَقٍّ، أَيْ: مَثَلًا بِالْغَا فِي الْحَقَارَةِ بَعُوضَةً^(٤)، وَلَأَمْرِ عَظِيمٍ جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ، وَقَصِيرٌ: اسْمُ رَجُلٍ، وَهُوَ قَصِيرُ بْنُ سَعْدِ اللَّخْمِيِّ صَاحِبُ جَذِيمَةٍ^(٥) الْأَبْرَشِ، وَقِصَّتُهُ مَشْهُورَةٌ مَعَ الزَّبَاءِ^(٦) لَمَّا اخْتَالَ عَلَى قَتْلِهَا. وَالثَّالِثُ: نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا مَا) أَيْ: نَوْعًا مِنَ الضَّرْبِ مِنْ أَيْ نَوْعٍ كَانَ.

وَقِيلَ إِنَّ (مَا) فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ: حَرْفٌ لَا مَوْضِعَ لَهَا، زَائِدٌ مُنَبَّهٌ عَلَى^[M] وَصْفٍ لَا يَتَّقِي بِالْمَحَلِّ، وَهُوَ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهَا عَوَضًا عَنْ

(١) وكقولك لمن سمعته يفتخر بما أعطاه: وهل أُعْطِيَتْ إِلَّا عَطِيَّةُ مَا. «الجنى الداني» ص (٢٣٣).

(٢) انظر «مجمع الأمثال» (٢/ ٢٢٩)، و«المستقصى» (٢/ ٢٤٠)، وفيه: لأمر ما حَزَّ قَصِيرٌ أَنْفَهُ.

(٣) بفتح القاف، وكسر المهملة. «فتح الباري» (٥/ ٣٣٨).

(٤) وإعراب (بعوضة) بدل من (ما) وقيل: إن (ما) صلة وعليه فبعوضة بدل من (مثلا) كما سيذكره.

(٥) بجيم مفتوحة وذال معجمة. «المدايعي».

(٦) بفتح الزاي، وتشديد الموحدة والمد. «فتح الباري» (٥/ ٣٣٨).

[V] فِي ط ١: (زائدة منبهة)، وَفِي ط ٢: (زائدة منبهة عن)، وَفِي أ: (زائدة منبية). وما أثبتناه هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي «شرح التسهيل»؛ لِأَنَّ الْعِبَارَةَ مَنْقُولَةٌ عَنْ «شرح التسهيل» وَلَيْسَ بِتَصْحِيفٍ كَمَا زَعَمَ الدُّكْتُورُ مَجَاهِدُ.

وَحَرْفِيَّةٌ، وَأَوْجُهَا خَمْسَةٌ: نَافِيَّةٌ، فَتَعْمَلُ فِي الْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ عَمَلَ لَيْسَ فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، نَحْوُ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾.....

مَحْذُوفٍ، ثَابِتَةٌ فِي كَلَامِهِمْ^(١). قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي «شَرْحِ التَّسْهِيلِ»^(٢).
وَالضَّرْبُ الثَّانِي: حَرْفِيَّةٌ، وَأَوْجُهَا خَمْسَةٌ:

□ الأولُ: نَافِيَّةٌ، فَتَعْمَلُ فِي دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ عَمَلَ لَيْسَ، فَتَرْفَعُ الْأِسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ^(٣)، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾

(١) من ذلك قولهم: أما أنت منطلقا انطلقت، فزادوا (ما) عوضًا من (كان)، ومن ذلك قولهم: حيثما تكن أكن، فزادوا (ما) عوضًا من الإضافة. انظر «شرح التسهيل» (٢١٦/١)، و«المساعد» (١٦٣/١).

(٢) (٢١٦/١).

(٣) ولعملها عندهم شروط:

الأول: تأخر الخبر، فلو تقدم بطل عملها. هذا مذهب الجمهور، وأجاز بعضهم نصب الخبر المقدم على الاسم، وقال الجرمي: إنه لغة، وحكى: ما مُسَيِّئًا من أعتب.
الثاني: بقاء النفي، فلو انتقض النفي بـ(إلا) بطل العمل، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وروي عن يونس من غير طريق سيبويه إعمال (ما) في الخبر الموجب، واستشهد على ذلك بعض النحويين بقول مغلس:
وما حق الذي يعثو نهارًا ويسرق ليلته إلا نكالا
وبقول الآخر:

وما الدهر إلا متجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذبا

ووافق ابن مالك يونس على إجازة ذلك. قال: وما اخترته من حمل (إلا منجنونا)، و(نكالا) على ظاهرهما من النصب بـ(ما) هو مذهب الشلوبين.

الثالث: فَقَدْ (إن)، فلو وجدت (إن) بعد (ما) بطل عملها، نحو: ما إن زيد قائم، وذكر ابن مالك أن (ما) يبطل عملها إذا زيدت بعدها (إن) بلا خلاف، وليس كذلك، فقد حكى غيره أن الكوفيين أجازوا النصب، وأنشد يعقوب:

وَمَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، نَحْوُ: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ ، أَيُّ: بِنِسْيَانِهِمْ
إِيَّاهُ. وَمَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ، نَحْوُ: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ ، أَيُّ: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا.

[يوسف: ٣١] ، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ ^(١) [المجادلة: ٢].

□ وَالثَّانِي: مَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ
الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] ، فَتُسَبَّكُ مَعَ صِلَتِهَا بِمَصْدَرٍ، أَيُّ: بِنِسْيَانِهِمْ إِيَّاهُ، أَيُّ:
يَوْمَ الْحِسَابِ.

□ وَالثَّلَاثُ: مَصْدَرِيَّةٌ ظَرْفِيَّةٌ زَمَانِيَّةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾
[مريم: ٣١] ، فَتَتَوَبُّ عَنِ الْمُدَّةِ وَتُؤَوَّلُ بِمَصْدَرٍ، أَيُّ: مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا. ^(٢)

وَلَا تَقَعُ ظَرْفِيَّةٌ غَيْرُ مَصْدَرِيَّةٍ ^(٣) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأُو

= بني عُذَانة ما إن أنتم ذهباً ولا صريقاً ولكن أنتم الخزف

الرابع: ألا يتقدم غير ظرف، أو جار ومجرور من معمول خبرها، فلو تقدم غيرها،
بطل العمل، نحو: ما طعامك زيد آكل، وأجاز ابن كيسان نصب أكل ونحوه مع تقديم
المعمول. الجني الداني ص (٣٢٥)، وما بعدها.

(١) قال المصنف: لم يقع أعمال (ما) في القرآن صريحاً في غير هاتين الآيتين. وفي «الشدور»
زاد ثالثة وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِيزٌ﴾ [الحاقة: ٤٧]. «الكواكب»
(٢٢١/١) و«الشدور» (٢١٩).

(٢) ومثل هذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، وقوله:
﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

وقول الشاعر:

أجارتنا إن الخطوب تنوب وإني مقيم ما أقام عسيب

(٣) يعني: أنها كلما وقعت ظرفية فهي مصدرية، وأما الآية المذكورة فلا يقال فيها إنها
وقعت ظرفية، وهي غير مصدرية، لأن الظرف مجرور وهو لا يسمى ظرفاً إذا جرَّ.
وإعراب الآية: (كل) منصوب على الظرفية الزمانية لأنه أضيف إلى (ما) الظرفية، =

وَكَافَّةٌ عَنِ الْعَمَلِ، وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ: كَافَّةٌ عَنِ عَمَلِ الرَّفْعِ كَقَوْلِهِ:
وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فِيهِ [البقرة: ٢٠] فَالزَّمَانُ الْمُقَدَّرُ هُنَا مَجْرُورٌ، أَيُّ: كُلُّ وَقْتٍ، وَالْمَجْرُورُ لَا يُسَمَّى ظَرْفًا اصْطِلَاحًا.

□ وَالرَّابِعُ: كَافَّةٌ عَنِ الْعَمَلِ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

الْأَوَّلُ: كَافَّةٌ عَنِ عَمَلِ الرَّفْعِ فِي الْفَاعِلِ، كَقَوْلِهِ وَهُوَ الْمَرَّارُ^(١) يُخَاطَبُ امْرَأَةً:

صَدَدْتَ فَأَطُولْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ^(٢)

= والعامل فيها جوابها (مشوا)، و(ما): ظرفية زمانية مضاف إليها (كل)، أي: كل وقت أو زمان أضاء لهم مشوا فيه، وإعراب: (أضاء) و(مشوا) معلوم، وقيل: (ما): نكرة موصوفة ومعناها الوقت أيضًا، وجملة (أضاء) صفة لها، أي: كل وقت أضاء لهم فيه.

(١) بفتح الميم، وتشديد الراء. "المدابغي".

(٢) التخريج: البيت للمرار الفقعي في "شرح أبيات سيبويه" للسيرافي (١٠٤/١)، و"شرح أبيات سيبويه" للأعلم (٤٤/١)، و"شرح شواهد المغني" (٧١٧/٢)، و"المغني" (٣٠٦-٣٠٧/١)، و"خزانة الأدب" (٢٤٩/١)، وبلا نسبة في "شرح المفصل" (١١٦/٧، ١٣٢/٨، ٨٦/١٠)، و"الكتاب" (٣١/١، ١١٥/٣)، و"شرح التسهيل" (١٠٩/٢)، و"الخزانة" (٢٤٢/١، ٣٤٠/٣)، و"الهمع" (٤٧٩/٣)، و"لسان العرب" (طول، قلل)، و"المقتضب" (٨٤/١)، و"المغني" (٥٨٢-٥٩٥).

اللغة: صددت: أي: حرمت ودادك. الصدود: الهجران، والإعراض. الوصال: دوام المودة.

المعنى: لقد أعرضت عني، وطال هجرانك لي، وقلما يدوم الوداد، ويستمر الحب، إذا ما طال الهجران، والبعد بين الحبيبين.

الإعراب: صددت: فعل وفاعل. فأطولت: الفاء: للعطف، أطولت: فعل وفاعل. =

فَ(قَلَّ): فِعْلٌ وَ(مَا): كَافَّةٌ عَنِ طَلَبِ الْفَاعِلِ، وَ(وَصَالَ) فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ (يَدُومُ)، وَلَا يَكُونُ (وَصَالَ) مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَكْفُوفَ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ،

وَ(قَلَّ): فِعْلٌ مَاضٍ يَقْبَلُ التَّائِينَ^(١)، وَ(مَا): كَافَّةٌ لَهُ عَنِ طَلَبِ الْفَاعِلِ، وَأَمَّا (وَصَالَ): فَهُوَ فَاعِلٌ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ وَهُوَ (يَدُومُ). وَالتَّقْدِيرُ: قَلَّمَا يَدُومُ وَصَالَ يَدُومُ، عَلَى حَدِّ: ﴿إِنْ أَمْرُؤًا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

وَلَا يَكُونُ (وَصَالَ) مُبْتَدَأً وَخَبَرَهُ (يَدُومُ)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَكْفُوفَ عَنِ طَلَبِ الْفَاعِلِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ أُجْرِيَ مُجْرَى حَرْفِ النَّفْيِ، فَقَوْلُكَ: (قَلَّمَا^(٢) يَقُولُ)، بِمَعْنَى: (مَا يَقُولُ)^(٣). قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي

= الصدود: مفعول به. وقَلَّمَا: الواو: استئنافية، قل: فعل ماض مكفوف بـ(ما) عن طلب الفاعل، وما: كافة. وصال: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، وهو يدوم، والتقدير: قلما يدوم وصال يدوم. على طول: جار ومجرور متعلق بالفعل يدوم، وطول: مضاف، والصدود: مضاف إليه. يدوم: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره (هو). الشاهد فيه: (قلما) حيث كفت (ما)، (قل) عن عمل الرفع في الفاعل.

(١) أي: تاء التأنيث الساكنة، وتاء الفاعل. «عطار» (ل/ ١١٤).

(٢) ويجوز في (ما) اللاحقة لـ(قَلَّ) الفصل والوصل، فتقول (قَلَّ ما) و(قَلَّمَا)، قاله ابن درستويه والزنجاوي. «معجم القواعد العربية».

وقال الكافيجي في «شرح قواعد الإعراب» (٤٨٥): ثم إنها إذا كانت كافة -يعني: (ما)- تكتب موصولة بالمكفوف... وإذا كانت غير كافة تكتب مفصولة نحو: قَلَّ ما يقوم، أي: قَلَّ قِيَامُهُ.

(٣) مقتضى هذا التعليل، وهو قوله: لأنه أجرى... إلخ. أن حرف النفي لا يدخل إلا على الجملة الفعلية، وليس كذلك، بل يدخل على الاسمية أيضاً، تقول: ما زيد قائماً، أو=

وَلَمْ تَكُفَّ (مَا) مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا قَلًّا، وَطَالَ، وَكَثُرَ،
 «شَرْحُ التَّسْهِيلِ».

فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ فَاعِلُ قَلَّمَا؟^(١) قُلْتُ: لَا فَاعِلَ لَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: الْفِعْلُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، قُلْتُ: أَقُولُ بِمُوجِبِهِ، وَلَكِنْ فِي غَيْرِ الْفِعْلِ الْمَكْفُوفِ^(٢). فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ لِذَلِكَ نَظِيرٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، الْفِعْلُ الْمُؤَكَّدُ، كَقَوْلِهِ: أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ. وَ(اللَّاحِقُونَ): فَاعِلٌ لِلأَوَّلِ وَلَا فَاعِلَ لِلثَّانِي. قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «التَّوْضِيحِ»^(٣).

وَلَمْ تَكُفَّ (مَا) مِنَ الْأَفْعَالِ عَنْ عَمَلِ الرَّفْعِ إِلَّا ثَلَاثَةً: قَلًّا، وَطَالَ، وَكَثُرَ.^(٤) فَالْأَوَّلُ:
 قَلَّمَا يَبْرُحُ اللَّيْبُ ...^(٥)

= قائمٌ، على اللغتين -أي: لغة أهل الحجاز، ولغة بني تميم- ففي هذا التعليل نظر ظاهر مع أنه قاصر على (قلما)، فإنه الذي بمعنى النفي بخلاف (طالما، وكثرما)، فقد اعترض هذا التعليل من وجهين، فتأمل. اهـ «المدابغي» (ل/٦٧).

(١) هذا السؤال، وجوابه عَلِمَ من قول المصنف: و(ما) كافة عن طلب الفاعل، ولكن أتى بهما ليترتب عليهما السؤال الذي بعدهما. «عطار» (ل/١١٤).

(٢) أي: وغير المؤكَّد -بكسر الكاف- كما يذكره. «المدابغي» (ل/٦٧).

(٣) انظر «التوضيح» (٢/٢٤٠).

(٤) وعلة ذلك شِبْهُهُنَّ بِ(رُبِّ)، أي: في الدلالة على القلة، أو الكثرة، والتصدير أول الكلام، فقلَّ تدل على القلة، وكثُر، وطال يدلان على الكثرة، وربَّ متصل بها (ما) الكافة، فتكفها عن عمل الجر، فاتصلت بما أشبهها. «المغني مع الدسوقي» (١/٣٠٧).

(٥) هذا جزء من بيت، والبيت بتمامه:

قلما يبرح الليب إلى ما يورث المجد داعيًا أو مجيبًا =

وَالثَّانِي:

يَا ابْنَ الرُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ^(١) ...
وَالثَّالِثُ: (كَثُرَ مَا فَعَلْتَ كَذَا).

= التخریج: البيت بلا نسبة في "شرح شواهد المغني" (٧١٧/٢)، و"شرح التصريح" (١٨٥/١)، و"المغني" (٣٠٦/١)، و"المهمع" (١٢٤/٢).

اللغة: اللبيب: العاقل، وجمعه أَلْيَاءُ. المجد: نيل الشرف، فيقال: نَجَّدَ الرجل، بفتح الجيم، ونَجَّدَ، بضمها، لغتان.

المعنى: لا يبرح ولا ينفك العاقل عن إحدى هاتين الحالتين، إما أن يدعو إلى ما يورث المجد، وإما أن يجيب إلى ذلك إذا دعِيَ إليه.

الإعراب: قلما: قلٌّ: فعل ماضٍ مكفوف، وما: كافة له. يبرح: فعل مضارع. اللبيب: اسم يبرح مرفوع. إلى ما: ما: اسم موصول مبني في محل جر، والجار، والمجرور متعلقان بـ(داعيا) الآتي. يورث: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). المجد: مفعول به، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير المستتر في (يورث). داعياً: خبر يبرح منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. أو محبباً: معطوف على داعياً، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله. الشاهد فيه: (قلما) حيث كفت (ما) (قلٌّ) عن طلب الفاعل.

(١) هذا صدر بيت، وعجزه: وطالما عَيَّنَّا إِلَيْكَ، وبعده: لنضربن بسيفنا قفيكا.

التخریج: الرجز لرجل من حمير في "خزانة الأدب" (٣٩٣/٤، ٣٩٤)، و"شرح شواهد المغني" (٤٤٦/١)، و"لسان العرب" (تا)، وبلا نسبة في "الأشموني" (٢٦٧/١)، (٢٨٣/٤)، و"مغني اللبيب" (١٥٣/١)، و"الرضي" (٢٩٣/٢)، و"سر صناعة الإعراب" (٢٥٠/١)، و"شرح التسهيل" (٣٩٧/١)، و"لسان العرب" (قفا، تا)، و"تاج العروس" (قفا، تا)، و"كتاب العين" (قفو)، و"الصحاح" (سين)، و"شرح الشافية" (٢٠٢/٣)، و"الجنى الداني" (ص ٤٣٩).

اللغة: عصيكا: أصله عصيت، قال ابن جني في "سر صناعة الإعراب": أبدل الكاف =

وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَذَلِكَ مَعَ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ:
 ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحِدٌ﴾، وَكَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ،
 وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمَكْفُوفَةُ بِ(مَا) إِلَّا عَلَى فِعْلِيَّةٍ صُرِّحَ
 بِفِعْلِهَا^[١].

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ، وَذَلِكَ مَعَ (إِنَّ)
 وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ: كَافَّةٌ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ وَمُهِيتَةٌ^(٢) لِلدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ

= من التاء؛ لأنها أختها في الهمس، وكان سحيم إذا أنشد شعراً قال: أحسنك والله، يريد أحسنت. وبعضهم يرى أنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، كما تراهم فعلوا ذلك في قولهم (لولاي، ولولاك، ولولاه). عنيتنا: بمعنى: أتعبتنا بالمسير إليك. المعنى: يا عبدالله بن الزبير لقد طال عصيانك، وهذا ما حملنا مشقة المجيء لقتالك، طالما لم تطع الأوامر، وكثيراً ما أتعبتنا في سبيل الوصول إليك. هذا معنى البيت، وابن الزبير صحابي جليل أجل من هذا الحميري قائل هذه الأبيات. الإعراب: يا ابن: الياء: حرف نداء، وابن: منادى منصوب، وهو مضاف والزبير: مضاف إليه. طالما: طال: فعل ماضٍ مكفوف، وما: كافة. عصيكا: عصي: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بالكاف المبدلة عن التاء، والكاف المبدلة من التاء إبدالاً تصريفاً على رأي ابن جني ضمير متصل في محل رفع فاعل، والأصل: عصيت، فأبدلت الكاف من التاء؛ لأنها أختها في الهمس.

الشاهد فيه: (طالما) حيث كفت (ما) (طال) عن طلب الفاعل.

[١] فَأَمَّا (قلما وصال...) البيت. مما الْجُمْلَةُ غير مَصْرُحٍ بفعلها فقال سَيَبْوَئُهُ: ضرورة. هَكَذَا فِي بعض نسخ الشَّارِحِ وَهُوَ حسن. مدابغي.

(٢) أي: مع كونها كافة؛ لأن التقسيم للكافة، فكان الأحسن أن يقول -تَلَوْ قول المصنف: عن عمل الجر-: مهيتة وغير مهيتة، ثم يقول: فالمهيتة كذا، وغير المهيتة كذا؛ إذ في عبارته إيهام غير المراد. اه قاله الزرقاني. انظر «المدابغي» (ل/ ٦٧).

نَحْوُ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، وَقَوْلِهِ: كَمَا سَيَفِّ عَمَرُو لَمْ تَحْنُهُ
مَضَارِبُهُ.....

الْفِعْلِيَّةِ. فَالْمُهِمَّةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].

وَالْكَافَّةُ عَنْ عَمَلِ الْجَرِّ نَحْوُ قَوْلِهِ وَهُوَ السَّمْوَةُ^[١]:

أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمَا سَيَفِّ عَمَرُو لَمْ تَحْنُهُ مَضَارِبُهُ^(٢)
بِرْفَعِ (سَيَفِّ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ.

[١] فِي الْأَصْلِ، ط ١، ج: الشمردل.

(٢) التخریج: البيت لتَهْشَلُ بن حُرِّيٍّ فِي "التصريح" (٢٢/٢)، و"شرح شواهد الغني"
(٥٠٢/١)، وبلا نسبة فِي "المجمع" (٤٧٦/٢)، و"شرح الكافية الشافية" (٣٦٩/١).
اللغة: ماجد: من المجد، وهو الشرف، والكرم. لم يخزني: من الخزي، وهو الذل،
والهوان. يوم مشهد: أراد به يوم صفين، لما قتل أخوه مالك بها. عمرو: أراد عمرو بن
معديكرب. مضاربه: جمع مضرب، بكسر الميم، ومضرب السيف نحو شبر من طرفه.
المعنى: أخي كريم الأصل، ما أهانني، ولا أذلني يوم صفين، كما سيف عمرو قد
وَقَّى لَهُ وما نبا، بل أصاب المقتل.

الإعراب: أخ: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو أخ. ماجد: صفة ل(أخ). لم: حرف نفي،
وجزم، وقلب. يخزني: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله
ضمير مستتر، تقديره (هو)، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، والجملة في محل رفع
صفة ثانية. يوم: ظرف متعلق بالفعل يخزني، وهو مضاف، ومشهد: مضاف إليه. كما:
الكاف حرف جر، وتشبيه مكفوف عن العمل. ما: كافة له. سيف: مبتدأ، وهو مضاف،
وعمر: مضاف إليه. لم تحنه: لم: حرف جزم. تحنه: فعل مضارع مجزوم ب(لم)، وعلامة
جزمه السكون، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. مضاربة: فاعل
مؤخر، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والجملة في محل رفع خبر (سيف).
الشاهد فيه: (كما سيف عمرو) حيث إن (ما) كَفَّتْ الكاف عن عمل الجر.

وَاخْتَلَفَ فِي (مَا) التَّالِيَةِ (بَعْدَ) كَقَوْلِهِ:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بُعِيدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

وَاخْتَلَفَ فِي (مَا) التَّالِيَةِ لِلْفِظِ: (بَعْدَ) كَقَوْلِهِ وَهُوَ الْمَرَّارُ يُخَاطَبُ

نَفْسَهُ:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بُعِيدَ مَا أَفْتَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ^(١)

(١) التخریج: البيت للمَرَّارِ الفقعسي الأسدي في «الكتاب» (١١٦/١، ١٣٨/٢-١٣٩)، و«شرح شواهد المغني» (٧٢٢/٢)، و«الخزانة» (٢٤٦/١١)، ٢٤٨، ٢٤٩)، و«شرح الجمل» (١٣/٢)، و«لسان العرب» (علق، ثعم، فنن)، و«تاج العروس» (علق، ثعم، فنن)، و«الكامل» (٤٤٢/١)، و«أمالی ابن الشجري» (٥٦١/٢)، وبلا نسبة في «رصف المباني» ص (٣٨١)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢٧٣/١)، و«المقتضب» (٥٤/٢)، و«شرح الكافية» للرضي (٤٧٢/٤)، و«المغني» (٣١١/١)، و«كتاب الأصول في النحو» لابن السراج (٢٥٨/٢)، و«شرح التسهيل» (٢٢٧/١)، و«خزانة الأدب» (٢٤٨/١٠)، و«شرح الجمل» (٦٥/١، ١٧٧/٢)، و«الهمع» (١٩٥/٢).

اللغة: الوليد: بوزن فعيل، تصغير ولد كما قال الشارح. بعيد: تصغير بعد. قال المدابغي (ل/٦٧): هكذا في صحاح النسخ، ولا يترن البيت إلا به، فإن قُرِئ (بعد) بالتكبير، كان الوليد بتشديد الياء.

المعنى: يخاطب الشاعر نفسه، ويقول: أتعلق أم الوليد، وتحبها، وقد كبرت، وشبت، فهو يوبخ نفسه على اتباع الهوى مع كبر السن، وضعف القوى، ونزول النذير. الإعراب: أَعْلَاقَةٌ: الهزمة: للاستفهام الإنكاري. علاقة: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أتعلق علاقة. أم الوليد: أم: منصوب بنزع الخافض، أي: بأم، وأم: مضاف، والوليد: مضاف إليه. بعيد ما: بعيد: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بالمصدر، وهو مكفوف عن الإضافة بـ(ما)، وما: كافة له، وقيل: مصدرية. أفنان: مبتدأ، وهو مضاف، ورأسك: مضاف إليه. كالثغام: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. المخلص: صفة لـ(الثغام).

فَقِيلَ: كَافَّةٌ لِـ (بُعِيدَ) عَنِ الْإِصَافَةِ، وَقِيلَ: مَصْدَرِيَّةٌ.

عَلَى قَوْلَيْنِ: فَقِيلَ: كَافَّةٌ لِـ (بُعِيدَ)^[١] عَنِ الْإِصَافَةِ إِلَى (أَفْنَانُ). وَقِيلَ: مَصْدَرِيَّةٌ عِنْدَ مَنْ يُجَوِّزُ وَصْلَهَا بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ^(٢).

وَالْعَلَاقَةُ -بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهِمْلَةِ-: عِلَاقَةُ الْحَبِّ. وَ(الْوَلِيدُ): تَصْغِيرُ الْوَلَدِ، وَهُوَ الصَّبِيُّ، وَ(الْأَفْنَانُ): جَمْعُ فَنٍّ، وَهُوَ الْعُصْنُ، مُبْتَدَأٌ وَ(كَالْتَّعَامِ) -بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ وَبِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ-: جَمْعُ تَعَامَةٍ، خَبْرُهُ، وَهُوَ نَبَتْ فِي الْجَبَلِ يَنْبِضُ إِذَا يَبَسَ، شُبَّةٌ بِهِ الشَّيْبُ. وَ(الْمُحْلِسِ) -بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالسِّينِ الْمُهِمْلَةِ-: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَخْلَسَ النَّبَاتُ إِذَا اخْتَلَطَ رَطْبُهُ وَيَابَسُهُ، وَاخْتَلَسَ رَأْسُهُ إِذَا خَالَطَ سَوَادَهُ الْبَيَاضَ.

= الشاهد فيه: (بعيد ما) حيث اعتبر سيبويه (ما) كافة لـ (بعيد) عن الإضافة إلى أفنان، واعتبرها غيره مصدرية، على جواز وصلها بالجملة الاسمية. قال ابن هشام في "المغني" (٣١١/١): وكونها مصدرية هو الظاهر؛ لأن فيه بقاء (بعد) على أصلها من الإضافة؛ ولأنها لو لم تكن مضافة لَنَوُتَتْ. اهـ، وهذا اختيار ابن مالك. انظر "شرح التسهيل" (٢٢٧/١)، و"الخرزانه" (٢٤٦/١).

[١] في الأصل، ط ١، ط ٢، ج: (بعد).

(٢) ومن جوز ذلك السيرافي، وتبعه الأعلام وابن خروف، وجاء في الشعر من ذلك شيء، نحو:

أَخْلَامُكُمْ لِسِقَامِ الْجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمْ تُشْفِي مِنَ الْكَلْبِ

أي: كشفاء دمائكم. والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: هي في البيت كافة. انظر: "الارتشاف" (٩٩٥/٢)، و"الهمع" (٣١٦/١-٣١٧).

وَزَائِدَةٌ، وَتُسَمَّى هِيَ وَغَيْرُهَا مِنَ الْحُرُوفِ الزَّوَائِدِ: صَلَّةٌ وَتَأْكِيدًا،
نَحْوُ: ﴿فِيمَا رَحِمَةً﴾ ، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ، أَي: فِرْحَمَةٍ، وَعَنْ قَلِيلٍ.

□ وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ: زَائِدَةٌ، وَتُسَمَّى هِيَ وَغَيْرُهَا مِنَ الْحُرُوفِ
الزَّوَائِدِ^(١): صَلَّةٌ^(٢) وَتَأْكِيدًا^(٣) فِي اضْطِلَاحِ الْمُعَرِّينَ؛ فِرَارًا مِنْ أَنْ
يَتَّبَادَرَ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّ الزَّائِدَ لَا مَعْنَى لَهُ، وَالْحَامِلُ عَلَى هَذِهِ التَّسْمِيَةِ
خُصُوصُ الْمَقَامِ الْقُرْآنِيِّ، وَالتَّعْمِيمُ لِطَرْدِ الْبَابِ^(٤) وَقَطْعِ الْمَادَّةِ^(٥)، نَحْوُ:
﴿فِيمَا رَحِمَةً مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَنَّ
تَذَمُّينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، أَي: فِرْحَمَةٍ، وَعَنْ قَلِيلٍ، وَ(مَا) صَلَّةٌ مُّوَكَّدَةٌ.



(١) وهي ثمانية: إن، وأن، وما، ولا، ومن، والباء، واللام، والكاف بندرة. اهـ «عطار»
(ل/١١٥).

(٢) أي: وسيلة إلى زيادة حسن الكلام وترتيبه، وإلى حصول ازدياد قوته ومتانته بزيادتها.

(٣) قوله: صلة وتأكيذاً، أي: تسمى بهما معاً، وبكل واحد على انفراده. «عطار»
(ل/١١٥).

(٤) أي: سواء وقع في القرآن أو غيره.

(٥) وهو توهم أن الزائد لا معنى له مع وقوعه في القرآن.

البَابُ الرَّابِعُ:

فِي الْإِشَارَاتِ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ مُسْتَوْفَاةٍ مُوجَزَةٍ

البَابُ الرَّابِعُ فِي الْإِشَارَاتِ ^(١) إِلَى عِبَارَاتٍ ^(٢) مُحَرَّرَةٍ ^(٣)، أَي: مُهَذَّبَةٍ مُنَقَّحَةٍ، مُسْتَوْفَاةٍ لِلْمَقْصُودِ، مُوجَزَةٌ ^(٤)، مِنَ الْإِيجَازِ: وَهُوَ تَجْرِيدُ الْمَعْنَى ^(٥) مِنْ غَيْرِ رِعَايَةِ اللَّفْظِ الْأَصْلِيِّ بِلَفْظٍ ^(٦) يَسِيرٍ، وَلَمْ يَقُلْ: مُخْتَصَرَةٌ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِصَارَ: تَجْرِيدُ اللَّفْظِ ^(٧) الْيَسِيرِ مِنَ اللَّفْظِ الْكَثِيرِ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ مُرَادًا ^(٨) هُنَا.

(١) أي: في الدلالات على عبارات، وجمع الإشارات باعتبار تعدد العبارات، فقد قابل الجمع بالجمع، أي: فكل عبارة لها إشارة، والمراد بالإشارة والدلالة: البيان، قال الكافيجي: فكأنه قال: الباب الرابع في بيان الألفاظ الظاهرة الدلالة الوافية بالمقصود على سبيل الإيجاز، بلا تطويل. اهـ «المدابغي» (ل/٦٧).

(٢) جمع عبارة، والمراد هاهنا الألفاظ الظاهرة الدلالة على المقصود. «شرح الكافيجي» ص (٤٩٣).

(٣) من: حَزَرْتُ الكتاب، إذا قومته، والمراد أن تكون تلك الألفاظ بحيث لا يوجد فيها احتمال بخلاف المقصود. «الكافيجي»

(٤) أي: مختصرة، فكأنه قال: الباب الرابع في بيان الألفاظ الظاهرة الدلالة الوافية بالمقصود على سبيل الإيجاز بلا تطويل. اهـ المصدر السابق

(٥) أي: تعريته من الخلل.

(٦) الجار، والمجرور حال من المعنى، أي: حال كون المعنى معبراً عنه بلفظ يسير. «المدابغي» (ل/٦٨).

(٧) المراد بالتجريد هنا الاقتطاع، والأخذ، فقوله: تجريد اللفظ... إلخ، أي: أخذ اللفظ اليسير من اللفظ الكثير. «المدابغي» (ل/٦٨).

(٨) أي: لأن الاختصار اعتبر فيه بقاء المعنى مع أنه يغيره، واعتبر فيه اللفظ الأول مع أنه لا يعتبره. اهـ الزرقاني. مثلاً قول المصنف: الفاء رابطة لجواب الشرط، مغاير لفظاً ومعنى =

يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (ضَرَبَ) مِنْ (ضَرَبَ زَيْدٌ): فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَوْ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ. وَلَا تَقُلْ: مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْخَفَاءِ.

□ يَنْبَغِي^(١) لَكَ أَيُّهَا الْمُعَرَّبُ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (ضَرَبَ) -بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ- مِنْ قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ): (ضَرَبَ): فِعْلٌ مَاضٍ؛ لِتُبَيِّنَ نَوْعَ الْفِعْلِ، لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ^(٢)؛ لِتُبَيِّنَ أَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ عَلَى صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ. أَوْ تَقُولَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ؛ لِوَجَاةِ هَاتَيْنِ الْعِبَارَتَيْنِ^(٣).

وَلَا تَقُلْ مَعَ قَوْلِكَ: فِعْلٌ مَاضٍ: مَبْنِيٌّ لِمَا أَيْ: لِشَيْءٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِمَا فِيهِ، أَيْ: لِمَا فِي هَذَا التَّعْبِيرِ -بِمَعْنَى الْعِبَارَةِ- مِنَ التَّطْوِيلِ وَالْخَفَاءِ؛

= لقولهم الفاء جواب الشرط. ثم ما ذكره الشارح من الفرق بين الإيجاز، والاختصار، وأن الإيجاز لا يراعى فيه لفظ الأصل، ولا بقاء المعنى بخلاف الاختصار، قال الشنواني: لعله اصطلاح لبعض الناس وقف عليه. اهـ "المدابغي" (ل/٦٨).

قال الزبيدي في "تاج العروس" (١١/١٧٣): وقد فُرِّقَ بعض المحققين بين الاختصار والإيجاز، فقال: الإيجاز: تحرير المعنى من غير رعاية للفظ الأصل بلفظ يسير، والاختصار: تجريد اللفظ اليسير من اللفظ الكثير مع بقاء المعنى. كذا قال شيخنا. اهـ

والأكثرون على أنهما بمعنى واحد، وهو أداء المقصود من الكلام بأقل عبارة متعارف عليها.

(١) أي: الأحسن، والأولى، قال الشنواني: قوله: ينبغي لك أيها المعرب، أي: يحسن منك. وهذا شروع منه في بيان تلك العبارات وكيفية إجرائها على ما يناسبها، وإعراضها عما لا يناسبها. اهـ "حاشية العقد النامي" (٥٣٧).

(٢) أي: لم يذكر بأن ترك، ولم يقصد.

(٣) يؤخذ منه أن العبارة الثانية أولى؛ لأنها أوجز من الأولى. "المدابغي".

وَأَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ): نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَلَا تَقُلْ: مَفْعُولٌ
لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِخَفَائِهِ وَطُولِهِ

أَمَّا التَّطْوِيلُ: فَلِأَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ سَبْعُ كَلِمَاتٍ^(١)، وَالْعِبَارَتَانِ السَّابِقَتَانِ
دُونَ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْخَفَاءُ: فَلِإِبْهَامِ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ (مَا) الْمَجْرُورَةُ بِاللَّامِ،
وَفِي كِلْتَا الْعِبَارَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ نَظَرٌ؛ أَمَّا الْأُولَى: فَلِأَنَّهَا تَصَدَّقُ عَلَى الْفِعْلِ
الَّذِي لَا فَاعِلَ لَهُ، نَحْوُ: (قَلَمًا) أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، مَعَ أَنَّهُ
لَيْسَ مُرَادًا، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ^(٢): فَلِأَنَّ الْمَفْعُولَ حَيْثُ أُطْلِقَ انْصَرَفَ إِلَى
الْمَفْعُولِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْمَفَاعِيلِ دَوْرًا فِي الْكَلَامِ. كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي
"الْمَغْنِيِّ"^(٣)، فَلَا يَشْمَلُ الْمُسْنَدَ إِلَى الْمَجْرُورِ وَالظَّرْفِ وَالْمَصْدَرِ.

□ وَيَتَّبِعِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ) الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ
لِلْمَفْعُولِ: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِجَلَالَتِهِ^(٤) وَوَجَازَتِهِ.
وَلَا تَقُلْ: مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِخَفَائِهِ^(٥) وَطُولِهِ^(٦)، كَمَا يُؤْخَذُ

(١) إحداهن: مبني، والثانية: اللام الجارة، والثالثة: ما، والرابعة: لم، والخامسة: يُسَمَّ،
والسادسة: فاعل، والسابعة: الهاء. "المدابغي".

(٢) قوله: أما الثانية... إلخ، أي: ففيها قصور. قال الشنواني: والجواب عن النظر الأول أن
المقصود من العبارة تمييزه عن المعلوم من مادته، فالمقصود من قولنا في ضَرْبِ زيد مثلاً،
أنه فعل ماضٍ لم يسمَّ فاعله، تمييزه عن ضَرْبٍ، لا عن كل ما عداه، فلا يضر هذا
الصدق، وعن الثاني: أن ذكر الفعل مع غير المفعول به قرينة على أن المفعول به ليس المراد،
بل أعم منه. فنقول: المقصود من العبارة الثانية أيضاً تمييزه عن المعلوم فقط. "المدابغي".

(٣) "الْمَغْنِيُّ" (٦٦٦/٢).

(٤) لكونه قولاً ظاهر الدلالة على المقصود وافيًا به على سبيل الاختصار.

(٥) أي: لخفاء دلالة هذا القول على المطلوب.

(٦) بالنسبة إلى قولك: زيد نائب الفاعل؛ فإنه أكثر من جهة الحرف والكلمة.

وَصِدْقِهِ عَلَى مِثْلِ: (دِرْهَمًا) مِنْ نَحْوِ: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا).

وَأَنْ تَقُولَ فِي (قَدْ): حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْمَاضِي وَحَدَثِ الْمُضَارِعِ، وَلِتَحْقِيقِ حَدِيثِهِمَا.

بِمَا تَقَدَّمَ. وَصِدْقِهِ -بِالْجَرِّ- أَيُّ: وَلِصَدَقِ هَذَا الْقَوْلِ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي، مِثْلُ: (دِرْهَمًا) مِنْ نَحْوِ: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا)، فَيَصْدُقُ عَلَى (دِرْهَمًا) فِي هَذَا الْمِثَالِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادًا، وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهُ الْمُتَقَدِّمُونَ خَبَرَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.^(١)

□ وَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (قَدْ): حَرْفٌ لِتَقْلِيلِ زَمَنِ الْمَاضِي وَتَقْرِيبِهِ^(٢) مِنَ الْحَالِ وَتَقْلِيلِ حَدَثِ الْمُضَارِعِ^(٣)، وَلِتَحْقِيقِ حَدِيثِهِمَا^(٤)، وَتَقَدَّمَتْ أَمْثَلُهُ ذَلِكَ فِي بَحْثِ (قَدْ).^(٥)

(١) قال الدنوشري: كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر هل محله إذا كان المنصوب خبراً في الأصل نحو: عَلِمَ زَيْدٌ قَائِمًا، أَوْ هُوَ أَعْم؟ فليتأمل. والظاهر أنه أعم، وتكون هذه التسمية اصطلاحية، ولا مشاحة في الاصطلاح. "ياسين على التصريح" (١/ ٢٩١).

(٢) عطف تفسير. فإذا قلت: قد قامت الصلاة فإنها أفادت قيام الصلاة في زمان قليل قريب من زمان التكلم بهذا.

(٣) فإن قلت: قد يسافر زيد، فإنها أفادت قلة وقوع السفر من زيد في الزمان المستقبل.

[٤] في أ: (حدثهما).

(٥) أي: حدث الماضي والمضارع، ولا ينبغي لك أن تقول إنها تفيد التحقيق؛ فإنه غير واضح الدلالة على المراد. "الكافي" (٤٩٩).

(٦) فثال تقليل زمن الماضي -أي: تقريبه- قد قام زيد، فإنها قَرَّبَتِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ، ومثال تقليل حدث المضارع قد يصدق الكذب، وقد يجود البخيل، فوقع الصدق من الكذب، والجود من البخيل قليل. ومثال التحقيق: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَكَّهَهَا﴾ [الشمس: ٩] و ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْشَأَ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤].

وَفِي (لَنْ): حَرْفُ نَفْيٍ، وَنَصْبٍ، وَاسْتِقْبَالٍ.

وَفِي (لَمْ): حَرْفُ جَزْمٍ، وَنَفْيٍ لِلْمُضَارِعِ، وَقَلْبِهِ مَاضِيًا.

وَفِي (أَمَّا) الْمَفْتُوحَةُ الْمُشَدَّدَةُ: حَرْفُ شَرْطٍ،

□ وَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (لَنْ) مِنْ نَحْوِ: (لَنْ أَقُومَ): حَرْفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِقْبَالٍ، وَلَا تَقْتَضِي تَأْكِيدَ النَّفْيِ، خِلَافًا لِلزَّخْشَرِيِّ فِي «كَشَافِهِ»^(١) وَلَا تَأْيِيدَهُ خِلَافًا لَهُ فِي «أَنُمُودَجِهِ»^(٢)، (لَنْ أَقُومَ) يَحْتَمِلُ أَنَّكَ تُرِيدُ: لَا تَقُومُ أَبَدًا، وَأَنَّكَ لَا تَقُومُ فِي بَعْضِ أَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ عَلَى الْأَصَحِّ.

□ وَيَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَقُولَ فِي (لَمْ) مِنْ نَحْوِ: (لَمْ يَقُمْ): حَرْفُ جَزْمٍ وَنَفْيٍ لِلْمُضَارِعِ وَقَلْبِهِ مَاضِيًا.

□ وَأَنْ تَقُولَ فِي (أَمَّا) الْمَفْتُوحَةُ الْهَمْزَةُ الْمُشَدَّدَةُ الْمِيمُ، مِنْ نَحْوِ: ﴿فَأَمَّا أَلَيْتِيَمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩] الْآيَةُ: (أَمَّا): حَرْفُ شَرْطٍ^(٣)

(١) «الكشاف» (٩٠/٢)، فقال عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِىْ أَتُظَرُّ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: فَإِنْ قُلْتَ مَا مَعْنَى (لَنْ)؟ قُلْتُ: تَأْكِيدُ النَّفْيِ الَّذِي تَعْطِيهِ (لَا)، وَذَلِكَ أَنْ (لَا) تَنْفِي الْمُسْتَقْبَلِ، تَقُولُ: لَا أَفْعَلُ غَدًا، فَإِذَا أَكَدْتَ نَفْيَهَا قُلْتُ: لَنْ أَفْعَلُ غَدًا. اهـ، وبمثل هذا قاله في «المفصل» ص(٣٠٧).

(٢) أي: في بعض نسخه، ونص عبارته: و(لَنْ) نظير (لَا) في نفي المستقبل، ولكن على التأييد. وفي بعضها: لنفي المستقبل على التأكيد. انظر «حاشية ياسين على الفاكهي» (١٤٣/١). والحامل للزخشرى على القول بهذا هو اعتقاده أن الله لا يرى، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ. قاله ابن مالك، وقال في الكافية منبهاً على بطلان هذا القول:

ومن رأى النفي بلن مؤبداً فقوله اردد وخلافه اعطدا

انظر «شرح التسهيل» (١٤/٤).

(٣) أي: حرف يفيد معنى الشرط، وهو: تعليق شيء على آخر وجوداً وعدمًا. وليست أداة =

وَتَفْصِيلٌ، وَتَوْكِيدٌ.

وَتَفْصِيلٌ^(١) وَتَوْكِيدٌ^(٢)، وَمِنْ نَحْوِ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ): حَرْفُ شَرْطٍ وَتَوْكِيدٌ،
بِدُونِ (تَفْصِيلٍ).^(٣)

= شرط إذ لو كانت أداة شرط، لاقتضت فعلاً بعدها، وهي من أغرب الحروف، لقيامها مقام أداة شرط، وجملة شرطية؛ لأن قولك: أما زيد فنطلق. مؤول بهما يكن من شيء)، والدليل على شرطيتها مجيء الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦].

(١) أي: تبين وتوضيح الأمور المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالاً، كقوله تعالى: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٨-٧٩] فقوله: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾، ﴿وَأَمَّا الْفُلُ﴾، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ تفصيل لإجمال قوله: ﴿تَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾، ومثله: أن يقول قائل: أخبرني عن القوم، فتقول: أما زيد فخارج، وأما عمرو فقيم، وأما خالد فريض. وكذلك إذا قلت: حرف كذا على أربعة أوجه: أما الوجه الأول فكذا، وأما الوجه الثاني فكذا، حتى تأتي على تفصيل جملة العدد الذي بدأت به. انظر "معاني الحروف" للرماني ص (٢٣٨).
أو يراد بالتفصيل: ذكر أشياء كل منها مفصول عن الآخر، وإن لم يكن ثم إجمال.
"ضياء السالك" (٤/٦٨)، و"الدسوقي" (١/٥٩).

والدليل على هذا المعنى استقراء مواقعها، وعطف مثلها عليها، نحو: ﴿فَأَمَّا آلِيَّتِي فَلَا تَهْزَنْ﴾ ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ٩-١٠]، ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦-١٠٧] الآية، و﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى﴾ إلى قوله: ﴿وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى﴾ [الليل: ٥-٨]. "التصريح" (٢/٢٦١).

(٢) المراد بالتوكيد هنا: تحقق الجواب، والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة.

قال ابن هشام في "المغني" (١/٥٧): أما التوكيد فقل من ذكره ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال: فائدة: (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول: زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمه قلت: أما زيد فذاهب، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. اهـ

(٣) هذا هو المنقول، وبحث فيه المصنف في الحواشي، فقال: والظاهر أن (أما زيد فنطلق)، =

وَفِي (أَنَّ): حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ.

وَفِي الْفَاءِ الَّتِي بَعْدَ الشَّرْطِ: رَابِطَةٌ لِحَوَابِ الشَّرْطِ، وَلَا تَقُلْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، كَمَا يَقُولُونَ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ الْجُمْلَةَ بِأَسْرِهَا لَا الْفَاءَ وَحْدَهَا.

□ وَأَنْ تَقُولَ فِي (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ الْهَمْزَةُ السَّائِكَةُ الثُّونِ، مِنْ نَحْوِ: (أَنْ تَقُومَ): (أَنَّ): حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ وَيُخَلِّصُهُ^(١) لِلِاسْتِقْبَالِ.

□ وَأَنْ تَقُولَ فِي الْفَاءِ الَّتِي بَعْدَ الشَّرْطِ^(٢)، مِنْ نَحْوِ: ﴿وَأَنْ يَمَسَّكَ يَخِيرَ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]: الْفَاءُ: رَابِطَةٌ لِحَوَابِ الشَّرْطِ بِالشَّرْطِ، وَلَا تَقُلْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، كَمَا يَقُولُونَ، كَالْحَوْفِيِّ^(٣) وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ الْجُمْلَةُ بِأَسْرِهَا^(٤)، يَعْنِي الْفَاءَ وَمَدْخُولَهَا^(٥)، لَا الْفَاءَ وَحْدَهَا، وَفِيهِ تَجَوُّزٌ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْجَوَابِ، وَإِنَّمَا

= لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نُسبًا، أو أحدهما إلى ذلك، فهو على هذا للتفصيل، أي: وأما غيره فهو ليس كذلك. اهـ «التصريح» (٢/ ٢٦١). وقال الصبان عند قول الأشموني: (وقد تأتي لغبر تفصيل، أي: لا لفظًا ولا تقديرًا)، قال رحمه الله: ومن التزم فيها التفصيل وقدر في نحو: (أما زيد فقائم) فقد تكلف. اهـ «حاشية الصبان» (٤/ ٤٦)، و«الخضري» (٢/ ١٩٩).

(١) أي: يخلص زمنه. «المدايني».

(٢) أي: التي تجيء بعد فعل الشرط. «المدايني».

(٣) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي المعرب صنف: «البرهان في تفسير القرآن»، و«علوم القرآن» و«الموضح في النحو» توفي سنة ٤٣٠ هـ. انظر «بغية الوعاة» (٢/ ١٤٠).

(٤) أي: بجمعها.

(٥) فيه نظر؛ لأن المصنف لم يُرد هذا قطعًا. اهـ «الشنواني»، بل أراد الجملة الواقعة بعد الفاء، فراه مدخول الفاء فقط هو الجواب، فلا ينافي قوله -أولًا- الفاء رابطة لجواب الشرط. «المدايني».

وَفِي نَحْوِ: (جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ) مَخْفُوضٌ بِالِإِصَافَةِ، أَوْ
بِالْمُضَافِ،

جِيءَ بِهَا لِرَبْطِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ، كَمَا قَالَ قَبْلَ التَّعْلِيلِ^(١).

وَالْجَوَابُ عَنِ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْفَاءَ جَوَابُ الشَّرْطِ: أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ
مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: حَرَفُ جَوَابِ الشَّرْطِ، أَوْ لَا حَذْفٍ، فَيَكُونُ مَجَازًا^(٢)،
عَلَاقَتُهُ الْمُجَاوِرَةُ، مِنْ إِطْلَاقِ أَحَدِ^(٣) الْمُتَجَاوِرِينَ -وَهُوَ الْجَوَابُ- عَلَى
مُجَاوِرِهِ -وَهُوَ الْفَاءُ-.

□ وَأَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ: (زَيْدٍ) -بِالْجَرِّ- مِنْ نَحْوِ: (جَلَسْتُ أَمَامَ زَيْدٍ):
(زَيْدٍ): مَخْفُوضٌ بِالِإِصَافَةِ، أَيْ: بِإِصَافَةِ (أَمَامَ) إِلَيْهِ، أَوْ بِالْمُضَافِ^(٤)،

(١) أي: في قوله: الفاء رابطة لجواب الشرط. "المدابغي".

والقول بأن الفاء لمجرد الربط والجواب ما بعدها هو قول الجمهور، قال الزواوي:

والفاء في الجواب قل للربط ولا تقل فيها جواب الشرط

وقيل: هي مع ما بعدها. اهـ "حاشية ابن حمدو" (١٦٧/٢).

(٢) أي: مرسلًا، والمجاز المرسل: كلمة استعملت في غير معناها الأصلي لعلاقة غير المشابهة
مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، وله علاقات كثيرة منها: المجاورة، وهي كون
الشيء مجاورًا لشيء آخر، نحو: كلمت الجدار، والعمود، أي: الجالس بجوارهما،
فالجدار، والعمود مجازان مرسلان علاقتهما المجاورة، ومن ذلك ما قيل في الفاء هنا:
(إنها جواب الشرط)، مع أنها ليست بجواب الشرط، وإنما الجواب ما بعدها، لمجاورتها
له. ومن علاقات المجاز المرسل: السببية، والمسببية، والجزئية، والكلية، واعتبار ما كان،
واعتبار ما يكون، والمحلية، والحالية. انظر "البلاغة الواضحة" ص (١٠٨-١١٠)،
و"جواهر البلاغة" ص (١٧٨-١٨٠).

(٣) أي: اسم أحد المتجاورين. "المدابغي".

(٤) وهو الراجح من أقوال ثلاثة، ثالثها الحرف المنوي. "المدابغي".

لَا مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلخَفْضِ إِنَّمَا هُوَ الْإِضَافَةُ أَوْ
الْمُضَافُ، لَا كَوْنُ الْمُضَافِ ظَرْفًا بِخُصُوصِهِ؛ بِدَلِيلِ (عَلَامُ زَيْدٍ)،
وَ(إِكْرَامُ عَمْرٍو).

وَفِي الْفَاءِ مِنْ نَحْوِ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾: فَاءُ السَّبَبِيَّةِ، وَلَا
تَقُلْ: فَاءُ الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَوْ لَا يَحْسُنُ عَطْفُ الطَّلَبِ عَلَى الْخَبَرِ

وَلَا تَقُلْ: مَخْفُوضٌ بِالظَّرْفِ -وَهُوَ (أَمَامَ)-؛ لِأَنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلخَفْضِ إِنَّمَا هُوَ
الْإِضَافَةُ أَوْ الْمُضَافُ، لَا كَوْنُ الْمُضَافِ ظَرْفًا بِخُصُوصِهِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُضَافَ
قَدْ يَأْتِي غَيْرَ ظَرْفٍ، كَأَنْ يَكُونَ اسْمَ ذَاتٍ أَوْ اسْمَ مَعْنَى، نَحْوُ: (عَلَامُ زَيْدٍ)
وَ(إِكْرَامُ عَمْرٍو)، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: إِنَّمَا هُوَ بِالْمُضَافِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
مُضَافٌ، وَهُوَ مُتَعَيَّنٌ؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ
الْمُضَافُ ^(١) لَا الْإِضَافَةُ ^(٢).

□ وَيَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ فِي الْفَاءِ مِنْ نَحْوِ: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ
① فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ١-٢]: الْفَاءُ: فَاءُ السَّبَبِيَّةِ ^(٣)، وَلَا تَقُلْ: فَاءُ
الْعَطْفِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ -عَلَى رَأْيٍ- أَوْ لَا يَحْسُنُ -عَلَى آخَرٍ- عَطْفُ الطَّلَبِ
-وَهُوَ قِسْمٌ ^(٤) مِنَ الْإِنْشَاءِ- عَلَى الْخَبَرِ الْمُقَابِلِ لِلْإِنْشَاءِ، فَلَوْ جَعَلْنَا الْفَاءَ

(١) لاتصال الضمير به، والضمير لا يتصل إلا بعامله، وهذا رأي سيبويه، واختاره المصنف
في الأوضح. انظر "التصريح" (٢٤/٢).

(٢) كما هو مذهب السهلي، وأبي حيان في "النكت الحسان". انظر "التصريح" (٢٥/٢)،
و"النكت الحسان" ص (١١٧).

(٣) لأن ما قبلها سبب لما بعدها. "المدابغي".

(٤) فائدة: الفرق بين قسم الشيء وقسيمه:

وَلَا الْعَكْسُ.

عَاطِفَةً (صَلَّ) عَلَى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾؛ لَزِمَ عَطْفُ الْإِنْشَاءِ عَلَى الْخَبَرِ، وَلَا الْعَكْسُ، أَيُّ: عَطْفُ الْخَبَرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ. وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٍ: مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْبَيَانِيُّونَ^(١)؛ لِمَا يَنْبَغِيهِمَا مِنَ التَّنَافِي وَعَدَمِ التَّنَاسُبِ^(٢)، وَأَجَازَهُ الصَّفَّارُ^(٣)، وَقَالَ الْمُرَادِيُّ^(٤) فِي "شَرْحِ التَّسْهِيلِ": أَجَازَ سَيِّبُوهُ

= قسيم الشيء: ما هو داخل معه تحت شيء آخر، كالاسم مع الفعل والحرف، فإنه قسيم لهما؛ لكونه داخلا معهما تحت شيء آخر وهو الكلمة.
وأما قسم الشيء: فهو أخص تحت أعم كالاسم مع الكلمة فإنه أخص، أي: أقل اشتراكا منها وداخل تحتها، ومن ذلك الطلب مع الإنشاء فإنه أقل اشتراكا منه وداخل تحته. اهـ "الحاشية على كشف النقاب" ص(٤).

(١) وابن مالك في شرح باب المفعول معه من "كتاب التسهيل"، وابن عصفور في "شرح الإيضاح"، ونقله عن الأكثرين. انظر "المغني" (٢/٤٨٢)، و"شرح التسهيل" (٢/٢٥٠).

(٢) عَطْفُ عَدَمِ التَّنَاسُبِ عَلَى التَّنَافِي مِنْ عَطْفِ التَّفْسِيرِ. "المدايغي".

(٣) هو قاسم بن علي بن سليمان الأنصاري، الشهير بالصفار، صاحب الشلوطين، وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا، يقال: إنه أحسن شروحه. توفي بعد الثلاثين وستمائة. انظر "بغية الوعاة" (٢/٢٥٦)، وانظر رأيه في "المغني" (٢/٤٨٢)، و"الأشموقي" (٣/١٢١)، و"الهمع" (٣/٢٢٥)، وقد وافق الصفار على هذا الرأي جماعة مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [٢٥] في سورة البقرة، فهو معطوف على ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤]، وهو خبر، وبقوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣] في سورة الصف، فهو معطوف على ﴿نَصْرٌ مِنْ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾ [الصف: ١٣]، وهو خبر، وقول الشاعر:

وإن شغائي عبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فهل عند رسمِ دارِسٍ من مُعَوَّلٍ

انظر "المغني مع الدسوقي" (٢/١٢٨)، و"الأشموقي مع الصبان" (٣/١٢١).

(٤) هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المعروف بابن أم القاسم، وهي جدته أم أبيه، له "شرح التسهيل"، و"شرح المفصل"، و"شرح الألفية"، و"الجنى الداني في =

وَفِي الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الْجَمْعِ.

التَّخَالُفُ فِي تَعَاظِفِ الْجُمْلَتَيْنِ بِالْخَبَرِ وَالِاسْتِفْهَامِ، فَأَجَازَ: (هَذَا زَيْدٌ وَمَنْ عَمَرُو؟). انْتَهَى.^(١)

□ وَأَنْ تَقُولَ فِي الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ مِنْ نَحْوِ: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو): الْوَاوُ: حَرْفُ عَطْفٍ لِمُجَرَّدِ الْجَمْعِ^(٢) بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنِي»^(٣): وَلَا تَقُلْ لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ^(٤). انْتَهَى؛ لِأَنَّهَا قَدْ^[٥] تَكُونُ لِلْجَمْعِ الْمُقَيَّدِ، نَحْوُ:

= حروف المعاني». توفي (٧٤٠هـ). انظر «بغية الوعاة» (٥١٧/٢). وانظر رأيه في «شرح التسهيل» ص (٥١٥).

(١) لم يصرح سيبويه بهذا في «الكتاب»، وإنما هو فُهِمَ مِنْ كَلَامِ سيبويه، وقد اعتمد المرادي في فهم هذا على الصفار فيما فهمه عن سيبويه حيث قال سيبويه في «الكتاب» (٦٠/٢): «واعلم أنه لا يجوز من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين، رفعت، أو نصبت؛ لأنك لا تُثْبِتُ إِلَّا عَلَى مَنْ أَثْبَتَهُ، وَعِلْمَتُهُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُطَ مِنْ تَعْلَمَ، وَمَنْ لَا تَعْلَمَ، فَتَجْعَلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ. اهـ، فقال الصفار: لَمَّا مَنَعَهَا سيبويه مِنْ جِهَةِ النِّعَةِ، عِلْمَ أَنْ زَوَالَ النِّعَةِ يَصَحُّهَا. قال ابن هشام في «المعني» (٤٨٥/٢): وَلَا حِجَّةَ فِي مَا ذَكَرَ الصَّفَارُ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ مَانِعَانِ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى ذِكْرِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي اقْتَضَاهُ الْمَقَامُ. اهـ.

(٢) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ، أَيْ: لِلْجَمْعِ الْمَجْرَدِ، أَيْ: لِلْاجْتِمَاعِ بَيْنَ الْمُتَعَاظِفَيْنِ، وَالشَّرْكَةِ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ الْمَجْرَدِ عَنِ التَّقْيِيدِ بِاتِّحَادِ زَمَانٍ أَوْ عَدَمِهِ. «المدابغي».

(٣) «المعني» (٣٥٤/٢).

(٤) لِإِيْهَامِهِ تَقْيِيدَ الْجَمْعِ بِالْإِطْلَاقِ، فَلَا يَصْدُقُ مَعَ التَّقْيِيدِ فِي نَحْوِ قَوْلِنَا: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو مَعَهُ، أَوْ قَبْلَهُ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ مُطْلَقِ الْجَمْعِ، وَالْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ، كَمَطْلُوقِ الْمَاءِ، وَالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ، وَالتَّحْقِيقِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ، فَطُلُقِ الْجَمْعَ، وَالْجَمْعَ الْمَطْلُوقَ مُتَرَادِفَانِ لُغَةً، وَالْفَرْقَ بَيْنَ مُطْلَقِ الْمَاءِ، وَالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ اصْطِلَاحِيًّا شَرْعِيًّا. «المدابغي»، و«الصبان» (٩١/٣)، و«التصريح» (١٣٥/٢)، و«حاشية ابن حمدون» (٢١/٢).

[٥] فِي ط ١: (لَا تَكُونُ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

وَفِي (حَتَّى): حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ وَالْعَايَةِ.
 وَفِي (ثُمَّ): حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالْمَهْلَةِ.
 وَفِي الْفَاءِ: حَرْفُ عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ.
 وَإِذَا اخْتَصَرْتَ فِيهِنَّ، فَقُلْ: عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ.....
 (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ مَعَهُ).

□ وَأَنْ تَقُولَ فِي (حَتَّى) مِنْ نَحْوِ: (قَدِمَ الْحُبَّاجُ حَتَّى الْمُشَاةِ):
 (حَتَّى): حَرْفُ عَطْفٍ لِلْجَمْعِ ^(١) وَالْعَايَةِ وَالتَّنْذِيرِجِ.
 □ وَأَنْ تَقُولَ فِي (ثُمَّ) مِنْ نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَرُو): (ثُمَّ): حَرْفُ
 عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفِينَ وَالْمَهْلَةِ ^(٢) فِي الزَّمَانِ.
 □ وَأَنْ تَقُولَ فِي الْفَاءِ مِنْ نَحْوِ: (قَامَ زَيْدٌ فَعَمَرُو): الْفَاءُ: حَرْفُ
 عَطْفٍ لِلتَّرْتِيبِ وَالتَّعْقِيبِ. وَتَعْقِيبُ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ؛ تَقُولُ: (تَزَوَّجَ فُلَانٌ
 فَوُلِدَ لَهُ) إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا مُدَّةُ الْحَمْلِ.

وَإِذَا اخْتَصَرْتَ فِيهِنَّ، أَيُّ: فِي أَحْرَفِ الْعَطْفِ الْأَرْبَعَةِ وَمَا عَطَفْتَ،
 فَقُلْ: عَاطِفٌ وَمَعْطُوفٌ، عَلَى طَرِيقِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ عَلَى التَّرْتِيبِ، الْأَوَّلُ

(١) أي: بدون ترتيب، فيصح أكلت السمكة حتى رأسها مع أكله الرأس أولاً، ولا ينافي الغاية؛ إذ المقصود: لم أثبت منها شيئاً. «عطار» (ل/١١٧). وقال ابن القيم في «البدائع» (١/١٩٧-١٩٨): إذا قلت: أكلت السمكة حتى رأسها، فالرأس غاية لانتهاه السمكة، وليس المراد أن غاية أكلك كان الرأس، بل يجوز أن يتقدم أكلك للرأس.

(٢) المهلة: بفتح الميم، وضمتها، خلافاً لمن أنكر الضم التأخير، والانفصال. «حاشية ابن حمدون» (٢/٢١)، و«حاشية عبادة على الشذور» (٢/١٩١).

كَمَا تَقُولُ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ، وَكَذَلِكَ فِي نَحْوِ: (لَنْ نَبْرَحَ) وَ(لَنْ نَفْعَلَ):
نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ.

وَفِي (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ الْمُشَدَّدَةَ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ، يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ
الْخَبَرَ. وَفِي الْمَفْتُوحَةِ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ مَصْدَرِيٌّ، يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.

لِلأَوَّلِ وَالثَّانِي لِلثَّانِي، كَمَا تَقُولُ فِي نَحْوِ: (بِسْمِ): جَارٌّ وَمَجْرُورٌ،
وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي نَحْوِ: (لَنْ نَبْرَحَ) وَ(لَنْ نَفْعَلَ)^[١]: نَاصِبٌ وَمَنْصُوبٌ، وَفِي
نَحْوِ: (لَمْ يَقُمْ): جَارِزٌ وَمَجْرُومٌ.

□ وَأَنْ تَقُولَ فِي (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ الْهَمْزَةَ الْمُشَدَّدَةَ النَّونَ: حَرْفُ
تَوْكِيدٍ، يَنْصِبُ الْأِسْمَ اتِّفَاقًا وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ عَلَى الْأَصَحِّ^(٢)، وَتَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ فِي
(أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ الْهَمْزَةَ الْمُشَدَّدَةَ النَّونَ: مَصْدَرِيٌّ^(٣)، فَتَقُولَ: (أَنَّ): حَرْفُ
تَوْكِيدٍ مَصْدَرِيٌّ، يَنْصِبُ الْأِسْمَ اتِّفَاقًا وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ عَلَى الْأَصَحِّ.
وَتَقُولَ فِي (كَأَنَّ): حَرْفُ تَشْبِيهِ، يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.
وَفِي (لِكِنَّ): حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ، يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.
وَفِي (لَعَلَّ): حَرْفُ تَرَجُّحٍ، يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.
وَفِي (لَيْتَ): حَرْفُ تَمَنٍّ، يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.

[١] فِي خ: [وَأَنْ نَفْعَلَ].

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَاخْتَارَ الْكُوفِيُّونَ أَنْ أَخْبَارَ هَذِهِ الْحُرُوفِ -أَي: إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا-
مُرْتَفَعَةٌ بِمَا ارْتَفَعَتْ بِهِ فِي حَالِ الْإِبْتِدَاءِ، وَالَّذِي ارْتَفَعَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ فِي حَالِ الْإِبْتِدَاءِ عِنْدَهُمْ
هُوَ الْمُبْتَدَأُ؛ لِأَنَّهُمَا عِنْدَهُمْ مَرْتَفَعَانِ، أَيْ: أَنَّ الْخَبَرَ رَفَعَ الْمُبْتَدَأَ، وَالْمُبْتَدَأُ رَفَعَ الْخَبَرَ. الرُّضْيِيُّ
(٣٤٨/٤)، وَ«التَّصْرِيحُ» (٢١٠/١)، وَ«الْأَشْمُونِيُّ مَعَ الصَّبَانِ» (١٩٤/١)، وَ«الْمَدَابِغِيُّ».

(٣) لَعَلَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْحِكَايَةِ. «الْمَدَابِغِيُّ».

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِئِ فِي صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ أَنْ يَذْكُرَ فِعْلًا
وَلَا يَبْحَثَ عَنْ فَاعِلِهِ،

□ وَاعْلَمْ^(١) أَنَّهُ يُعَابُ عَلَى النَّاشِئِ فِي صِنَاعَةِ -بِكْسْرِ الصَّادِ، وَهِيَ
الْعِلْمُ الْحَاصِلُ مِنَ الثَّمَرِ فِي الْعَمَلِ^(٢) - الْإِعْرَابِ -بِكْسْرِ الهمزة وَتَقْدَمُ
بَيَانُهُ^(٣)؛ أَنْ يَذْكُرَ فِعْلًا مِنَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ^(٤)، وَلَا يَبْحَثَ عَنْ فَاعِلِهِ -إِنْ
كَانَ لَهُ فَاعِلٌ^(٥)، وَلَوْ قَالَ أَنْ يَذْكُرَ عَامِلًا وَلَا يَبْحَثَ عَنْ مَعْمُولِهِ؛
لَكَانَ أَشْمَلًا؛ لِيَدْخُلَ فِي الْعَامِلِ: جَمِيعُ الْأَفْعَالِ وَأَسْمَائِهَا^(٦)، وَالْمَصَادِرِ
وَأَسْمَائِهَا^(٧)، وَالصِّفَاتِ^(٨) وَمَا فِي مَعْنَاهَا^(٩)، وَيَدْخُلُ فِي الْمَعْمُولِ: الْفَاعِلُ
وَنَائِبُهُ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا، وَخَبَرٌ إِنْ وَأَخَوَاتِهَا، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ.

- (١) قال الكافيجي: الواو للعطف، و(اعلم) معطوف على مقدر، كأنه قال: اعلم أن ما
ذكر يتعلق بالمبتدي، واعلم أن ما يذكر متعلق بالمنتهي في الفن. اهـ
(٢) وعبر بالصناعة؛ إشارة إلى أنه علم صناعي يحصل بالممارسة والمزاولة وإتباع الخواطر.
"حاشية العقد النامي" ص(٥٤٨)، و"الكافيجي" (٥٠٧).
(٣) والإعراب هاهنا بمعنى علم النحو. قاله الكافيجي.
(٤) أي: الماضي، والمضارع، والأمر.
(٥) احتز به عن الفعل المكفوف بما، والفعل المؤكّد بكسر الكاف، فإنه لا فاعل لهما كما
تقدم. "المدايني".

- (٦) أي: أسماء الأفعال، فإنها تعمل عمل أفعالها.
(٧) أي: أسماء المصادر، فإنها تعمل عمل الأفعال.
(٨) أي: أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها. "المدايني".
(٩) كالمنسوب، كمررت برجل مصريّ حماره، والجار والمجرور، والظرف المعتمدين كما مرّ.
"المدايني"، و"عطار" (ل/١١٧).

أَوْ مُبْتَدَأً وَلَا يَبْحَثُ عَنْ خَبَرِهِ، أَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا وَلَا يُبَنِّيه عَلَى مُتَعَلِّقِهِ، أَوْ جُمْلَةً وَلَا يَذْكُرُ أَلَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا؟ أَوْ مَوْصُولًا وَلَا يُبَيِّنُ صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ.
وَأَنْ يَقْتَصِرَ فِي

أَوْ يَذْكُرُ مُبْتَدَأً فِي الْأَصْلِ^(١) أَوْ فِي الْحَالِ؛ وَلَا يَبْحَثُ^[٢] عَنْ خَبَرِهِ أَهْوَ مَذْكُورٌ أَمْ مَحْدُوفٌ، وَجُوبًا أَمْ جَوَازًا؟
أَوْ يَذْكُرُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا لَهَا مُتَعَلِّقٌ^(٣)؛ وَلَا يُبَنِّيه عَلَى مُتَعَلِّقِهِ أَهْوَ فِعْلٌ أَمْ شِبْهُهُ؟ وَتَقْدَمُ أَنَّ الْمَجْرُورَ بِحَرْفٍ زَائِدٍ^(٤) لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، فَلَا مُتَعَلِّقَ لَهُ.
أَوْ يَذْكُرُ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً أَوْ اِسْمِيَّةً؛ وَلَا يَذْكُرُ أَلَهَا^[٥] مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا؟ وَهَلِ الْمَحَلُّ رَفْعٌ أَوْ نَصَبٌ أَوْ خَفْضٌ أَوْ جَزْمٌ؟
أَوْ يَذْكُرُ مَوْصُولًا اِسْمِيًّا^(٧)؛ وَلَا يُبَيِّنُ صِلَتَهُ وَعَائِدَهُ.

□ وَمِمَّا يُعَابُ عَلَى النَّاشِئِ^(٨) فِي صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: أَنْ يَقْتَصِرَ فِي

(١) كاسم الفعل الناسخ، أو الحرف الناسخ.

[٢] في أ، ط ٢، ص: يفحص.

(٣) مفهومه مُعْطَلٌ بالنسبة للظرف، ولذلك أخذ الشارح محترزه بالنسبة للمجرور فقط حيث قال: وتقدم أن المجرور... إلخ. "المدابغي".

(٤) وكذلك الشبيه بالزائد.

[٥] في ط ٢: (لها) بدون الهمزة. [٦] (أو): سقطت من ط ٢.

(٧) قَيَّدَ به، لأجل قول المصنف، وعائده، فإن الحرفي لا عائد له أصلاً؛ إذ الضمير إنما يعود على الأسماء. "المدابغي".

(٨) أي: المتمرن، مأخوذ من (نشأ الغلام) إذا ارتفع وبلغ. اهـ "حاشية العقد النامي" ص (٥٤٨).

إِعْرَابِ الاسْمِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (قَامَ ذَا)، أَوْ (قَامَ الَّذِي) عَلَى أَنْ يَقُولَ:
اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ اسْمُ مَوْصُولٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ إِعْرَابٌ،
فَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ: فَاعِلٌ وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ هُوَ اسْمُ مَوْصُولٍ. فَإِنْ
قُلْتَ: لَا فَائِدَةَ فِي (ذَا): إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ فِي (الَّذِي): إِنَّهُ
اسْمُ مَوْصُولٍ؛ فَإِنَّ فِيهِ تَنْبِيْهًا عَلَى مَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ مِنَ الصَّلَةِ وَالْعَائِدِ؛
لِيَطْلُبَهُمَا الْمُعَرَّبُ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ جُمْلَةَ الصَّلَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا.

إِعْرَابِ الاسْمِ الْمُبْتَدِئِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (قَامَ ذَا) أَوْ (قَامَ الَّذِي) عَلَى أَنْ يَقُولَ
فِي الْأَوَّلِ: (ذَا): اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ يَقُولَ فِي الثَّانِي: (الَّذِي): اسْمُ مَوْصُولٍ؛
فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ إِعْرَابٌ مِنْ رَفْعٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ فِي
(ذَا) وَ(الَّذِي) فِي الْمِثَالَيْنِ: فَاعِلٌ مَحَلُّهُ رَفْعٌ وَهُوَ اسْمُ إِشَارَةٍ، أَوْ فَاعِلٌ وَهُوَ
اسْمُ مَوْصُولٍ. وَهَلِ الْمَحَلُّ لِلْمَوْصُولِ دُونَ صَلَتِهِ أَوْ لَهُمَا؟ صَحَّحَ فِي
«الْمُعْنِي»^(١) الْأَوَّلَ.

وَقَدْ أَوْرَدَ الْمُصَنِّفُ سُؤَالَ عَلَى مَا قَرَّرَهُ وَأَجَابَ عَنْهُ فَقَالَ: فَإِنْ قُلْتَ:
لَا فَائِدَةَ فِي قَوْلِهِ^(٢) فِي (ذَا)^(٣): إِنَّهُ اسْمُ إِشَارَةٍ، بَعْدَ قَوْلِهِ: إِنَّهُ فَاعِلٌ؛ لِأَنَّ
الْغَرَضَ بَيَانُ الْإِعْرَابِ، وَكَوْنُهُ اسْمَ إِشَارَةٍ لَا يُبْنَى عَلَيْهِ إِعْرَابٌ، بِخِلَافِ
قَوْلِكَ فِي (الَّذِي) مَعَ بَيَانِ مَحَلِّهِ مِنَ الْإِعْرَابِ: إِنَّهُ اسْمُ مَوْصُولٍ؛ فَإِنَّ فِيهِ
فَائِدَةً وَتَنْبِيْهًا عَلَى مَا يَفْتَقِرُ الْمَوْصُولُ إِلَيْهِ مِنَ الصَّلَةِ وَالْعَائِدِ؛ لِيَطْلُبَهُمَا^(٤)
الْمُعَرَّبُ، وَلِيَعْلَمَ أَنَّ جُمْلَةَ الصَّلَةِ لَا مَحَلَّ لَهَا.

(١) «المعني» (٢/ ٤٠٩).

(٢) أي: الناشئ في صناعة الإعراب. «المدايني».

(٣) أي: في بيان إعراب (ذا). (٤) علة (تنبيهاً). «المدايني».

قُلْتُ: بَلَى فِيهِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ لَا اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَإِلَى أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي بَعْدَهُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ)؛ نَعْتُ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْمَعْرِفِ بِ(أَنَّ) الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَبَعْدَ (أَيُّهَا) فِي نَحْوِ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ).

قُلْتُ: بَلَى فِيهِ، أَيُّ: فِي قَوْلِهِ: اسْمٌ إِشَارَةٌ فَائِدَةٌ، وَهِيَ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ مَا يَلْحَقُهُ مِنَ الْكَافِ حَرْفُ خِطَابٍ، وَإِنْ كَانَتْ مُتَصَرِّفَةً تَصَرَّفَ الْأَسْمَاءُ، لَا أَنَّهَا اسْمٌ مُضَافٌ إِلَيْهِ^(١). وَلِيَهْتَدِيَ^[٢] إِلَى أَنَّ الْاسْمَ الْمَقْرُونَ بِ(أَنَّ) الَّذِي يَقَعُ بَعْدَهُ، أَيُّ: بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ)؛ نَعْتُ عِنْدَ ابْنِ الْحَاجِبِ^(٣)، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ^(٤) عَلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَعْرِفِ بِ(أَنَّ) الْوَاقِعِ بَعْدَ اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَالْوَاقِعِ بَعْدَ (أَيُّهَا)^(٥) فِي نَحْوِ: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ). فَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ نَعْتُ (أَيُّهَا)، وَبَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَيْهَا، وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْهَا^(٦).

(١) لما تقرر أن أسماء الإشارة من المعارف، والمعارف لا تضاف.

[٢] فِي ط ٢، ق، ص، ج: (ليهند) عَلَى أَنَّهُ فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ.

(٣) انظر «الكافية مع شرح الرضي» (٣١٥/٢).

(٤) «شرح التسهيل» (٣٢٦/٣).

(٥) هكذا ذكره على سبيل الاستطراد؛ لأن الكلام في اسم الإشارة. «المدابغي».

(٦) وأحسن الأقوال في ذلك التفصيل، فيقال: إن كان الواقع بعد الإشارة، أو أي مشتقاً، فهو نعت، نحو: يا أيها الفاضل، وإن كان جامداً، فهو بيان، نحو: يا أيها الرجل. «الأشموني» (١٥١/٣)، و«المدابغي».

وَمَا لَا يُنْبِئِي عَلَيْهِ إِعْرَابٌ أَنْ تَقُولَ: مُضَافٌ، فَإِنَّ الْمُضَافَ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقَرٌّ، كَمَا لِلْفَاعِلِ وَنَحْوِهِ، وَإِنَّمَا إِعْرَابُهُ بِحَسَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ، فَالصَّوَابُ أَنْ تَقُولَ: فَاعِلٌ، أَوْ مَفْعُولٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقَرًّا وَهُوَ الْجُرُّ، فَإِذَا قِيلَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ عَلِمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ.

□ وَمَا لَا يُنْبِئِي عَلَيْهِ إِعْرَابٌ أَنْ تَقُولَ فِي (عَلَامٍ) مِنْ نَحْوِ: (عَلَامٌ زَيْدٌ): مُضَافٌ، مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْمُضَافَ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقَرٌّ، كَمَا لِلْفَاعِلِ؛ فَإِنَّ لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقَرًّا وَهُوَ الرَّفْعُ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، وَنَحْوُهُ أَيْ: الْفَاعِلِ مِمَّا لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقَرٌّ، كَالْمَفْعُولِ؛ فَإِنَّ^[١] لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقَرًّا وَهُوَ النَّصْبُ، بِخِلَافِ الْمُضَافِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِعْرَابٌ مُسْتَقَرٌّ، وَإِنَّمَا إِعْرَابُهُ بِحَسَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِمَّا يَقْتَضِي رَفْعَهُ أَوْ نَصْبَهُ أَوْ خَفْضَهُ، فَالصَّوَابُ أَنْ تُبَيِّنَ مَوَاقِعَ إِعْرَابِهِ فَتَقُولَ: فَاعِلٌ أَوْ مَفْعُولٌ أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْعَمَدِ وَالْفَصَلَاتِ، بِخِلَافِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِنَّ لَهُ إِعْرَابًا مُسْتَقَرًّا وَهُوَ الْجُرُّ بِالْمُضَافِ، فَإِذَا قِيلَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ؛ عَلِمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا.

□ وَيُنْبَغِي لِلْمُعَرَّبِ أَنْ لَا يُعَبَّرَ عَمَّا هُوَ مَوْضُوعٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ بِلَفْظِهِ، فَيَقُولَ فِي الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِالْفِعْلِ مِنْ نَحْوِ: (ضَرَبْتُ): (تُ): فَاعِلٌ^(٢)؛ إِذْ لَا يَكُونُ اسْمٌ^(٣) هَكَذَا، فَالصَّوَابُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنْهُ بِاسْمِهِ

[١] (فَإِنَّ): سقطت من طبعة مجاهد.

(٢) قال بعضهم:

وعيب في الإعراب أن تقول في
ت فاعلٌ وأن تقول حرف جر
نحو تحصنت بلطفك الخفي
أو جملة أو مبتدا بلا خبر

(٣) أي: اسم ظاهر، وقوله: هكذا أي: موضوعًا على حرف واحد، و(يكون) هنا تامة، و(اسم) فاعل.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ الْمُعَرِّبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ

الْخَاصُّ أَوْ ^[١] الْمَشْتَرِكُ ^(٢)، فَيَقُولُ: التَّاءُ أَوِ الصَّيْمِيرُ: فَاعِلٌ ^(٣).

أَمَّا مَا صَارَ ^(٤) بِالْحَذْفِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، فَتَقُولُ فِي (مُ): مُبْتَدَأٌ حُذِفَ خَبَرُهُ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُ (أَيْمُنُ) ^(٥)، وَفِي (قِ) مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: (قِ نَفْسِكَ): فِعْلٌ أَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَقَايَةِ ^(٦).

فَإِنْ كَانَ مَوْضُوعًا عَلَى حَرْفَيْنِ نُطِقَ بِهِ ^(٧)، فَتَقُولُ: (مَنْ): اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ^(٨). وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يُعَبَّرَ عَنِ الْكَلِمَةِ بِحُرُوفٍ هِجَائِيًّا، فَلَا يُقَالُ: الْمِيمُ وَالنُّونُ: اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ قَوْلُهُمْ (أَلْ) فِي أَدَاةِ التَّعْرِيفِ أَقْبَسَ مِنْ قَوْلِهِمْ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ.

□ وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْتَنِبَ الْمُعَرِّبُ أَنْ يَقُولَ فِي حَرْفٍ ^(٩) مِنْ كِتَابِ اللَّهِ

[١] (أَوْ): سَقَطَتْ مِنْ طَبْعَةِ مُجَاهِدٍ. (٢) أَي: بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ.

(٣) الْأَوَّلُ تَعْبِيرٌ بِاسْمِ الْمُعَرِّبِ عَنْهُ الْخَاصُّ بِهِ، وَالثَّانِي بِاسْمِهِ الْمَشْتَرِكُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ. «الدَّسُوقِي» (٢/٢٨٩).

(٤) هَذَا مُحْتَزَزُ قَوْلِهِ: مَوْضُوعٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ. «الْمَدَابِغِي».

(٥) أَي: فَأَصْلُهُ: (أَيْمِنُ) مُخَفَّفٌ بِالْحَذْفِ. «الدَّسُوقِي» (٢/٢٨٩). قَالَ صَاحِبُ «مَخْتَارِ الصَّحَاحِ»: وَ(أَيْمِنُ اللَّهُ) اسْمٌ وَضِعَ لِلْقِسْمِ هَكَذَا بَضْمِ الْمِيمِ وَالنُّونِ وَهُوَ جَمْعُ يَمِينٍ وَأَلْفُهُ أَلْفٌ وَصَلٌ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ -خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ- وَلَمْ يَجِئْ فِي الْأَسْمَاءِ أَلْفُ الْوَصْلِ مَفْتُوحَةً غَيْرَهَا. وَانْظُرْ «شَرْحَ الْجَارِ بَرْدِي عَلَى الشَّافِيَّةِ» (١/١٥٢-١٥٣).

(٦) أَصْلُهُ (أَوْقُ) مِنَ الْوَقَايَةِ، فَحُذِفَ الْوَاوُ حَمَلًا لِلْأَمْرِ عَلَى الْمُضَارَعِ. «الدَّسُوقِي» (٢/٢٨٩).

(٧) أَي: بَلْفِظَهُ. «الدَّسُوقِي» (٢/٢٨٩).

(٨) ك(قَدْ، وَهَلْ)، فَيُقَالُ: قَدْ: حَرْفٌ تَحْقِيقٌ، وَهَلْ: حَرْفٌ اسْتِفْهَامٌ، وَفِي (نَا) نَا: فَاعِلٌ.

(٩) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَرْفِ هَهُنَا أَعْمٌ مِنَ الْحَرْفِ الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ؛ لِيَتَنَاوَلَ حُرُوفَ الْمَبَانِي، وَحُرُوفَ الْمَعَانِي، وَالْأَسْمَاءِ، وَالْفِعْلِ، وَغَيْرِهَا. «الْمَدَابِغِي». وَقَالَ عَطَّار (ل/ ١١٨): الْمُرَادُ =

تَعَالَى: زَائِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى الْأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ،
وَكَلَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْوَهْمُ لِلْإِمَامِ
فَخَرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ،

تَعَالَى: زَائِدٌ؛ تَعْظِيمًا لَهُ وَاحْتِرَامًا؛ لِأَنَّهُ^(١) يَسْبِقُ إِلَى الْأَذْهَانِ أَنَّ الزَّائِدَ هُوَ
الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ أَصْلًا، وَكَلَامُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنْزَعٌ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ^(٢) مَا
مِنْ حَرْفٍ فِيهِ إِلَّا وَلَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ، وَمَنْ فَهَمَ خِلَافَ ذَلِكَ^(٣) فَقَدْ وَهَمَ.

وَقَدْ وَقَعَ هَذَا الْوَهْمُ^(٤) -بِفَتْحِ الْهَاءِ: مَصْدَرٌ (وَهْمٌ) بِكَسْرِهَا، إِذَا غَلِطَ-
لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ خَطِيبِ الرَّيِّ، قَالَ الْكَافِي جِي^(٥): فَإِنْ قُلْتَ: مَنْ
أَيَّنَ عِلْمَ الْمُصَنِّفِ أَنَّ هَذَا الْوَهْمَ وَقَعَ لِلْإِمَامِ فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ؟ قُلْتَ:
مِنْ أَمْرَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ نَقَلَ إِجْمَاعَ الْأَشَاعِرَةِ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ الْمُهْمَلِ فِي كَلَامِ اللَّهِ
تَعَالَى، وَهُوَ عَيْنُ الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ الزَّائِدِ فِيهِ؛ إِذِ الزَّائِدُ بِهَذَا الْمَعْنَى هُوَ
عَيْنُ الْمُهْمَلِ، فَلَوْ لَمْ يَقَعْ لَهُ هَذَا الْوَهْمُ لَمَا احتَاجَ إِلَى التَّعَرُّضِ لِهَذَا الْإِجْمَاعِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ حَمَلَ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٩]
عَلَى أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا لِي لَا أَرَى

= به الكلمة بأقسامها الثلاثة، وحروف المباني.

(١) تعليل للاجتناب، أي: لأن الشأن. «المدابغي».

(٢) تعليل لقوله: منزه، أي: لأن القرآن ليس حرف فيه إلا وله معنى صحيح. «المدابغي».

(٣) أي: فهم من كلام النحويين وقوع الزائد بالمعنى المذكور في كلامه تعالى، فقد غلط.
«المدابغي».

(٤) أي: وهو أن الزائد الذي لا معنى له أصلاً. «الشنواني». انظر «المدابغي».

(٥) انظر «شرح الكافي ج ١ على قواعد الإعراب» ص (٥٢٢).

فَقَالَ: الْمُحَقِّقُونَ عَلَى أَنَّ الْمُهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ﴾، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ.

أَلْهَدُهَا ﴿[النمل: ٢٠]﴾، فَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: فَقَالَ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ^(١): الْمُحَقِّقُونَ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ -وَهُمُ الْأَشَاعِرَةُ^(٢)- عَلَى أَنَّ الْمُهْمَلَ لَا يَقَعُ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِرَفْعِهِ عَنْ ذَلِكَ. وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِي بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحْمَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، فَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً لِلتَّعَجُّبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَبِأَيِّ رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ، يَعْنِي لَا^[٣]

(١) في "تفسيره" (٦٢/٩)، ونص عبارته: قال المحققون: دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز، وههنا يجوز أن تكون (ما) استفهامية للتعجب، تقديره: فبأي رحمة من الله لنت لهم.

(٢) وهم طائفة من طوائف أهل البدع، ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، علي بن إسماعيل، يثبتون الصفات العقلية السبع، وقد رجع الأشعري عن هذا المذهب كما ذكر ذلك عنه جماعة من العلماء منهم ابن كثير، فقد ذكر رحمه الله في "طبقات الشافعية" أن لأبي الحسن الأشعري ثلاث أحوال:

الحالة الأولى: حال الاعتزال التي رجع عنها لا محالة.

الحالة الثانية: إثبات الصفات العقلية السبع، وهي: الحياة، والعلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، وتأويل الخبرية كالوجه، واليدين، والقدم، والساق، ونحو ذلك.

والحالة الثالثة: إثبات ذلك كله من غير تكييف، ولا تشبيه جرياً على منوال السلف، وهي طريقته في الإبانة التي صنفها آخرًا. اهـ، وبهذا تعلم أن أبا الحسن الأشعري استقرَّ أمره أخيراً على عقيدة السلف التي جاء بها القرآن الكريم، وسنة النبي عليه أركى الصلاة وأتم التسليم. انظر "مقدمة الإبانة" للشيخ حماد الأنصاري ص (١٢-١٣).

زائدة. انتهى كلام الفخر الرازي.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْوَهْمَ لَا يَقَعُ لِوَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَضْلاً عَنْ أَنْ يَقَعَ لِمِثْلِ هَذَا الْإِمَامِ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَ إِطْلَاقَ الْقَوْلِ بِالزَّائِدِ^(١)؛ إِجْلَالاً لِكَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِلْمُلَازِمَةِ لِبَابِ الْأَدَبِ كَمَا هُوَ اللَّائِقُ بِحَالِهِ.

وَأَمَّا حَلُّ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحْمَةً﴾ عَلَى أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامِيَّةً بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ؛ عَلَى^(٢) سَبِيلِ الْجَوَازِ وَالْإِمْكَانِ^(٣) [الَّذِي قَالَهُ الْمُعْرِبُونَ. -وَعِبَارَةٌ بَعْضِهِمْ- قِيلَ: (مَا): زَائِدَةٌ لِلتَّوَكِيدِ، وَقِيلَ: نَكْرَةٌ؛ فَقِيلَ^[٤] مَوْصُوفَةٌ بِ﴿رَحْمَةٍ﴾ وَقِيلَ: غَيْرُ مَوْصُوفَةٍ، وَ﴿رَحْمَةٍ﴾ بَدَلٌ مِنْهَا^[٥]؛ فَهُوَ^(٦) بِمَعْزِلٍ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى وَقُوعِ الْوَهْمِ مِنْهُ بِمَرَاكِحٍ. انْتَهَى كَلَامُ الْكَافِيَجِيِّ^(٧).

وَلَمَّا فَرَعَ الْمُصَنِّفُ مِنْ نَقْلِ كَلَامِ الرَّازِيِّ وَتَوَجَّيْهِهِ، وَأَرَادَ إِبْطَالَهُ

(١) أما إذا لم يطلق بأن قيل: زائد للتقوية، والتأكيد، فلا بأس به. «المدابغي».

(٢) قوله: على سبيل الجواز، والإمكان، جواب (أما)، وحذف الفاء على قلة، وهو رد لما فهمه المصنف من كلام الفخر من الحصر المشار إليه بقول الشارح: يعني لا زائد. «المدابغي».

(٣) فلذا عبر الفخر بقوله: فيمكن أن تكون... إلخ، ولم يقل: فيلزم، وإلا فيجب. وعطف الإمكان على الجواز من عطف التفسير. «المدابغي».

[٤] (فقيل): سقطت من المطبوع لمجاهد، ومن ط ١.

[٥] ما بين المعكوفين سقط من أ، ج.

(٦) قوله: فهو بمعزل... إلخ، تفريع على الجواب. «المدابغي».

(٧) انظر «شرح قواعد الإعراب» للكافيجي (٥٢٢-٥٢٣).

وَالزَّائِدُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ الَّذِي لَمْ يُؤْتِ بِهِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوَكُّيدِ، لَا الْمُهِمْلُ، وَالتَّوَجِيهُ الْمَذْكُورُ فِي الْآيَةِ بَاطِلٌ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا، نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، وَالثَّانِي: أَنَّ خَفْضَ ﴿رَحْمَةً﴾ حِينَئِذٍ

وَبَيَانَ تَعْرِيفِ الزَّائِدِ، قَالَ: وَالزَّائِدُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ: هُوَ الَّذِي لَمْ يُؤْتِ بِهِ إِلَّا لِمُجَرَّدِ التَّقْوِيَةِ وَالتَّوَكُّيدِ، لَا أَنَّ الزَّائِدَ عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُهِمْلُ^(١)، كَمَا تَوَهَّمَهُ الْإِمَامُ الرَّازِيُّ، وَأَنْتَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْإِمَامَ الرَّازِيَّ بَرِيءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَالتَّوَجِيهُ الْمَذْكُورُ لِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ فِي الْآيَةِ بَاطِلٌ لِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا خُفِضَتْ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِهَا؛ فَرْقًا بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١]، وَ(مَا) فِي الْآيَةِ ثَابِتَةٌ الْأَلِفِ، وَلَوْ كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً لَحُذِفَ أَلِفُهَا؛ لِدُخُولِ حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهَا، وَأُجِيبَ بِأَنَّ حَذْفَ أَلِفِ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا^[٢] الْخَافِضُ أَكْثَرُيَّ لَا دَائِمِيَّ، فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا؛ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى إِبْقَاءِ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ، وَعَوْرَضٌ بِأَنَّ إِثْبَاتَ الْأَلِفِ لَعَةً شَادَّةً فَلَا يَحْسُنُ تَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ عَلَيْهَا.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ خَفْضَ ﴿رَحْمَةً﴾ حِينَئِذٍ، أَيُّ: حِينَ إِذْ قَالَ: إِنَّ

(١) قَالَ الْبِيضَاوِيُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى (مَا) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]: ... أَوْ مَزِيدَةً لِلتَّوَكُّيدِ كَالْتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وَلَا نَعْنِي بِالْمَزِيدِ اللَّغْوَ الضَّائِعَ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ هَدَى وَبَيَانَ، بَلْ (مَا) لَمْ يَوْضِعْ لِمَعْنَى يَرَادُ مِنْهُ، وَإِنَّمَا وَضَعَتْ لِأَنَّ تَذَكُّرَ مَعْ غَيْرِهَا فَتَفِيدُ لَهُ وَثَاقَةً وَقُوَّةً، وَهُوَ زِيَادَةٌ فِي الْهَدَى غَيْرُ قَادِحٍ فِيهِ. اهـ "تفسير البيضاوي" (١/٢٥٧).

[٢] (عليها): سَقَطَتْ مِنْ ط ٢.

يُشَكِّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا (أَيُّ) عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَ(كَمْ) عِنْدَ الزَّجَاجِ، وَلَا بِالِابْدَالِ مِنْ (مَا)؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرْنَ بِهِمْزَةً الاسْتِفْهَامِ، نَحْوُ: (كَيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟)،

(مَا) اسْتِفْهَامِيَّةٌ^[١]، يُشَكِّلُ عَلَى الْقَوَاعِدِ؛ لِأَنَّهُ أَيُّ: خَفَضَ ﴿رَحْمَةً﴾ لَا يَكُونُ بِالْإِضَافَةِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي أَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ مَا يُضَافُ إِلَّا (أَيُّ^(٢)) عِنْدَ الثُّحَاةِ الْجَمِيعِ، وَ(كَمْ) عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَاجِ^(٣)، وَلَا يَكُونُ خَفَضُهَا بِالِابْدَالِ مِنْ (مَا)؛ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْ اسْمِ الاسْتِفْهَامِ لَا بُدَّ أَنْ يَقْتَرْنَ بِهِمْزَةً الاسْتِفْهَامِ^(٤)؛ إِشْعَارًا بِتَعَلُّقِ مَعْنَى الاسْتِفْهَامِ بِالْبَدَلِ قَصْدًا، وَاخْتَصَّتِ الهمزة بذلك؛ لِأَنَّهَا أَضْلُ الْبَابِ، وَوَضَعُهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: (كَيْفَ أَنْتَ؟ أَصَحِيحٌ أَمْ سَقِيمٌ؟) [فَ(كَيْفَ): اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَ(أَنْتَ): مُبْتَدَأٌ، وَالْهِمَزَةُ هِيَ الَّتِي صَحَّحَتْ إِبْدَالَ (صَحِيحٌ) مِنْ (كَيْفَ)، وَ(أَمْ): حَرْفُ عَطْفٍ، وَ(سَقِيمٌ): مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، فَ(صَحِيحٌ)

[١] في ط ٢، ص: الاستفهامية.

(٢) إعراب (أَيُّ): بدل بعض من (ما)، ويجوز النصب فيها على الاستثناء.

(٣) انظر «المغني» (١/ ١٨٥)، و«الارتشاف» (٢/ ٧٧٩)، و«التصريح» (٢/ ٢٧٩). و(كَمْ) الاستفهامية تصاف إلى ما بعدها عند الزجاج، إذا جُرَتْ بحرف جر، نحو: (بكم درهم اشتريت ثوبك)، والجمهور يرون أن ما بعدها مجرور بـ(من) مضمرة، لا بالإضافة.

(٤) قال ابن مالك في «الخلاصة»:

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الهمزَ يَلِي هَذَا كَمَا (مَنْ ذَا أُسْعِدَ أَمْ عَلِي؟)

يعني: أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البدل مقترنًا بهمزة الاستفهام، وقد مثل ذلك بقوله: (كَمْ مَنْ ذَا أُسْعِدَ أَمْ عَلِي؟). انظر «شرح المكوذي مع حاشية ابن همدون» (٢/ ٣١).

وَلَا صِفَةً؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَلَا بَيَانًا؛ لِأَنَّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ كَالْمُضْمَرَاتِ، بَدَلُ مُفَصَّلٍ مِنْ (كَيْف)؛ وَلِذَلِكَ قُرِنَ بِهِمَزَةُ الاسْتِفْهَامِ، وَ(سَقِيمٌ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ^[١] وَ﴿رَحْمَةً﴾ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِمَزَةُ الاسْتِفْهَامِ؛ فَلَا تَكُونُ بَدَلًا مِنْ (مَا) وَلَا يَكُونُ خَفْضُهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ ﴿رَحْمَةً﴾ صِفَةً لِمَا؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تُوصَفُ إِذَا كَانَتْ شَرْطِيَّةً^(٢) أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَكُلُّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يَكُونُ لَهُ صِفَةٌ، فَوَجَبَ أَلَّا تَكُونَ صِفَةً لِمَا وَلَا يَكُونُ خَفْضُهَا عَلَى أَنْ تَكُونَ ﴿رَحْمَةً﴾ بَيَانًا -أَي: عَطْفَ بَيَانٍ- عَلَى (مَا)؛ لِأَنَّ مَا لَا يُوصَفُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ عَطْفَ بَيَانٍ كَالْمُضْمَرَاتِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ^(٣).

وَلِلْإِمَامِ الرَّازِيِّ أَنْ يَقُولَ: لَمَّا كَانَتْ (مَا) عَلَى صُورَةِ الْحَرْفِ، نُقِلَ الْإِعْرَابُ مِنْهَا إِلَى مَا بَعْدَهَا^(٤)، فَجُرْتُ بِالْحَرْفِ عَلَى حَدٍّ: (مَرَزْتُ

[١] ما بين المعكوفين سقط من أ، ج، ط ٢.

(٢) ذكرها ههنا على سبيل الاستطراد، لأجل تميم الفائدة؛ لأن الكلام في الاستفهامية. "المدابغي".

(٣) وأجاز الكسائي نعت الضمير بنعت مدح، أو ذم، أو ترحم، كما تقدم. انظر "المغني مع الدسوقي" (١٠٥/٢).

(٤) لا يفيد الجواب عن الرازي، فإنه يرد عليه ما تقدم؛ لأننا إذا قلنا إن (ما) ظهر إعرابها في (رحمة)، يقال: ماذا تكون (رحمة)؟ هل هي بدل، أو صفة، أو بيان؟ فيرد ما سبق إن أجيب بواحد منها. "المدابغي". وقال حسن غطار (ل/١١٨): وأجاب بعضهم عن الإمام الرازي بجوابين:

الأول: أن له أن يقول: إن (رحمة) بدل، والافتتان بهمزة الاستفهام أغلبي لا دائم.

الثاني: أن الاستفهام مقدر. ولا يخفأك ضعف الجواب الأول لِمَا يلزم عليه من تخريج القرآن -وهو في أعلى طبقات البلاغة- على أمر نادر، فالأحسن الجواب الثاني، =

وَكَثِيرٌ مِّنَ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسْمُونَ الزَّائِدَ صَلَةً، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّدًا، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ لَعْوًا، لَكِنَّ اجْتِنَابَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ.

بِالضَّارِبِ) عَلَى الْقَوْلِ بِاسْمِيَّةِ (أَلْ)، وَهُوَ الْأَصَحُّ^(١).

وَكَثِيرٌ مِّنَ النُّحَاةِ الْمُتَقَدِّمِينَ يُسْمُونَ الزَّائِدَ صَلَةً؛ لِكَوْنِهِ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى نَيْلِ غَرَضٍ صَحِيحٍ: كَتَحْسِينِ^[٢] الْكَلَامِ وَتَرْزِينِهِ، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ مُؤَكِّدًا؛ لِأَنَّهُ يُعْطِي الْكَلَامَ مَعْنَى التَّأْكِيدِ وَالتَّقْوِيَةِ^(٣)، وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهِ لَعْوًا؛ لِلْإِلْعَاقَةِ، أَيْ: عَدَمِ اعْتِبَارِهِ فِي حُصُولِ الْفَائِدَةِ بِهِ، لَكِنَّ اجْتِنَابَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْأَخِيرَةِ فِي التَّنْزِيلِ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَّبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ مِنَ اللَّغْوِ الْبَاطِلِ^(٤)، وَكَلَامُ اللَّهِ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ^(٥).

= وإنما أَخَّرَهُ؛ لِأَنَ الْأَوَّلَ مَنَعٌ، وَالثَّانِي تَسْلِيمٌ، وَالْمَنَعُ مَقْدَمٌ. اهـ

(١) وهو مذهب الجمهور، والدليل على اسميتها عود الضمير عليها في نحو: (قد أفلح المتقي ربه) والضمائر لا تعود إلا على الأسماء، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف. انظر «الأشموني مع الصبان» (١/١٥٦)، و«التصريح» (١/١٣٧).

[٢] في ط ١: (لتحسين).

(٣) فائدة: قال المرادي: زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيد التوكيد اللفظي من الاعتناء به. قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب، فهو قائم مقام إعادة الجملة، فعلى هذا يكون المعنى -يعني في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] على القول بزيادة الكاف- ليس مثله شيء ليس مثله شيء. انظر «الجنى الداني» ص (١٣٨).

(٤) فاعل يتبادر. «المدابغي».

(٥) أي: الباطل، لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه. «المدابغي».

وَفِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ وَالْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرَاتِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

وَفِي هَذَا الْقَدْرِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ كِفَايَةٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، فَإِنَّ التَّأَمُّلَ أَصْلٌ فِي إِدْرَاكِ^[١] الْأُمُورِ كُلِّهَا؛ فَلِذَلِكَ حَثَّ^[٢] عَلَى التَّأَمُّلِ فِي خَتَمِ الْكِتَابِ، كَمَا فَعَلَ فِي افْتِتَاحِهِ، حَيْثُ قَالَ: تَقْتَفِي بِمُتَأَمِّلِهَا جَادَّةَ الصَّوَابِ. وَاللَّهُ الْمُؤَفِّقُ وَالْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الْخَيْرَاتِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، سَأَلَ^[٣] اللَّهُ التَّوْفِيقَ وَالْهُدَايَةَ إِلَى طَرِيقِ الْخَيْرِ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ، كَمَا فَعَلَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ حَيْثُ قَالَ: وَمِنَ اللَّهِ أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ وَالْهُدَايَةَ إِلَى أَقْوَمِ طَرِيقٍ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ. فَحَتَمَ كِتَابَهُ بِمَا ابْتَدَأَ بِهِ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

قَالَ مُؤَلِّفُهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَزْهَرِيُّ: فَرَعْتُ مِنْ تَسْوِيدِ هَذِهِ النُّسْخَةِ

ثَالِثَ شَوَّالِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَثَمَانِمِائَةٍ، ٣ شَوَّالِ سَنَةِ ٨٩٨ هـ

جَعَلَهُ اللَّهُ خَالِصًا، مُوجِبًا لِلْفَوْزِ لَدَيْهِ

وَنَفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ

إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ

وَبِالْإِجَابَةِ

جَدِيرٌ

*

[١] فِي أ، ج، ص، ق: (درك).

[٢] فِي ط ١: (أَسَأَلَ) وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

[٣] فِي ط ٢: (نَصَّ).

فهرس الآيات

١- الفاتحة

٧ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ١٣٤

٢- البقرة

٨ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ٢٣٤
٢٠ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ ٢٩٥
٢٤ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ١٠٠
٢٦ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ ٢٩٣
٥٧ الْمَنَ وَالسَّوِئَ ٤٦
٥٧ كَانُوا أَنفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ٦٣
٧١ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ٦٣
٧٤ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ١٣٨
٨٧ فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ ٥٥
٩٦ يَوْمَ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ ٢٤٨
١٤٤ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ٢٧١
١٨٤ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ٥٣
١٩٥ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ١٣٨
١٩٧ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ٢٨٢
١٩٧ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ٢٨٤
٢١٤ مَسَّتْهُمْ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ ١١١
٢١٤ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ١٩٩
٢٥٤ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ ٧٩
٢٧١ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ٢٨٢
٢٧١ فَنِعِمَّا هِيَ ٢٨٨
٢٨١ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ٧٩

٣- آل عمران

٧٩	لَيُؤْمِرَ لَا رَيْبَ فِيهِ.....	٩
٢١٥	إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْذَوْهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ.....	٢٩
٣٦	قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ.....	٣٦
١٠٦	كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ.....	٥٩
١١٢	وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّادِقِينَ.....	١٤٢
٢٧٤	فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْتِ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ.....	١٥٩
٣٢٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٢٤ ، ٣٠٤	وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتَشِيْعُنَّهُ لِلنَّاسِ.....	١٨٧

٤- النساء

٢٤٦	وَلِيُخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعِفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ.....	٩
٢٢٢	يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ.....	٢٨
١٦٥	خَلِيلِينَ فِيهَا أَبَدًا.....	٥٧
٢١٦	إِنْ أَرَدْتُمْ إِلَّا إِحْسَانًا.....	٦٢
٢٥١	يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا.....	٧٣
٢٣٤ ، ٢٣٣	مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ.....	١٢٣
١٧٢	وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ.....	١٢٨
٣٠٠	إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ.....	١٧١
٢٩٧	إِنْ أَمْرُؤُا هَلَكَ.....	١٧٦

٥- المائدة

١٣٨	أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ.....	١٩
٢٣٣	وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً.....	٧١
٢٢٧	مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ.....	١١٧
٦٩	هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ.....	١١٩

٦- الأنعام

٣١١	وَإِنْ يَمَسُّكَ إِخْتِيرَ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ.....	١٧
٢٦١	وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ.....	١١٩

٧- الأعراف

١٢	مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ.....	٢٠٨
٤٣	وَنُودُوا أَن تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا.....	٢٢٦
٤٤	فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ.....	١٨٧
٥٩	مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرُهُ.....	١٣٨
٥٩	لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا.....	٢٦٦
٨٦	وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا.....	١٧٩ ، ٧١
٩٥	حَتَّىٰ عَفَوْا وَقَالُوا.....	١٩٩
١٠٨	وَبَرَعَ يَدَهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ.....	١٧٤
١٧٢	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ.....	١٦٨
١٧٦	وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا.....	٢٤٥ ، ٢٤١
١٨٦	مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ.....	٧٤

٨- الأنفال

٢٦	وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ.....	١٧٨ ، ٧١
٤٢	وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ.....	١٥٦
٥٨	وَأَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً.....	٢٢٢

٩- التوبة

٧	فَمَا اسْتَقِمْوا لَكُمْ فَاسْتَقِمْوا لَهُمْ.....	٢٨٤
١١٢	وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ.....	٢٨٠
١٢٤	أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هُدًى مِّنَّا.....	٢٣٦

١٠- يونس

١٠	وَأَخْرِجُوا لَهُمْ أَن الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.....	٢٢٦
٥٣	وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ.....	١٨٨
٦٢	أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ.....	٢٠٣
٦٥	إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا.....	٨٥
٦٨	إِنَّ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا.....	٢١٦
٩٨	فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ.....	٢١٤

١١- هود

١١١ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لِيُوقِنَهُمْ ٢١٨

١٢- يوسف

٩ أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا ١٥٤

١٦ وَجَاءَ وَآبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ١٥٤ ، ٦٥

٣١ مَا هَذَا بَشَرًا ٢٩٤

٣٥ حَتَّىٰ حِينٍ ١٨٩

٦٥ هَذِهِ بَضْعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ٢٦١

٩١ تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا ٢٦٤

٩٦ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ٢٢٣

١٣- الرعد

٤٣ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ١٣٧

١٤- إبراهيم

٢-١ إِلَىٰ صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۝ اللَّهُ ٣٩

١٠ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ١٥٣

١٥- الحجر

٢ رَبُّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ٣٠١

١٦- النحل

٦٨ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي ٢٣١

١٧- الإسراء

٣٣ فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ ٢٠٧

٩٣ حَتَّىٰ نُنْزِلَ عَلَيْنَا مَكْتَابًا نَفَرُهُ ١٣٠

١٨- الكهف

١٢ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْجَرْيَيْنِ أَحَقُّ ٦٧

١٩	فَلْيَنْظُرْ أَفِيهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا	٦٨
٢٢	وَتَأْمِنُهُمُ كَلِبُهُمْ	٢٨٠
٣٨	لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي	٥٨

١٩- مريم

٣٠	قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ	٦٦
٣١	مَا دُمْتُ حَيًّا	٢٩٥
٦٩	لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَشَدُّ	٩٤
٦٩	لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَشَدُّ	٢٣٦

٢٠- طه

١٧	وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمُوسَىٰ	٢٨٤
٩١	لَنْ نَنْزِلَ عَلَيْهِ عِصْفُورٌ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ	١٩٠

٢١- الأنبياء

٣	وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ	١١٠
١٩	وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ	١٥٦ ، ١٥١
٣٧	خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ	٢٩٠

٢٢- الحج

٥	لَتُنَبِّئَنَ لَكُمْ وَنُفِّرُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ	٢٧٢
٦	ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ	٩٣

٢٣- المؤمنون

٢٧	فَأَرْحَبْنَا إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفُلْكَ	٢٣٢ ، ٢٢٥
٤٠	عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَدِيمَاتٍ	٣٠٤

٢٤- النور

٦٤	قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ	٢٦٨ ، ٢٥٩
----	-------------------------------------	-----------

٢٥- الفرقان

٧	لَوْلَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِ مَلَكٌ	٢١٣ ، ٢١٢
---	-------------------------------------	-----------

٢٦- الشعراء

١٠٢ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ ٢٥١

٢٧- النمل

٢٠ مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْيَ ٣٢٤

٣٥ فَتَاطَرَتْ بِهِم مَّرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ٢٨٥

٤٦ لَوْلَا نَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ ٢١٢

٢٨- القصص

٢٨ أَيَّمَا الْأَجْدَلِينَ فَضَيْتُ فَلَا عُدْوَتَ عَلَيَّ ٢٣٦

٧٩ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ١٤٨

٢٩- العنكبوت

٥٨ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنَسُوْنَهُمْ ١٢٠

٦٩ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ١٢٠

٣٠- الروم

٢٥ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ١٧٧

٣٦ وَإِن نُّصِْبَهُمْ سَيِّئَةً مِّمَّا قَدَّمْتُمْ أَبَدِيْنَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ٧٥

٣٤- سبأ

٣١ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ١٤٦

٣٥- فاطر

٣ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ١٣٨

٤٠ إِن يَبْدَأُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ٢١٦

٤١ وَلَئِن زَالَتْ إِذَا نَ أَمْسَكْنَاهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ ٢١٨

٣٦- يس

٢-١ يَس ۝ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ١١٩

٣ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ١١٩

٢٧ بِمَا عَفَرَ لِي رَبِّي ٢٨٦

٥٢ مَن بَعَثْنَا مِن مَّرْقَدِنَا ٢٣٤

٣٧- الصفات

٧ وَحَفَظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ٨٥

٨ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمٍ لَّا آخِذٍ ١٣٠ ، ٨٥

٣٨- ص

٨ بَل لَّمَّا يَدُورُوا عَذَابٍ ١٨٣

٢٦ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ٢٩٥

٧٥ أَن تَسْجُدَ ٢٠٨

٣٩- الزمر

٣٦ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ١٣٨

٧١ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ٢٧٨

٧٣ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ٢٧٨

٤٠- غافر

٧١-٧٠ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ الْأَغْطُلُ فِي أَعْتَقِهِمْ ١٧٩

١٦ يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ ٦٩

٤١- فصلت

٢٩ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ٩٤

٤٢- الشورى

٣٧ وَلَئِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ١٧١

٥١ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ٢٥٣

٤٣- الزخرف

٣٩ وَلَن يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ١٨١

٨٠ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ ١٦٧

٤٦- الأحقاف

٢٨ قَالُوا نَصْرُهُمُ الَّذِي آتَاكَ اللَّهُ قُرْبَانًا ؕ وَاللَّهُ ٢١٢

٤٩- الحجرات

٩ فَقَالُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ١٩١

٥١- الذاريات

١٠ قِيلَ الْخَرَّاصُونَ ٥٤

٥٣- النجم

١ وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى ١٧٤

٥٤- القمر

٤٩ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ١١٦

٥٥- الرحمن

٣٧ فَإِذَا أَسْفَلَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ١٧١

٥٦- الواقعة

٧٥ فَلَا أَفْئِسُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ١٠٥

٧٦ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ١٠٥

٧٧ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ١٠٥

٥٨- المجادلة

١ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ٢٦٠

٢ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ٢٩٥

٦١- الصف

١٠ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تَجْرِيفٍ يُنَجِّمُكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ١١٢

١١ تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ١١٢

١٢ يَغْفِرْ لَكُمْ ١١٣

٦٢- الجمعة

٥ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ١٣٢

١١ وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا ١٧٣

١١ قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو وَمِنَ التَّجْرِفِ ٢٨٣

٦٣- المنافقون

١٠ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ٢١٣ ، ٢١٢

٦٤- التغابن

٧ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ١٦٧

٦٦- التحريم

٥ تَنبَيْتَ وَأَبْكَرَا ٢٨١

٦٧- الملك

٣ مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوُّتٍ ١٣٨

٦٨- القلم

٩ وَدُّوا لَوْ يُدْهِنُونَ ٢٤٨

٣٩ أَمْ لَكُمْ أَيْمُنٌ عَلَيْنَا بَلِغَةٌ ١١٩

٣٩ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ١١٩

٦٩- الحاقة

٧ سَبْعَ لَيَالٍ وَفَنِيَةٍ ٢٨١

٧٣- المزمل

٢٠ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَىٰ ٢٣٣

٧٤- المدثر

٦ وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْبِرُ ٢٠٧ ، ١٣٠

٣٢ كَلَّا وَالْقَمَرَ ٢٠٢

٧٨- النبأ

١ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ٢٨٥ ، ٣٢٧

٨٤- الانشقاق

١٧٢	١	إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ
٢٣٨	٦	يَتَأَيُّهَا الْإِنْسَنُ

٨٦- الطارق

١٨٤	٤	إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ
٢١٩	٤	إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

٨٩- الفجر

٢٠١	١٧-١٦	فَيَقُولُ رَبِّي أَهْنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا
-----------	-------	---------------------------------------

٩١- الشمس

٢٥٨	٩	فَدَّ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا
-----------	---	-------------------------------

٩٣- الضحى

٣٠٩	٩	فَأَمَّا أَلَيْتِيَمَ فَلَا تَقْهَرِ
-----------	---	--------------------------------------

٩٥- التين

٢٧٦	١	وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ
-----------	---	-----------------------------

٩٦- العلق

٢٠٣	٦	كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ
٢٠٢	١٩	كَلَّا لَا تُطْعَمُهُ

٩٧- القدر

١٨٩	٥	حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ
-----------	---	----------------------------

١٠٨- الكوثر

٣١٣	٢-١	إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ
٨٤	١	إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ

١١٠- النصر

٧١	١	إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ
----------	---	--

فهرس الشواهد الشعرية

ب

- فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَازْفَعْ الصَّوْتُ جَهْرَةً ١٤٠
 قَلَمًا يَبْرُحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا ٢٩٨
 وَلَوْ تَلْتَقِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ٢٤٦

ت

- لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ ١٠٢

ج

- أُومِتَ بَعِينِيهَا مِنَ الْهُدُوجِ ١٤٣

ح

- فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ ١٠٤
 وَفِيهِنَّ وَالْأَيَّامُ يَعُزُّنَ بِالْفَتَى ٩٩

د

- قَدْ أَتْرَكُ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلُهُ ٢٦٩

ر

- اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ ١٨٠
 إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ ٢٥٣
 تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَنَا الْأَصَاغِرَا ١٩٦

س

- أَعْلَاقَهُ أُمُّ الْوُلَيْدِ بُعِيدَ مَا ٣٠٢

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ إِلَّا الْيَعْفَايِرُ وَالْأَلْعَيْسُ ٢٧٦

ض

وَاشْتَعَلَ الْمُبَيْضُ فِي مُسَوْدِهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْعَصَا ١٣٥

ع

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُهُ يُمَسِّ مِنَّا مُرَوَّعًا ١١٧

ف

أَخَالِدُ قَدْ وَاللَّهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً وَمَا قَائِلَ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ ١٠٣

أَرَى مُحَرِّزًا عَاهِدْتُهُ لِيُؤَافِقُنْ فَكَانَ كَمَنْ أَعْرَيْتُهُ بِخِلَافِي ١٢٣

وَلُبِسُ عَبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ ٢٧٦ ، ٢٥٢

ق

أَحَقُّمَا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنَيْتَنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيقُ ٢٠٣

تَعَزَّزْ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا ٢٠٦

مَا كَانَ ضَرَكٌ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَقَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ ٢٤٩

ك

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكََا وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكََا ٢٩٩

ل

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ ٢٦٤

ذَاكَ الَّذِي وَأَيْبِكَ تَعْرِفُ مَالِكََ وَالْحَقُّ يَدْفَعُ ثُرَهَاتِ الْبَاطِلِ ١٠١

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُجُ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءُ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ ٩٠ ، ٢٠٠

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ ١٩٣

وَبُدِّلَتْ وَالِدَهُرٌ دُو تَبَدَّلِ هَيْنًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمَالِ ٩٨

وَقَدْ أَدْرَكْتَنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةً أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافَ وَلَا عُزْلُ ٩٧

م

- أَقُولُ لَهُ ازْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا
خَلِيلِي إِنْ الْعَامِرِي لِعَارِمٌ
صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا
فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ
لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ
وَيَوْمًا تَوَافِينَا بِوَجْهِهِ مَقْسَمٌ
- وَأَلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا ٨٢
وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ ١٤٤
وَصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ ٢٩٦
لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ ٢٢٣
عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ ٢٧٤
كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ ٢٢٤

ن

- إِنْ هُوَ مُسْتَوِيلًا عَلَى أَحَدٍ
تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي
عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لِئِمٍّ
فَمَا إِنْ طُبْنَا جُبْنٌ وَلَا كِنٌ
هَتَّاكَ أَخْبِيَّةً وَلَا جُ أَبُوبَةَ
وَنَعَمْ مَزَكًا مِنْ ضَاقت مَذَاهِبُهُ
- إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ ٢١٧
نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّ يَصْطَحِبَانِ ١٢٢
كَخِزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانٍ ٢٨٥
مَنَائِيَانَا وَدَوْلَةَ آخِرَيْتَنَا ٢٢١
يُخَالِطُ الْبِرُّ مِنْهُ الْجِدَّ وَاللَّيْنَا ٤٢
وَنَعَمْ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ ٢٣٥

هـ

- أَحْ مَا جِدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ
إِنَّ سُلَيْمَى وَاللَّهِ يَكْلُوهَا
فَلَمْ أَرْ عَامًا عَوْضُ أَكْثَرَ هَالِكًا
- كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَخْنَهُ مَضَارِبُهُ ٣٠١
صَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَزْرُوهَا ١٠٠
وَوَجْهَ غُلَامٍ يُشْتَرَى وَغُلَامَهُ ١٦٤

و

- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَتْ كَمَا هَوَى
- بَأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مِنْهُوِي ١٤٢

فهرس الموضوعات

٥	تقديم الشيخ يحيى بن علي الحجوري حفظه الله
٧	المقدمة
١٣	عملي في هذا الكتاب
١٥	وصف النسخ المعتمدة في التحقيق
١٥	أولا المخطوطات:
١٦	ثانياً: المطبوعات:
٢٠	ترجمة المؤلف
٢٠	شيوخه
٢١	مؤلفاته
٢٣	عقيدته
٢٥	فهرس المراجع والمصادر التي استعنت بها في تحقيق الكتاب
٣٣	المقدمة
٣٤	إعراب البسملة
٣٥	إعراب: أما بعد
٣٩	نعت المعرفة إذا تقدّم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت المعرفة بدلاً ..
٤٠	تعريف القاعدة
٤٤	تعريف التوفيق عند الأشاعرة وبيان فساده
٤٩	البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الْجُمْلَةِ وَأَحْكَامِهَا
٥٠	المَسْأَلَةُ الْأُولَى: فِي شَرْحِهَا
٥١	- بيان أن الكلام أخص منها

- انقسامها إلى اسمية وفعلية ٥٢
- انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وبيان ضابط كل منهما ٥٣
- انقسامها إلى صغرى وكبرى ٥٥
- ربما تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين ٥٦
- كيفية الربط عند تعدد المبتدآت ٥٧
- اقتران جواب (إن) الشرطية المقرونة بـ(لا) النافية باللام ٥٩
- الجملة التي هي لا صغرى ولا كبرى لفقد الشرطين ٦٠
- المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ٦١
- الواقعة خبراً ٦١
- الفرق بين بابي المبتدأ و(إن) ٦٢
- الفرق بين بابي (كان) و(كاد) ٦٣
- الواقعة حالاً ٦٥
- الواقعة مفعولاً ٦٥
- معنى التعليق ٦٧
- المضاف إليها ٦٩
- الواقعة جواباً لشرط جازم ٧٣
- تعريف التنبيه لغة واصطلاحاً ٧٧
- الخلاف في (أقوم) عند رفعه من قولك: (إن قام زيد أقوم) ٧٧
- التابعة لمفرد ٧٩
- التابعة لجملة لها محل من الإعراب ٧٩
- ليس من باب الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب قولك: (قال زيد: عبدالله منطلق وعمرو مقيم) ٨١
- المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: فِي بَيَانِ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا ٨٤
- الجملة الابتدائية أو الاستئنافية ٨٤
- ضابط الاستئناف البياني ٨٦

- شرط الحال المقدرة ٨٦
- الخلاف في إعراب (مذ) من قولك: (ما لقيته مذ يومان) ٨٧
- خلاف الزجاج وابن درستويه في الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية ٩١
- امتناع التعليق في حروف الجر ٩٢
- الواقعة صلة لاسم أو حرف ٩٤
- الإعراب للموصول الاسمي وحده لا للموصول وصلته خلافاً لأبي البقاء ٩٤
- الجملة المعترضة ٩٥
- جواز الاعتراض بأكثر من جملة خلافاً للفارسي ١٠٦
- الجملة التفسيرية ١٠٩
- رأي الكوفيين في إعمال ما فيه معنى القول في الجمل ١١٠
- الجملة المخبر بها عن ضمير شأن له محل وإن كانت تفسيرية ١١٤
- رأي أبي علي الشلوبين في الجملة التفسيرية ١١٥
- الجملة الواقعة جواباً للقسم ١١٨
- رد ابن مالك على ثعلب في منعه وقوع جملة جواب القسم خبراً ١٢٠
- الواقعة جواباً لشرط غير جازم ١٢٥
- التابعة لما لا موضع له ١٢٦
- المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: موضع الجمل الخبرية التي لم يطلبها عامل لزوماً من الإعراب بعد المعارف والنكرات ١٢٧
- البَابُ الثَّانِي: فِي الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ** ١٣٣

- حكمه في التعلق ١٣٣
- معنى التعلق ١٣٤
- ما لا يتعلق من حرف الجر ١٣٦
- الحرف الزائد ١٣٦

- شروط زيادة (الباء) و(من) الجارَّتين ١٣٨
- سبب عدم تعلق الزائد بشيء ١٣٩
- (لعل) ١٤٠
- اللغات في لام (لعل) عند عقيل ١٤٠
- (لولا) ١٤٢
- الخلاف في (لولا) الجارة ١٤٥
- كاف التشبيه ١٤٦
- مذهب الأخفش وابن عصفور في (كاف) التشبيه ١٤٦
- ترجيح ابن هشام في (كاف) التشبيه ١٤٧
- حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة ١٤٨
- ما يتعلق به الجار والمجرور إذا وقع صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً ... ١٥٠
- حكم المرفوع بعد الجار والمجرور ١٥٢
- المواضع الستة التي يرفع فيها الجار والمجرور الفاعل ١٥٢
- توسع الأخفش والكوفيين في رفع الجار والمجرور الفاعل ١٥٣
- ما ثبت للجار والمجرور ثابت للطرف ١٥٤
- البَابُ الثَّالِثُ: فِي تَفْسِيرِ كَلِمَاتٍ يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمُعَرَّبُ** ١٥٩
-
- أَحَدُهَا: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ ١٦٠
- (قَطُّ) ١٦٠
- لغات (قط) ١٦٠
- اشتقاق (قط) ١٦١
- قول العامة: (لا أفعله قَطُّ) لحنٌ ١٦٢
- (عَوَضُ) ١٦٢
- استعمال (عَوَضُ) في الماضي وهو قليل ١٦٣
- (أَجَلَ) ١٦٥

- (بلى)..... ١٦٦
- النَّوعُ الثَّانِي: مَا جَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ وَهُوَ (إِذَا) ١٧٠
- اختصاص (إذا) الشرطية بالدخول على الجملة الفعلية والفجائية بالاسمية
- ١٧١
- شرط المقيس عليه ١٧٢
- الخلاف في الفاء المقترنة بـ (إذا) الفجائية ١٧٤
- الخلاف في (إذا) الفجائية هل هي حرف أو اسم ١٧٥
- ترجيح الأزهرى الحرفية في (إذا) الفجائية ١٧٧
- النَّوعُ الثَّالِثُ: مَا جَاءَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ ١٧٨
- (إِذْ)..... ١٧٨
- الخلاف في (إِذَا) الفجائية ١٨١
- الخلاف في (إِذَا) التعليلية ١٨١
- (لَمَّا)..... ١٨٢
- الخلاف في (لَمَّا) الوجودية ١٨٢
- إنكار الفراء وأبي عبيد والجوهري استعمال (لَمَّا) بمعنى (إِلَّا) ١٨٥
- (نَعَمْ)..... ١٨٥
- (إِنِّي)..... ١٨٧
- (حَتَّى)..... ١٨٨
- الخلاف في مجرور (حتى) هل هو داخل فيما قبله أم لا؟ ١٨٩
- استعمال (حتى) بمعنى (إِلَّا) الاستثنائية عند الخضرأوي وابن مالك . ١٩٢
- شروط العطف بـ (حتى) ١٩٥
- رأي ابن مالك في (حتى) الداخلة على الجملة الفعلية المصدرة بالفعل
- الماضي ٢٠٠
- (كَلَّا)..... ٢٠٠
- (لَا)..... ٢٠٤

- الفرق بين (لا) النافية والناهية ٢٠٧
- النَّوعُ الرَّابِعُ: مَا جَاءَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ ٢٠٩
- (لولا) ٢٠٩
- (إن) ٢١٤
- القاعدة في (إن) إذا اجتمعت مع (ما) ٢٢١
- الضمائر لا تتعت ولا يتعطف عليها عطف بيان ٢٣٠
- القول وما تصرف منه يعمل في الجملة والمفرد الذي يؤدي معنى الجملة ٢٣١
- ضابط (أن) المخففة من الثقيلة ٢٣٣
- (من) ٢٣٣
- النَّوعُ الْخَامِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ ٢٣٦
- (أي) ٢٣٦
- المسألان اللتان غلَطَ فيهما الزجاج سيبويه ٢٣٧
- (لو) ٢٣٩
- النَّوعُ السَّادِسُ: مَا يَأْتِي عَلَى سَبْعَةِ أَوْجُهٍ، وَهُوَ (قَدْ) ٢٥٧
- الخلاف في (قد) التي بمعنى (حسب) ٢٥٧
- اقتران الماضي الواقع حالاً بـ(قد) ليس بلازم عند الأخفش والكوفيين ٢٦١
- تفصيل ابن عصفور إذا أجيب القسم بماضي مثبت متصرف ٢٦٣
- قول الأشاعرة في صفة الرؤية لله سبحانه وتعالى وبيان فساد ٢٧١
- النَّوعُ السَّابِعُ: مَا يَأْتِي عَلَى ثَمَانِيَةِ أَوْجُهٍ: وَهُوَ الْوَاوُ ٢٧٢
- بيان ضعف القول بواو الثمانية ٢٨٠
- النَّوعُ الثَّامِنُ: مَا يَأْتِي عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ وَجْهًا وَهُوَ (مَا) ٢٨٢
- القاعدة في ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ٢٨٤
- خلاف الكسائي مع المفسرين في قوله تعالى: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ ٢٨٦

معنى قولهم: (إِنِّي بِمَا أَن أَفْعَلُ) ٢٨٩

الخلاف في (ما) التالية للفظ (بعد) ٣٠٢

البَابُ الرَّابِعُ: فِي الْإِشَارَاتِ إِلَى عِبَارَاتٍ مُحَرَّرَةٍ مُسْتَوْفَاةٍ مُوجَزَةٍ ... ٣٠٥

عبارات ينبغي للمعرب أن يتحراها ٣٠٥

الفرق بين الإيجاز والاختصار ٣٠٥

رأي الزخشي في (لن) ٣٠٩

الخلاف في عطف الإنشاء على الخبر والعكس ٣١٤

ما يعاب على الناشئ في صناعة الإعراب ٣١٨

لا يُعَبَّرُ عما هو موضوع على حرف واحد بلفظه ٣٢٢

ترك التعبير بالزائد في القرآن ٣٢٣

حَمَلُ الرازي (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ على أنها استفهامية ٣٢٤

تعريف الزائد عند النحاة ٣٢٦

إبطال حَمَلِ الرازي (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ على الاستفهامية ٣٢٧

لا يضاف من أسماء الاستفهام إلا (أَيُّ) باتفاق و(كم) عند الزجاج ٣٢٨

قاعدة: المبدل من أسماء الاستفهام لابد أن يقترن بهمزة الاستفهام .. ٣٢٨

ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان ٣٢٩

تنوع عبارة المتقدمين في تسمية الزائد ٣٣٠

الفهارس

فهرس الآيات ٣٣٣

فهرس الشواهد الشعرية ٣٤٣

فهرس المواضع ٣٤٦

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعَ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com